

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

République Algérienne Démocratique et Populaire

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

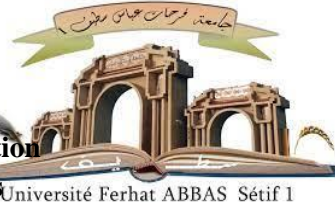
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

Université Ferhat Abbas / Sétif 1

Faculté des Sciences Économiques,

Commerciales et des Sciences de Gestion

Département : Sciences commerciales



جامعة فرحات عباس / سطيف 1

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

القسم: العلوم التجارية

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم

التجارية

التخصص: مالية وتجارة دولية

العنوان:

الحوكمة وتأثيرها على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر
دراسة حالة الجزائر

المشرف:
الأستاذ الدكتور قصاص الطيب

إعداد الطالبة:
بوصفصاف هند

لجنة المناقشة:

اللقب والاسم	الرتبة العلمية	المؤسسة الجامعية	الصفة
دومي سمراء	أستاذ التعليم العالي	جامعة سطيف 1	رئيسا
قصاص الطيب	أستاذ التعليم العالي	جامعة سطيف 1	مشرفا ومقررا
جعفر حمزة	أستاذ محاضر (أ)	جامعة سطيف 1	ممتحنا
بومعزة حليلة	أستاذ محاضر (أ)	جامعة سطيف 1	ممتحنا
دردوري لحسن	أستاذ التعليم العالي	جامعة بسكرة	ممتحنا
خري عبد الناصر	أستاذ التعليم العالي	المدرسة العليا للتجارة القليعة	ممتحنا

السنة الجامعية: 2023 - 2024

إهداء

تبارك الذي بيده الأمر وهو على كل شيء قدير له الحمد ملء السماوات والأرض
وملء ما بينهما، وأفضل الصلاة والسلام على عبدك ونبيك وسيدنا محمد وعلى آله
وصحبه أجمعين.

أتقدم بإهداء هذه الرسالة إلى من شرفهم الله في قوله تعالى:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

"وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه وبالوالدين إحسانا"

إلى رمز الجنان أمي الغالية أطال الله عمرها وحفظها ورعاها، إلى من حقق
سعادتي على حساب شقائه وتعبه أبي العزيز شرفه الله قدره، إلى روح جدي
العزيزة رحمها الله، إلى من أتناغم معهم أيام الحياة إخوتي وأخواتي وأصدقائي،
وفى الأخير أهدي هذا العمل إلى كل من ساعدني من قريب أو بعيد ولو
بالكلمة الطيبة.

شكر وتقدير

بسم الله الرحمن الرحيم والحمد لله رب العالمين وأفضل الصلاة وأتم التسليم على سيدنا ونبيينا محمد سيد الأولين والآخريين وعلى آله وصحبه ومن اهتدى بهديه إلى يوم الدين.

الحمد والشكر لله الذي وفقني وأعانني على إتمام هذا العمل. أتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ المشرف البروفسور قاصص الطيب، على توجيهاته وصبره وكرمه وحكمته، خلال إشرافه على هذه الأطروحة. أتقدم كذلك بالشكر والامتنان إلى أعضاء اللجنة الموقرة على تفضلهم بقبول مناقشة وإثراء هذا العمل.

كما يطيب لي أن أتقدم بموفور الشكر والحب والتقدير لمن تحملوا معي مشقة هذا البحث منذ بدايته حتى ظهر على هذه الصورة، إلى أبي وأمي وإخوتي الأعمام وزملائي، وأخص بالذكر الدكتور موسعي عبد الوهاب، على كل ما تحملوه معي من جهد وعناء خلال فترة إتمام الدراسة، فجزاهم الله عني خير الجزاء ومدهم بالصحة والعافية.

وفي الختام، فإن هذا العمل المتواضع أرجوا به الله عز وجل، وهو عمل بشري، فإن تكاملت أجزاؤه فهذا من توفيق الله، أما النقص أو القصور فهو من سمة العمل البشري فالكمال لله وحده سبحانه.

الملخص:

نظرا للدور الهام الذي يلعبه الاستثمار الأجنبي المباشر في دفع عجلة التنمية، سارعت مختلف الدول ومن بينها الجزائر إلى البحث عن مختلف العوامل المستجدة التي أصبحت تؤثر على المناخ الاستثماري، ومن بينها ما يعرف بالحوكمة.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور الحوكمة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر بالجزائر، وذلك باستعمال نموذج ARDL ونموذج Bootstrap ARDL خلال الفترة الممتدة (2012-2022)، وقد تمثل المتغير التابع في الاستثمار الأجنبي المباشر في حين كانت المتغيرات المستقلة مؤشرات الحوكمة الستة الصادرة عن البنك الدولي وهي الاستقرار السياسي، التصويت والمساءلة، مكافحة الفساد، سيادة القانون، فعالية الحوكمة والجودة التنظيمية.

وقد أظهرت نتائج الدراسة القياسية أن معظم مؤشرات الحوكمة هي ذات دلالة إحصائية، حيث كشفت عن وجود علاقة ارتباط إيجابية بين كل من مؤشر الاستقرار السياسي ومؤشر مراقبة الفساد وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، في حين لا يبدو أن هناك ارتباط قوي بين الاستثمار الأجنبي المباشر ومؤشرات التصويت والمساءلة، الجودة التنظيمية وسيادة القانون، هذا ما أثر سلبا على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر على المديين القصير والطويل.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الأجنبي المباشر، المناخ الاستثماري، الحوكمة، مؤشرات الحوكمة، نموذج ARDL ونموذج Bootstrap ARDL.

Abstract:

Given the important role that foreign direct investment plays in promoting development, various countries, including Algeria, have rushed to research various emerging factors that have begun to affect the investment climate, including what we call it governance.

This study aimed to identify the role of governance in attracting foreign direct investments in Algeria, using the ARDL model and the ARDL Bootstrap model over the period (2012-2022). The dependent variable was foreign direct investment, while the independent variables were the six governance indicators issued by the World Bank and are: political stability, democracy, fight against corruption, rule of law, government effectiveness and regulatory quality.

The results of the standard study showed that most of the governance indicators are statistically significant, where revealed a positive correlation between the political stability index, the corruption control index and foreign direct investment flows, although there does not appear to be a strong correlation between FDI and indicators of voting and accountability, regulatory quality and the rule of law, this has had a negative impact on FDI inflows in Algeria in the short and long term.

Keywords: Foreign direct investment, investment climate, governance, governance indicators, ARDL model and ARDL Bootstrap model.

Résumé :

Compte tenu du rôle important que l'investissement étranger direct joue dans la promotion du développement, divers pays, dont l'Algérie, se sont empressés de rechercher divers facteurs émergents qui ont commencé à affecter le climat d'investissement, y compris ce que l'on appelle la gouvernance.

Cette étude visait à identifier le rôle de la gouvernance dans l'attraction des investissements directs étrangers en Algérie, en utilisant le modèle ARDL et le modèle ARDL Bootstrap sur la période (2012-2022). La variable dépendante était l'investissement direct étranger, tandis que les variables indépendantes étaient les six indicateurs de gouvernance émis par la banque mondiale et sont : la stabilité politique, la démocratie, la lutte contre la corruption, l'État de droit, l'efficacité du gouvernement et la qualité de la réglementation.

Les résultats de l'étude standard ont montré que la plupart des indicateurs de gouvernance sont statistiquement significatifs, où ont révèlent une corrélation positive entre l'indice de stabilité politique, l'indice de contrôle de la corruption et les flux d'investissements directs étrangers, bien qu'il ne semble pas y avoir de forte corrélation entre l'IED et les indicateurs de vote et de responsabilité, la qualité de la réglementation et l'état de droit, cela a eu un impact négatif sur les entrées d'IED en Algérie à court et à long terme.

Mots clés : investissement direct étranger, climat d'investissement, gouvernance, indicateurs de gouvernance, modèle ARDL et modèle Bootstrap ARDL.



الفهرس



فهرس المحتويات

الصفحة	البيان
I	الاهداء
II	الشكر
III	ملخص الدراسة باللغة العربية
IN	ملخص الدراسة باللغة الانجليزية
V	ملخص الدراسة باللغة الفرنسية
VI	فهرس المحتويات
X	قائمة الجداول
XII	قائمة الأشكال
XIII	قائمة الملاحق
أ-ح	المقدمة

الفصل الأول: الوصف النظري للحوكمة

01	تمهيد
02	المبحث الأول: مفهوم الحوكمة، خصائصها وأبعادها
02	المطلب الأول: مفهوم الحوكمة وأهدافها
08	المطلب الثاني خصائص الحوكمة وأبعادها
16	المطلب الثالث: أسباب ظهور مفهوم الحوكمة
19	المبحث الثاني: أنواع محددات، فواعل الحوكمة وموجبات إرسائها
19	المطلب الأول: محددات الحوكمة ومستوياتها
22	المطلب الثاني: فواعل/أطراف الحوكمة
30	المطلب الثالث: موجبات إرساء الحوكمة ومعوقاتهما
35	المبحث الثالث: مؤشرات الحوكمة، مصادرها وأسباب تزايد استخدامها
35	المطلب الأول: مصادر مؤشرات الحوكمة
40	المطلب الثاني: مؤشرات الحوكمة

- المطلب الثالث: أسباب تزايد استخدام مؤشرات الحوكمة واستخداماتها..... 53
- خلاصة الفصل 57

الفصل الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر وارتباطه بمؤشرات الحوكمة

- تمهيد 58
- المبحث الأول مفهوم، تطور الاستثمار الأجنبي المباشر والنظريات المفسرة له. 59
- المطلب الأول: مفهوم وأهمية الاستثمار الأجنبي المباشر..... 59
- المطلب الثاني: مراحل تطور الاستثمار الأجنبي المباشر والنظريات المفسرة له..... 62
- المطلب الثالث: دوافع ومحددات الاستثمار الأجنبي المباشر..... 85
- المطلب الرابع: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر..... 92
- المبحث الثاني: مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر ومؤشرات جاذبيته..... 96
- المطلب الأول: مفهوم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر وأهميته..... 96
- المطلب الثاني: مكونات مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر..... 98
- المطلب الثالث: مؤشرات مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر..... 102
- المبحث الثالث: تأثير مؤشرات الحوكمة على الاستثمار الأجنبي المباشر..... 119
- المطلب الأول: تأثير مؤشر مكافحة الفساد، سيادة القانون على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر..... 119
- المطلب الثاني: تأثير مؤشر الاستقرار السياسي، المساءلة وإبداء الرأي (الديمقراطية) على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر..... 123
- المطلب الثالث: تأثير مؤشر فعالية الحكومة، نوعية الأطر التنظيمية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر..... 126
- خلاصة الفصل 129

الفصل الثالث: العلاقة القائمة بين الاستثمار الأجنبي والحوكمة في الجزائر

- تمهيد 130
- المبحث الأول: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر..... 131
- المطلب الأول: الإطار القانوني والمؤسسي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر..... 131

149	المطلب الثاني: تحليل تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وتوزيعه.....
157	المطلب الثالث: وضع الجزائر في مؤشرات تقييم مناخ الاستثمار.....
175	المبحث الثاني: الوضع الراهن للحوكمة في الجزائر.....
175	المطلب الأول: بواذر اهتمام الجزائر بالحوكمة.....
178	المطلب الثاني: واقع الحوكمة في الجزائر من خلال مؤشر البنك الدولي.....
187	المطلب الثالث: معوقات إرساء الحوكمة في الجزائر.....
192	المبحث الثالث: قياس أثر الحوكمة على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.....
192	المطلب الأول: صياغة النموذج (النموذج ومتغيرات الدراسة).....
196	المطلب الثاني: تقدير النموذج القياسي وتحليله.....
213	خلاصة الفصل.....
214	خاتمة.....
218	المراجع.....
238	الملاحق.....



فهرس الجداول



فهرس الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	الرقم
24	وظائف الدولة	(01-01)
37	درجة المخاطر القطرية ودرجتها المئوية	(02-01)
43	تصنيف الدول عالميا حسب مجموع درجاتها في مسائل الحقوق السياسية والحريات المدنية	(03-01)
64	تطور الاستثمار الأجنبي المباشر عالميا خلال 1990-2000	(01-02)
67	إنتاجية الهكتار وبالطن في الولايات المتحدة الأمريكية والبرازيل	(02-02)
68	تكلفة إنتاج الخمر والمنسوجات في إنجلترا والبرتغال مقدره بساعات العمل	(03-02)
74	مدخلات ومخرجات الاقتصاد الأمريكي لعام 1947	(04-02)
83	اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر لخدمة السوق الخارجي	(05-02)
105	المؤشرات الفرعية المكونة لمؤشر التنافسية العالمي	(06-02)
106	تصنيف الدول حسب مؤشر الحرية الاقتصادية	(07-02)
110	مكونات المؤشر المركب للمخاطر القطرية	(08-02)
113	أبعاد مؤشر Fitch Solutions لمخاطر الدول	(09-02)
118	مكونات مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار	(10-02)
150	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر خلال الفترة (2012-2023)	(01-03)
152	التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (2012-2019)	(02-03)
154	التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (2012-2019)	(03-03)
155	أهم خمس شركات مستثمرة في الجزائر في الفترة (2015 - 2019)	(04-03)
157	وضعية الجزائر في مؤشر الحرية الاقتصادية (2012-2023)	(05-03)
159	وضعية الجزائر في مؤشر التنافسية العالمية (2012-2019)	(06-03)
160	ترتيب الجزائر وفق مكونات مؤشر التنافسية العالمي خلال عامي 2018 و2019	(07-03)

164	ترتيب الجزائر في مؤشر سهولة ممارسة الأعمال خلال الفترة 2020-2012	(08-03)
165	ترتيب الجزائر على مؤشرات الفساد في العالم (2023-2012)	(09-03)
168	وضع الجزائر في مؤشر مخاطر الدول (Fitch CRI)	(10-03)
169	وضع الجزائر في مؤشر الكوفاس للمخاطر القطرية (Coface)	(11-03)
172	وضع الجزائر في المؤشر العام لتنافسية الاقتصادات العربية	(12-03)
173	ترتيب الجزائر في المؤشرات الفرعية لمؤشر تنافسية الاقتصادات العربية لمتوسط الفترة (2019-2022)	(13-03)
179	وضع الجزائر في مؤشر التصويت والمساءلة خلال الفترة (2012-2022)	(14-03)
180	وضع الجزائر في مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف خلال الفترة (2012-2022)	(15-03)
181	وضع الجزائر في مؤشر فعالية الحكومة خلال الفترة (2012-2022)	(16-03)
183	وضع الجزائر في مؤشر الجودة التنظيمية خلال الفترة (2012-2022)	(17-03)
184	وضع الجزائر في مؤشر سيادة القانون خلال الفترة (2012-2022)	(18-03)
185	وضع الجزائر في مؤشر الفساد ومكافحته خلال الفترة (2012-2022)	(19-03)
198	مصفوفة الارتباط الخطي بين متغيرات الدراسة	(20-03)
199	اختبار جذر الوحدة لمتغيرات الدراسة	(21-03)
200	نتائج اختبار الحدود للعلاقة في الأجل الطويل	(22-03)
202	نتائج اختبار درجات الإبطاء المثلى لنموذج ARDL	(23-03)
202	نتائج تقدير نموذج الانحدار الذاتي للإبطاءات الموزعة (ARDL)	(24-03)
204	نتائج اختبار Variance Inflation Factors	(25-03)
205	نتائج تقدير النموذج المعدل	(26-03)
206	تقدير معاملات الأجل القصير ونموذج تصحيح الخطأ ECM	(27-03)
208	نتائج اختبار الارتباط التسلسلي للأخطاء المقدر	(28-03)
208	نتائج اختبار ثبات التباين للأخطاء المقدر للنموذج	(29-03)
211	نتائج Bootstrap ARDL	(30-03)



فهرس الأشكال



فهرس الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	الرقم
08	خصائص الحوكمة	(01-01)
30	أطراف الحوكمة	(02-01)
81	مراحل دورة حياة المنتج	(01-02)
104	ماذا يقيس مؤشر سهولة أداء الأعمال	(02-02)
117	المؤشر العام لتقرير تنافسية الاقتصادات العربية	(03-02)
151	تطور قيمة إجمالي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر خلال الفترة (2012-2023)	(01-03)
153	التوزيع الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة (2012-2019) حسب القطاعات	(02-03)
156	أهم الشركات الأجنبية المستثمرة في الجزائر سنة 2019	(03-03)
159	ترتيب الجزائر في مؤشر التنافسية العالمية (2012-2019)	(04-03)
168	تصنيف الجزائر في المؤشرات الفرعية لمؤشر مخاطر الدول (2012-2019)	(05-03)
170	تطور ترتيب الجزائر ضمن مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار	(06-03)
171	أداء الجزائر ضمن المجموعات الرئيسية لمؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار عام 2019	(07-03)
187	وضع الجزائر في مؤشرات الحوكمة العالمية (2012-2022)	(08-03)
197	توزيع متغيرات الدراسة ضمن المركبات الأساسية	(09-03)
209	نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء المقدر للنموذج	(10-03)
210	التمثيل البياني لاختبارات CUSUM & CUSUM of Squares	(11-03)



فهرس الملاحق



فهرس الملاحق

الصفحة	عنوان الملحق	الرقم
237	نتائج مخرجات برنامج Eviews12	01



مقدمة



مقدمة:

شهد العالم في العقود الأخيرة ثورة بارزة في طبيعة العلاقات القائمة بين الدول، حيث تميزت هذه الأخيرة بالترابط والتشابك، هذا ما خلف آثار وانعكاسات بالغة الأهمية على المجال الاقتصادي الذي عرف تحولات كبيرة تمثلت في بزوغ ظاهرة العولمة والتي رافقتها موجة انفتاح الاقتصاد الدولي وتحرير عوامل الإنتاج، واكتسحت هذه الظاهرة المشهد العالمي بشكل كبير وبدرجات متفاوتة من الصعب تجاهلها أو التقليل من شأنها، فقد أصبح الاقتصاد العالمي سوق كبيرة تتنافس فيه الدول والمنظمات الاقتصادية والشركات المتعددة الجنسيات، أين يتسابق الكل على الاستفادة من الفرص والمزايا المصاحبة لهذه الظاهرة التي جعلت العالم قرية صغيرة.

ونظرا للتغيرات الاقتصادية التي اتسمت بها البيئة الدولية الراهنة في ظل العولمة والتحولات العالمية، وما أفرزته من معالم جديدة في تعزيز طرق التعاون والشراكة ونقل التكنولوجيا الجديدة والمهارات العلمية لأساليب الإدارة الحديثة، تسعى معظم الدول باختلاف أنظمتها ونسبة تطورها لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يعد مصدر من مصادر تمويل التنمية الاقتصادية في الدول المضيفة، كونه يجذب لهذه الأخيرة العديد من المعارف التكنولوجية، الخبرات الإدارية التنظيمية والتسويقية، التي تطور كفاءة الموارد البشرية وتزيد الإنتاج والصادرات بالدول المضيفة.

وتبعاً لذلك أصبح الاستثمار الأجنبي المباشر من المتغيرات الاقتصادية التي تحظى باهتمام بالغ لدى حكومات الدول، ما جعل هذه الأخيرة تعمل على تهيئة مناخ استثماري مناسب وجذاب عن طريق جملة من الإصلاحات القانونية والاقتصادية، أملا منها في استقطاب تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة والاستفادة من مزاياها المتنوعة. ونتيجة لسعي معظم الدول لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر عرفت تدفقاته قفزة كبيرة وهو ما توثقه تقارير وبيانات الهيئات والمنظمات الدولية، لكن تتركز غالبية تدفقات الاستثمارات الأجنبية بصفة كبيرة في الدول المتقدمة وهذا ما يفسر الفجوة الاقتصادية بينها وبين الدول النامية، التي تواجه مشكلة شح الموارد المالية وعدم كفاية الادخار اللازم لتمويل التنمية الاقتصادية، مما أجبرها على التوجه نحو مصادر تمويل بديلة ويعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر أبرزها وأنجعها.

وتطمح الجزائر على غرار باقي الدول إلى مواكبة الانفتاح الاقتصادي وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، لذلك قامت بالعديد من الجهود على رأسها تغيير النهج الاقتصادي والانتقال من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق، وهذا ما أسفر عنه ظهور استراتيجيات اقتصادية جديدة إضافة إلى إصلاحات قانونية وإدارية، فضلا عن منح العديد من الحوافز والمزايا والضمانات التي تسهل قدوم الاستثمار الأجنبي المباشر ودخوله إلى السوق المحلي.

ومن بين الهيئات التي اهتمت بدراسة وضعية الدول نجد البنك الدولي، حيث ركز في تقاريره على السلوكيات الحكومية في التأثير على المناخ الاستثماري بالبلد المضيف، بمعنى آخر أداء

الجهاز الحكومي أو الأسلوب الذي تعتمد عليه السلطة في تسيير كل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية دون أن يكون هناك أي فساد إداري أو سياسي، أو مصادرة للحقوق المدنية والسياسية، أو انتهاك لتنفيذ أحكام القضاء والقانون، وهذا ما سمي لاحقا "بالحوكمة" والتي تعكس مؤشرات الصورة الحقيقية للبلد المضيف، كما يعتمد عليها المستثمرين الأجانب في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية.

هذه المتغيرات الجديدة التي تعمل الحكومة الجزائرية جاهدة على إرسائها، تتمثل في الشفافية، الديمقراطية، سيادة القانون ومكافحة الفساد وهي بحد ذاتها المؤشرات العالمية للحوكمة، فقد أصبحت هذه الأخيرة محل اهتمام الكثير من الهيئات الدولية، المستثمرين الأجانب، المسؤولين والسياسيين...، فالحوكمة ومؤشراتها من وجهة نظرهم عاملا أساسيا لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية على حد سواء، لذا بات من الضروري التركيز على قضايا الحوكمة والإصلاح السياسي قبل الإصلاح الاقتصادي في البلدان التي لازالت تتأرجح بين الديمقراطية والنظم المتسلطة.

ونتيجة لهذه الأهمية المتزايدة صدرت بحوث ودراسات علمية مختلفة عن المنظمات العالمية لإيجاد مفهوم لمصطلح الحوكمة وتوضيح كل ما يتعلق بها، زيادة على ذلك فقد عملت العديد من المنظمات على وضع كفاءات لقياس مؤشرات الحوكمة بهدف تقييم مستواها في جميع دول العالم، وستسعى هذه الدراسة إلى توضيح المؤشرات الرئيسية التي يجب أن تعمل الحكومة الجزائرية على تفعيلها لكي تسهم بشكل فعال في تحفيز وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتتمثل هذه المؤشرات في الشفافية، الديمقراطية والمساءلة، سيادة القانون، فعالية الحكومة ومكافحة الفساد.

إشكالية الدراسة:

أعطت الجزائر أولوية لتهيئة وتحسين مناخها الاستثماري من خلال قيامها بالعديد من الإصلاحات القانونية والاقتصادية، بالإضافة إلى حرصها على إرساء مؤشرات الحوكمة بهدف جعل الإجراءات المتعلقة بالاستثمار تتماشى مع النسق العالمي واستجابة لمتطلبات السوق، توفير معلومات أكثر دقة وموثوقية لمتخذي القرارات الاستثمارية، وتوسيع مجال الإفصاح والشفافية لتسهيل المعاملات الدولية وجلب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر للاستفادة من المزايا التي يقدمها الأخير للبلد وللقطاعات الاقتصادية المستثمر فيها. ومن هنا يمكن طرح إشكالية الدراسة في السؤال الرئيسي التالي:

ما هو أثر مؤشرات الحوكمة على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر؟

وتنبثق عن السؤال الجوهري الأسئلة الفرعية التالية:

- ما واقع الحوكمة ومؤشراتها في الجزائر؟
- هل يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر عاملا أساسيا للتنمية؟
- كيف تساهم مؤشرات الحوكمة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر؟

- ما طبيعة العلاقة بين الحوكمة والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر؟
وبناء على هذه الأسئلة يمكن تصور فرضيات الدراسة الرئيسية والفرعية الخاصة بكل سؤال على حدة.

فرضيات الدراسة:

الفرضية الرئيسية: إرساء مؤشرات الحوكمة يساعد على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

الفرضيات الفرعية:

- مستوى الحوكمة المعتمد في الجزائر بإمكانه جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.
- يعد الاستثمار الأجنبي المباشر من الدعام الأساسية للتنمية في الجزائر.
- هناك تأثير إيجابي بين مؤشرات الحوكمة والاستثمار الأجنبي المباشر.
- توجد علاقة جذب بين مؤشرات الحوكمة والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في إبراز أثر مؤشرات الحوكمة على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر والتي بدورها تنعكس على الاقتصاد الجزائري ككل، مما يساهم في اتخاذ القرار السليم لخلق وتهيئة مناخ استثماري جذاب الذي يعد من المقومات الرئيسية والحيوية لتحسين الأداء الاقتصادي لجميع الدول، زيادة على ذلك تستمد أهميتها من خلال تسليط الضوء على الوضع الراهن للحوكمة في الجزائر وأهم السياسات والإجراءات المتخذة في مجال تحسين مستوى الحوكمة وبيئة الأعمال في الجزائر.

ومن بين الأسباب التي حفزتنا على هذا البحث نذكر ما يلي:

- قلة الدراسات التي أجريت في هذا المجال على البيئة الجزائرية، حيث أن أغلب الدراسات التي أعدت تناولت الجوانب المتعلقة بحوكمة الشركات وحوكمة الجهاز المصرفي، مما يدعم تطبيق مثل هذه الدراسة الاختبارية للعلاقة بين الحوكمة والاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر.

- حداثة تطبيق الحوكمة في الجزائر، حيث نجد أغلب الدراسات التي أجريت فيه دراسات طبقت في بيانات أجنبية.

- الإقتصار على دراسة بعض آليات الحوكمة دون الأخرى، وكذلك اقتصرت الدراسات السابقة التي تناولت علاقة الحوكمة بالاستثمارات الأجنبية المباشرة على استخدام بعض المحددات التقليدية لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وهو ما تعمل على تفاديه هذه الدراسة باستخدامها لبعض المؤشرات الحديثة.

أهداف الدراسة:

- تسعى هذه الدراسة إلى توضيح الجوانب التالية:
- كشف علاقة التأثير الموجودة بين الحوكمة والاستثمار الأجنبي المباشر.
- إلقاء الضوء على قوانين الاستثمار في الجزائر.
- الوقوف على الصورة الحقيقية لواقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.
- التعرف على الأسباب التي حتمت وجود واعتماد الحوكمة.
- التطرق إلى واقع الحوكمة في الجزائر والجهود المبذولة لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر.

منهج الدراسة:

تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي بغرض عرض الإطار النظري لكل من الحوكمة والاستثمار الأجنبي المباشر، كذلك استعملنا المنهج الوصفي التحليلي بهدف معرفة واقع الحوكمة في الجزائر ومدى مساهمتها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك من خلال الاستعانة بالكتب، المقالات، المجالات ومواقع شبكة الانترنت المتعلقة بموضوع الدراسة. أما الجانب التطبيقي فقد تم استخدام نموذج القياسي ARDL (نموذج الانحدار الذاتي ذي الإبطاء الموزع) ونموذج القياسي Bootstrap ARDL لتحليل العلاقات الديناميكية طويلة وقصيرة الأجل بين مؤشرات الحوكمة والاستثمار الأجنبي المباشر، ومن ثم تحليل النتائج المتوصل إليها والتحقق من صحة الفرضيات.

حدود الدراسة:

- الحدود المكانية: تمت هذه الدراسة على بلد واحد وهو الجزائر.
- الحدود الزمانية: تم قياس أثر مؤشرات الحوكمة على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة الممتدة من سنة 2012 إلى سنة 2022، بالاعتماد على مؤشرات البنك الدولي (WGI).

الدراسات السابقة:

بغرض تحليل مشكلة الدراسة ومناقشتها، تطلب الأمر الوقوف على أهم الدراسات السابقة، وسنذكر أقربها للدراسة فيما يلي:

1 - رسالة الدكتوراه (بن ديبش نعيمة وزرواط فاطمة الزهراء، 2016) بعنوان: الحكم الراشد والاستثمار الأجنبي المباشر في منطقة المينا دراسة قياسية للفترة (1996-2014).

تسعى هذه الدراسة إلى معرفة دور الحكم الراشد في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك باستعمال مؤشرات الحوكمة الستة الصادرة عن البنك الدولي (التصويت والمساءلة، الاستقرار

السياسي، فعالية الحكومة، جودة التنظيم، سيادة القانون ومكافحة الفساد) كمتغيرات مستقلة، وشملت الدراسة 16 دولة من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (دول) MENA خلال الفترة الزمنية الممتدة من 1996 إلى 2014 بالاعتماد على بيانات السلاسل الزمنية المقطعية.

وقد أسفرت هذه الدراسة عن وجود علاقة إيجابية بين كل من مؤشر الاستقرار السياسي، سيادة القانون، فعالية الحكومة وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، في حين أن هناك علاقة عكسية بين مؤشر جودة التنظيم والاستثمار الأجنبي المباشر، وأما بالنسبة لكل من مؤشر التصويت والمساءلة ومؤشر مكافحة الفساد فلا توجد علاقة بينهما وبين الاستثمار الأجنبي المباشر في دول مختارة.

2- رسالة الدكتوراه (صفيح صادق، 2016) بعنوان: تحليل الحكم الراشد على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر دراسة قياسية 1996-2013.

سلط الباحث الضوء في هذه الدراسة على تأثير الحكم الراشد على تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو الجزائر، واعتمد في ذلك على تقنيات القياس الاقتصادي في الفترة الممتدة من 1996 إلى 2013.

وتوصلت هذه الدراسة إلى أن كل من الاستقرار السياسي وفعالية القانون لهما دورا إيجابيا في جذب الاستثمار الأجنبي، بينما يؤثر كل من نوعية التنظيمات ومستوى الديمقراطية سلبا على التدفقات الاستثمارية الواردة إلى الجزائر.

3- رسالة الدكتوراه (نبيل قليل وخليخ دعاس، 2017) بعنوان: إمكانية تحسين المناخ الاستثماري في الجزائر من خلال تفعيل الحوكمة كآلية للحد من الفساد المالي والإداري

هدفت هذه الدراسة لإبراز مدى تأثير الحوكمة على المناخ الاستثماري في الجزائر، فقد قامت الجزائر بإصدار جملة من القوانين والتشريعات المتعلقة بالاستثمار، فضلا عن تبني سياسات اقتصادية جديدة وتقديم العديد من المزايا والضمانات لجذب المستثمرين الأجانب، كما عملت على تعزيز آليات الحوكمة من خلال الإصلاحات في الإدارة وكذا مكافحة الفساد. وقد أعدت الدراسة ثلاثة نماذج لقياس مدى تأثير كل من الفساد وكذا الرقابة على الفساد على الاستثمار المحلي الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق إلى الجزائر على حد سواء، إضافة إلى تحليل مؤشرات الحوكمة وكذا مناخ الاستثمار في الجزائر وبعض الدول لإبراز العلاقة بين مناخ الاستثمار والحجم الفساد في الجزائر للفترة الزمنية (2003-2015).

وأهم ما خلصت إليه الدراسة أن الفساد يؤثر بشكل سلبي على حجم الاستثمار المحلي والأجنبي المباشر المتدفق إلى الجزائر، كما أنها تعاني ضعفا كبيرا من حيث مستوى حوكمة مؤسسات الدولة ما أدى إلى تقشي الفساد المالي والإداري، ما جعلها تصنف ضمن الدول الأكثر

فسادا، وانعكس ذلك بشكل مباشر على مناخ الاستثمار ما أسهم في ضعف الاستثمار المحلي وكذا الأجنبي المتدفق إلى الجزائر.

4- رسالة الدكتوراه (سردوك بلحول وعدوكة لخضر، 2017) بعنوان: الحوكمة والاستثمار الأجنبي المباشر في بلدان المغرب العربي دراسة قياسية باستعمال بيانات البانل.

ترمي هذه الدراسة إلى توضيح أثر مؤشرات الحوكمة (الاستقرار السياسي، فعالية الحكومة وسيادة القانون) على جذب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى اقتصاديات المغرب العربي خلال الفترة (1996-2016) باستعمال بيانات البانل.

وأظهرت الدراسة إلى أن مؤشر سيادة القانون له تأثير إيجابي على الاستثمار الأجنبي المباشر في حين أن الاستقرار السياسي يرتبط سلبيا مع الاستثمار الأجنبي المباشر، أما مؤشر فعالية الحكومة فلا توجد علاقة بينه وبين الاستثمار الأجنبي المباشر.

5- مقال (Zühal Kurul and A. Yasemin Yalta, 2017) بعنوان:

Relationship between Institutional Factors and FDI Flows in Developing Countries: New Evidence from Dynamic Panel Estimation

تختبر هذه الدراسة العلاقة بين مؤشرات الحوكمة وتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في 113 بلدا ناميا خلال الفترة 2002-2012، واعتمدت على نماذج البانل الديناميكي.

وتوصلت الدراسة إلى أن درجة تأثير مؤشرات الحوكمة على قرارات المستثمرين الأجانب في البلدان النامية تتفاوت من متغير إلى آخر، بحيث كان لمؤشر مكافحة الفساد، فعالية الحكومة والتصويت والمساءلة آثار إيجابية كبيرة على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. كما بينت الدراسة أيضا أن هناك تراجع في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في 2008 و2009 بسبب الأزمة المالية.

6- مقال (Md. Shakib Hossain, Md. Ziaur Rahman, 2017) بعنوان:

Does Governance Facilitate Foreign Direct Investment in Developing Countries?

أظهر الباحثان من خلال هذه الدراسة العلاقة بين الحوكمة والاستثمار الأجنبي المباشر، واستعمل في ذلك على بيانات البانل لتقدير أهمية الحوكمة في تسهيل الاستثمار الأجنبي لمباشر على عينة مكونة من 80 بلدا ناميا في المدة الممتدة من 1998 إلى غاية 2014 وفقا لطريقة المربعات الصغرى العادية (OLS).

وأسفرت نتيجة التقدير إلى أن التحسن المعياري في مؤشرات التصويت والمساءلة، فعالية الحكومة، الاستقرار السياسي وغياب العنف، جودة التنظيم، سيادة القانون ومكافحة الفساد يزيد من حجم الاستثمار الأجنبي المباشر.

7- مقال (Erum K.Z. SHAIKH, Naveed A. SHAIKH, Imtiaz A. PIRZADA) بعنوان: **Empirical analysis of relationship between investment, good governance and GDP growth rate in Pakistan (1996-2016)**

بينت هذه الدراسة العلاقة بين الاستثمار ومؤشرات الحوكمة والنمو الاقتصادي في باكستان للفترة (1996-2006)، واستعملت في قياس العلاقة نموذج الانحدار الذاتي ذي الفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL).

وأثبتت نتائج الدراسة وجود علاقة طويلة الأجل بين الاستثمار ومؤشرات الحوكمة والنمو الاقتصادي في باكستان خلال فترة الدراسة، كما أظهرت أيضا أن هناك علاقة طردية بين مؤشر مراقبة الفساد والاستثمار العام على النمو الاقتصادي في باكستان، في حين وجدت علاقة عكسية بين الاستثمار الخاص والنمو الاقتصادي، فضلا عن عدم معنوية مؤشر الاستقرار السياسي، أما على المدى القصير فتوجد علاقة إيجابية بين مؤشر مراقبة الفساد والاستثمار العام وعلاقة سلبية بين مؤشر الاستقرار السياسي والاستثمار الخاص على النمو الاقتصادي في باكستان خلال فترة الدراسة.

8- مقال (حواف رحيمة، 2018) بعنوان: **دور الحوكمة في جذب الاستثمارات وتحقيق الجودة.**

أبرزت الدراسة أهمية تطبيق الحوكمة في المنظمات الجزائرية باعتبارها عامل رئيسي للوصول إلى التميز الإداري وتحقيق العدالة الاجتماعية، هذا ما يدفع المستثمرين الأجانب باتخاذ قرار الاستثمار في الجزائر.

من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن تطبيق الحوكمة يتيح الفرصة لجميع الأطراف حماية حقوقها، وبهذا يتمكن المستثمر الأجنبي من معرفة حقائق وشروط محددة تسمح له بدراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع.

من خلال الاطلاع على الدراسات السابقة المذكورة نجد أن كل دراسة تناولت الموضوع بطرح مختلف ومن زاوية مغايرة، حيث تجلت أبرز الفروقات بينها فيما يلي:

- تباين الفترة الزمنية للدراسات القياسية.
- اختلاف الحدود المكانية للدراسات.
- تنوع النماذج القياسية المستعملة في هذه الدراسات.
- دراسة حوالمف رحيمة اقتصر على الجانب النظري فقط.
- تركيز على مصطلح الحكم الراشد بدلا عن الحوكمة في دراسة كل من: بن ديبش نعيمة وصفيح صادق.

الاستفادة من الدراسات السابقة:

- تحديد المؤشرات الرئيسية للحوكمة التي تم اعتمادها في الدراسة.
- تحديد النقاط الضرورية التي يبني عليها الجانب التحليلي والقياسي لهذه الدراسة.

✓ ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة

ركزت دراستنا على الحوكمة في الجانب الخاص بالأداء الحكومي الذي يعمل على تهيئة المناخ الاستثماري وتحسينه بهدف جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وذلك من خلال تحليل المؤشرات العالمية الستة للحوكمة الصادرة عن البنك الدولي، كما سلطت هذه الدراسة الضوء على القوانين المتعلقة بالاستثمار في الجزائر بما فيها القانون الأخير الصادر سنة 2022 وجميع المراسيم التنظيمية التابعة له. إضافة إلى ذلك فقد اعتمدت الدراسة على نموذج ARDL (نموذج الانحدار الذاتي ذي الإبطاء الموزع) ونموذج Bootstrap ARDL، الذي يستعمل عادة لتحسين دقة النتائج وزيادة القوة الإحصائية للاختبارات، خاصة عندما لا تتوافق البيانات مع الافتراضات التقليدية للنموذج ARDL التقليدي.

تقسيم البحث:

يتكون هذا البحث من ثلاثة فصول، الفصل الأول والثاني للجانب النظري، والفصل الثالث يتعلق بالجانب التحليلي والقياسي.

➤ الفصل الأول: الوصف النظري للحوكمة

تضمن الوصف النظري للحوكمة، حيث تم التطرق لكل من مفهومها أهدافها، خصائصها وأسباب ظهورها، إضافة إلى تحديد محدداتها وموجبات إرسائها كما تم توضيح مؤشراتها وأسباب تزايد استعمالها.

➤ الفصل الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر وارتباطه بمؤشرات الحوكمة

قدم نظرة عامة عن الاستثمار الأجنبي المباشر، تطوره، مفهومه، أهميته وأشكاله وشرح كل عنصر من عناصره بالتفصيل، فضلا عن ذلك فقد أشرنا إلى مناخ الاستثمار ومؤشرات جاذبيته، بالإضافة إلى توضيح العلاقة بين مؤشرات الحوكمة والاستثمار الأجنبي المباشر.

➤ الفصل الثالث: العلاقة القائمة بين الاستثمار الأجنبي والحوكمة في الجزائر

تناول وضع الاستثمار الأجنبي في الجزائر من خلال مؤشرات تقييم مناخ الاستثمار، إضافة إلى طرح الوضع الراهن للحوكمة في الجزائر استنادا لمؤشرات الحكومة الصادرة عن البنك الدولي، ثم تم بناء نموذج قياس أثر الحوكمة على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وعرض وتحليل نتائج الدراسة.



الفصل الأول

الوصف النظري للحوكمة



تمهيد:

بدأت الدراسات حول الحوكمة منذ ثلاث عقود بعد اقتناع المجتمع الدولي بضرورة تجسيد أركانها من أجل تحقيق التنمية والعدل والاستقرار، هذا ما أدى إلى ظهور عدة كتابات أحدثت ثورة كبيرة في الميدان الأكاديمي، حاولت هذه الأخيرة إعطاء مفهوم دقيق للحوكمة وتحديد أبعادها، معاييرها وأطرافها، سواء على مستوى الدراسات الأكاديمية أو من قبل الهيئات والمؤسسات الدولية. كما برزت عدة هيئات دولية ومحلية تحاول قياس نوعية الحوكمة وبناء مؤشرات في الدول المتقدمة وفي الدول النامية على وجه الخصوص، لتكون كقاعدة من خلالها يمكن اتخاذ القرار في منح المساعدات أو توطين الاستثمار أو إمضاء اتفاقيات التعاون، وهذا ما أسفر على وجود مؤشرات كثيرة جدا. ونظرا لهذا التطور في مفهوم الحوكمة أصبح ميدانا واسعا للبحث باعتباره مفهوما سياسيا واجتماعيا وإداريا واقتصاديا يتجسد من خلاله منهجية وآليات ممارسة السلطة في الوقت الحاضر، فهو حصيلة التفاعل الرسمي وغير الرسمي بين كل من الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني في رسم السياسات العامة وتطويرها.

إن خصائص الحوكمة ليست هدفا بحد ذاتها، وإنما أصبحت من أولويات المؤسسات والمنظمات والحكومات المختلفة المهتمة بمحاربة الفساد الإداري والمالي، أو تلك المهتمة بالإصلاح السياسي والديمقراطي، أو الإصلاح الهيكلي والمؤسسي في الإدارة، أو تحسين الوضع الاقتصادي، وهذا لا يتأتى إلا من خلال الاهتمام بالحوكمة وتطبيق معاييرها بدقة.

وانطلاقا مما سبق نعالج في هذا الفصل ثلاثة مباحث وهي:

- ✓ المبحث الأول: الحوكمة كمفهوم، خصائصها وأسباب ظهورها.
- ✓ المبحث الثاني: محددات، فواعل الحوكمة وموجبات إرسائها.
- ✓ المبحث الثالث: مؤشرات الحوكمة وأسباب تزايد استخدامها.

المبحث الأول: مفهوم الحوكمة، خصائصها وأبعادها

يعترض مصطلح الحوكمة جملة من الإشكالات المنهجية كباقي المفاهيم الاجتماعية، فنجد على رأسها إشكالية الترجمة إلى اللغة العربية وإلى جانب هذا نجد إشكالية إيجاد تعريف دقيق وشامل، ولهذا يعد إيجاد وضبط التعاريف الخاصة بالحوكمة من القضايا المهمة والضرورية خاصة وأن معظمها لا تزال تثير الجدل بين الكثير من الباحثين والمفكرين في العلوم الاجتماعية بصفة عامة وفي العلوم الاقتصادية بصفة خاصة، حيث يعتبر التأصيل اللغوي والتاريخي الخطوة الأولى والمفتاحية في تحديد المعنى الدقيق وضبط المفاهيم المرادفة التي من خلالها تتضح الرؤيا البحثية.

المطلب الأول: تعريف الحوكمة وأهدافها

الحوكمة ليست كلمة جديدة في قاموس المصطلحات السياسية والاقتصادية والإدارية إلا أن ظهورها في أدبيات السياسة العالمية المعاصرة يعتبر تطورا جديدا في عالم المصطلحات.

الفرع الأول: تعريف الحوكمة

إن مصطلح الحوكمة هو الترجمة الأصلية لكلمة (GOVERNANCE) المأخوذ من (govern) التي هي باللاتينية (gubernare) وبال يونانية (kubernan) وتعني التوجيه (to steer)¹، والتي استعملت في العصرين اللاتيني الكلاسيكي واليوناني القديم للدلالة عن (قيادة سفينة أو دبابه)، تم استخدامه لأول مرة مجازيا من قبل أفلاطون للإشارة إلى حكم الرجال².

لا يوجد تعريف واحد ووحيد متفق عليه بين كافة الباحثين والمفكرين للحوكمة، وذلك نظرا لتعدد أبعادها (سياسي، اقتصادي، مؤسسي وإداري) واختلاف الهيئات المصدرة للتعريف. لذلك ارتأينا أن نعرض التعاريف المختلفة على النحو التالي:

1. **تعاريف المؤسسات الدولية:** أعطت المؤسسات الدولية تعاريف للحوكمة وفق مقاربات اقتصادية وسياسية، سنسرد أهمها فيما يلي:

– تعريف البنك الدولي (World Bank :WB): لقد ظهر مفهوم الحوكمة لأول مرة عام 1989 في أدبيات البنك الدولي عن كيفية تحقيق التنمية الاقتصادية ومحاربة الفساد في الدول الإفريقية، حيث تم الربط بين الكفاءة الإدارية الحكومية والنمو الاقتصادي، ووفقا لهذه الأدبيات فإن الأدوات الحكومية للسياسات الاقتصادية ليس من المفروض أن تكون اقتصادية وفعالة فحسب، بل لابد من أن تكفل العدالة والمساواة.

¹ الأمم المتحدة، استعراض شامل للإدارة الرشيدة والرقابة داخل الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، المجلد الثاني، المبادئ والممارسات في مجال الإدارة الرشيدة والرقابة، 2006، ص 42.

² Manuel de Oliveira Barata, governance, Notice rédigée par service de traduction, Commission européenne, http://ec.europa.eu/governance/docs/doc5_en.pdf consulte le : 20 /04/2021.

ومع بداية التسعينات حاول البنك الدولي إعطاء مفهوم الحوكمة دقة أكثر، حيث ظهر في تقريره لأول مرة عام 1991 حول إفريقيا وجنوب الصحراء بعنوان "إفريقيا من الأزمة إلى النمو المستدام"، وقد عرّف التقرير الحوكمة بأنها "الترتيبات المؤسسية للدولة، وعملية صياغة السياسات وصنع القرار وتنفيذه والعلاقة بين الحكومة والمواطنين"¹.

وعرفها في تقريره الصادر سنة 1992 حول الحوكمة والتنمية بأنها: "الطريقة التي تمارس بها السلطة في إدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية للبلد من أجل التنمية"².

– تعريف صندوق النقد الدولي (International Monetary Fund :IMF): الحوكمة في نظر الصندوق هي مفهوم واسع يشمل جميع الجوانب في كيفية حكم أي بلد، بما في ذلك سياساته الاقتصادية وإطاره التنظيمي بالإضافة إلى الالتزام بسيادة القانون.³ ويكون بذلك صندوق النقد الدولي قد اهتم بمفهوم الحوكمة من زاويتين: أما الأولى فتبرز اهتمامه بالجانب الاقتصادي للحوكمة، الذي يهدف إلى تحقيق نمو اقتصادي مستدام، في حين تتعلق الزاوية الثانية بالجانب السياسي والقانوني.

اعتمد الصندوق النقد الدولي عام 1997 سياسة تحدد كيفية التعامل مع قضايا الحوكمة، وهي السياسة التي تقوم عليها المذكرة التوجيهية المعنونة بـ "دور الصندوق في قضايا الحوكمة". كما ألقى Michel Camdessus المدير العام لصندوق النقد الدولي (يناير 1987 – فبراير 2000) في مخاطبة الأمم المتحدة (المجلس الاقتصادي والاجتماعي 2 جولية 1997) كلمة أبرز فيها أهمية الحوكمة حيث قال " الحوكمة مهمة للبلدان في جميع مراحل التنمية، يتمثل نهجنا في التركيز على جوانب الحوكمة التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمراقبة سياسة الاقتصاد الكلي لدينا، أي شفافية الحسابات العامة، الإدارة الفعالة للموارد العامة، الاستقرار والشفافية، البيئة الاقتصادية والتنظيمية لنشاط القطاع الخاص"⁴.

– البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (United Nations Development Programme UNDP): تطرق (UNDP) لمفهوم الحوكمة في ورقة السياسات العامة التي أعدها سنة 1997، حيث عرفها على أنها "ممارسة السلطة الاقتصادية والسياسية والإدارية من أجل إدارة شؤون البلد على جميع المستويات، وهي تشمل آليات وعمليات ومؤسسات يستطيع المواطنون والفئات من خلالها التعبير عن مصالحهم وممارسة حقوقهم القانونية، والوفاء بالتزاماتهم وتسوية خلافاتهم"⁵.

¹ Ngaire Wods, "the Challenge of Good of Good Governance for the IMF and World Bank," Themslves World Development, vol 28, n°5, p 804, U K, 2000

² World Bank, Governance & Development, Washington: World Bank, 1992, P01.

³ International Monetary Fund IMF, "IMF and Good Governance", (Washington: Factsheet 14 March 2016, published by IMF, March 2016), P 01.

⁴ انظر الموقع: <https://www.imf.org/external/pubs/ft/exrp/govern/govindex.htm>

⁵ United Nations Development Programme UNDP, Corruption and Good Governance, (New York: discussions paper 3, published by the UNDP, July 1997), P.V

من خلال هذا التعريف نجد أن البرنامج يعتبر الحوكمة حالة تقدم الإدارة وتطورها، من إدارة تقليدية إلى إدارة تتجاوب مع متطلبات المواطنين، حيث تستخدم الآليات والعمليات المناسبة من أجل خلق بيئة آمنة وسليمة توفر المناخ الملائم للاستثمار وتساعد في تحقيق الأهداف المرجوة من المشاريع والبرامج التنموية بشفافية ومسؤولية.

– منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي (Organisation for Economic Cooperation and Development OECD): تم تعريف الحوكمة على أنها "استخدام السلطة السياسية وممارسة الرقابة في المجتمع من أجل تسيير موارده لأغراض التنمية الاجتماعية والاقتصادية، ويشمل هذا التعريف الواسع دور السلطات العامة في إرساء البيئة التي يعمل فيها المتعاملين الاقتصاديين وفي تحديد توزيع الفوائد وكذلك طبيعة العلاقة بين الحاكم والمحكومين"¹.

من هذا التعريف يتضح أن الحوكمة تتضمن التفاعلات في الهياكل والعمليات التي ترسم كيفية ممارسة السلطة واتخاذ القرارات وطريقة تعبير المواطنين، لذلك فهي تتعلق بالعلاقات الاجتماعية، المساءلة، الرقابة والديمقراطية.

كما أعطت نفس المنظمة تعريفاً آخر للحوكمة، إذ تعتبر بأن "الحوكمة تسعى إلى خلق دول قادرة وفعالة، وكذا بيئة مواتية يلعب فيها القطاعان العام والخاص دورهما في تحقيق التنمية المستدامة والمنفعة المتبادلة"².

– لجنة الحكم العالمي (Committee on Global Governance: CGG): حسب تقرير نشر عام 1995 عرفت فيه لجنة الحكم العالمي الحوكمة على أنها "مجموع الطرق التي تسمح للأفراد والمؤسسات العامة والخاصة بإدارة شؤونهم المشتركة. حيث أنها عملية متواصلة يمكن من خلالها تنسيق المصالح المتضاربة والمختلفة والاشتراك في الأعمال، وتشمل المؤسسات الرسمية والنظم المدعمة لتقوية الالتزام، وكذا المؤسسات غير الرسمية التي انفتحت الشعوب والمؤسسات على صلاحها"³.

ركز هذا التعريف على المنافع الاجتماعية والاقتصادية للأفراد والمؤسسات والتي تتجم عن إرساء مبادئ الحوكمة في الدولة.

– البنك الإفريقي للتنمية (African development bank: ADB): عرف البنك الإفريقي للتنمية في سنة 1999 الحوكمة بأنها "عملية تشير إلى الطريقة التي تمارسها السلطة في إطار إدارة شؤون الدولة وعلاقتها مع الدول الأخرى"⁴.

¹ OECD, Participatory Development and Good Governance, Paris: OECD, 1995, p 14.

² BAKARI Traoré, Découvrir et comprendre la gouvernance : Gouvernance publique et gouvernance D'entreprise, Editions L'Harmattan, France, 2011, p.14. Livre en ligne sur le site : <https://books.google.dz/books>, vue le 13/07/2021.

³ Thomas G Weiss, « Governance, Good governance and global governance: conceptual and conceptual chal-lenger », Third world quarterly, vol. 21 N° 05,2000, p797.

⁴ Le document de politique de la BAD en matière de bonne gouvernance, novembre 1999, p 02.

من خلال التعاريف السابقة يبدو أن مفهوم الحوكمة يقدم كمفهوم شامل، لأنه يتضمن كل أشكال الحياة الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية، والمؤسسية للبلد. ويمكن القول أن الحوكمة وفق المنظمات العالمية تأخذ في اعتبارها بعدين متوازيين: أولهما يعكس المقاربة الإدارية والاقتصادية للمفهوم، أما البعد الثاني فيؤكد على الجانب السياسي للحوكمة حيث يشمل جانب الاهتمام بالإصلاح الإداري والتركيز على منظومة القيم الديمقراطية.

2. **إسهامات بعض المفكرين لتعريف الحوكمة:** بعد الرواج وتداول مصطلح الحوكمة من قبل المؤسسات الدولية واهتمامهم بمبادئها وأبعادها، أجرى العديد من الباحثين والمفكرين دراسات أكاديمية كل حسب تخصصه للوصول إلى تعريف أكثر شمولاً ووضوحاً، ومن هنا برزت تعريفات متنوعة ووجهات نظر متعددة للكثير من الباحثين نذكر أهمها فيما يلي:

- عرف François-Xavier Merrien الحوكمة على أنها: "شكل جديد من التسيير الفعال بحيث أن الأعوان المختلفة بما فيها المؤسسات العمومية تشارك بعضها البعض ويجعلون مواردهم، خبراتهم وقدراتهم مشتركة فيما بينهم، وكذلك مشاريعهم تخلق تحالفاً جديداً للفعل القائم على تقاسم المسؤوليات"¹.
- عرف Marcou et Thiébaud الحوكمة على أنها: "الأشكال الجديدة والفعالة بين القطاعات الحكومية، والتي من خلالها يكون الأعوان الخواص وكذا المنظمات العمومية والجماعات الخاصة والتجمعات الخاصة بالمواطنين، أو أي أشكال أخرى من الأعوان يأخذون بعين الاعتبار المساهمة في تشكيل السياسة"².
- يتفق التعريفين السابقين من حيث أنهما يشيران إلى وجود فواعل إلى جانب الدولة من قطاع خاص ومجتمع مدني تساهم في رسم السياسات وتنفيذ القرارات.
- قدم هؤلاء المفكرين Kaufmann, Kraay, and Zoido-Lobaton وهم باحثون في البنك العالمي مفهوم للحوكمة على النحو التالي: "هي التقاليد والمؤسسات التي تحدد كيفية ممارسة السلطة في بلد معين. ويشمل ذلك العملية التي يتم من خلالها اختيار الحكومات، مساءلتها، مراقبتها، استبدالها وكذلك قدرة الحكومات على إدارة الموارد بكفاءة وصياغة وتنفيذ سياسات ولوائح سليمة، إضافة إلى احترام المواطنين والدولة للمؤسسات التي تحكم التفاعلات الاقتصادية والاجتماعية فيما بينها"³.

¹ الكايد زهير عبد الكريم، الحكمانية قضايا وتطبيقات، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، عمان، 2003، ص 12

² سليمان إلياس، الحكم الراشد بين الخصائص والمعايير، مقالة منشورة في المجلة الإلكترونية البدر، جامعة بشار، العدد 3، ماي 2011، ص 133.

³ Daniel Kaufmann, Aart kraay and Pablo Zoido-Lobaton, "Governance Matters: From Measurement to Action Finance and development", A quarterly magazine of the IMF, June 2000, Volume 37n° 2, p 10.

- كما عرفها Charles-Philippe David بالمؤسسات والعمليات التي يحدد من خلالها المجتمع ممارسة السلطة وآليات اتخاذ القرار من أجل حل المشاكل المشتركة، فهو يستند عموماً إلى المعايير والمبادئ الرسمية وغير الرسمية وكذلك على القوانين والقواعد القانونية¹، فالحوكمة في نظره آلية لحل المشاكل المشتركة للمجتمع باستخدام المعايير والمبادئ والقواعد والقوانين.
- حاول R.A. Rohdes تصنيف العناصر التي يتضمنها مفهوم الحوكمة في الأدبيات المختلفة إلى محاور على النحو التالي²:

- المحور الأول: يدرس العلاقة بين آليات السوق من جانب والتدخل الحكومي من جانب آخر فيما يتعلق بتقديم الخدمات العامة.
- المحور الثاني: يتحدث عن الحوكمة من خلال التركيز على المنظمات الخاصة ومنظمات الأعمال.
- المحور الثالث: يبرز اتجاه الإدارة الحكومية الجيدة المرتكزة على إدخال أساليب وطرق جديدة في إدارة أعمال المنظمات العامة.
- المحور الرابع: يتحدث عن الحوكمة وربطها بالجوانب السياسية والإدارية.
- المحور الخامس: يشير إلى أن السياسات العامة ما هي إلا محصلة التفاعلات الرسمية وغير الرسمية بين عدد من الفاعلين (الحكومة، القطاع الخاص، المجتمعات المدنية) على المستويين المحلي والمركزي بصفة تشاركية.

من كل ما سبق نستنتج بأنه ليس هناك تعريف موحد للحوكمة سواء من طرف المؤسسات المالية الدولية أو من طرف الباحثين، وهذا ما يجعل المفهوم أكثر ليونة، ولهذا يمكن أن نعرف الحوكمة انطلاقاً من المعطيات السابقة بأنها أسلوب لتسيير المنظمات تعتمده الإدارة الحديثة في تسيير مواردها المختلفة وشؤونها لتغطية كافة الجوانب الإدارية، الاجتماعية، السياسية والاقتصادية، وتهدف إلى إعادة صياغة أدوار ومهام الدولة وعلاقتها بباقي الأطراف من أجل خدمة المصلحة العامة بشكل يضمن للأفراد رفاهيتهم.

الفرع الثاني: أهداف الحوكمة

- تعمل الحوكمة على تحقيق جملة من الأهداف يمكن حصرها فيما يلي³:
- تعزيز ثقة المواطنين وأصحاب العلاقة والقطاع الخاص بمؤسسات الدولة، وذلك ما يساهم في رفع معدلات الاستثمار وتحقيق مستويات نمو مرتفعة.

¹ Charles-Philippe DAVID, la guerre et la paix, approche et enjeux de la sécurité et de la stratégie, (Paris : Presse de sciences politiques, 2013), P.377

² الكايد زهير عبد الكريم، الحكمانية قضايا وتطبيقات، مرجع سابق، ص 12.

³ دليل تقييم وتحسين ممارسات الحوكمة في القطاع العام، المملكة الأردنية الهاشمية، وزارة تطوير القطاع العام، مديرية دعم الإبداع والتميز الحكومي، الإصدار الثاني 2017، ص 04.

- تحقيق مبدأ النزاهة والعدالة والشفافية في استخدام السلطة وإدارة المال العام وموارد الدولة والحد من استغلال السلطة العامة لأغراض شخصية.
- زيادة نسبة رضا المواطن عن الخدمات التي يقدمها القطاع العام.
- رفع مستوى القدرات التنافسية وبالتالي الحصول على مصادر تمويل تساهم في جهود التوسع والنمو وتوفير فرص عمل، وتحقيق الاستقرار المالي للدوائر الحكومية.
- المساعدة في تحسين القدرة على التكيف مع متغيرات البيئة الخارجية.
- البناء المؤسسي: حيث تهدف إلى ضمان ترسيخ دعائم الإدارة الجيدة لشؤون الدولة والمجتمع من خلال إرساء الشفافية والمساءلة والمحاسبة بما يعزز موثوقية المعاملات ويقوض ممارسات الفساد في سياق ينسجم مع مفهوم الإدارة الديمقراطية، فالإدارة الرشيدة مطالبة بوضع إستراتيجية تنموية هادفة تجسد تطلعات الناس وطموحاتهم في الانفتاح الاقتصادي وتحسين المستوى المعيشي ومؤسسات السلطة هي التي تتولى وضع خطط التنمية وسياسات لتنفيذها على أرض الواقع.
- البناء الاقتصادي وتحسين مستوى الأداء: إن إرساء مبادئ الحوكمة لا يقتصر على البناء السياسي فحسب بل ينبغي أن يتجلى في البناء الاقتصادي وتحسين مستوى الأداء، إذ لم يعد الاهتمام محصوراً في تحديد مستويات النمو الاقتصادي وإنما امتد ليشمل وجوب تحسين مستويات الأداء الاقتصادي لمواجهة مختلف الأزمات وذلك من خلال وضع الخطط والاستراتيجيات وتقييمها بشكل دوري بما يضمن عملية التنبؤ بالتطورات على المستوى الاقتصادي.
- تمكين منظمات المجتمع من مشاركة الحكومة في نشاطات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، سواء على المستوى الكلي (القطاع الخاص، الجمعيات الأهلية، النقابات) أو على المستوى الجزئي المواطنون.
- تشجيع سياسات وبرامج جديدة للشراكة داخل الدولة تحظى بتأييد ورعاية المنظمات الدولية، وذلك في إطار سياق مجتمع قائم على الديمقراطية والمساءلة واحترام حقوق الإنسان.
- تحقيق التوازن بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية كما تهدف إلى ربط مصالح الأفراد بالمؤسسات والمجتمع بشكل عام لضمان توفير فرص العمل والخدمات الصحية وإشباع الحاجات الأخرى، ليس لتحسين مستوى المعيشة فحسب بل لتعزيز التماسك الاجتماعي بشكل عام.
- توزيع وتخصيص أمثل للموارد وتحقيق الانضباط المالي والإداري والسلوكي.

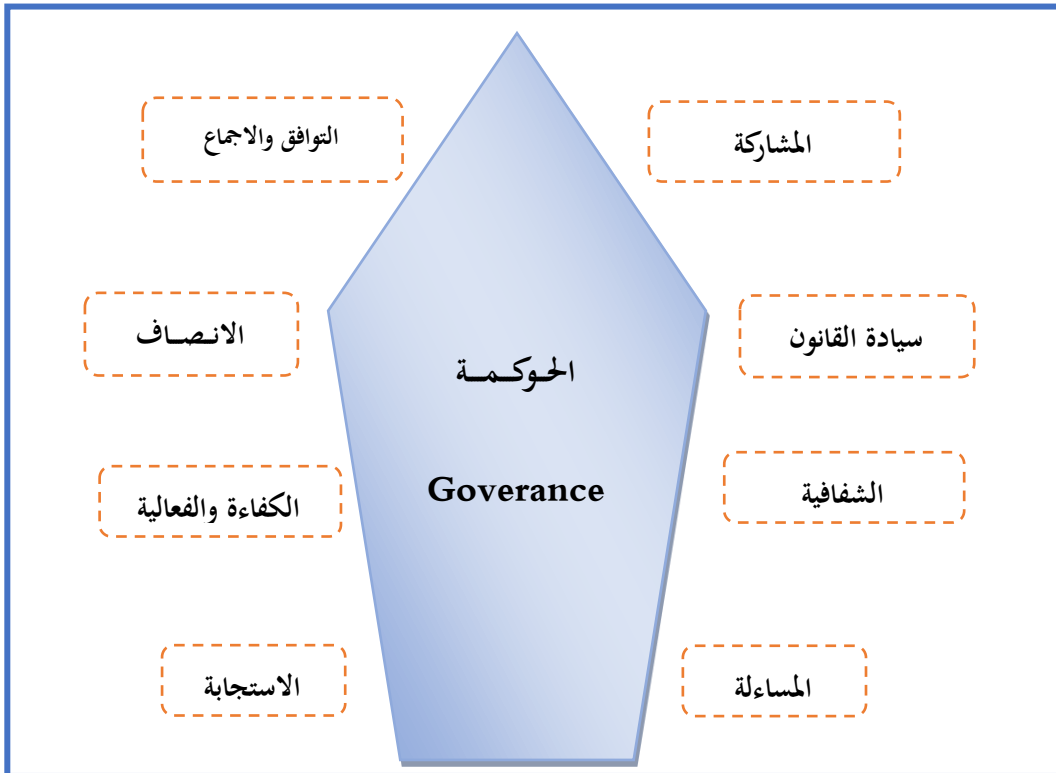
- كما تتحدد أهداف الحوكمة من خلال وجهات نظر الإدارة والمجتمع على النحو التالي¹:
- تهدف الحوكمة من منظور الإدارة إلى: تعزيز القدرة التنافسية للمنظمة وتجنب الفساد الإداري والمالي وتعزيز الثقة بين الأطراف المعنية وتعزيز القدرة على التطوير.
 - تهدف الحوكمة من وجهة نظر المجتمع إلى: الرقابة والإشراف على سلامة التطبيق القانوني للتشريعات القانونية والضوابط الحاكمة وبالتالي حسن الإدارة وضمان حقوق الناس ويؤدي ذلك إلى تحقيق الرضا بالنسبة للمجتمع.

المطلب الثاني: خصائص الحوكمة وأبعادها

الفرع الأول: خصائص الحوكمة

بعد استعراض المفاهيم المختلفة للحوكمة نتطرق فيما يلي إلى خصائصها العديدة والمتنوعة، ونظرا إلى الاختلاف القائم بين المنظمات والهيئات الدولية حول هذه الخصائص نتجت العديد من الدراسات التي تعنى بهذا الأمر. وأكثر هذه الدراسات شمولاً تلك التي صدرت عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP والتي تضمنت المشاركة وحكم القانون، توافق الآراء، المساءلة، الشفافية، الاستجابة، العدالة والمساواة، وكذلك الكفاءة والكفاية. والشكل الموالي يظهرها كما يلي:

الشكل رقم (01-01): خصائص الحوكمة



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على:

Srivastava, M. (2009). **Good governance-concept, meaning and features: A detailed study**, p09.

¹ مدحت محمد محمود أبو النصر، الحوكمة الرشيدة- فن إدارة المؤسسات عالية الجودة، ط1، القاهرة، المجموعة العربية للتدريب والنشر،

من خلال الشكل السابق تتضح لنا خصائص الحوكمة ويمكن إيجازها في الآتي:

أولاً- المشاركة (Participation)

تعني يجب أن يكون لجميع الأفراد صوت في صنع القرار، سواء بشكل مباشر أو من خلال المؤسسات الوسيطة الشرعية التي تمثل نيتهم¹. والمشاركة على هذا النحو تتطلب أن يكون لها إطارا محددًا وواضحًا وتنظيمًا خاصًا بممارساتها، وهذا يتطلب أن تتوفر الحرية بمنظمات المجتمع المدني للمشاركة الفعالة في أمور الدولة والمجتمع.

تؤدي المشاركة في القطاع الخاص والحياة الاقتصادية إلى تعزيز الأداء الاقتصادي الوطني وتحقيق التنمية المستدامة، هذا وتبرز أهمية المشاركة على مستوى المجتمع المدني، من خلال تقديم وسيلة بديلة لتوجيه طاقات المواطنة وتحديد مصالح الشعب وتعبئة الرأي العام لدعم هذه المصالح وتنظيم العمل، وفقا لذلك فالمجتمع المدني يعد حليفا في تعزيز المشاركة مع القطاع الحكومي والخاص.

تهدف المشاركة إلى تجاوز الفجوة القائمة بين القيادة والجمهور، وإبداع أشكال غير هرمية لممارسة السلطة لا تقوم على مبدأ الإنابة والمشاركة الشكلية، بل على مشاركة الجماعة في صنع القرار وتنفيذه.

وتقوم علاقة المشاركة على أسس محددة منها²:

- الندية القائمة على الثقة والاحترام المتبادل بين الأطراف، والتي تستوجب دولة قانون ومؤسسات راسخة ومجتمع مدني ناضج.
- استقلالية الأطراف عن بعضها، وتوافر القناة الكاملة بأن المشاركة حق كل الأطراف وليست منحة أو هبة من الدولة.
- امتلاك كل طرف لإستراتيجية تنموية محددة ومستقرة تتضمن أهداف بعيدة المدى.
- وجود أرض مشتركة ومناطق التماس بين الأطراف وقبولهم عن قناعة لفكرة المشاركة والتفاعل والتكامل والصراع السلمي.
- إرساء مناخ ديمقراطي حقيقي بما يتضمنه ذلك من تمثيل نيابي حر وتداول سلمي للسلطة وسيادة القانون.
- سيادة علاقة المشاركة في كافة المستويات بداية من صنع السياسات إلى تصميم البرامج واتخاذ القرارات، إلى تهيئة البيئة والتنفيذ.

¹ Jhon Graham, Principales for good governance, in the 21 century (policy brief n°:15), Canada; institute on governance, policy brief n°: 15.pdf, august 2003, P3. Sur le site : <https://docuri.com/download/good-governance>. Vue le 04/08/2021.

<http://www.undp-aciac.org/publications/ac/2013/14.pdf>

² النزاهة كمدخل للحوكمة الرشيدة، ص.7 من الموقع:

ثانياً - سيادة القانون (Rule of Law)

يعني أن تتسم الأطر القانونية بالعدالة وأن تطبق دون تحيز، وينطبق ذلك بصفة خاصة على القوانين الحامية لحقوق الإنسان¹. بمعنى آخر أن يكون الجميع، حكما ومسؤولين ومواطنين يخضعون للقانون ولا شيء يسمو على القانون، حيث يجب أن تطبق الأحكام والنصوص القانونية بصورة عادلة وبدون تمييز بين أفراد المجتمع وأن توافق هذه القوانين معايير حقوق الإنسان وتكون ضمانات لها ولحريات الإنسان الطبيعية.

ثالثاً - الشفافية (Transparency)

تعتبر الشفافية من المفاهيم الحديثة والمتطورة في الحوكمة، وهي من أهم خصائصها التي يجب على الإدارة الواعية الأخذ بها لما لها من أهمية. ويقصد بالشفافية الانفتاح والتخلي عن الغموض والسرية والتضليل، أي إتاحة كل المعلومات وسهولة تبادلها حيث تكون متاحة لكافة الأطراف المعنية بصورة مباشرة، وأن تتوفر معلومات كافية وشاملة ومنظمة عن عمل المنظمات وأدائها لكي يسهل رقابتها ومتابعتها.

إذن الشفافية هي تدفق المعلومات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية الشاملة في الوقت المناسب وبطريقة يمكن الاعتماد عليها، وتتلخص الشفافية بالمكونات التالية²:

- الحصول على المعلومة.
- علاقة السببية بين المعلومة والموضوع المراد مراقبته.
- الدقة في الحصول على المعلومة.
- وعليه يجب على الدولة أن تصدر قوانين تهتم بحرية المعلومات وتسمح للجمهور ولوسائل الإعلام المختلفة بالحصول على جميع الوثائق والمتعلقة بعمل الحكومة والتشريعات والسجلات المختلفة.

رابعاً - المساءلة (Accountability)

تعد المساءلة شرط أساسي للحوكمة، ويشير مفهومها إلى أن يكون جميع المسؤولين والحكام ومنتخذي القرار في الدولة أو القطاع الخاص أو مؤسسات المجتمع المدني، خاضعين لمبدأ المحاسبة أمام الرأي العام ومؤسساته دون استثناء. لا يمكن فرض المساءلة بدون الشفافية وسيادة القانون³.

¹ نبيل البابلي، الحكم الرشيد - الأبعاد والمعايير والمتطلبات -، المعهد المصري للدراسات، تقارير سياسية 2018، ص 03. من الموقع: <https://eipss-eg.org/wp-content/uploads>

² لخضر رابحي، عبد المجيد بن يكن - الحكم الرشيد ودوره في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، مجلة العلوم القانونية والسياسية، عدد 17، جانفي 2018، ص 497.

³ United Nations, Economic and Social Commission for Asia and the Pacific, "What Is Good Governance", p 03. Sur le site : <https://www.unescap.org/sites/default/files/good-governance.pdf>. Vue le 08/08/2021.

فهي تستهدف تمكين المواطنين وذوي العلاقة من الأفراد والمنظمات غير الحكومية من مراقبة ومساءلة الموظفين والمسؤولين من خلال القنوات والأدوات الملائمة، دون أن يؤدي ذلك إلى تعطيل العمل.

كما تعرف هيئة الأمم المتحدة المساءلة بأنها الالتزام من قبل المسؤولين (في القطاعين العام والخاص) بالقواعد التالية¹:

- توضيح كيفية تنفيذ الدائرة لمهامها ومبررات القرارات التي تتخذها.
- التفاعل المباشر مع الانتقادات والمطالب التي تقدم إليها.
- قبول جزء من المسؤولية عن الأخطاء التي تقع أو الفشل الذي ينتج عن تلك القرارات.
- وجود آلية واضحة تتيح للمواطن التحقق من التزام الدائرة بمهامها على الوجه المخطط له.
- وجود آلية واضحة للتعامل مع الأخطاء أو الفشل.
- وتأخذ المساءلة ثلاثة أشكال وهي²:
- المساءلة التشريعية: هي أهم المساءلات في النظام الديمقراطي، لأن البرلمان يلعب دورا مهما في تنفيذ سياسات الحكومة والرقابة عليها.
- المساءلة التنفيذية: خضوع الجهاز التنفيذي نفسه للمحاسبة عبر سبل الإدارة.
- المساءلة القضائية: تشكل ركن أساسي من أركان ضبط عمل الجهاز الحكومي وغير الحكومي، حيث تلعب دورا بارزا في أسلوب الحكم عن طريق مراقبة تسيير عمل التنفيذ وتوجيه التهم للموظفين.
- من خلال ما تقدم عن الشفافية والمساءلة نستنتج ما يلي:
- مفهوم مترابطان يعزز كل منهما الآخر، ففي حال غياب الشفافية لا يمكن تطبيق المساءلة.
- وجودهما معا يؤدي إلى قيام إدارة فعالة تؤدي دورها وتحقق نتائجها.
- الشفافية توفر الشروط والمتطلبات الأساسية لإيجاد أنظمة مساءلة فعالة تحقق الهدف منها في إيجاد الحلول المناسبة للعقبات.
- وجود أنظمة مساءلة على مستوى متقدم من الكفاءة والفعالية يساعد على تعزيز مفهوم الشفافية.

¹ بوزيد السايح، سبل تعزيز المساءلة والشفافية لمكافحة الفساد وتمكين الحكم الراشد في الدول العربية، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، عدد 10 / 2012، ص 58.

² لخضر رابحي، عبد المجيد بن يكن، الحكم الراشد ودوره في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، مرجع سابق، ص 498.

خامسا - التوافق والإجماع (Consensus)

يوجد العديد من الجهات الفاعلة والعديد من وجهات النظر في مجتمع معين، ومن خلال هذه الخاصية تتولى الحوكمة توسط مختلف المصالح في المجتمع نظرا لتعدد الأطراف من أجل الوصول إلى توافق واسع بشأن ما يشكل المصلحة المشتركة لكل المجتمع وكيف يمكن تحقيقها، وهذا يتطلب نظرة واسعة وطويلة المدى حول المطلوب من أجل التنمية المستدامة وكيفية تحقيق أهداف هذه التنمية، ولا يمكن أن ينتج هذا إلا عن فهم السياقات التاريخية والثقافية والاجتماعية للمجتمع¹. من هنا يمكن اعتبار الإجماع والتوافق مجموعة المناهج التي تساعد المواطنين على موازنة مصالحهم ووجهات نظرهم في عمليات الحوار بغية إدارة الاختلاف ومنع النزاع العنيف، ويتحقق التوافق باستيعاب ووضع مصالح الناس في الاعتبار بشكل عادل ومتساوي.

سادسا - الإنصاف (Equity)

يستخدم مصطلح الإنصاف بديلا عن مصطلحي المساواة والعدالة الأقرب إلى الخطاب الاجتماعي الذي ساد في الحقبة الأخيرة، ويتميز عن المفهومين السابقين بكونه يتركز على تكافؤ الفرص في الوسائل والمدخلات لا على النتائج والمخرجات، ويلتزم بمبدأ تحميل مسؤولية الإفادة منها².

والمقصود هنا العدل الاجتماعي بحيث يكون لجميع أفراد المجتمع نساء وأطفالا ورجالا وشيوخا الفرصة لتحسين أوضاعهم الاجتماعية والتطلع دائما لتحسين أوضاع الفئات المحرومة المهمشة وضمان أمنهم الاجتماعي والعمل على توفير احتياجاتهم الأساسية. ومن أجل تحقيق مفهوم الإنصاف المتمثل في الوصول إلى الفرص بشكل متكافئ، فإنه يتطلب إعادة هيكلة جذرية في علاقات القوة في المجتمع، ويشمل ذلك³:

- تعديل توزيع ملكية الأصول الإنتاجية، ولاسيما تحقيق إصلاح زراعي.
- إدخال تعديلات هيكلية في توزيع العبء الضريبي من خلال اعتماد ضرائب تصاعدية تهدف إلى إعادة توزيع المداخل من الأغنياء إلى الفقراء.
- إصلاح نظام التسليف بحيث يتمكن الفقراء وأصحاب المشاريع الصغيرة من الاستفادة من هذا النظام.
- تحقيق تكافؤ الفرص السياسية من خلال إصلاح نظام الانتخاب.
- إلغاء المعوقات الاجتماعية والقانونية التي تحد من وصول النساء والأقليات إلى بعض المواقع المقررة في الشأن السياسي والاقتصادي.

¹ Meetika Srivastava , Good governance-concept, meaning and features: A detailed study, (2009), P 11

² علي عبد الكريم حسن الجابري، دور الدولة في تحقيق التنمية البشرية المستدامة في مصر والأردن، عمان، دار دجلة للنشر، 2012، ص 73. على الموقع: <https://books.google.dz/books> اطلع عليه يوم: 2021/08/10.

³ أمال شلاش، توجهات التنمية البشرية في العراق، منشور على الموقع: <https://almadapaper.net> اطلع عليه يوم: 2021/08/10.

سابعا- الكفاءة والفعالية (Effectiveness & Efficiency)

الكفاءة والفعالية ليست هي الشيء نفسه، حيث تعرف الكفاءة بأنها القدرة على إنجاز شيء بأقل قدر من الوقت والضائع والمال والجهد، في حين يقصد بالفعالية الدرجة التي ينجح بها شيء ما في تحقيق النتيجة المرجوة¹.

بمعنى آخر الكفاءة تعني الاستخدام المستدام للموارد المختلفة لتحقيق الأهداف المرجوة، بينما تشير الفعالية إلى القدرة على التعاطي والتعامل مع مستجدات الأمور وكذا القضايا الطارئة بفعالية وكفاية. وعليه فإن الكفاءة ترتبط بدرجة استخدام الموارد أما الفعالية فترتبط بالنتائج المترتبة على استخدام هذه الموارد.

ثامنا- الاستجابة (Responsiveness)

الاستجابة تعني كيفية أداء الدولة والمؤسسات العامة الأخرى في الاستجابة لمتطلبات وحقوق المواطنين. على سبيل المثال، كيف تتصرف الدولة في توفير الخدمات؟ هل يعامل الناس على قدم المساواة؟ أم أن بعض الاحتياجات تعطى الأولوية على غيرها؟² أي أن الاستجابة قدرة مؤسسات الدولة على خدمة الجميع دون استثناء.

بمعنى آخر أن تستجيب مؤسسات الدولة لرغبات وتطلعات كافة فئات المجتمع وأن تحاول تحقيقها في إطار زمني مناسب، ما يعني توافق القرارات مع احتياجات المجتمع من خلال الاستخدام الأفضل للموارد المتاحة.

بعد التطرق لأهم خصائص الحوكمة يمكن القول أنه من أجل تحقيقها يجب الالتزام بقيم عديدة ويأتي على رأسها: الالتزام بسيادة القانون ثم استجابة القائمين على صنع واتخاذ القرارات لرغبات المواطنين مع إمكانية مساءلتهم أمام الجماهير، إضافة إلى ذلك ينبغي اشتراك القائمين عليها (الحكومة والأفراد) مع مؤسسات المجتمع المدني وقطاع الأعمال فيه والعمل بكل كفاءة وفعالية وبشفافية تامة.

الفرع الثاني: أبعاد الحوكمة

تتضمن الحوكمة مجموعة من الأبعاد الأساسية التي فرضها منطق اشتمالها على العديد من المجالات وشموليتها لكافة الميادين ناهيك عن احتوائها على العديد من الخصائص والسمات التي لها القدرة على خلق بيئة يرتبط فيها ويتفاعل ويتكامل ويتداخل الفعل السياسي بالشق الاقتصادي والاجتماعي والفكر الثقافي والبناء الإداري، حيث لا يمكن أن تستغني على أي بعد منها وإذا ما

¹ Andrew Gager, Efficiency and Effectiveness: Know the Difference. Article sur le site : <https://www.facilitiesnet.com>. Vue le 13/08/2021.

² Fitsum Weldu Abrha, Assessment of Responsiveness and Transparency: The case of Mekelle Municipality, Journal of Civil & Legal Sciences, (2016), Volume 5, Issue 3, p 05.

انعدم أو غاب أحد هذه الأبعاد لا يمكننا أن نتحدث عن وجود حوكمة. وتتجسد تلك الأبعاد الأساسية من خلال ما يلي:

أولاً- البعد السياسي

يتمحور هذا البعد بطبيعة السلطة السياسية وشرعية تمثيلها¹، فلا يتصور أن تكون حوكمة من دون منظومة سياسية تقوم على أساس الشرعية والتمثيل لأنهما يعبران عن الصلة الصحيحة بين الحاكم والمحكوم ويؤديان إلى التفاعل الإيجابي بين الطرفين بما يحقق التعاون والانصراف إلى خدمة الصالح العام الذي يحقق في إطاره مصالح الأفراد بشكل أشمل وأعم ويضمن حقوق المواطنة²، لهذا لن تتحقق الحوكمة إلا في ظل نظام ديمقراطي يرتكز على مبادئ تساعد في إحلال الأمن والاستقرار المدني، هذا الأخير يؤدي إلى الإصلاح واتساع حجم المشاركة السياسية. والنظام الديمقراطي يقتضي وجود مؤسسات التمثيل الشرعية التي تعتبر همزة وصل جوهرية بين السلطة والمواطنين والتي يجب أن تنتخب انتخاب نزيها وحرًا ودوريًا، لأنها تتوب عن المواطنين في ممارسة حقهم التمثيلي والرقابي، وعليه فإن ممارسة السلطة الحاكمة للحكم يكون عن طريق الانتخاب النزيه والشفاف.

ومن هنا يمكن القول أن النظام الديمقراطي ضروري لتأكيد فعالية ومشروعية الدولة في قيامها بالتوزيع العادل للعائدات الاقتصادية وتحقيق المسؤولية والشفافية والمشاركة باعتبارهم من أبرز سمات الحوكمة، بالنتيجة فإن درجة حوكمة النظام السياسي يتوقف على مدى مشروعية النظام السياسي وفعالية سياساته وعلى درجة مشاركة مواطنين في تحديد الأولويات والسياسات واتخاذ القرارات.

ثانياً- البعد الاقتصادي

يكن في تحقيق الرشادة الاقتصادية والتي تعني قدرة المؤسسات الاقتصادية والقائمين عليها في تحقيق التنمية بشتى أنواعها، وذلك من خلال إتباعها لأساليب وإجراءات حكيمة في اتخاذ القرارات وفي استغلال الموارد الوطنية المتاحة بأفضل الطرق وأقل التكاليف وبأكثر العوائد والفوائد. ويبرز البعد الاقتصادي للحوكمة من خلال الدعوة إلى مرونة القوانين والإصلاحات الاقتصادية، هذا ومن خلال الدعوة لالتزام الحكومات بالمعايير الدولية لمراحل التفاوض وإبرام وتنفيذ أي اتفاقية تجارية أو اقتصادية أو مالية³.

¹ طايبي أمال، الحكم الراشد في الجزائر، مجلة حقائق للدراسات النفسية والاجتماعية، العدد العاشر، 2018، ص 232.

² بن عبد العزيز خيرة، دور الحكم الراشد في مكافحة الفساد الإداري وتحقيق متطلبات الترشيح الإداري، مجلة المفكر، العدد 08، 2012، ص 325.

³ محمد الأمين بوحلوفة وإبراهيم بن عمار، قراءة في أسس الحكم الراشد في دولة الأمير عبد القادر، مجلة الحقيقة العدد 37، 2016، ص 176.

فالمنظومة الاقتصادية التي تتناسب مع معايير الإصلاح والحوكمة لا تعني الاقتصاد الريعي الذي لا يعبأ بمشاركة المواطنين في بناء الثروة الوطنية، ولا الاقتصاد الذي تسيطر عليه أقلية رأسمالية ويضمن التوازنات الكبرى، ولا الاقتصاد القائم على المساعدات الأجنبية والمثقل بالمديونية، وإنما تعني الحكم الذي يقدر على ضمان حاجات الناس الآنية وحاجات الأجيال المستقبلية، ولا يكون ذلك إلا بإدراك ضرورة التنمية الاقتصادية وأثارها على حياة الناس وعلى استقرار البلد وانسجامه وسيادته، والأخذ بالأسباب المؤيدة لرفع تحدي التنمية والتقدم والتطور¹.

ثالثاً- البعد الإداري

إن فعالية البعد السياسي والاقتصادي تبقى محدودة ما لم تتوفر بيئة إدارية تتسم بالتسيير العقلاني للموارد المالية والبشرية بصفة عادلة، ويتضمن البعد الإداري للحوكمة إمكانية وضع الشخص المناسب في المكان والوقت المناسبين من خلال اعتماد معايير علمية في التوظيف والترقية واختيار الأفضل والأجدر وفق أسس مهنية بعيدا عن المحسوبية وغيرها من أشكال الفساد المتنوعة. يتعلق هذا البعد أساسا بعمل الإدارة العامة وكفاءة وفاعلية موظفيه، فحوكمة الإدارة وتأمين استمراريتها بدرجة عالية من الكفاءة والفعالية يعتمد على الاهتمام بالجهاز الإداري والأنظمة والقوانين المعمول بها التي تحكم سير العمليات الإدارية للتأكد من مدى ملائمتها وقدرتها على تحقيق أهدافها². ونظرا لأهمية هذا البعد وجب على الأنظمة الحاكمة العمل على تقريب المواطن من الإدارة حتى يصبح عنصرا فعالا في المجتمع مشاركا في تنميته، وهذا لن يتحقق إلا بتفعيل جودة الخدمات المقدمة له بعيدا عن المحسوبية والجهوية وكل المظاهر السلبية.

رابعا- البعد الإنساني

رغم أهمية الأبعاد السابقة للحوكمة في بناء مجتمعات متقدمة إلا أنها تحتاج إلى ضرورة توفر بعد آخر يعد الأكثر تأثيرا في الوصول للرشادة السياسية والاقتصادية والإدارية، ويتمثل هذا البعد في تحقيق الحوكمة الإنسانية من خلال القدرة على بناء إنسان حضاري واع بمسؤولياته عارف بمشاكل وطنه ملتزم بالعمل على تطويره وتحقيق مصالحه بكل أمانة ومسؤولية ونزاهة وشفافية³. بتعبير آخر يضمن هذا البعد بناء الإنسان الذي يعد أساس كل شيء، حيث أن هذه الأبعاد الثلاثة الأولى تشترك جميعها فيه، لذلك استلزم على الجهات المعنية قبل العمل على ترشيد السياسات والقرارات العمل على إصلاح الإنسان وإبعاده عن مظاهر الفساد، وذلك بإشراك جميع الفواعل الرئيسية في المجتمع من مؤسسات رسمية وغير رسمية.

¹ مقري عبد الرزاق، الحكم الصالح وآليات مكافحة الفساد، ص 18، على الموقع: <https://kl-forum.org>، يوم 2021/08/24.

² بن عبد العزيز خيرة، دور الحكم الراشد في مكافحة الفساد الإداري وتحقيق متطلبات الترشيد الإداري، مرجع سابق، ص 325.

³ عنقرة بن مرزوق، الحكم الرشيد بين مكوناته التأسيسية وأبعاده الأساسية، مجلة البحوث السياسية والإدارية، العدد 03، 2013، ص

المطلب الثالث: أسباب ظهور مفهوم الحوكمة

تعود أسباب ظهور مفهوم الحوكمة إلى عوامل سياسية وإيديولوجية ترتبط بتغير موازين القوى في العالم بعد انتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفياتي، حيث أخفقت الدول في تنفيذ السياسات التنموية التي اقترحتها المؤسسات المالية الدولية ما أدى إلى انعكاسات سلبية على المجتمعات، وإلى عوامل أخرى ترتبط بتغير دور الدولة بعد تبني العديد من الدول النامية سياسة انفتاح السوق وتحرير التجارة وظهر ما يسمى بالعولمة الاقتصادية، ومن هنا يمكن تقسيم دوافع ظهور الحوكمة إلى ما يلي:

أولاً- أسباب سياسية

1. العولمة (*) كمسار، وما تتضمنه من عمليات تتعلق أساساً بالتالي¹:
 - عولمة القيم الديمقراطية وحقوق الإنسان مع التأكيد على المساواة بين الجنسين.
 - تزايد دور المنظمات غير الحكومية على المستويين الدولي والوطني.
 - انتشار المعلومات على المستوى العالمي لتصل إلى جميع الناس.
 - عولمة آليات وأفكار اقتصاد السوق ما أدى إلى تزايد دور القطاع الخاص.
 - زيادة معدلات التشابه بين الجماعات والمؤسسات والمجتمعات.
 - التطور التقني الحاصل، خاصة مع ظهور شبكات الإنترنت والفضائيات وهذا ما أدى إلى تسهيل التفاعل ضمن الشبكات على المستوى العالمي أو الوطني بين مختلف الفاعلين.
2. عجز الدولة عن تحقيق السلم والأمن الدوليين والحفاظ على النظام العام وكذا الممتلكات، إضافة إلى فشلها في تحقيق التنمية وتلبية احتياجات مواطنيها خاصة في الدول الإفريقية وجل الدول النامية ناهيك عن الصراعات والنزاعات الداخلية نتيجة أزمات اقتصادية إضافة إلى تدهور المستوى المعيشي والفتن الطائفية وهذا ما ينتج عدم الاستقرار السياسي². ويرجع السبب الأساسي لهذا العجز هو عدم المشاركة السياسية في صنع القرار في ظل نظام حاكم يسوده انتهاكات لحقوق الإنسان وعدم وجود تطبيق للقيم الديمقراطية على غرار (المشاركة، التداول السلمي، الانتخابات، الشفافية) واعتماد العديد من الدول النامية على مفاهيم قائمة على العصبية والقبلية في الشأن العام وخدمة المجتمع والدولة.

(*) العولمة في تعريفها العام هي شبكة واسعة من الروابط والعمليات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والسياسية التي تتجاوز الحدود الوطنية. واتفق على أن العولمة ليست خياراً سياسياً ولكن حقيقة يجب على صانعي السياسات التكيف معها. لمزيد من المعلومات أنظر: April 2018, What is globalisation? - Betul Yalcin

¹ قاسم حمو حجاج، العالمية والعولمة: نحو عالمية تعددية وعولمة إنسانية، عمان: مركز الكتاب الأكاديمي، 2010، ص 304.

² Mohamed Saleh, gouvernance, information et domaine public (Addis-Ababa : commission économique pour l'Afrique, 13 mai 2003, pp 9 -10.

3. تزايد الاهتمام الدولي بمكافحة ظاهرة الفساد، حيث حظي هذا الأمر باهتمام كبير من الدول المانحة والدول المتلقية للمساعدات والقروض، وهذا ما أدى إلى ضرورة التفكير في انتهاج آليات تجعل من الأنظمة أكثر شفافية قصد القضاء على هذه الظاهرة.
4. مصادر جديدة للحكم، حيث تراجعت حدة التنافر بين الحكم الوطني والحكم المجتمعي ما أتاح الفرصة لتوطد علاقة التواصل بين الدولة والمجتمع هذا من جانب، كما أولت المنظمات الإقليمية والمنظمات الدولية أهمية كبيرة خاصة في مجال تطور النقاش حول الحكم بإرادة متينة عن توسيع منظور المساءلة في تسيير المال العام من جانب آخر¹.

ثانياً - أسباب اقتصادية

تمثلت أهم العوامل الاقتصادية التي ساعدت على ظهور الحوكمة في:

1. انفجار الأزمات المالية العالمية، والتي يمكن وصفها بأنها كانت بمثابة أزمة ثقة في المؤسسات والتشريعات التي كانت تنظم الأعمال والعلاقات القائمة بين مؤسسات الأعمال والحكومات، مما أدى لتصاعد قضايا الفساد الشهيرة في كبرى الشركات الأمريكية وعلى رأسها شركة Enron وغيرها، بالإضافة إلى ممارسات الشركات متعددة الجنسيات في اقتصاديات العولمة، حيث أصبحت هذه الشركات تقوم بعملية الاستحواذ والاندماج بين الشركات من أجل السيطرة على الأسواق العالمية².
2. ظهور مفاهيم جديدة للتنمية والتي تتمثل في الليبرالية الجديدة والتسيير العمومي الجديد، فمصطلح الليبرالية الحديثة يقوم على الحرية الفردية بحيث تقلل من سلطة الحكومة المقيدة للفرد.
3. ثورة المعلومات والاتصالات ومساهمتها في سرعة دوران الأموال، عبر الأسواق المالية والتجارية المختلفة وما ينتج عن ذلك من تعظيم لعوائد استثمار الأموال الموقوفة بما يحقق منافع أكبر للمستفيدين.
4. التركيز على مبادئ الحكم الصالح والحوكمة في تطوير المؤسسات والهيئات سواء كانت حكومية أم خاصة.
5. ارتفاع المديونية الخارجية التي من شأنها أن تنعكس على الأزمات المالية للدول النامية زيادة على ارتفاع مستويات الفقر، ضعف القدرة الشرائية، تدهور موازين المدفوعات وانخفاض كفاءة البنية الأساسية.

¹ Ibid.

² سليمة بن حسين، الحوكمة دراسة في المفهوم، مجلة العلوم القانونية والسياسية، عدد 10، 2015، ص 185.

ثالثاً-أسباب اجتماعية

- تمثلت أهم العوامل الاجتماعية التي ساعدت على ظهور الحوكمة فيما يلي¹:
1. ضعف مستوى التنمية البشرية نتيجة زيادة مظاهر الفقر وتسارع وتيرته، ويتضح ذلك من خلال معاناة أفراد مجتمعات الدول النامية من سوء التغذية والانتشار الواسع لأمراض نقص المناعة وعودة ظهور الأمراض الوبائية المعدية التي كانت موجودة أثناء فترات الاحتلال.
 2. أزمة البطالة التي تثقل كاهل المجتمعات النامية حال دون إيجاد سبل للتخفيف من حدتها في ظل عمليات الخصخصة التي مست كافة الشركات، حيث كان لها الأثر الواضح في تسريح الآلاف من العمال وأرباب العائلات.
 3. استمرار نقشي ظاهرة الأمية التي ضربت في الوسط النسوي مقارنة بالرجال.
 4. انعزال الحكومات القائمة عن المواطنين والتصاقها وتقيدها بالعمليات الإدارية، مما دعا إلى ضرورة التفكير في وجود ممثلين لهؤلاء المواطنين يتولون عنهم مهمة تمثيلهم، ونقل وجهة نظرهم في رسم السياسات التنموية التي تهم المواطنين والمجتمع.
 5. تطوير المفاهيم الجديدة للتنمية مثل التنمية البشرية المستدامة، فقد ركزت معظم التقارير الخاصة ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على مفهوم نوعية الحياة وعلى محورية الإنسان في عملية التنمية البشرية المستدامة².

¹ نفس المرجع، ص 06.

² أزروال يوسف، الحكم الراشد بين الأسس النظرية وآليات التطبيق، دراسة في واقع التجربة الجزائرية، مكتبة منتديات بحور المعارف،

المبحث الثاني: محددات، فواعل الحوكمة وموجبات إرسائها.

يتطلب تطبيق الحوكمة وجود مجموعة محددة من الفواعل والمحددات التي يتوجب توفرها حتى يمكن القول أن هناك حوكمة فعالة للمنظمة أو الدولة. وسنتطرق في هذا المبحث إلى هذه المحددات التي هي عبارة عن جملة من القوانين والأسس التي تعمل وفقها الفواعل التي تركز عليها الحوكمة المتمثلة في كل من الدولة، القطاع الخاص والمجتمع المدني، إضافة إلى ذلك سنتناول موجبات إرساء الحوكمة ومعوقاتها.

المطلب الأول: محددات الحوكمة ومستوياتها

الفرع الأول: محددات الحوكمة

هناك اتفاق على أن التطبيق الجيد للحوكمة من عدمه يتوقف على مدى توافر ومستوى جودة مجموعتين من المحددات هما: المحددات الخارجية والمحددات الداخلية ويمكن عرض هاتين المجموعتين من المحددات بشيء من التفصيل كما يلي:

أولاً- المحددات الخارجية

تشمل المحددات الخارجية للحوكمة القوانين المنظمة للنشاط الاقتصادي للدولة الذي تعمل من خلاله الشركات والمصارف وقد يختلف من دولة إلى أخرى وتتضمن ما يلي¹:

- القوانين واللوائح التي تنظم العمل بالأسواق مثل قانون الشركات وقانون المصارف، وقوانين العمل وقوانين الاستثمار ورأس المال والقوانين المتعلقة بالإفلاس ومنع الاحتكار.
- توفير التمويل اللازم للمشروع من خلال وجود نظام مالي جيد يشجع الشركات على التوسع والمنافسة.
- كفاءة الأجهزة والهيئات الرقابية (هيئة سوق المال والبورصة والبنك المركزي) في إحكام الرقابة على الشركات والمصارف، وذلك من خلال التحقق من دقة وسلامة البيانات والمعلومات المنشورة ووضع العقوبات المناسبة والتطبيق الفعلي في حالة عدم الالتزام.
- دور المؤسسات ذاتية التنظيم التي تضمن عمل الأسواق بكفاءة (ومنها على سبيل المثال الجمعيات المهنية التي تضع ميثاق شرف للعاملين في السوق مثل المراجعين والمحاسبين والمحامين والشركات العاملة في سوق الأوراق المالية وغيرها)، فضلاً عن المؤسسات الخاصة للمهن الحرة مثل مكاتب المحاماة والمراجعة والتصنيف الائتماني والاستشارات المالية والاستثمارية

¹ ثابت حسان ثابت، سيد أحمد حاج عيسى، دور الحوكمة في تعزيز أداء المؤسسات المالية دراسة ميدانية على عينة من المؤسسات المالية، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، العدد السادس، 2017، ص 58.

وترجع أهمية المحددات الخارجية إلى أن وجودها يضمن تنفيذ القوانين والقواعد التي تضمن حسن الإدارة والتسيير وبالتالي تقليل التعارض بين الفائدة الاجتماعية والعائد الخاص.

ثانياً- المحددات الداخلية

خلافًا للمحددات الخارجية تشير المحددات الداخلية إلى القواعد والأسس التي تحدد كيفية اتخاذ القرارات وتوزيع السلطات داخل الدولة، مما يقلل التعارض بين مصالح أطراف المنظمة في حالة توافرها، حيث تؤدي هذه المحددات إلى ما يلي¹:

- زيادة الثقة في الاقتصاد القومي، تعميق دور سوق المال، زيادة قدرته على تعبئة المدخرات ورفع معدلات الاستثمار، الحفاظ على حقوق الأقلية أو صغار المستثمرين.
- تشجيع نمو القطاع الخاص ودعم قدراته التنافسية، وتساعد على تحقيق الأرباح وإيجاد فرص عمل.
- المساهمة في محاربة الفساد وملاحقة المفسدين، وتساعد على ظهور قطاع عام فعال قادر على توفير الخدمات للمواطنين، وتوفير معدلات عالية من النمو، يحمي القطاع الخاص وينشطه ويرعى كافة مصالحه.
- التشجيع على نمو القطاع الخاص ودعم قدراته التنافسية، تساعد المشروعات في الحصول على التمويل وتوليد الأرباح، وأخيراً خلق فرص عمل.

الفرع الثاني: مستويات الحوكمة

تهتم الحوكمة بالجوانب الإستراتيجية لتسيير الأمور أي القرارات الإستراتيجية الخاصة بالتوجهات والأدوار الموجودة على كافة المستويات، لذلك أصبح الاهتمام بها على المستوى الدولي، العالم وعلى مستوى الشركات، وفيما يلي نتطرق لهذه المستويات:

أولاً- الحوكمة على مستوى الدولة (Governance in National Space)

رغم أن الدولة لا تزال هي الجهة الفاعلة الرئيسية في الحكم إلا أنها لا تتحمل وحدها أعبائه وشؤونه. فقد تغير دورها من دور السلطة الإدارية إلى دور قيادي في بيئة حكم متعددة المراكز، ومن أسلوب العمل البيروقراطي إلى الأسلوب التشاركي، ومن إعطاء الأوامر والإشراف إلى المحاسبة على النتائج، ومن الاعتماد على القدرات الداخلية إلى الاعتماد على القدرة التنافسية والابتكار².

وتوجد هذه الحوكمة بالمجتمع الواحد حيث تفهم أحياناً بأنها الحق الخاص للحكومة ويمكن أن تكون على عدة مستويات: الوطني، الولاية، أو المحافظة، شبه المنطقة، الضواحي أو المحليات ويمكن إضافة مستوى الحي Community أيضاً تحت هذا النطاق، حيث تهتم هذه الأخيرة بكيفية

¹ Fawzy, S. (April 2003). Assessment of Corporate Governance in Egypt. Working - Paper No. 82. Egypt, The Egyptian Center for Economic Studies, p 04.

² الأمم المتحدة، الحكم السليم: تحسين الإدارة الكلية في منطقة الإسكوا، 2003، ص 07.

مشاركة العناصر الأخرى مثل مؤسسات المجتمع المدني في عملية اتخاذ القرارات المتعلقة بالشؤون ذات الاهتمام العام. وهي الحوكمة التي تقوم عليها دراستنا.

ثانياً- الحوكمة العالمية (Global Governance)

تتطلب تحديات القرن 21م أكثر من مجرد التنسيق مما يفرض اللجوء للرؤية العالمية - الشمولية وفق نظام رقابي مؤسساتي- توجيهي، متعدد الأطراف يتناسب مع حجم وطبيعة التحديات نفسها¹، لهذا تم تبني خيار الحوكمة العالمية governance global من منطلق أنها عملية تعاونية قيادية تجمع بين الأطراف الدولية وغير الدولية، الهيئات العامة، المجتمع المدني، القطاع الخاص، لتحقيق الأهداف المرجوة سعياً لخدمة الإدارة الإستراتيجية ومعالجة التحديات العالمية، بفعالية، ديناميكية وشمولية في حدود المصالح الوطنية، وفق منطق القوة اللينة في ظل نظام ديمقراطي يتسم بالشفافية، ويبرز ذلك جلياً في الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة².

بمعنى آخر فإن الحوكمة في المجال العالمي تتعامل مع قضايا خارج مجالات الإدارة الحكومية الواحدة، نظراً لما فرضته العولمة من علاقات اجتماعية تتجاوز الجغرافيا الإقليمية بشكل كبير. ويمكن تعريف الحوكمة العالمية: بأنها مجموعة الطرق العديدة التي يدير بها الأفراد والمؤسسات العامة والخاصة شؤونهم المشتركة، وهي عمليات مستمرة تحمل مصالح متضاربة ومتنوعة من الممكن أن تسوى عن طريق الفعل الجماعي والفعل التعاوني، حيث تشمل مؤسسات وأنظمة رسمية مخولة بإنفاذ الامتثال، فضلاً عن ترتيبات غير رسمية وافق عليها الأفراد والمؤسسات أو يرون أنها في مصلحتهم³.

ثالثاً- حوكمة الشركات (Corporate governance)

تعد حوكمة الشركات من الموضوعات المهمة لجميع الشركات المحلية والعالمية في عصرنا الحاضر إذ أن الأزمات المالية التي عانى بسببها الاقتصاد العالمي وضعت مفهوم حوكمة الشركات ضمن الأولويات.

إن مفهوم حوكمة الشركات هو منهج إصلاحي آلية عمل جديدة من شأنها ترسيخ نزاهة المعاملات المالية بوضع محددات تخدم المصالح العامة والحقوق الخاصة للمساهمين.

¹ Colin bradford -global governance for the 21st century: reform the brookings institution. washington. 2007.P 6.

² James Boughton, Colin Bradford - global governance: a new players, new rules .finance and devlopment journal.december 2007.Sur le site: <https://www.imf.org/external/pubs/ft/fandd/2007/12/boughton.htm>, vue le 29/01/2022.

³ the commission on global governance - Our Global Neighbourhood (Oxford: oxford university press , 1995),Sur le site: <https://www.gdrc.org/u-gov/global-neighbourhood/chap1.htm>, vue le 29/01/2022.

وهناك تعاريف عديدة لها نذكر ما يلي¹:

- منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) تعرفها بأنها: "ذلك النظام الذي يتم من خلاله توجيه وإدارة الشركات ويحدث هيكل الحوكمة الحقوق والمسؤوليات بين مختلف الأطراف ذات الصلة بنشاط المؤسسة كمجلس الإدارة، المساهمين، أصحاب المصالح كما تحدد قواعد وإجراءات اتخاذ القرارات المتعلقة بشؤون المؤسسة والهيكل الذي يتم من خلاله وضع أهداف المؤسسة ووسائل تحقيقها ووسائل الرقابة عليها".
- مؤسسة التمويل الدولية (IFC) عرفت بها بأنها: "النظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركات والتحكم في أعمالها".
- صندوق النقد الدولي (FMI) يعرفها بأنها: "الطريقة التي بواسطتها تدير سلطة الموارد الاقتصادية والاجتماعية للمنظمة لخدمة التنمية وذلك باستخدام طرق فعالة في التسيير بأقل التكاليف وتحقيق أكبر المنافع."²

وبناء على ما تقدم فإن التعريفات السابقة تتضمن العديد من الجوانب أهمها:

- تعنى حوكمة الشركات بوضع القوانين والمعايير التي تتضمن التحكم والسيطرة على التسيير.
- تعنى حوكمة الشركات بمجموعة العلاقات بين مجلس الإدارة، الملاك، المساهمين وأصحاب المصالح.
- تسعى حوكمة الشركات إلى الحفاظ على حقوق المساهمين ورعاية مصالحهم بشكل عادل.

المطلب الثاني: فواعل/أطراف الحوكمة

الحوكمة عملية تشاركية تعد من أولويات الاهتمام السياسي والاقتصادي والاجتماعي لذلك فهي لا تقتصر على طرف واحد فقط بل تتطلب تكامل عمل كل من الدولة، القطاع الخاص والمجتمع المدني من أجل ضمان الممارسة الجيدة للسلطة وإدارة الحكم، وسنعرض هذه الأطراف كما يلي:

الفرع الأول: الدولة (State)

تعتبر كل من الدولة ومؤسساتها الرسمية فواعل أساسية تساهم في تكريس الحوكمة من خلال علاقتها بالمجتمع وصياغة الأدوار وضمان الحقوق والالتزامات. فهي عبارة عن مجموعة من

¹ صدوقي غريسي، بوشخي محمد رضا، حوكمة الشركات بين البعد النظري والواقع: قراءة في المبادئ ومؤشرات القياس، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 16/ العدد 01، 2021، ص 85.

² تحريشي جمانة، حوكمة الشركات: المفهوم والمبادئ، مجلة البدر، المجلد 04/ العدد 06، 2011، ص 126.

المؤسسات السياسية المهمة خصيصا بالتنظيم والإدارة الاجتماعية والسياسية ضمن حدود إقليم معين خدمة للمصلحة العامة.

تشمل الدولة السلطة التشريعية، القضائية والتنفيذية وفق نظام انتخابي وهي تسعى من هذا المنظور إلى التركيز على الأبعاد الاجتماعية حيث تحدد المواطن والمواطنة كونها صاحبة السلطة تحكم وتراقب، كما لها دور متميز في إحداث عملية التنمية يتغير ويختلف حسب طبيعة نظام الحكم والظروف والأوضاع الاقتصادية والسياسية التي تمر بها¹.

أولاً- وظائف الدولة

تتمثل الوظائف الأساسية للدولة في إطار اقتصاد السوق في تصحيح نقائص السوق والمساهمة في خلق جو أكبر من العدالة والشفافية، ما يؤدي إلى استقرار الاقتصاد وخلق بيئة جذابة للاستثمار الأجنبي المباشر. ويمكن أن تحدد وظائف الدولة على أساس مستويات مختلفة من التدخل نذكر منها ما يلي²:

- وضع حيز التطبيق لنظام يسوده القانون.
- تطبيق السياسات التي لا تؤدي إلى إختلالات وخاصة تلك التي ترمي إلى ضمان الاستقرار الاقتصادي الكلي.
- الاستثمار في البنية التحتية والخدمات الاجتماعية، فالمشاريع الاقتصادية تدار في محيط تجاري يعتمد على توفير الخدمات العامة بشكل جيد وكفؤ وعادل (كالطرق الآمنة والمصانة جيدا مثلا)، وعلى التطبيق الفعال والعادل للتنظيمات العامة (كقوانين المنافسة وتنظيمات الاحتكارات الطبيعية وجباية الضرائب وما شابه).
- من الممكن تحقيق هذا أولا عبر مشاركة أشمل لمصالح رجال الأعمال والعمال والمستهلكين في تحديد الأولويات للخدمات العامة ومراقبة وتقييم أداء الحكومات في توفير هذه الخدمات، وثانيا عبر تفعيل سياسات المسائلة التي تضمن نزاهة وكفاءة المسؤولين والموظفين الذين يوفرون هذه الخدمات العامة.
- حماية الشرائح الفقيرة.
- حماية البيئة.

والجدول الموالي يوضح الوظائف المختلفة للدولة:

¹ فليح حسن خلف، التنمية والتخطيط الاقتصادي، عالم الكتب الحديثة، أريد، الأردن، 2006، ص 241.

² زايري بلقاسم، الحكم الاقتصادي الرشيد، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة، الجزائر 08-09 مارس 2005، ص 39.

الجدول رقم (01-01): وظائف الدولة

تحسين العدالة الاجتماعية		تصحيح إختلالات ونقائص السوق
الوظائف الدنيا	حماية الفقراء : برنامج محاربة الفقر . مساعدة المنكوبين .	تقديم السلع العامة: الدفاع- النظام العام . - حماية الملكية . الاستقرار الاقتصادي الكلي . - الصحة العمومية .
الوظائف الوسطى	تقديم المساعدة الاجتماعية: - المتقاعدين عن طريق إعادة التوزيع . المنح الاجتماعية التامين على البطالة	تغطية نقائص الإعلام: - التأمين (صحة، حياة، التقاعد). - التشريعات المالية . - حماية المستهلك . تقنين الاحتكارات: - تنظيم الخدمات ذات المصلحة العامة . - سياسات ضد الاحتكارات .
الوظائف ذات طبيعة تدخلية	ضمان إعادة التوزيع: - إعادة توزيع الأصول - تدعيم الفروع .	تنسيق نشاطات القطاع الخاص: - ترقية السوق . - تدعيم الفروع .

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على: Banque mondiale, Rapport sur le développement dans le monde, 1997, p30.

من خلال الجدول السابق يتضح أن للدولة وظائف اجتماعية وأخرى اقتصادية ذات مستويات مختلفة، وأهم الوظائف التي ينبغي أن تركز عليها الدولة وتأخذها على عاتقها هو تحسين البيئة الاقتصادية، فهذه الوظيفة ترتبط بتعريف واضح لدور الدولة في المجال الاقتصادي وبخاصة مجال السياسة الاقتصادية التي تعتبر المحفز الأساسي لتنمية الموارد الاقتصادية وتكوين رأس المال، تطوير التكنولوجيا، إدارة الموارد الطبيعية ووضع السياسات الاقتصادية الرامية لتحقيق الرخاء الاقتصادي الذي ينعكس بالإيجاب على رضا ورفاهية المجتمع.

ثانيا- دور الدولة في تكريس الحوكمة

تعمل الدولة على تهيئة البيئة الملائمة لجميع الفواعل من خلال توفير إطار قانوني وتشريعي فعال، بما يسمح بتشكيل المنظمات الحكومية وغير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني وخلق الأطر الحوارية بين جميع الفواعل بشكل رسمي أو غير رسمي ومنح مجال واسع للحريات العامة، وضمان احترام حقوق الإنسان وكفالة حرية الإعلام بما يؤدي إلى تعميق الإحساس بالمواطنة وتعميق الثقة الشعبية في الدولة ومؤسساتها وبالتالي تكريس الحوكمة.

كما تعمل الدولة على لا مركزية الأنظمة الاقتصادية والسياسية لتكون أكثر تجاوبا لمتطلبات المواطنين ولتغيير الظروف الاقتصادية، وتهيئة البيئة المناسبة والمساعدة على المشاركة الشعبية في التنمية والاستقرار والعدالة والاهتمام بالخدمات العامة عن طريق استقلالية السلطات والخضوع لحكم القانون¹.

الفرع الثاني: المجتمع المدني (Civic society)

أصبح مفهوم المجتمع المدني من المفاهيم التي تتردد كثيرا في الخطاب المحلي والوطني والعالمي وذلك بسبب تعاضم فعاليته واتساع مساحته أدواره على المستويات المحلية والعالمية، فالحديث عن المجتمع المدني يتطلب تحديد مفهومه أولا، ثم تعريفه بحيث نحدد العناصر التي تدخل في نطاق المجتمع المدني، ونشير إلى أبرز التعريفات المتداولة فيما يلي:

– المجتمع المدني مجموعة المؤسسات المدنية التي لا تمارس السلطة، ولا تستهدف أرباحا اقتصادية، بل تساهم في صياغة القرارات من خارج المؤسسات السلطة ولها غايات نقابية كالدفاع عن مصالحها الاقتصادية والارتفاع بمستوى المهنة والتعبير عن مصالح أعضائها، كما أن لها أغراض ثقافية مثل اتحادات الكتاب والمثقفين، والجمعيات الثقافية والأندية الاجتماعية التي تهدف إلى نشر الوعي².

– هو ميدان وحيز يتكون من فاعلية أفراد يتمتعون بحرية الانتخاب ويمارسون هذه الحرية في إطار القانون والقواعد العامة وبشكل مستقل عن إرادة وقرار السلطة السياسية أو الحاكم، ويعني هنا بأن المجتمع يتألف من عدد من الأفراد تكون جماعة واحدة يتخلى كل منهم عن بعض مصالحه الخاصة ويتنازل عنها من أجل المجتمع وأن يبتعد عن قواعد الطبيعة ليدخل ضمن القانون الذي يفرضه التعاقد الاجتماعي ولكن بشرط أن يكون بعيدا عن تدخل السلطة الحاكمة، وتمارس فيه الحرية والقدرة على الاختيار³.

– وقد عرف البنك الدولي المجتمع المدني بكونه: مجموعة واسعة من المنظمات غير الحكومية غير الربحية التي لها حضور في الشأن العام، تعبر عن قيم أعضائها ومصالحهم أو غيرها استنادا إلى اعتبارات ثقافية، سياسية، علمية، دينية أو خيرية، ويمكن أن يشير المفهوم إلى

¹ عبد المطلب عبد الحميد، السوق الإفريقية المشتركة والاتحاد الإفريقي، القاهرة، مجموعة النيل العربية للنشر والتوزيع، ط01، 2004، ص 25.

² بن علي خليل، سبل تمكين المجتمع المدني لتعزيز المساءلة والشفافية في الإدارة المحلية، مجلة أبحاث، العدد 05، أبريل 2018، ص 77.

³ عبد الله غني العزاوي، مفهوم المجتمع المدني، مقال في الموقع: <https://www.djazairress.com/elayem/48373>، اطلع عليه يوم: 2021/12/13.

مجتمع المواطنين المؤطرين ضمن هيئة تنظيمية ثابتة، منظمة غير حكومية، نقابة تعاونية، ناد،... الخ، أو ممن تجمعهم قضية ظرفية، حركة احتجاج أو تعبير أو حملة إغاثة طارئة¹. ومن خلال ما سبق يمكن القول أن المجتمع المدني: هو تلك المنظمات والجمعيات والمؤسسات غير الحكومية التي تجمع أفراد المجتمع في شكل جماعات بهدف المساهمة، إبداء الرأي والمشاركة في اتخاذ القرارات على المستوى السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي في الدول والمجتمعات.

أولاً- وظائف المجتمع المدني

تتعدد وتتوزع وظائف منظمات المجتمع المدني في مختلف المجالات، ويمكن ذكر مجموعة منها فيما يلي²:

- حماية حقوق المواطنين وتسهيل اتصال الأفراد بالحياة العامة، وبهذا فإن المجتمع المدني يعتبر الوجه السياسي للمجتمع.
- تشكيل قناة لمشاركة المواطنين في النشاطات الاقتصادية والاجتماعية وتنظيمهم في جماعات قوية تستطيع التأثير في السياسات العامة، هذا فضلا على مراقبة التعسفات الاجتماعية ودورها في عمليات المساءلة والشفافية ومكافحة الفساد.
- الشبكات المدنية تساعد على تذليل العقبات من خلال: التفاعل الاجتماعي، محاربة الانتهازية، تشجيع الثقة، تسهيل التعاملات السياسية والاقتصادية.
- توفير الفرص والخدمات للمواطنين وتنمية قدراتهم وتحسين مستويات معيشتهم وذلك بـ: مراقبة البيئة، حضر الممنوعات، تنمية الموارد البشرية، المساعدة على تدفق المعلومات....
- توفير بيئة مساعدة تتضمن الإطار التنظيمي والتشريعي الذي يضمن حقوق الجمعيات، الحوافز لتدعيم وتسهيل الطرق التي تؤدي إلى زيادة المشاركة في صنع السياسات العامة وتنفيذها.
- توسيع المشاركة الشعبية في الحكم مما يؤدي إلى تحاشي القرارات الفوقية المفروضة مركزيا دون مراعاة حاجيات المواطنين ومشاكلهم المختلفة وتمكينهم من الاطلاع على كل المعلومات.

ثانياً- دور المجتمع المدني في تكريس الحوكمة

يظهر دور المجتمع المدني في تكريس الحوكمة إلى جانب باقي الفواعل الأخرى من خلال مشاركة المواطنين في عملية إدارة الحكم عبر المنظمات غير الحكومية تحقيقا للتنمية وترشيدا للحكم، حيث يعمل المجتمع المدني جنب إلى جنب مع الدولة وذلك من خلال قدرته على تنظيم وتعبئة

¹ مدان حياة، حول المجتمع المدني، مجلة الحوار الثقافي، العدد 05، 2015، ص 03.

² الكايد زهير عبد الكريم، الحكمانية قضايا وتطبيقات، مرجع سابق، ص 48-49.

الأفراد والجماعات على العمل التطوعي في الشأن العام، كما تعمل منظماتها على تعريف المواطنين بحقوقهم والدفاع عن الفئات الهشة وتمكينها من المشاركة في صنع السياسات العامة والمساءلة عن طريق ممثليهم في المجالس المنتخبة، بالإضافة إلى قدرته على توفير وتقديم الخدمات التي لا يستطيع السوق تقديمها (الترويج للقيم الأخلاقية الفاضلة)، حسم الصراعات وإشاعة ثقافة العمل التطوعي والإسهام في بناء المجتمع من خلال غرس القيم والمبادئ وملئ الفراغ في حالة غياب الدولة أو عدم انسجامها¹.

الفرع الثالث: القطاع الخاص (Private sector)

أصبح هناك تحول واضح في معظم دول العالم نحو الاعتماد على القطاع الخاص واقتصاديات السوق، فقد أدركت معظم الدول أن القطاع الخاص أضحى يمثل المورد الرئيسي لتوفير مناصب شغل للأيدي العاملة في المجالات الاقتصادية على كافة مستوياتها، إضافة إلى تأهيلها لتحقيق النتائج الإيجابية التي تساهم في التنمية الاقتصادية ورفع مستوى المعيشة للمواطنين وتحسين مستوى الخدمات لهم.

أولاً- تعريف القطاع الخاص

هناك تعريفات كثيرة نشير إلى أبرزها فيما يلي:

- يعرف القطاع الخاص بأنه: مجموعة المهن والأعمال التي يعمل فيها فرد أو مجموعة من الأفراد وترتبط بالخبرات والمهارات المكتسبة سواء بالاعتماد على التدريب المهني أو التعليم الأكاديمي، ويساهم القطاع الخاص بتوفير الدخل للأفراد من خلال وجود مجموعة من فرص العمل².
- ويعرف أيضا على أنه: المنظمات التي لديها إستراتيجية ومهمة الانخراط في أنشطة بهدف تحقيق الأرباح من خلال إنتاج السلع، وتوفير الخدمات، و/أو التسويق. ويشمل القطاع الخاص المؤسسات المالية والوسطاء والشركات الكبرى والمؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة والتعاونيات وأصحاب المشاريع الفردية والمزارعين الذين يعملون في القطاعات الرسمية وغير الرسمية³.

ثانياً- خصائص القطاع الخاص

يتميز القطاع الخاص مجموعة من الخصائص التي جعلت منه القطاع الرئيسي لتحقيق التنمية الشاملة للمجتمعات من خلال النشاط تحقيق نشاط اقتصادي قائم على إنتاج الثروة وتوفير مناصب

¹ مصطفى زغيشي، دور الحكم الراشد في تجسيد العدالة الانتقالية، رسالة دكتوراه في الحقوق، جامعة باتنة 1 الحاج لخضر كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم الحقوق، 2019-2020، ص 87.

² بقرش فوزية، دور القطاع الخاص في مسار التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الوطن العربي، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، المجلد 14، العدد 01، 2020، ص 563.

³ José Di Bella, Alicia Grant, Shannon Kindornay and Stephanie Tissot- The Private Sector and Development: Key Concepts. Ottawa: North-South Institute, (2013), p02.

العمل بشكل يسمح بخلق وتيرة نمو وتطور ديناميكية على المدى الطويل. ومن أهم خصائصه نذكر ما يلي¹:

- السرعة في انجاز وتحقيق أهداف البرامج والمشاريع الاقتصادية، وذلك لتوفر الحافز على المنافسة بالمقارنة مع القطاع العام.
- القطاع الخاص يزيل تخوف رأس المال الأجنبي ويشجعه على الاستثمار والشراكة.
- يمتاز القطاع الخاص أيضا، بخاصية الديناميكية والحيوية وسرعة المبادرة قبل فوات الفرصة، أي عدم وجود بيروقراطية معرقة بعكس القطاع العام الذي يمتاز بالبطء في حركته ومبادرته.
- تميز القطاع الخاص بكفاءة عالية مقارنة بالقطاع العام مما يؤدي إلى توفر الموارد المالية وتحسين الأداء في مجال النشاطات التي يقدمها.
- يتصف القطاع الخاص باتباع أساليب إدارية حديثة وكذلك باستعمال تكنولوجيا متطورة مما يساعد على تجديد الأصول الثابتة وزيادة جودتها في الاقتصاد المحلي مما يؤدي إلى زيادة الإنتاجية.
- توظيف العدد الضروري من العمال، وهذا عكس القطاع العام والذي يوجد فيه باستمرار فائض في عدد العمال مما يخفض إنتاجيته.
- وضوح الهدف في القطاع الخاص، والمتمثل أساسا في الوصول إلى أقصى ربح.

ثالثا- أهمية القطاع الخاص

تبرز من خلال المساهمة في تحريك وتنشيط ودفع عجلة الاقتصاد المحلي، وذلك من خلال إيجاد وزيادة فرص العمل للمواطنين المحليين، والتي لن تؤدي فقط إلى زيادة مداخيلهم وتحسين مستوى معيشتهم وتوفير حياة كريمة لهم، بل سوف تؤدي أيضا إلى خفض معدلات الفقر والبطالة ورفع مستوى الإيرادات الضريبية، كما من شأنها أن تساهم في تخفيض العجز المتفاقم سواء وجد في الموازنة العامة أو في الميزان التجاري أو في ميزان المدفوعات، تقليص حجم المديونية بكلا شقيها الداخلي والخارجي، وتخفيف العبء عن الموازنة العامة للدولة من خلال إعادة توزيع النفقات التشغيلية، ومحاولة تقليل تخصيصات الإنفاق العام².

بالإضافة إلى تحسين البيئة الاستثمارية لجلب الاستثمارات وزيادة مساهمتها في تركيب الناتج المحلي ورفع النمو الاقتصادي في القطاعات الإنتاجية والخدماتية.

¹ شريط عابد، بن الحاج جلول ياسين، دور القطاع الخاص في دعم التنمية الاقتصادية المحلية، دراسة حالة الجزائر، مجلة الإستراتيجية والتنمية، العدد 10، 2019، ص 241.

² محمد حسن آل ياسين، التخصصية إطارها الفلسفي وتطبيقاتها، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، عدد 04، 2001، ص 33.

كما أنه من المتوقع أن تساهم الروح التنافسية في تأسيس قاعدة الاستثمار الداخلي والخارجي، وتطوير الفرص من خلال خلق مشاريع تنموية حيوية تعود على الدولة بفوائد اقتصادية واجتماعية، وتحسين البيئة الاستثمارية بجذب استثمارات القطاع الخاص، وزيادة مساهمته في تركيب الناتج المحلي وحفز النمو الاقتصادي في القطاعات الإنتاجية والخدماتية. وعلى العموم يمكن تلخيص أهمية القطاع الخاص في نقاط التالية:

- زيادة النمو الاقتصادي وتشجيع فرص الاستثمار.
- رفع فعالية الاقتصاد وتحسين أدائه.
- إعادة توزيع الأدوار فيها بين القطاعين العام والخاص.
- العمل على تحسين وضع الحكومة المالي.
- تصحيح الاختلالات الهيكلية في ميزان المدفوعات.
- محاربة الفساد الاقتصادي والقضاء على آلياته.

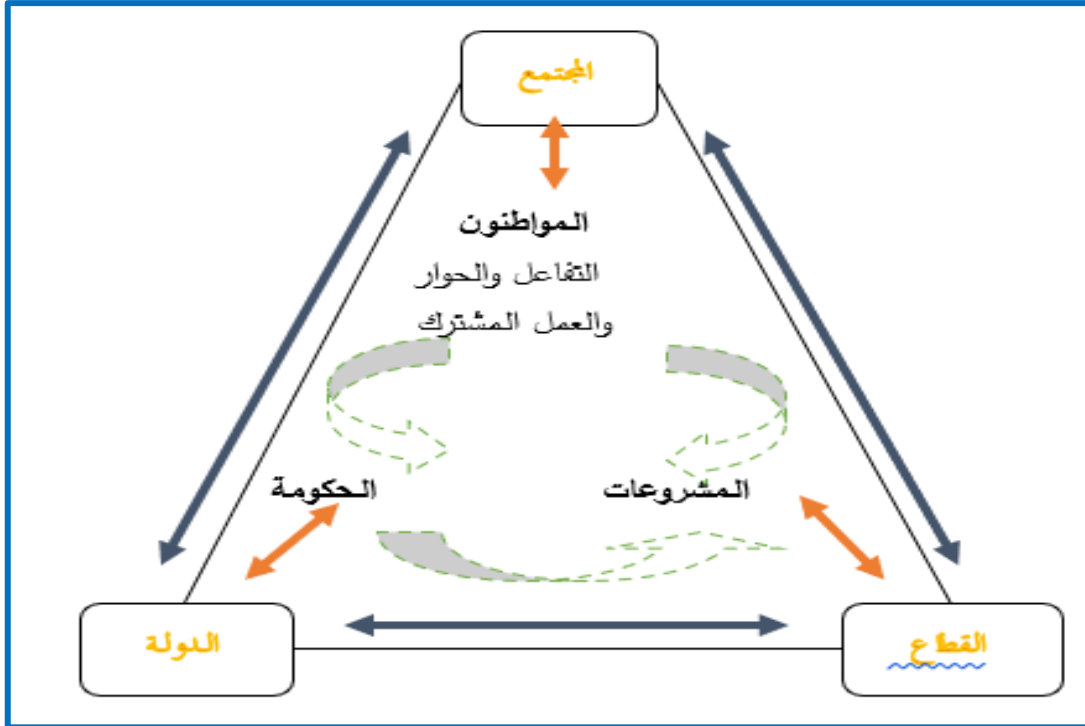
رابعاً- دور القطاع الخاص في تكريس الحوكمة

تعد شراكة القطاع الخاص مع الدولة مدخلا مهما لتنويع مصادر الدخل والثروة والنهوض بالاقتصاد، بما يسهم في تطوير القطاع العام وفق معايير السوق وبالتالي زيادة الاستثمارات وتطوير البنية التشريعية تكريسا للحوكمة التي تسعى إلى تلبية احتياجات المواطنين وتعزيز الاستقرار والتقليل من حدوث الصراع¹.

وفي الأخير يمكن القول أن المجتمعات الحديثة أصبحت اليوم تتكون من ثلاثة قطاعات مهمة هي: الدولة، القطاع الخاص والمجتمع المدني سماها الباحثون (مثلث الحوكمة) بحيث تتطلب هذه الأخيرة وجود نوع من التوازن في طبيعة العلاقة التي تربط بينهم، فالدولة تهيئ البيئة السياسية والقانونية المساعدة على إحداث التنمية، فيما يعمل القطاع الخاص على خلق فرص العمل وتحقيق الدخل لأفراد المجتمع، أما المجتمع المدني فيعمل على خلق مناخ التفاعل السياسي والاجتماعي بتسخير طاقات الأفراد والجماعات للمشاركة في جملة الأنشطة السياسية والاجتماعية والاقتصادية حيث يعبر الشكل الموالي عن هذه الآلية بوضوح.

¹ زيد منير عبوي، مدخل إلى الإدارة العامة بين النظرية والتطبيق، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، طبعة 01، 2006، ص 105.

الشكل رقم (01-02): أطراف الحوكمة



المصدر: أبو بكر مصطفى بعيرة، انس أبو بكر بعيرة، لا تنمية مستدامة بدون إدارة قوامه، مؤتمر التنمية المستدامة في ليبيا، 28 و 29 جوان 2008، جامعة قاريونس، ليبيا، ص 08.

المطلب الثالث: موجبات إرساء الحوكمة ومعوقاتها

إن الحوكمة ليست مجرد شعارات تطلق ولا خطابات تلقى ولا مبادئ يقتدى بها وإنما هي سياق متكامل من الأسس العادلة والملائمة للواقع والمعبرة عنه والمفسرة له والمنطقة منه، والتي تبقى قاصرة عن أداء أدوارها وعاجزة عن تحقيق أهدافها وغاياتها ما لم تترجم إلى سياسات وممارسات وتطبيقات فعلية فعالة يعود أثرها على المجتمع برمته، ولا يمكن تجسيد الحوكمة والوصول إلى أهدافها إلا من خلال توفر جملة من الموجبات والمقومات والعمل على تجاوز جميع الصعوبات والمعوقات، وسنشير إلى كل من هذه الموجبات والمعوقات بشيء من التفصيل في المطلب التالي.

الفرع الأول: موجبات إرساء الحوكمة

لدى الحوكمة موجبات ومتطلبات أساسية لأبد منها من أجل تجسيدها وتطبيقها على أرض الواقع، ونظرا للانتشار الواسع للمصطلح فقد أصبحت جميع الدول تصدر وتكيف قوانين ولوائح لإرساء مبادئ الحوكمة، كما بادرت إلى إتباع وتبني العديد من التجارب الناجحة في إقامتها، إلا أن ذلك الأمر مازال يعرف الكثير من التعثر عند محاولة تطبيقه على أرض الواقع نظرا لغياب تلك

الموجبات والشروط التي بموجبها يمكننا تبني فلسفة الحوكمة، ومن بين هذه الموجبات نذكر ما يلي¹:

- ضرورة اقتناع النخب الحاكمة في الدولة بحتمية إرساء قواعد الحوكمة لأنه وبدون اقتناع تلك النخب والقيادات العليا للبلاد السياسية والإدارية وحتى العسكرية تكون كمن يبني بناء دون أن يضع أساسات لبنائه، لاسيما إذا كنا في بلد تتمتع بقياداته العسكرية بقوة ونفوذ في شتى جوانب الحياة، وكما هو معلوم فإن أي برنامج تنموي لا بد من أن يحض بالإجماع وإلا فإن قوى المحافظة على الوضع سوف تشكل عائقا أمام أي تقدم.
- اقتناع ممثلي الشعب أي البرلمانيون أو النواب في المجلس الشعبي بضرورة وحتمية إرساء خطة وطنية قومية للحوكمة في البلاد، والنواب يعتبرون همزة الوصل بين السلطات العامة في الدولة ومواطنيها، ولذلك فمن واجبهم أن يمثلوهم ويتحدثون عن مشاغلهم وآمالهم وطموحاتهم وشكاويهم التي تحتاج إلى حل، ومن بين ما هو مطلوب من البرلماني لإرساء دعائم الحوكمة تشبعه بثقافة تغليب المصلحة العليا للبلاد فوق كل اعتبار، سواء الاعتبارات الحزبية أو الشخصية الضيقة أو المصالح الخاصة لهم ولعائلاتهم وأقاربهم.
- ضرورة اقتناع المجتمع المدني وعامة الناس من ورائه بضرورة الانخراط في البرنامج الرسمي الذي انتهجته الدولة لإرساء دعائم الحوكمة، خاصة إذا علمنا بأن المجتمع المدني يعتبر أحد أهم الدعائم الأساسية للحوكمة، وكما هو معلوم فمسائل حساسة ومعقدة كالحوكمة والإصلاح ومكافحة الفساد، ليست فقط بحاجة إلى رغبة سياسية عليا من طرف النخبة الحاكمة، بقدر ما هي بحاجة كذلك إلى رغبة من الطبقة الفقيرة والتي تمثل عامة الشعب، والتي تكون مطالبة هي كذلك بتقديم كل المساعدة للوصول إلى الأهداف المسطرة من طرف الهيئات الرسمية.
- اقتناع مختلف الفاعلين في القطاع الخاص بحتمية ضرورة إرساء مبادئ الحوكمة في البلاد للخروج من دائرة التخلف التي نعاني منها، ومن بين الفاعلين الأساسيين في القطاع الخاص نجد أصحاب الشركات والمؤسسات الإنتاجية والخدماتية المختلفة، المقاولين، المستثمرين، رجال المال والأعمال، البنوك الخاصة... الخ. وتعتبر هذه الفئة عالميا الفئة الأكثر خلقا للثروة عن غيرها من الفئات حتى من الدولة الحديثة نفسها.
- اقتناع الإعلاميين ومختلف وسائلهم الإعلامية المقروءة والمكتوبة والسمعية وإنترنت وغيرها بحتمية تطبيق مبادئ الحوكمة، فالإعلام يلعب دور المراقب لكل كبيرة وصغيرة ويدفع عجلة التنمية والتوعية في البلاد، وفي حالات أخرى يلعب الإعلام دور سلبي في عرقلة التنمية عن طريق نشر الأكاذيب والإشاعات الإعلامية في النشرات وغيرها، كالتغطية على الحقائق والوقائع

¹ ابرادشة فريد، الحكم الرشيد في الجزائر في ظل الحزب الواحد والتعددية الحزبية، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، جوان 2014، ص ص 47 - 49.

التي تهز القطاعات المختلفة، ولهذا فالحوكمة تتطلب وجود إعلام حر ونزيه ومستقل وعملي وعلمي يراقب ويكشف ويحارب كل من تسول له نفسه الإضرار بالاقتصاد الوطني أو الأشخاص أو المصلحة العليا للبلاد.

- إقامة دولة القانون التي تخدم الشفافية والمسؤولية في مختلف مفاهيم الحياة العمومية مع تسيير فعال للموارد العمومية عن طريق التسيير بالمشاركة وفق نظام المركزي لاتخاذ القرارات ودوما في نطاق الشفافية بعيدا عن التسيير القائم على المصالح الشخصية وهذا لا يتأتى إلا بخلق وإقامة سلطة قضائية قوية مستقلة حرة لأنها الكفيلة بكبح والحد من التجاوزات ومحاربة الفساد¹.
- القيام بإصلاحات سياسية شاملة والتركيز على التعددية الحزبية وحرية الرأي وهذا لا يتم إلا عن طريق إجراء انتخابات حرة ونزيهة يتمخض عنها أنظمة تستند إلى الشرعية والقبول الشعبي.
- تنمية الموارد البشرية وتطوير مهاراتها لتكون أداة فعالة في مواجهة التحديات الاقتصادية والثقافية، وإشاعة قيم التسامح والتضامن وحرية التعبير والاحترام فيما بينهم.
- الحصول والتمكن من الثروة المعلوماتية والإعلامية والتطور العلمي ووسائل الاتصال الحديثة.
- إيجاد منظومة قيمة تعكس ثقافة سياسية واعية تسهم في تحجيم الصراعات المختلفة المحتملة بين كل من الحكام والمحكومين وتحد من استخدام العنف في ظل علاقة تنافسية سليمة غير صراعية.

الفرع الثاني: معوقات الحوكمة

لا يتوقف تجسيد وإرساء الحوكمة على الموجبات والمتطلبات المذكورة سابقة وإنما تقوم بتجاوز العقبات والمشاكل التي تقوضها وتبعدها عن تحقيق أهدافها، وسنتطرق لهذه المعوقات في النقاط التالية:

أولا- الفقر

رغم تعدد وجهات النظر حول ظاهرة الفقر إلا أنها ظاهرة قديمة قدم الحياة الإنسانية وإن اتسع نطاق انتشارها مع التطورات الاقتصادية، وقد أكد رئيس البنك الدولي أن ما يعادل نصف سكان الأرض يمتلكون أقل من دولارين يوميا للعيش، وعليه أضحت الفقر مشكلة اجتماعية واقتصادية تؤرق الحكومات والمجتمعات، فلم يعد يقتصر على نطاق الدخل والقدرة على تأمين الحد الأدنى من الغذاء والملبس والمأوى، بل أصبح يمس جوانب عديدة كالتعليم والصحة والخدمات الاجتماعية والإنسانية الأخرى وهذا ما أدى إلى إبراز الأبعاد المختلفة له²، وبهذا يصبح الفقر بمثابة ظاهرة اجتماعية ذات امتدادات اقتصادية وسياسية تعيق الحوكمة وتنعكس سلبا على السياسات التنموية والبرامج الإصلاحية

¹ بوجردة الياسين، واقع ومتطلبات الحكم الراشد في الوطن العربي، المجلة الجزائرية للدراسات السوسولوجية، 2007، ص 271-270.

² أم الخير السوفي، السياسات الاقتصادية والاجتماعية المتبعة للحد من الفقر في الجزائر، مجلة التمكين الاجتماعي، المجلد 02، العدد

03، سبتمبر 2020، ص 109.

للدول، ويجعلها غير قادرة على ضمان أمنها الاجتماعي واستقرارها الأمني نتيجة حدة التوترات الاجتماعية الناجمة عن غياب العدالة التوزيعية وتعاضم الفوارق الطبقيّة وتفاوت الدخول الفرديّة ناهيك عن اتساع دائرة المديونية والمعاناة من تأثيرات التبعية، وعلى ذلك يمكن القول أن الحوكمة في أي دولة من الدول تحتاج إلى تفاعل وتكامل مواردها البشرية وثرواتها المادية وغياب أحدهما يشكل عائق لتجسيد الحوكمة. ولذا لا بد لأي دولة إذا ما أرادت العمل على حوكمة سياساتها ونفقاتها وتحقيق العدالة لشعبها أن تعمل على محاربة الفقر بشقيه المادي والبشري، فالفقر المادي يشير إلى قلة أو غياب الإمكانيات الطبيعية والثروات المالية التي يمكن أن يسهم الحصول عليها والاستثمار فيها للوصول إلى تحقيق حلم الحوكمة، أما الفقر البشري فيشير إلى غياب أو قلة العقول الفكرية المبدعة التي يمكن أن تضطلع بأدوار رئيسية وتساهم بأفكارها وآرائها وبرامجها في قيادة مسيرة الإصلاح وتحقيق متطلبات الحوكمة.

ثانياً- انعدام الأمن

لا يمكن الحديث عن الفقر كعميق للحوكمة من دون الإشارة إلى عنصر انعدام الأمن الذي يعتبر أحد إفرزات الفقر، حيث يغيب الأمن ويسود العنف في الدول المتخلفة نتيجة الانقلابات العسكرية أو الانقسامات الطائفية وكذا بسبب الظروف الاجتماعية التي يعاني منها العديد من الأفراد، هذا على مستوى البيئة المحلية أما على مستوى البيئة الدولية فإن انتشار الأسلحة النووية ووقوع الحروب والتهديدات والصدمات بين الدول عوامل من شأنها أن تعمل على تقويض الحوكمة التي تتطلب وجود بيئة آمنة مستقرة نابذة للعنف بشتى أنواعه، ففي ظلّه وتحت سلطته تبرز بعض القوى المالية وتشكل إمبراطورياتها المالية عن طريق اختلاس الأموال العمومية واستغلالها في تحقيق مصالحها وإصاق التهم بالجماعات الإرهابية، ومنهم من ساعد بكل الوسائل لتغذية العنف وزيادة التطرف وإبعاد لغة الحوار لحل الأزمات وهذا من أجل التملص من المراقبة والعقاب.

لذا فعلى أي دولة اختارت نهج الحوكمة أن تعمل على تحقيق استقرارها الأمني من خلال السيطرة على مصادر العنف ومواجهة أسبابه، إضافة إلى نشر ثقافة الحوار كبديل له بإمكانه أن يساهم في معالجة الأزمات وحل جميع الخلافات وتحقيق العديد من الإيجابيات التي تهدف للمحافظة على الوحدة الوطنية وتجنب تعرض الدول لمختلف الخسائر سواء في إمكانياتها المادية أو مواردها البشرية¹.

ثالثاً- الفساد

ليس الفساد بجديد ولا محصور ببلد معين من بلدان العالم، بل على العكس يعتبر ظاهرة عالمية وإن كانت درجته تتفاوت من بلد إلى آخر وهو ليس حكراً على بلدان العالم الثالث، وقد بات

¹ عنتر بن مرزوق، معضلة الفساد وإشكالية الحكم الرشيد في الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر

الفساد يمثل تحدياً كبيراً للحكومات والمجتمعات في جميع أنحاء العالم، فهو يعيق الحوكمة ويقوض العملية السياسية ويضعف المؤسسات والقيم إضافة إلى تعطيل العدالة الاجتماعية والسياسية وإضعاف حكم القانون ناهيك عن تحريف السياسة العامة، كل هذا يؤدي إلى إهدار كبير للموارد وسرقتها وتقديم خدمات ضعيفة كما ونوعاً وإعاقة التنمية المستدامة كما يقوم بتعميق الفجوة بين الأغنياء والفقراء، علاوة على ذلك يغذي الفساد الجريمة الدولية وتبييض الأموال وتعطيل القوانين الدولية والتجارة العالمية العادلة والمؤسسات الدولية¹.

كل هذه المظاهر الصادرة عن الفساد تعمل على تغييب الحوكمة فكلما انتشر جزء من الفساد كلما غاب جزء من الحوكمة، ولذلك فعلى الدول التي تريد تبني الحوكمة والسير على مبادئها أن تتخلص من الفساد وتزيل آثاره من خلال وضع تشريعات وقوانين قادرة على مكافحته والتقليل من حدة انتشاره.

رابعاً- انتشار الجهل وسيادة اللاوعي

يشكل ارتفاع معدلات الجهل وتدني مستويات التعليم في أي مجتمع من المجتمعات علامة بارزة من علامات التخلف ومعياراً أساسياً لقياس مكانة الدول وقيمة الشعوب وعاملاً مساعداً على تفشي الفساد والاستبداد ومعيقاً رئيسياً لتوفير بيئة الحوكمة، ذلك أنهما يساهمان في تكريس سلطة اللاوعي لدى المواطن حيث يصبح إنسان سلبي يتعايش مع الواقع بإخفاقاته وتعثراته ويفقد روح المبادرة والمساهمة في محاولة إصلاحه وتغييره وهذا نتيجة لعدم إدراكه لحقيقة وجوده وجهله بحقوقه وواجباته، وهذا ما تستغله الأطراف الحاكمة لفرض سيطرتها واستبدادها والاستمرار في فسادها.

ولذلك فإن تجسيد الحوكمة يتطلب من الحكومات ضرورة العمل على الاهتمام بجودة السياسات التعليمية وتطوير أساليب تدريسها من أجل تكوين نخب فكرية وسياسية قادرة على قيادة العمليات الإصلاحية بمختلف أنواعها وتحقيق التنمية في شتى مجالاتها وتوفير طاقات بشرية ذات مستويات علمية عالية واعية بمسئولياتها وعارفة بحقوقها وواجباتها ومدركة للتحديات التي تواجهها وداعية إلى انتهاج طريق الحوكمة باعتبارها أحد أهم الآليات التي تحارب أنظمة الفساد والاستبداد وتوسع لضمناً حق الحرية وتحقيق مطلب العدالة الاجتماعية والمساواة وكذا تعزيز وتفعيل سبل الرقابة والمساءلة².

¹ منظمة برلمانيون عرب ضد الفساد، دليل البرلماني العربي لضبط الفساد، 2006، ص 10.

² عنتر بن مرزوق، مرجع سابق، ص 165.

المبحث الثالث: مؤشرات الحوكمة، مصادرها وأسباب تزايد استخدامها

تعد الحوكمة وسيلة وفلسفة للحكم تقوم على مؤشرات معينة، والتي يجب توافرها للوصول إلى رشادة سياسية ولتحقيق التنمية، لذا زاد استخدامها تزايداً كبيراً من طرف الحكومات والمنظمات الدولية لعدة أسباب، حيث تسمح مؤشرات الحوكمة للدول بتقييم أداء الحكومة وأجهزتها والوقوف عن النقائص التي تتطلب إعادة النظر فيها، بينما تساعد المنظمات الدولية في تقييم الوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي وتحديد طبيعة ونوع المساعدات والتوجيهات اللازمة لكل بلد.

المطلب الأول: مصادر مؤشرات الحوكمة

نظراً لأهمية الحوكمة واتساع رقعة استعمالها من طرف الدول والمنظمات الدولية، أصبح من الضروري قياسها لأن ما لا يمكن قياسه لا يمكن التحكم فيه، ومن هنا برزت عدة مصادر تقوم بإعداد مؤشرات لقياس الحوكمة هذه الأخيرة تعكس جودة ونوعية الحوكمة في جميع دول العالم، ناهيك عن تمكين متخذي القرار من استخدامها في ترشيد قراراتهم. وفي هذا الصدد سنتطرق لأبرز هذه المصادر بصورة موجزة وهي كالتالي:

الفرع الأول: بيت الحرية Freedom House

بيت الحرية هي منظمة غير حكومية وتعد أحد المصادر الرئيسية لمؤشرات الحوكمة مقرها في واشنطن ولها مكاتب فيما يقرب من اثني عشر دولة. تقوم هذه المؤسسة بإجراء وتعزيز البحوث الخاصة بالديمقراطية والحرية السياسية وحقوق الإنسان حيث تصدر سنوياً مؤشراً هذا الأخير يتضمن مؤشر للحقوق السياسية ومؤشر للحريات المدنية، وهكذا وصفت بأنها "صوت واضح للديمقراطية والحرية في العالم" قامت مؤسسة بيت الحرية ضمن تقريرها السنوي "الحرية في العالم freedom in the world" بتقييم الدول حسب احترام الحقوق السياسية والحريات المدنية وذلك عن طريق مؤشر يحتوي على سبع نقاط من 1 إلى 7، من خلال هذا الأخير يتم تصنيف الدول إلى ثلاث مجموعات على النحو التالي¹:

- دولة حرة: إذا كان مؤشر الحرية له قيمة أقل من 3، يمكن القول بأنها تتمتع بمؤسسات ذات نوعية جيدة.
- دولة حرة جزئياً: إذا كان مؤشر الحرية له قيمة محصورة بين 3 و5، يمكن القول على هذه الدول بأنها تتمتع بمؤسسات ذات نوعية متوسطة.
- دول غير حرة: إذا كان مؤشر الحرية له قيمة أكبر من 5، يمكن القول على هذه الدول بأنها تتمتع بمؤسسات ذات نوعية رديئة.

¹ Arch Puddington, Sarah Repucci- Freedom in the World 2015 :The Annual Survey of Political Rights & Civil Liberties, Freedom House, p 03.

يتم الحصول على مؤشر الحرية من خلال جمع كل من مؤشري الحقوق السياسية والحرية المدنية وأخذ متوسطهما، وهذا بالإجابة على مجموعة من الأسئلة المشتقة من ميثاق حقوق الإنسان من طرف خبراء المؤسسة، تضم هذه الحزمة 10 أسئلة متعلقة بالحقوق السياسية و15 سؤال خاص بالحرية المدنية.

تتوزع جملة الأسئلة المتعلقة بالحقوق السياسية على ثلاث مجموعات، فالأولى تعبر عن الظروف التي تجرى خلالها العملية الانتخابية (03 أسئلة)، أما الثانية فتشير إلى التعددية السياسية والمشاركة (04 أسئلة)، وتعكس المجموعة الثالثة والأخيرة عمل الحكومة (03 أسئلة). وفيما يلي نذكر هذه الأسئلة العشرة¹:

- هل ينتخب رئيس البلاد أو رئيس الحكومة أو من يمثل مركز هام في الدولة عبر انتخابات حرة ونزيهة؟
- هل ينتخب أعضاء السلطة التشريعية عبر انتخابات حرة ونزيهة؟
- هل قوانين الانتخابات عادلة؟
- هل الناخبون قادرون على منح السلطة الحقيقية لممثليهم الذين انتخبوهم بكل حرية؟
- هل يملك الشعب حق الانتماء إلى أحزاب وتجمعات سياسية تنافسية؟
- هل النظام منفتح على بروز هذه الأحزاب أو التجمعات وسقوطها؟
- هل هناك معارضة قوية وواقعية يمكن أن تكسب السلطة عبر الانتخابات؟
- هل الشعب بمنأى عن هيمنة السلطة العسكرية أو القوات الأجنبية، السلطة الدينية، الأوليغارشيات الاقتصادية أو أي مجموعة أخرى ذات نفوذ؟
- هل تتمتع الأقليات الثقافية والعرقية والدينية وغيرها بحق تقرير مصيرها والحكم الذاتي أو الاستقلال الذاتي والمشاركة عبر وفاق غير رسمي في صنع القرار؟
- هل يستشير النظام المواطنين في الدول ذات الأنظمة الملكية التي لا تضم أي حزب ولا تقيم أي انتخابات؟

أما قائمة الأسئلة المتعلقة بالحرية المدنية فهي موزعة على أربعة مجموعات، حرية التعبير والاعتقاد، حقوق التنظيم والتجمعات، دولة القانون وحقوق الإنسان، استقلال الفرد والحقوق الاقتصادية ويطرح مؤشر الحرية المدنية الأسئلة التالية²:

- هل وسائل الإعلام أو المطبوعات أو أشكال التعبير الثقافي الأخرى حرة ومستقلة؟
- هل ثمة نقاشات عامة ومفتوحة ونقاشات خاصة متممة بالحرية؟

¹ علي عبد القادر علي، مؤشرات قياس المؤسسات، جسر التنمية، العدد 60، فبراير/شباط 2007، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، ص 03.

² نفس المرجع، ص 03

- هل حرية التجمع والتظاهر متوفرة؟
- هل هناك حرية للتنظيم السياسي؟
- هل النظام القضائي مستقل وعادل والمواطنون متساوون أمام القانون؟
- هل السجن التعسفي والنفي والتعذيب أمور يمنعها الموالمون والمعارضون للنظام على حد سواء؟
- هل توجد نقابات حرة ومنظمة تمثل العمال والفلاحين؟
- هل توجد منظمات مهنية حرة ومنظمات خاصة؟
- هل توجد شركات حرة أو تعاونيات حرة؟
- هل هناك مؤسسات دينية حرة وحرية في التعبير الديني الخاص والعام؟
- هل هناك حرية اجتماعية شخصية مثل حقوق الملكية والمساواة بين الجنسين؟
- هل توجد مساواة في توزيع المكاسب الاقتصادية الشرعية؟
- هل من سبل للاحتواء من الفساد الحكومي؟

الفرع الثاني: الدليل الدولي للمخاطر القطرية (ICRG) International Country Risk Group

تصدر شهريا مجموعة «PRS» THE POLITICAL RISK SERVICES منذ 1980 الدليل الدولي للمخاطر القطرية ICRG، يغطي هذا الدليل 140 دولة من بينها 18 دولة عربية ويهدف لقياس المخاطر المتعلقة بالاستثمار من خلال المؤشر المركب للمخاطر القطرية¹، يتكون هذا الأخير من ثلاث مؤشرات فرعية هي:

- مؤشر تقييم المخاطر السياسية يشكل 50 بالمائة من المؤشر المركب.
 - مؤشر تقييم المخاطر الاقتصادية يشكل 25 بالمائة من المؤشر المركب.
 - مؤشر تقييم المخاطر المالية يشكل 25 بالمائة من المؤشر المركب.
- وتنخفض درجة المخاطر كلما ارتفع المؤشر حيث يقسم المؤشر الدول إلى خمس مجموعات حسب درجة المخاطر كما في الجدول التالي:

الجدول رقم (01 - 02): درجة المخاطر القطرية ودرجتها المئوية

مرتفعة جدا	مرتفعة	معتدلة	منخفضة	منخفضة جدا	درجة المخاطر
49.9 - 0	59.9-50	69.9-60	79.9-70	100-80	درجة المؤشر %

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية، تقرير 2010، ص 156.

¹ ربحان الشريف، لمياء هوم، تحليل واقع مناخ الاستثمار في الجزائر وتقوميه، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات الإدارية والاقتصادية، المجلد الأول، العدد 01، 2014، ص 353.

- تصنف المخاطر القطرية المتعلقة بالاستثمار ضمن مجموعات أهمها ما يلي¹:
- مخاطر النكوص عن التعاقدات (من 0 إلى 10)، وتشمل مخاطر تعديل التعاقدات التي تبرمها الحكومة مع المقاولين والشركات وذلك عن طريق نقض أو تأخير أو تعديل حجم المناقصة أو المشروع مهما كانت الأسباب.
 - مخاطر المصادرة (من 0 إلى 10)، وهي مخاطر المصادرة أو التأميم القسري.
 - مخاطر الفساد الإداري (من 0 إلى 6)، وتضم درجة الفساد الإداري في أوساط صناعات القرار كما تعكسها العمولات والرشاوى التي ينبغي دفعها لصناع القرار للقيام بواجباته الرسمية.
 - مخاطر حكم القانون (من 0 إلى 6)، ويقصد بها مدى توفر مؤسسات سياسية ناضجة ونظام قضائي نزيه ومستقل وتداول سلس للسلطة.
 - مخاطر نوعية الإدارة الحكومية (من 0 إلى 6)، وهي المخاطر الناتجة عن قياس درجة استقلال الخدمة العامة عن الضغوط السياسية واستمرارية واستقرار السياسات العامة ودرجة الحيادية والإنصاف في التعيين للوظائف الحكومية ووظائف الخدمة العامة.

الفرع الثالث: البنك الدولي The World Bank (WB)

- يعد البنك الدولي من بين المصادر الأكثر شيوعاً المتعلقة بمؤشرات الحوكمة وتقيس هذه الأخيرة الحوكمة عن طريق دراسة جوانبها المختلفة، حيث أعد Kaufmann وزملاؤه - من خبراء البنك الدولي - مجموعة من الدراسات تضمنت ست مؤشرات فرعية لقياس الحوكمة وأبعادها استناداً إلى آراء عدد كبير من المستجيبين للدراسة الاستقصائية من المؤسسات والمواطنين والخبراء في البلدان الصناعية والنامية، وهي كالتالي²:
- حرية التعبير والمساءلة: يعني مشاركة المواطنين ووسائل الإعلام المستقلة بما في ذلك الحرية السياسية والإعلامية وكذلك الحريات المدنية.
 - الاستقرار السياسي وغياب العنف / الإرهاب: تهديد انقلاب الدولة.
 - فعالية الحكومة: جودة الخدمة المدنية.
 - الجودة التنظيمية: سياسات ملائمة للسوق.
 - سيادة القانون: المفاهيم المتعلقة بالجريمة والقضاء الفعال والعقود القابلة للتنفيذ.
 - مكافحة الفساد: تقاس السيطرة على الفساد من خلال أدوات المسح المركبة.
- تم بناء هذه المؤشرات الست من خلال تجميع مئات المؤشرات الفرعية التي قام بتوفيرها باحثين وهيئات أخرى من خلال بيانات تصدرها 31 هيئة مختصة، أغلب هذه البيانات مصدرها

¹ علي عبد القادر علي - مؤشرات قياس المؤسسات، مرجع سابق، ص 05.

² Daniel Kaufmann, Aart Kraay and Massimo Mastruzzi - Worldwide Governance Indicators: Methodology and Analytical Issues, World Bank Policy Research, Working Paper 2010, p 04.

تقييم الخبراء أو سير آراء المؤسسات ولم تعتمد على بيانات اقتصادية رقمية منها ما هو معتمد في تكوين المؤشرات الست كلها ومنها ما هو معتمد في تكوين بعضها فقط.

تقسم هذه المصادر إلى مجموعات كما يلي¹:

- استقصاءات تمس مجموعة من الدول موجهة إلى المؤسسات (5 مصادر)، ويضم كل من:
 - مؤشر دراسة عالمية حول التنافسية الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي منذ سنة 1996.
 - التقرير السنوي عن التنافسية العالمية الصادر منذ عام 1987 عن معهد إدارة الأعمال والتنمية الكائن بسويسرا.
 - استبيان حول بيئة الأعمال وأداء المؤسسات الصادر عن البنك الدولي.
 - استبيان حول بيئة التجارة العالمية المعد من طرف البنك الدولي وهيئات أخرى.
 - تقرير التنافسية الإفريقية الصادر من المنتدى الاقتصادي العالمي.
- استقصاءات تمس مجموعة من الدول موجهة إلى الأفراد (5 مصادر)، وتضم كل من:
 - استبيانات واستطلاعات الرأي الموجهة للأفراد الصادر منذ 2002 عن International Gallup .
 - استطلاعات الآراء العمومية لدول أمريكا اللاتينية.
 - استطلاعات الرأي العام والدراسات المنتظمة الصادرة عن مقياس Afrobarometre .
 - مشروع الرأي العام في أمريكا اللاتينية Latin America Public Opinion Project (LAPOP).
- تقييم خبراء وكالات تنقيط الأخطار التجارية (10 مصادر)، ومن بينها:
 - وكالة الخطر التجاري.
 - القياس الكمي لأخطار القروض الأجنبية.
 - الدليل القطري للأخطار الدولية ICRG.
 - تقييم الأخطار الأمنية... وغيرها من الوكالات.
- تقييم خبراء المنظمات غير الحكومية (12 مصدر)، تشمل مصادر كثيرة نذكر منها ما يلي:
 - مؤشر الحرية الاقتصادية.
 - ترتيب حرية الصحافة.
 - مقياس الإرهاب السياسي.
 - مؤشر الحرية في العالم الصادر عن بيت الحرية.

¹ Charles Oman et Christiane Arndt, La mesure de la gouvernance, CAHIER DE POLITIQUE ÉCONOMIQUE N° 39 OCDE 2010 p 54-61.

- تقييم خبراء حكوميين ومنظمات متعددة الجنسيات (5 مصادر)، ومن ضمنها ما يلي:
 - مؤشرات تقييم الأداء السياسي والمؤسسي للدول Country Policy and Institutional Assessments (CPIA) الصادرة سنويا عن البنك الدولي.
 - مؤشرات الأداء CPIA الصادرة عن البنك الإفريقي للتنمية.
 - مؤشرات الأداء CPIA الصادرة عن البنك الآسيوي للتنمية.
 - مؤشرات التدرج نحو الحوكمة الجيدة في إفريقيا الصادر عن اللجنة الاقتصادية لدول إفريقيا.
- وستنطبق في المطلب الموالي للمؤشرات العالمية للحكومة (WGI) Worldwide Governance Indicators والتي تعتبر أحد منتجات البنك الدولي وذلك لأنها أكثر المؤشرات شمولية ومصداقية ودقة مقارنة ببقية المؤشرات المتاحة.

المطلب الثاني: مؤشرات الحوكمة

تقوم الحوكمة على عدة معايير تختلف من بلد لآخر، فلا يمكن تعميم أسسها عبر استخدام معايير موحدة نظرا لخصوصية ثقافة كل مجتمع وكذا الفوارق الموجودة في مستوى التطور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي بين الدول.

وقد أصدرت عدة هيئات عالمية دراسات تتضمن هذه المؤشرات حيث قامت ببناء عدد من المؤشرات التي تعكس كفاءة الدولة في إدارة شؤونها الاقتصادية والسياسية، إلا أننا ارتأينا التركيز على المؤشرات الصادرة عن البنك الدولي ونفصلها في العرض التالي.

الفرع الأول: مؤشر المساءلة وإبداء الرأي (الديمقراطية) (VA) Voice and Accountability

تعد الديمقراطية من أهم المؤشرات المؤثرة على التنمية الاقتصادية والتنمية ككل للدول، وذلك لدلالاتها على جودة وكفاءة الأداء الحكومي وارتباطها بعملية اختيار السلطات الحاكمة والقدرة على تغييرها أو الرقابة عليها أو مساءلتها. ولقد حققت في العصر الحديث كنظام للحكم تميزا واضحا على كافة البدائل وأنظمة الحكم الأخرى، فأغلب الفئات من مختلف الاتجاهات الفكرية تؤيدها وأصبحت مرادفا لمفهوم الشرعية في الحياة السياسية الحديثة.

أولا- تعريف الديمقراطية

تعني الديمقراطية في مفهومها الأكثر عمومية، حكم الشعب ويبدو أن هذا عنصر شائع في جميع استخدامات الكلمة كما أن أغلب استخدامات المصطلح تفترض أيضا توفر السيادة، إذ يجب أن تتمتع الدولة مهما كانت كبيرة أو صغيرة بقدر من الحكم الذاتي حتى تتحقق الديمقراطية¹.

¹ صورية شريف، عبد الله هودف، قياس الديمقراطية: إشكالية المؤشرات والمعايير، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، المجلد 08،

وأعطى مركز بحوث ودراسات البنك العالمي تعريف للديمقراطية بأنها: مدى النزاهة والكفاءة في العملية السياسية وما تتضمنه من حماية للحريات المدنية والحقوق السياسية، الأمر الذي يتمتع معه أفراد المجتمع بالقدرة على المشاركة في اختيار السلطات أو الهيئات الحاكمة، هذا بالإضافة إلى حرية واستقلالية وسائل الإعلام والتي تعد بمثابة أداة هامة في تحقيق الرقابة والمساءلة لكل من يرتكب خطأ على كافة المستويات الإدارية والسياسية، كما تعكس الديمقراطية مدى وجود سياسات ومؤسسات عامة تتسم بالشفافية والسعي اتجاه تحقيق الصالح العام كجميع أفراد المجتمع¹. وعلى ما سبق يمكن تقديم تعريف شامل للديمقراطية على أنها إشراك غالبية شرائح المجتمع في العملية السياسية واختيار وتغيير الحكام واتخاذ القرارات.

ثانياً - قياس الديمقراطية

قامت إحدى المؤسسات غير الهادفة للربح وتسمى مؤسسة دار الحرية منذ بداية السبعينيات بتكوين مؤشر يطلق عليه مؤشر دار الحرية FHI، ليعكس مستوى الديمقراطية والاستقرار السياسي في معظم دول العالم.

ويتكون هذا المؤشر من متوسط الأوضاع السائدة في كل دولة بشأن الحقوق السياسية والمدنية. وفي هذا الصدد يتم القيام بمسح يضم نوعين من قوائم استقصاء، إحداهما تضم تساؤلات بشأن الحقوق السياسية، في حين تضم القائمة الأخرى تساؤلات بشأن الحقوق المدنية، ومن الناحية المنهجية يعتمد تقرير الحرية في العالم ضمن تحليلاته على جملة من المؤشرات (25 مؤشر)، تتعلق بالحقوق السياسية والمدنية المستوحاة أساساً من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، التي يعتبرها حقوقاً عالمية لأي إنسان مهما كان انتماءه.

ويتم تقسيم المؤشرات حسب أنواع حقوق الإنسان ومجالاتها بين 10 مؤشرات للحقوق السياسية و15 مؤشر للحريات المدنية والتي تتخذ شكل الأسئلة، يقوم الخبراء بالإجابة عنها ومنح الدولة أو الإقليم من صفر إلى 4 نقاط لكل مؤشر، حيث تمثل الدرجة 0 أصغر درجة من الحرية، و4 أكبر درجة من الحرية².

❖ تنقسم أسئلة مؤشر الحقوق السياسية إلى ثلاث فئات فرعية: العملية الانتخابية (3 أسئلة)، والتعددية السياسية والمشاركة (4 أسئلة)، وعمل الحكومة (3 أسئلة).

1. التساؤلات الخاصة بنزاهة العملية الانتخابية:

- هل يتم انتخاب الهيئات الحاكمة من خلال نظام انتخابي حر؟
- هل يتم اختيار ممثلي السلطة التشريعية وفقاً لنظام انتخابي حر؟

¹ Daniel Kaufmann, Aart Kraay, Massimo Mastruzzi- Governance Matters III, Governance Indicators, The World Bank Economic Review · October 2003, p 03.

² زودة منى، وضعية حقوق الإنسان في الدول العربية، قراءة في مؤشر الحرية 2018، مجلة البحوث والدراسات، المجلد 16، العدد 02، 2019، ص 186.

- هل توجد قواعد انتخابية عادلة، ونزاهة في قواعد التصويت والإعلان؟
2. التساؤلات الخاصة بدرجة المشاركة السياسية:
- هل من حق الأفراد تنظيم أنفسهم في مجموعات حزبية تنافسية؟
- هل يوجد احتمال لوجود أصوات مضادة لانتخاب ممثل معين؟
- هل يخضع الأفراد للحكم بواسطة سلطة أجنبية عسكرية، أو حكومات إرهابية أو أي شكل من أشكال القوة؟
- هل الجماعات العرقية تنظم وتحكم نفسها أم أنها تسهم بشكل غير رسمي في صنع القرار الحكومي؟
3. التساؤلات الخاصة بدور الحكومة في مكافحة الفساد:
- هل الهيئات الحاكمة وممثلي السلطة التشريعية الذين تم انتخابهم وفقا لنظام حر، هم فقط مسؤولين عن اتخاذ وتعديل وتنفيذ السياسات الحكومية؟
- هل الحكومة لديها الحرية الكاملة في اتخاذ القرارات والوسائل المناسبة لمكافحة الفساد والبيروقراطية مابين الهيئات الحكومية؟
- هل المساءلة الحكومية للأعضاء الذين تم انتخابهم تتم في إطار يتسم بالشفافية والوضوح والمصادقية، وبالتالي هل السلطات الحاكمة تخضع للتغيير المستمر؟
- ❖ أما أسئلة الحريات المدنية فتتقسم إلى أربع فئات فرعية: حرية التعبير والمعتقد (4 أسئلة)، والحقوق التنظيمية (3 أسئلة)، وسيادة القانون (4 أسئلة)، والاستقلالية الذاتية والحقوق الفردية (4 أسئلة).
1. التساؤلات الخاصة بالحرية في التعبير عن الرأي والمعتقد:
- هل يسمح للأفراد بالتعبير عن آرائهم ومعتقداتهم بصورة رسمية ومدى استقلالية وسائل الإعلام؟
- هل يوجد حرية للمؤسسات الدينية المختلفة في ممارسة عقائدهم بشكل عام؟
- هل تتميز النظم التعليمية بالدولة بالحرية، أي هل يوجد حرية في العملية التعليمية؟
- هل توجد حرية للأفراد في النقاش العام أو الخاص فيما يتعلق بالعملية السياسية بدون التعرض للاعتقالات أو العنف السياسي؟
2. التساؤلات الخاصة بالحقوق في المشاركة والتنظيم:
- هل يوجد حرية للنقاش العام في إطار ندوات ومؤتمرات ومظاهرات، أم هناك متطلبات قانونية للحصول على موافقة بشأن هذه المشاركة؟
- هل يوجد حرية للمنظمات غير الحكومية في التعبير عن آرائهم وممارسة أعمالهم بحرية أم هناك ضغوط حكومية؟

- هل يوجد نقابات تجارية وعملية ذات قوة تفاوضية؟
 - 3. التساؤلات الخاصة بوجود العدالة وتنفيذ القوانين:
 - هل يوجد استقلال للقضاء؟
 - هل هناك سيادة للقانون ويتسم بالكفاءة والمصداقية في تنفيذه من قبل المسؤولين؟
 - هل توجد حماية كافية للأفراد من العنف السياسي والاعتقالات سواء للمؤيدين للحكم أو المعارضين له؟
- ويتم تصنيف الدول عالميا حسب مجموع درجاتها في مسائل الحقوق السياسية والحريات المدنية، حيث يخصص لبلد أو إقليم ما تقييمان أحدهما للحقوق السياسية والآخر للحريات المدنية، وبناء عليه تصنف الدول بين درجات من 1 إلى 7، على أن تمثل الدرجة 1 دولة ذات أكبر قدر من الحرية و7 درجة أضعف وأضيق من الحرية.
- وضمن نظام خاص لحساب الدرجات أو العلامات الممنوحة لكل دولة يتم تصنيف الدول وتبيان حالة الحرية فيها بين ثلاث حالات أساسية: دولة حرة، حرة جزئيا أو غير حرة.
- والجدول الموالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (01-03): تصنيف الدول عالميا حسب مجموع درجاتها في مسائل الحقوق

السياسية والحريات المدنية

التقدير	درجة الحرية 1-7	الحريات المدنية (نقطة)	درجة الحرية 1-7	الحقوق السياسية (نقطة)
حرة	1	60-53	1	40-36
حرة	2	52-44	2	35-30
حرة جزئيا	3	43-35	3	29-24
حرة جزئيا	4	34-26	4	23-18
حرة جزئيا	5	25-17	5	17-12
غير حرة	6	16-8	6	11-6
غير حرة	7	7-0	7	5-0

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على:

Daniel Bochsler- Mesurer la démocratie, NCCR Democracy & Zentrum für Demokratie Aarau (Universität Zürich), 09 février 2012, sur le site http://www.andreasladner.ch/idheap/mpa_2012_DFL0P-Dateien/mesurer_la_d%C3%A9mocratie2012.pdf

الفرع الثاني: مؤشر الفساد ومكافحته (CC) Control of Corruption

شهد مؤخرًا الفساد الاقتصادي اهتمامًا كبيرًا سواء على المستوى المحلي أو على المستوى الدولي حتى أصبح حديث العام والخاص، واهتمام الهيئات المالية الدولية وعلى رأسها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي إلى جانب منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، أيضا اختصاص المنظمة الدولية للشفافية والتي تعتبر من أهم المنظمات الدولية غير الحكومية النشطة في ميدان مكافحة الفساد لأفضل دليل على ذلك.

أولاً- تعريف الفساد

من التعريفات الشائعة للفساد تعريف البنك الدولي وهو: "إساءة استخدام الوظائف العامة لتحقيق مكاسب خاصة".¹، فالفساد يحدث عادة عندما يقوم موظف بقبول أو طلب أو ابتزاز رشايي لتسهيل عقد أو إجراء طرح لمناقصة عامة، كما يتم عندما يقوم وكلاء أو وسطاء لشركات أو أعمال خاصة بتقديم رشايي للاستفادة من سياسات أو إجراءات عامة للتغلب على منافسين وتحقيق أرباح خارج إطار القوانين، كما يمكن للفساد أن يحدث عن طريق استغلال الوظيفة العامة دون اللجوء إلى الرشوة وذلك بتعيين الأقارب أو سرقة أموال الدولة مباشرة.

كما تعرف منظمة الشفافية الدولية الفساد كالاتي: "إساءة استعمال السلطة الموكلة لتحقيق مكاسب خاصة" وينطوي هذا التعبير البسيط على عدد من العناصر الأساسية²:

- فهو ينطبق على القطاعات الثلاثة للحوكمة: القطاع الخاص والعام والمجتمع المدني.
- يشير إلى سوء الاستخدام النظامي والفردى الذي يتراوح بين الخداع والأنشطة غير القانونية والإجرامية.
- يغطي كلا من المكاسب المالية وغير المالية.
- يشير إلى أهمية منظومة الحوكمة في ضبط وتنظيم كيفية ممارسة السلطة.
- يلقي الضوء على التكاليف غير الفعالة المصاحبة للفساد وتحويل الموارد في الاتجاه غير المخصص لاستخدامها.

¹ Jakob Svensson - Eight Questions about Corruption, Journal of Economic Perspectives, Volume 19, Number 03, Summer 2005, P 20.

² جون د. سوليفان، أدوات مكافحة الفساد: قيم ومبادئ الأعمال، وآداب المهنة، وحوكمة الشركات، المنتدى العالمي لحوكمة الشركات، الدليل السابع، ص 06.

ثانياً - أنواع الفساد

الفساد ظاهرة اجتماعية وسياسية واقتصادية يكاد لا يخلو منها أي مجتمع وإن اختلفت خطورتها من مجتمع لآخر، ومن المعضلات التي تواجه معظم الباحثين في هذا المجال وجود أنماط مختلفة للفساد تتنوع بتنوع القطاعات والمؤسسات التي يشيع وينتشر فيها، وتختلف باختلاف المتورطين بارتكابها. وبالرغم من تعدد وتنوع أنماط الفساد فهناك إجماع على الأنواع التالية¹:

- الفساد السياسي: يعرف بأنه إساءة استخدام سلطة مؤتمنة من قبل المسؤولين سياسيين من أجل مكاسب خاصة بهدف زيادة السلطة أو الثروة، ويشكل قمة الهرم بين أنماط الفساد المختلفة وأخطرها كونه يتعلق بالخبذة والسلطة السياسية ويشمل الفساد السياسي فساد الزعماء، فساد التشريع والتنفيذ، القضاء، فساد الأحزاب السياسية ومصادر التمويل.
- الفساد الاقتصادي: ونعني به إساءة اتخاذ القرارات في الشأن العام وخاصة فيما يتعلق بتخصيص الموارد والمنافع الاقتصادية وتوزيع العائد والناتج الاقتصادي في المجتمع وفقاً لاعتبارات المصلحة الخاصة، ويأخذ أشكالاً متعددة منها:

- الحصول على الرشوة أو العمولات من خلال تقديم خدمة.
- عرض عقود للمشتريات والخدمة الحكومية أو إنشاء معلومات عن تلك العقود.
- المساعدة على التهرب من الضرائب والرسوم الجمركية وغيرها من الممارسات.
- الفساد الوظيفي أو الإداري: ويتعلق بمظاهر الفساد والانحراف الإداري أو الوظيفي أي انحرافات سلوكية تتم من قبل العاملين اتجاه مؤسساتهم كما يتخلى العاملون عن القيام بأداء واجباتهم جزئياً أو كلياً مع عدم بذل أي مجهود متوقع منهم، الأمر الذي يؤثر بدوره على مستوى فاعلية المؤسسة، ومن أمثله مخالفة القوانين، المحسوبية، الإهمال.
- الفساد الاجتماعي: هو مجموعة السلوكيات التي تحطم أو تكسر مجموعة القواعد والتقاليد المعروفة أو المقبولة أو المتوقعة من النظام الاجتماعي السائد بمعنى تلك الأفعال الخارجة عن القيم الإنسانية التي تترسخ بفعل الظروف التاريخية التي تمر بها المجتمعات البشرية، ومن صوره ما يلي: التفكك الأسري، انتشار المسكرات والمخدرات، الإخلال بالأمن...²

¹ شمشوع أحمد، انعكاس ظاهرة الفساد على الاقتصاد الجزائري، قراءة لأهم مؤشرات الاقتصاد الكلية في الجزائر، مجلة المعيار، المجلد 12، العدد 01، (2021)، ص246.

² محمود محمد معابرة، الفساد الإداري وعلاجه في الشريعة الإسلامية، الطبعة الأولى، دار الثقافة، الأردن 2011، ص 82.

ثالثاً- قياس الفساد

تقوم العديد من المؤسسات والهيئات الدولية، مراكز الأبحاث والجمعيات الدولية بقياس ونشر عدد من الإحصائيات والمؤشرات المتعلقة بالفساد وأساليب مكافحته في دول العالم، ومن أكثر المؤشرات تميزاً تلك الخاصة بمنظمة الشفافية الدولية (Transparency International Organization) كإحدى المنظمات غير الحكومية التي اكتسبت شهرة كبيرة في مجال استطلاعات الفساد وتضم فروع في أكثر من تسعين دولة وأمانتها العامة في "برلين" ومن أهم المؤشرات التي تصدر عن هذه المنظمة الدولية ما يلي¹:

- مؤشر مدركات الفساد (CPI Corruption Perceptions Index) : يعتبر هذا المقياس الأكثر شهرة واستخداماً على المستوى الدولي تصدره منظمة الشفافية الدولية، يقوم هذا المؤشر بترتيب الدول طبقاً لدرجة إدراك المسؤولين في الدولة والسياسيين لوجود الفساد وبه عشرة (10) درجات (من الدرجة صفر إلى الدرجة عشرة) وتتصاعد الدرجات حسب درجة الفساد وتعد الدرجة الصفر هي أسوأ حالة والدرجة عشرة أحسنها على الإطلاق، وهو مؤشر مركب يعتمد على بيانات ذات الصلة بالفساد يتم جمعها عن طريق استقصاءات متخصصة قامت بها مؤسسات مختلفة حسنة السمعة تعكس آراء أصحاب الأعمال والمحللين في جميع أنحاء العالم، كما يعتمد على نتائج دراسات لمصادر موثوق فيها ومتنوعة في أساليب أطر جمع العينات والمنهجيات مما يعزز فهم المستويات الحقيقية للفساد من دولة لأخرى.
- التقرير العالمي الشامل عن الفساد (GCR Global Corruption Report): تقوم منظمة الشفافية الدولية بإصداره منذ عام 2001 وهو يركز في كل عام على قطاع حيوي مهم من قطاعات الدولة حيث يتم إعداده من طرف خبراء ونشطاء في مكافحة ظاهرة الفساد في مختلف القطاعات، وذلك من أجل إحداث الإصلاحات اللازمة للحد من الفساد. ففي عام 2001 ركز هذا التقرير على دراسة الوضع الكائن للفساد بصفة عامة أما في عام 2003 ركز على الفساد في وسائل الحصول على المعلومات والتعامل معها ثم تناول في عام 2004 الفساد السياسي، وكل عام يركز على قطاع من القطاعات المختلفة.
- مؤشر دفع الرشوة (CPI Corruption Perceptions Index) : يمثل مؤشر دفع الرشوة مقياساً مكملاً لمؤشر مدركات الفساد من خلال مراقبة الشركات الأجنبية الكبرى التي تقوم بتقديم الرشاوي للحصول على حصص كبيرة في السوق، حيث يبلغ البلدان التي تأتي منها الشركات الأجنبية التي تدفع الرشاوي 22 بلداً، فوفقاً لهذا المؤشر تتمثل الرشاوي المدفوعة

¹ منال جابر مرسي محمد، أسباب الفساد في مصر دراسة قياسية خلال الفترة (2000-2017)، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، 2017/10/23، ص 666-667.

في البلدان المستقلة للشركات والاستثمارات الأجنبية في ما يلي: الرشاوي المدفوعة لكبار السياسيين أو الأحزاب سياسية والرشاوي المدفوعة لصغار الموظفين في الدولة لتسريع الخدمات والإجراءات، واستخدام العلاقات الشخصية أو العائلية للحصول على تعاقدات حكومية.

الفرع الثالث: مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف

(PV) Political Stability and Absence of Violence

يعد الاستقرار السياسي الحالة التي يسعى إلى بلوغها أي مجتمع أو نظام سياسي سواء كان متقدماً أو نامياً، ديمقراطياً أو غير ديمقراطي، لذلك استحوذ مفهومه على اهتمام العديد من المفكرين السياسيين وقد عرف على النحو الآتي:

أولاً- تعريف الاستقرار السياسي

لا يوجد تعريف إجرائي نموذجي للاستقرار السياسي ولكنه يتضمن عنصرين أساسيين وهما¹: النظام، ويعني غياب العنف والقوة والإكراه والقطيعة مع الأنظمة السياسية والاستمرارية، أي الغياب النسبي للتغير في مكونات الأنظمة السياسية عن طريق تدني مستوى الاستمرارية في التطور السياسي وغياب مجموعة من القوى الاجتماعية والحركات السياسية التي تسعى إلى إدخال تعديلات جوهرية في النظام.

ويعرف أيضاً باعتباره امتثال السلوك السياسي لمجموعة من القواعد المحددة سلفاً والتي تكفل للنظام درجة معينة من القدرة على التنبؤ بأية نزاعات داخلية قد تحدث ومعالجتها في سياق هذه القواعد شريطة أن يكون هناك اعتراف من قبل مؤسسات النظام ولو بحد أدنى من المعارضة². ومن خلال ما سبق يتضح أن الاستقرار السياسي حالة مرنة ونسبية تعكس قدرة النظام على تجنيد مؤسساته لمواجهة تطلعات الشعوب والسيطرة على ما قد ينشأ من صراعات دون استخدام العنف إلا للضرورة القصوى، ومن هنا فإن الاستقرار السياسي يتجلى فيما يلي:

- غياب أعمال العنف.
- شرعية السلطة الحاكمة والتزامها بالقوانين.
- التداول السلس للسلطة الحاكمة.
- قدرة النظام السياسي على تلبية توقعات المواطنين بشكل فعال.

¹ جمال عبيد الله علي الجبول، أثر الأقليات على الاستقرار السياسي (دراسة نظرية)، مجلة آفاق للأبحاث السياسية والقانونية، المجلد 04، العدد 07، جوان 2021، ص 190.

² سهيلة هادي، الاستقرار السياسي: دراسة في المؤشرات وعوامل التحقيق، المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 10، العدد 03، سبتمبر 2018، ص 127.

ثانياً - مؤشرات الاستقرار السياسي

تتعدد مؤشرات الاستقرار السياسي منها ما يرتبط بالمؤسسات السياسية الرسمية ومنها ما يتعلق بالمؤسسات السياسية غير الرسمية وما تحويه هذه المؤسسات من نخب سياسية حاكمة وغير حاكمة، ومؤشرات أخرى ترتبط بالمجتمع، ويتمثل أهمها في المؤشرات التالية¹:

- الانتقال القانوني للسلطة داخل الدولة.
- شرعية النظام السياسي.
- السيادة.
- الثبات في مناصب القيادات السياسية.
- الاستقرار البرلماني.
- الديمقراطية وتدعيم المشاركة السياسية.
- غياب العنف واختفاء الحروب الأهلية والحركات الانفصالية ونزعات التمرد.
- وجود مبدأ المواطنة.
- الاقتصاد الناجح.
- قلة الهجرة الداخلية والخارجية.

ثالثاً - قياس مؤشر الاستقرار السياسي

يجمع مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف بين العديد من المؤشرات التي تقيس التصورات حول احتمال زعزعة استقرار الحكومة في السلطة أو الإطاحة بها بوسائل محتملة غير دستورية و/أو عنيفة بما في ذلك والإرهاب، ومن أبرز المؤشرات التي يعتمد عليها البنك الدولي نذكر الصراع المسلح، مظاهرات عنيفة، الاضطرابات الاجتماعية، التوترات الدولية/التهديد الإرهابي، تكلفة الإرهاب، مقياس الإرهاب السياسي، مخاطر الأمن، كثافة النزاعات الداخلية (عرقية أو دينية أو إقليمية)، كثافة الأنشطة العنيفة، المنظمات السياسية السرية، شدة الصراعات الاجتماعية (باستثناء النزاعات المتعلقة بالأرض)، استقرار الحكومة، صراع داخلي، صراع خارجي....، ويجسد هذا المؤشر فكرة أن نوعية الحكم في بلد ما معرضة للخطر بسبب احتمال حدوث تغيرات مؤثرة في الحكومة والسلطة والتي لا تؤثر على استمرارية السياسات فحسب بل على مستوى أعمق وذلك من خلال تفويض قدرة جميع المواطنين على اختيار السلم واستبدال من هم في السلطة².

¹ دحماني محمد وزخروف لعرج، دور القيادة السياسية في تحقيق الاستقرار السياسي، مجلة قضايا معرفية، المجلد 01، العدد 07، سبتمبر 2021، ص 47.

² Daniel Kaufman and others, Governance Matters III: Ibid, p03.

الفرع الرابع: مؤشر جودة التشريعات وتطبيقها (RQ) Regulatory Quality

يعد مؤشر جودة التشريعات وتطبيقها من أهم مؤشرات الحوكمة لما له من أهمية في قياس قدرة الدولة على صياغة القوانين والتشريعات وتنفيذها.

أولاً- تعريف مؤشر جودة النظام التشريعي والقانوني

يعرف بأنه المؤشر الذي يقوم بقياس مدى وجود قوانين وقواعد بالمجتمع تمنح الأفراد والشركات الثقة في التعامل وممارسة النشاط الاقتصادي بحرية، ويتضمن أيضاً مدى انتشار الجرائم والسرقات والتي تمثل عائقاً أمام ممارسة النشاط الاستثماري ومدى كفاءة القضاء واستقلالته عن الضغوط السياسية، هذا إلى جانب حماية حقوق الملكية الفكرية. كما يؤكد هذا المؤشر أيضاً على جودة المناخ الاستثماري بالدولة ويعتمد بشكل كبير على تفعيل دور القانون ومدى مصداقيته والقدرة على التنبؤ به، والذي يمثل الأساس اللازم لتفعيل العلاقات الاقتصادية والاجتماعية بالدولة¹.

ويعرف أيضاً بأنه مؤشر يقيس مدى قدرة الحكومة على صياغة وتنفيذ سياسات ولوائح فعالة من شأنها المساعدة على التنمية²، كما يهتم أيضاً بقياس جودة القوانين التي تنظم حياة الناس والطريقة التي يتفاعل بها الناس مع الحكومة في تشكيل عملية الحوكمة.

يبين مؤشر جودة التشريعات مدى قدرة الدولة على توفير إطار تشريعي وقانوني وقضائي مدعم للحقوق والملكيات، ويعتبر من أهم المؤشرات التي يتضمنها مؤشر الحرية الاقتصادية، والذي يعكس نطاق تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي سواء كان ذلك على مستوى المتغيرات الاقتصادية المحلية في مجالات الإنتاج والتوزيع والاستهلاك والائتمان...، أو الخارجية، في المجالات المرتبطة بالتعامل مع الأجانب سواء في التجارة الدولية أو تدفقات رؤوس الأموال، وبمعنى أشمل مدى تحرر النشاط الاقتصادي من القيود والتدخلات الحكومية المباشرة وغير المباشرة إلا في حدود الحد الأدنى اللازم لحماية الحقوق والحفاظ على الحريات.

ثانياً- قياس مؤشر جودة النظام التشريعي والقانوني

اقترحت منظمة التعاون والتنمية عام 2005 مجموعة من المبادئ والتوجيهات حول جودة التنظيم والأداء ومدى التزام الدول بها كوسيلة لتقييم وقياس جودة النظم والتشريعات يمكن إيجازها فيما يلي³:

¹ Daniel Kaufmann, Aart Kraay, Massimo Mastruzzi, Governance Matters VII: Aggregate and Individual Governance Indicators 1996-2007, The World Bank June 2008, p8.

² بسام عبد الله البسام، الحوكمة الرشيدة: المملكة العربية السعودية حالة دراسية، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الاقتصادية والقانونية العدد، جانفي 2014، ص 12.

³ Policy Brief -Measuring Regulatory Quality, APRIL 2008, p 02. Sur le site : <https://www.oecd.org/regreform/regulatory-policy>, vue le 10/05/2022.

- اعتماد برامج واسعة النطاق للإصلاح التنظيمي على المستوى السياسي تحدد أهدافا وأطر واضحة للتنفيذ.
- تقييم الآثار ومراجعة اللوائح بشكل منهجي لضمان تحقيقها لأهدافها المرجوة بكفاءة وفعالية في بيئة اقتصادية واجتماعية متغيرة ومعقدة.
- التأكد من أن اللوائح والمؤسسات التنظيمية المكلفة بالتنفيذ والعمليات التنظيمية تتسم بالشفافية وعدم التمييز.
- استعراض وتعزيز نطاق سياسة المنافسة وفعاليتها وإنفاذها عند الاقتضاء.
- تصميم اللوائح والضوابط المنظمة للمعاملات الاقتصادية في جميع القطاعات وتعزيز الشفافية لتحفيز المنافسة وضمان الكفاءة، مع ضرورة مراجعة اللوائح بشكل مستمر بما يضمن استيعاب المستجدات ومواكبات التطورات التي تخدم المصالح العامة الواسعة.
- إزالة الحواجز التنظيمية غير الضرورية أمام التجارة والاستثمار بما يسهم في تعزيز انفتاح السوق وتحسين إدماجه في جميع مراحل العملية التنظيمية، وبالتالي تعزيز الكفاءة الاقتصادية والتنافسية.
- تحديد الروابط الهامة مع أهداف السياسة العامة الأخرى ووضع سياسات لتحقيق تلك الأهداف بطرق تدعم الإصلاح.

الفرع الخامس: مؤشر فعالية الحكومة (GE) Government Effectiveness

تعد خدمة أفراد المجتمع في الدولة هي أحد أهم وظائف الحكومة، لذلك فإن إرساء مبادئ الحوكمة يؤسس إلى تطوير ورفع مستوى كفاءة وفعالية الأداء الحكومي. وعلى هذا فإن مؤشر فعالية الحكومة يعد أحد أهم مؤشرات قياس مستوى الحوكمة في بلد ما، حيث يستهدف فاعلية المنفذ للتشريعات التي وضعها المشرعون مثل البرلمانات كجهة تشريعية في دولة ديمقراطية.

أولاً- تعريف مؤشر فعالية الحكومة

مؤشر فعالية الحكومة يعني وجود نظام كفاء وفعال لتقديم الخدمات العامة مثل خدمات المياه والصرف الصحي، الرعاية الصحية، البنية التحتية، المواصلات، نظم تسجيل الأراضي واستخراج التراخيص وغيرها، وعادة ما يحكم المواطنون على جودة الحوكمة من خلال تجربتهم في الحصول على هذه الخدمات. ومن هنا يعد تقديم الخدمات العامة القناة الرئيسية للتواصل بين المواطنين والمؤسسات العامة، إذ أن تقديمها بشكل جيد هو الذي يتسم بفعالية وصولها إلى الفئات المستهدفة وكفاءة استخدام الموارد المتاحة¹.

¹ الحوكمة، نحو منظومة فعالة لإدارة شؤون الدولة والمجتمع، ص 207، انظر الموقع:

اطلع عليه يوم file:///C:/Users/acer/Downloads/Arabic_Full%20Report_Sep%2012-207-238.pdf

ويعرف أيضا بأنه مؤشر يقيس مدى جودة الخدمات العامة والخدمات المدنية، ودرجة استقلالية عمل الحكومة عن الضغوط السياسية، جودة الأنظمة وتطبيقها ومصادقية التزام الحكومة بهذه الأنظمة¹.

يتم تقييم الدول وفق هذا المؤشر حسب العوامل التالية²:

- كفاءة الخدمة المدنية، أي التنفيذ الفعال لقرارات الحكومة وقابلية الخدمة العامة للضغط السياسي.
- القدرة على إدارة التغييرات السياسية دون تغييرات السياسة الجذرية أو انقطاع في الخدمات الحكومية.
- المرونة والتعلم والابتكار داخل القيادة السياسية، أي القدرة على تنسيق الأهداف المتضاربة وجعلها سياسات متماسكة.
- كفاءة تعبئة الإيرادات وإدارة الميزانية.
- جودة البنية التحتية للمواصلات والاتصالات السلكية واللاسلكية وإمدادات الكهرباء وتوفير الرعاية الصحية العامة والمدارس العامة، توافر الخدمات الحكومية عبر الإنترنت.
- اتساق السياسات، أي مدى وفاء الحكومات الجديدة بالتزاماتها.
- انتشار الروتين، أي الدرجة التي تؤدي بها التأخيرات البيروقراطية إلى إعاقة النشاط التجاري.
- جودة خدمة دافعي الضرائب وبرنامج المعلومات، وكفاءة وفعالية آلية الطعون.

الفرع السادس: مؤشر سيادة القانون (RL) Rule of Law

يعتبر مؤشر سيادة القانون من المؤشرات التي تفتخر بها الدول المتحضرة كافة، لا سيما الديمقراطية منها، ويراها فقهاء القانون أساس العدالة حيث تعد هذه الأخيرة السمة الأساسية للمجتمعات المعاصرة، التي يعيش أفرادها وفق علاقات وروابط مشتركة بينهم في ظل نظام قانوني يجسد الحق والعدالة، ويسعى إلى تحقيق المصالح العامة والأهداف الجماعية والغايات المشتركة، وإذا كانت الدولة هي الوعاء الذي يحوي هذه المجتمعات، فإن القانون هو أداة هذه الدولة ووسيلتها لكفالة تحقيق المقاصد والأغراض العامة للمجتمع، لذلك فالمجتمعات في الدول الحديثة على وجه الخصوص لا تقوم دون قانون.

أولاً- تعريف مؤشر سيادة القانون

لمؤشر سيادة القانون مفاهيم عديدة نذكر منها ما يلي:

يشار إليه بأنه مؤشر يعكس مدى ثقة الوكلاء أو الشركاء في قواعد المجتمع والالتزام بها، ولاسيما جودة إنفاذ العقود وحقوق الملكية والمحاكم والشرطة واحتمالات الجريمة والعنف، وهو يتراوح بين القيمة (-2.5) التي تعني أداء ضعيف والقيمة (+2.5) التي تعني أداء قوي في مؤشر

¹ Daniel Kaufmann, Aart Kraay and Massimo Mastruzzi -Worldwide Governance Indicators: Op.cit, p 03.

² Governance Effectiveness Indicators, <https://www.mcc.gov/who-we-select/indicator/government-effectiveness-indicator>, Consulter le: 13/05/2022.

الحكومة¹. أي أنه يسعى إلى إعطاء صورة عن مدى خضوع الدولة بمفهومها الواسع للقانون الذي أقرته في دستورها وفي القواعد واللوائح القانونية التي أصدرتها، أم أنها خاضعة لحاكم واحد إرادته هي القانون، ومشيتته هي النظام، يحكم كما يشاء ويفعل ما يريد.

وينطوي مؤشر سيادة القانون على عنصرين هما: حيادية القوانين ومدى تقييد والتزام المواطنين أو إلزامهم بها، بمعنى آخر الجميع سواء كانوا مسؤولين أو مواطنين يخضعون للقانون ولا شيء فوق القانون، أي تطبيق الأحكام والنصوص القانونية بصورة عادلة دون تمييز².

ويعرف أيضا بأنه: أحد مؤشرات الحوكمة، حيث يعتبر جميع الأشخاص والمؤسسات والكيانات العامة والخاصة بما في ذلك الدولة ذاتها مسؤولين أمام القوانين الواضحة التي تصدر علنا من جهة مختصة تمثل رغبات الشعب، وتطبق على أساس مبدأ المساواة، ويجري التقاضي بها على نحو مستقل، وتكون متسقة مع المبادئ والمعايير الدولية لحقوق الإنسان، وهي تستلزم بالإضافة إلى ذلك وضع التدابير اللازمة لضمان الامتثال لمبادئ سيادة القانون، المساواة والمسؤولية أمام القانون والعدالة في تطبيقه، والفصل بين إجرائية وقانونية السلطات والمشاركة في عملية صنع القرار واليقين القانوني وتجنب التعسف، ووجود شفافية إجرائية وقانونية³.

من خلال ما سبق نلاحظ أن لمؤشر سيادة القانون عدة خصائص وهي:

- ثبات القانون وتفسيره، أي يكون أكيد وغير مبهم.
- علانية القانون، أي نشره بشكل يضمن وصوله لجميع أفراد المجتمع المعنيين به.
- مساواة المواطنين جميعا أمام القانون.
- صدور القانون من مشرع انتخبه المواطنون في انتخابات نزيهة عامة، أي يكون نابع من إرادة الشعب.

¹ محمد محمد السيد راضي ومحمد أصيل شكر، دور الحوكمة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر باستخدام نموذج الجاذبية، مجلة البحوث المالية والتجارية، المجلد 21، العدد الثاني، أبريل 2020، ص 94.

² مختاري عبد الجبار، دراسة قياسية للعلاقة بين مؤشر سيادة القانون ومؤشر فعالية الحكومة، بالنمو الاقتصادي بالجزائر خلال الفترة 2002-2021، مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة، المجلد 05، العدد 01، 2022، ص 354.

³ ليان مكاي، نحو ثقافة سيادة القانون: دليل عملي، معهد الولايات المتحدة للسلام، الطبعة الأولى 2015، ص 12.

ثانياً- مصادر مؤشر سيادة القانون

لمؤشر سيادة القانون مصادر مكتوبة وغير مكتوبة، وهي كالتالي¹:

1. المصادر المكتوبة: وتتمثل فيما يلي:

- الدستور، وتحتل القواعد الدستورية قمة الهرم القانوني في الدولة.
- التشريع العادي، وهو الذي يصدر عن السلطة التشريعية وفقاً للإجراءات التي ينص عليها الدستور.
- التشريع الفرعي، وهي أنظمة ولوائح وقرارات تنظيمية تصدر عن السلطة التنفيذية.
- المعاهدات، حيث تعتبر مصدر من مصادر مؤشر سيادة القانون وذلك بعد إبرامها والمصادقة عليها من السلطة المختصة وفقاً للإجراءات القانونية المتبعة.

2. المصادر غير المكتوبة: وتتمثل فيما يلي:

- العرف، وهو ما جرى عليه العمل من جانب السلطة التنفيذية في مباشرة صلاحياتها الإدارية بشكل مستمر وبصفة ملزمة واجبة الإتباع.
- المبادئ العامة للقانون، وهي مجموعة القواعد القانونية غير المكتوبة في النصوص القانونية، حيث يقرها أو يستنبطها القضاء ويعلنها في أحكامه فتكتسب قوة إلزامية.

المطلب الثالث: أسباب تزايد استخدام مؤشرات الحوكمة واستخداماتها

كما سبق وذكرنا في المبحث الأول بأن هناك عدة أسباب سياسية واجتماعية واقتصادية أدت إلى بروز وتبلور مفهوم الحوكمة، ما جعلها محط اهتمام العديد من الباحثين والمفكرين الذين أسهموا في تطوير دراسات تبرز وتوضح جميع النواحي المتعلقة بالحوكمة، وقد نالت مؤشرات الحوكمة الحظ الأوفر من هذه الدراسات نظراً لاستخدامها من طرف جهات متعددة ومختلفة، منها المؤسسات الخاصة والعامة وأيضاً الأشخاص والباحثين، ما يعني تزايد أسباب استعمالها وتنوع مستخدميها وهو ما سنتناوله بشيء من التفصيل في هذا المطلب.

الفرع الأول: أسباب تزايد استخدام مؤشرات الحوكمة

تطور وازداد استعمال مؤشرات الحوكمة لأسباب مختلفة نذكر منها ما يلي:

¹ وليد حسن المدلل، سيادة القانون وأدوات الرقابة والمساءلة في قطاع غزة في ظل الانقسام، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد 23، العدد 02، 2015، ص 241.

أولاً- الاستثمارات الأجنبية المباشرة

تعد الاستثمارات الأجنبية المباشرة من الأسباب الأولى حيث شهدت نمو مذهل نحو الدول النامية سواء من أجل التوسع في أسواق متعددة أو الحصول على قدرات إنتاجية جديدة هذا ما جعل المستثمر يبحث عن قاعدة يبنى عليها قراره لتوطين استثماره في دولة ما، ونمت الاستثمارات الأجنبية المباشرة بمعدل 10 مليار دولار في بداية الثمانينات ليقفز هذا المعدل إلى 67 مليار دولار بين 1992 و1994 ليفوق 150 مليار دولار سنة 1997.

كما أدى تنافس الدول النامية على جذب هذه الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى تكثيف استخدام مؤشرات الحوكمة كمعيار لتقييم الإصلاحات المنجزة من أجل تحسين مناخ الاستثمار وإرساء قاعدة مناسبة لتوطين الاستثمارات¹.

ثانياً- فشل إصلاح السياسات الاقتصادية

رغم الجهود المبذولة في إصلاح السياسات الاقتصادية لدول النامية مازالت هذه الأخيرة تتخبط في مشاكل وتعثرات كثيرة، وقد اعترفت المؤسسات المالية الدولية وأقرت بأن انضباط الاقتصاد الكلي وبرامج الإصلاح الاقتصادي المصممة تقنيا على أحسن وجه ليست كافية لوضع الدول النامية في طريق التنمية المتواصلة²، بل إن برامج التصحيح والتعديل الهيكلي المقترحة من طرف صندوق النقد والبنك الدوليين أثبتت فشلها في أغلب الدول التي طبقت هذين البرنامجين مما جعل خبراء المؤسسات المالية الدولية يعيدون النظر في العوامل الحقيقية والفعالة التي يجب الانتباه إليها من أجل تحقيق التنمية وما هي الحواجز التي كانت وراء الجهود والإصلاحات التي تم القيام بها، هذا التعثر أو الفشل تم إرجاعه إلى تدني مؤشرات الحوكمة لدى الدول التي استفادت من مساعدات في سنوات الثمانينات والتسعينات³.

ثالثاً-انتهاء الحرب الباردة

تعتبر الحرب الباردة من أهم أسباب توسع استعمال مؤشرات الحوكمة فقبل انتهائها كانت قرارات المساعدة والاستثمار المتخذة من طرف البنك الدولي والدول المتقدمة مبنية على الولاء الإيديولوجي دون النظر إلى نوعية الحوكمة التي تتمتع بها الدول المولية للاتجاه الرأسمالي، إذ كان الهدف الأساسي هو كسب ولاء الدول والحد من توسع التيار الاشتراكي، أي أن القرارات كانت تؤخذ على نظرة سياسية بحتة⁴.

¹ Christiane Arndt et Charles P. Oman, Les indicateurs de gouvernance USAGES ET ABUS, OCDE 2006, p16.

² عماد الإمام، المؤسسات والتنمية، جسر التنمية، العدد 42، يونيو/حزيران 2005، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، ص 03.

³ Charles Oman et Christiane Arndt, La mesure de la gouvernance, Op.cit p 07.

⁴ Christiane Arndt et Charles P. Oman, Les indicateurs de gouvernance, Op.cit p16 -17.

لكن بعد انهيار الاتحاد السوفيتي في أواخر الثمانينات تغيرت نظرة المؤسسات الدولية وخاصة البنك الدولي أين زاد الاهتمام بنوعية الحوكمة ومدى توفر بيئة مؤسساتية جيدة قادرة على استخدام وتسيير المساعدات المقدمة بطريقة فعالة.

رابعا- الاقتصاد المؤسسي الجديد

العامل الرابع في تزايد استعمال مؤشرات الحوكمة والذي تعتبر أهميته كبيرة على الرغم من صعوبة تقييمه يكمن في تأثير تحليلات الاقتصاد المؤسسي الجديد، حيث بينت دراسات هذا الأخير الأهمية الكبيرة لنظام الحوكمة ودور المؤسسات الرسمية وغير الرسمية بما في ذلك الثقافة والقيم الضمنية وتفاعلاتها مع سلوك رجال الأعمال والمنظمات السياسية والاقتصادية في أي دولة في تحقيق النمو على المدى الطويل وتحسين المستوى المعيشي للأفراد وتطور المجتمعات¹.

الفرع الثاني: استخدامات مؤشرات الحوكمة

تستخدم مؤشرات الحوكمة من قبل أطراف متعددة ولأغراض مختلفة ومتنوعة، وسنوجز هذه الاستخدامات فيما يلي:

أولا- الجهات المانحة للتمويل

أثناء الحرب الباردة لم تكن نوعية الحوكمة لدى الدول المستفيدة من المساعدات معيار لتقديم المساعدات سواء كان المانح لها دول أو مؤسسات دولية على غرار البنك الدولي، إلا أن هذا الأخير وبعد القرار التاريخي الذي أصدره رئيسه (James Wolfensohn) سنة 1996 الذي أكد على أن الفساد والحوكمة السيئة هما أهم عائق أمام التنمية، قام بإجراء أبحاث حول العلاقة بين الحوكمة والتنمية لدى الدول المستفيدة من المساعدات وأصدر العديد من الدراسات أثبتت هذه الأخيرة وجود علاقة معنوية بين التنمية والحوكمة ما جعل البنك يأخذ في عين الاعتبار مؤشر الحوكمة لدى الدول المستفيدة من المنح والمساعدات، وهذا ما جعل مؤشر الحوكمة يرتبط بمبدأ الانتقائية عند منح المساعدات للدول النامية ويقصد بمبدأ الانتقائية "جودة التوطين الجغرافي للمساعدات"².

ثانيا- المستثمرين الدوليين

تتدفق رؤوس الأموال الدولية عبر ثلاث قنوات هي: الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يسمح للمستثمر بممارسة الرقابة والتسيير الجزئي أو الكلي لاستثماره، أو عن طريق الاستثمار الدولي في المحفظات المالية، أو القروض البنكية.

وينطوي تدفق رؤوس الأموال من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر على مخاطرة كبيرة ما يجعل المستثمر الأجنبي يأخذ وقت طويل في المفاضلة بين الدول المراد الاستثمار فيها، فيقوم بجمع معلومات عن أحوال هذه الدول من ناحية الاستقرار السياسي، القوانين والتشريعات، النظام

¹ Ibid.

² ابراهيم عدلي، أثر الحوكمة الجيدة على النمو الاقتصادي في الجزائر، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص الاقتصاد الكمي، جامعة الجزائر 03، 2019، ص 25.

المالي... وغيرها، ويلجأ في ذلك إلى وكالات التنقيط التي تعتمد على المؤشرات الحوكمة المتاحة من طرف الهيئات والمؤسسات الدولية، خاصة بعد الأزمات المالية المتكررة التي أثبتت عدم كفاية نظام التنقيط التقليدي المعتمد فقط على المؤشرات الاقتصادية الكمية كالنمو الاقتصادي وحجم المديونية¹. وهذا ما يجعل المستثمرين الدوليين بحاجة دائمة لمؤشرات الحوكمة من أجل تقييم أوضاع الدول المراد الاستثمار فيها وبصفة دورية خاصة الدول النامية.

ثالثاً-الباحثين والجامعيين

أجرى العديد من الجامعيين والباحثين بحوث ودراسات اقتصادية تنوعت مضامينها كالتنمية، وعالجت هذه الدراسات العلاقات الموجودة بين المتغيرات الاقتصادية واعتمدت على الكثير من البيانات من بينها مؤشرات الحوكمة، وكان لهذه البحوث والدراسات أثر على قرارات المسؤولين السياسيين مثل دراسة Burnside Bank,Dollar والتي كانت الحجر الأساس في إعداد تقرير البنك الدولي سنة 1980، ناهيك عن الدراسات القياسية التي اعتمدت على مؤشرات الفساد وبينت الأثر السلبي للفساد على النمو الاقتصادي ما جعل المؤسسات الدولية تدرج الفساد ضمن برامجها ومساعداتها².

¹ Christiane Arndt et Charles P. Oman, Les indicateurs de gouvernance, Op.cit, p 35-36.

² Ibid, p 44.

خلاصة الفصل:

تم التعرض في هذا الفصل إلى الحوكمة باعتبارها عامل مهم لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث سمحت لنا الدراسة بعرض إطار فكري شامل للحوكمة أشرنا من خلاله لمفهوم الحوكمة وخصائصها المميزة إضافة إلى التطرق لمؤشراتها. وتوصلنا إلى أن استخدام مفهوم الحوكمة ليس وليد اليوم وإنما يعود إلى أكثر من عقدين من الزمن من قبل مؤسسات هيئة الأمم المتحدة بهدف محاولة تقييم عمل وممارسة السلطة في دولة ما لإدارة شؤون المجتمع من أجل زيادة تطويره وتقديمه، أي أن الحوكمة هي الحكم الذي تقوم به قيادات سياسية منتخبة، وكوادر إدارية ملتزمة بتطوير موارد المجتمع وتنميتها، وبتقدم المواطنين وتحسين مستوى معيشتهم ورفاههم، وذلك عبر مشاركتهم ودعمهم وبموافقتهم.

كما استخلصنا أن التأسيس للحوكمة في دولة ما لا يتأتى إلا من خلال تضافر جهود الدولة وهيئتها ومؤسساتها بالتكامل مع القطاع الخاص والذي يشمل كل المشاريع الخاصة غير المملوكة من الدولة في قطاعات الصناعة والزراعة والتجارة والخدمات، إضافة إلى مؤسسات المجتمع المدني التي تتضمن الجمعيات والأحزاب، وأفراد يتفاعلون اجتماعيا وسياسيا واقتصاديا وينتظمون بقواعد وقوانين رسمية وغير رسمية.

هذا وتجدر الإشارة في هذا الصدد بأن الحوكمة أضحت من بين أهم العوامل الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر لتتفاعل مع الاستثمارات المحلية باعتبارها البديل الأكثر قبولا ورواجا لرفع معدلات النمو الاقتصادي. ومن هنا لابد من التركيز على الجوانب المتعلقة بالحوكمة وكيفية تأثيرها على قرارات المستثمرين الأجانب بشأن توطيّن استثماراتهم بالدول المضيفة. وسنتطرق للاستثمار الأجنبي المباشر بشيء من التفصيل في الفصل الموالي.



الفصل الثاني

الاستثمار الأجنبي المباشر وارتباطه

بمؤشرات الحوكمة



تمهيد:

يعد الاستثمار الأجنبي المباشر من أبرز مصادر التمويل الخارجية الذي أصبح يحظى باهتمام كبير من طرف مختلف الدول، نظرا لمساهمته في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة من خلال تطوير القدرات الإنتاجية لاقتصادياتها عن طريق توفير الموارد المالية اللازمة، نقل التكنولوجيا، تطوير رأس المال البشري وغيرها من المزايا العديدة التي يتضمنها هذا الشكل من الاستثمار في طياته من جهة، وتمكين هذه الدول من التكيف مع المستجدات التي يشهدها الاقتصاد العالمي من جهة أخرى، لذلك اتجهت معظم دول العالم خاصة النامية إلى فتح أبوابها أمام الاستثمار الأجنبي المباشر وعملت على جذبه بإزالة جميع القيود المفروضة عليه خاصة بعد تراجع القروض المقدمة إليها على أثر تصاعد أزمة المديونية الخارجية، لتشهد بذلك الساحة العالمية صراعا وتنافساً لجذب هذه الاستثمارات حيث تسعى مختلف الدول جاهدة إلى توفير المناخ الاستثماري الملائم لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر عن طريق تقديم مختلف التسهيلات وتوفير الحوافز المساعدة على جذبه كونه أصبح يشكل جزءا كبيرا من المبادلات الدولية ومصدرا تمويليا هاما ودائما للموارد المحلية.

وفي ضوء ما سبق يهدف هذا الفصل إلى التعريف بالإطار النظري للاستثمارات الأجنبية المباشرة وذلك من خلال إلقاء الضوء على مفهومه وصوره المختلفة، وأهميته ومحدداته وآثاره الاقتصادية على الدول المضيفة وذلك من خلال تقسيمه إلى المباحث التالية:

- ✓ المبحث الأول: مفهوم، تطور الاستثمار الأجنبي المباشر والنظريات المفسرة له.
- ✓ المبحث الثاني: مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر ومؤشرات جاذبيته.
- ✓ المبحث الثالث: تأثير مؤشرات الحوكمة على الاستثمار الأجنبي المباشر.

المبحث الأول: مفهوم، تطور الاستثمار الأجنبي المباشر والنظريات المفسرة له

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر وسيلة أساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية للدول، وقد كان لمصطلح الاستثمار الأجنبي المباشر النصيب الكافي والمقدار اللازم في الدراسات والأدبيات الاقتصادية عبر التاريخ الاقتصادي حيث شهد تطورا كبيرا في المفهوم والمضمون، وسنتطرق في هذا المبحث إلى مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر وتطوره ومختلف النظريات المفسرة له.

المطلب الأول: مفهوم وأهمية الاستثمار الأجنبي المباشر

إن تحديد مفهوم واحد للاستثمار الأجنبي المباشر غير ممكن لأن كل واحد يراه بمنظوره الخاص، لذا سنورد بعض المفاهيم الرئيسية فيما يلي بغرض تقريب وجهات النظر المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر وإبراز أهميته.

الفرع الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر

تختلف نظرة الباحثين الاقتصاديين عن نظرة المنظمات والهيئات والمؤسسات الدولية للاستثمار الأجنبي المباشر، إلا أنهما تشتركان في نقطتين أساسيتين هما: الملكية للمشروع وحق المراقبة للمؤسسة المستثمر فيها، أي أن هذا الاستثمار يسمح للكيان الذي يستثمر بممارسة الرقابة المباشرة على أصول الشركة التي أستثمر فيها¹، ولذلك سنتطرق إلى أهم التعريفات في هذا المجال. عرف صندوق النقد الدولي IMF عام 1993 الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه ذلك النوع من أنواع الاستثمار الدولي الذي يعكس حصول كيان مقيم في اقتصاد ما على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر، (ويشار إلى الكيان المقيم باصطلاح المستثمر المباشر وإلى المؤسسة باصطلاح مؤسسة المستثمر المباشر)، وتتطوي المصلحة الدائمة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر والمؤسسة، بالإضافة إلى تمتع المستثمر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة².

في حين عرفه البنك الدولي WB على أنه استثمار يقوم على أساس المشاركة في الإدارة (غالبا 10% من أصوات الإدارة) في مشروع يتم تشغيله في دولة أخرى بخلاف دولة المستثمر، والمستثمر يرغب أن يكون ذا تأثير في مجلس الإدارة للمشروع، وله حصة محددة من الملكية³.

¹ Elena Arnal, L'impact de l'investissement direct étranger sur les salaires et les conditions de travail, Conférences OECD-OIT sur la responsabilité sociale des entreprises emploi et relation professionnelles : Promouvoir un comportement responsable des entreprises dans une économie mondialisée, Paris, 23-24 Juin 2008, p 3.

² المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وإتتمان الصادرات، منشورات المؤسسة، العدد الفصلي الأول، مارس، الكويت 2008، ص 10.

³ عبد الحق طير، محمد قويدري، بولرياح غريب، جاذبية الدول العربية للاستثمار الأجنبي المباشر: نظرة جغرافية قطاعية مع الإشارة إلى حالة الجزائر، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، عدد 06، جوان 2017، ص 147.

ووفقا لبرنامج الأمم المتحدة للتجارة والتنمية *UNCTAD يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه " استثمار ينطوي على علاقة طويلة الأمد في موجودات رأسمالية ثابتة في بلد معين (البلد المضيف)، بحيث تكون هذه العلاقة نفعية للمستثمر الأجنبي وتعطيه الحق في إدارة أصوله والرقابة عليها من بلد الأم أو المضيف، وقد يكون المستثمر شخصا طبيعيا أو معنويا¹.
 أما منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OECD فقد عرفت على أنه: " ذلك الاستثمار القائم على أساس تحقيق علاقات اقتصادية دائمة مع المؤسسات، لاسيما ذلك الاستثمار الذي يعطي إمكانية التأثير الحقيقي على إدارة المؤسسات وذلك باستخدام الوسائل الآتية²:

- إما الاستثمار عبر إنشاء مؤسسة جديدة، فرع،...إلى آخره.
- المساهمة في مؤسسة جديدة أو قائمة على ألا تقل نسبة المساهمة عن 10%.
- إقراض طويل المدى 5 سنوات فأكثر.

كما عرفت منظمة التجارة العالمية WTO* بأنه " الاستثمار الذي يحصل عندما يقوم مستثمر في دولة ما (الدولة الأم) بامتلاك موجود في دولة أخرى (الدولة المضيفة) مع وجود النية في إدارة ذلك الموجود المشار إليه³.

أما فيما يخص الجانب القانوني فقد عرضت اللجنة التي شكلها اتحاد القانون الدولي (International Law Association) تعريفا مقترحا للاستثمار الأجنبي مقتضاه أن " الاستثمار الأجنبي هو كل تحركات لرؤوس الأموال من البلد المستثمر نحو البلد المستفيد بغير تنظيم مباشر⁴.
 واستادا للتعريف المذكورة أعلاه يمكن أن نستنتج ما يلي:

- الاستثمار الأجنبي المباشر يتم خارج الموطن الأصلي للمستثمر.
- يكون المستثمر الأجنبي مالكا للمشروع كله (استثمار مملوك ملكية مطلقة)، أو مشتركا فيه بنسبة لا تقل عن 10% من رأس مال المشروع (مشروع مشترك)، وبالشكل الذي يخول له الحق في الإدارة والتنظيم والرقابة على هذا المشروع.
- الاستثمار الأجنبي المباشر يتم بواسطة أفراد أو شركات أعمال عامة أو خاصة.

*UNCTAD: United Nations Conference on Trade And Development.

¹ UNCTAD, world investment, report 2005, "Transnational Corporation and internationalization of R &D", UN, new Yourk, 2005, p 297.

² لعلمي فاطمة، كرومي سعيد، الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر: بين عوامل الجذب وعوامل الطرد، مجلة الإستراتيجية والتنمية، العدد الثاني، 2012، ص 85.

*WTO : World Trade Organization .

³ ميدون الياس، الاتجاهات الحديثة لتصنيف الاستثمار الأجنبي المباشر وطرق إحصائه (دراسة استكشافية)، مجلة البحوث والدراسات التجارية، العدد 02، المجلد 02، سبتمبر 2020، ص 37.

⁴ دريد محمود السامرائي، الاستثمار الأجنبي المعوقات والضمانات القانونية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، سنة 2006، ص 45.

- تدفق رأس المال يكون بين دولتين أو أكثر سواء كان هذا الرأس المال نقدي أو عيني منقول، والمتمثل في الأدوات المادية المنقولة الضرورية لعملية الإنتاج. وبهذا يمكننا تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه إنشاء مشروع جديد أو المساهمة فيه أو شراء كل أو جزء من مشروع قائم، من طرف شخص - أو أكثر - طبيعي و/أو معنوي يحمل جنسية مختلفة عن تلك التي يحملها المشروع المعني، من أجل تحقيق عوائد اقتصادية (مالية وغير مالية) على أن يكون لهذا المشروع كيان مادي ينتج سلعا و/أو خدمات غير ممنوعة قانونا، بهدف تسويقها محليا و/أو دوليا.

الفرع الثاني: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر

يستمد الاستثمار الأجنبي المباشر أهميته من الدور الذي يساهم به في إحداث التنمية فهو يتضمن استيراد المال والخبرة الفنية والإدارية من الخارج واستخدام وسائل إنتاجية حديثة، مما يؤدي إلى رفع الطاقة الإنتاجية وخلق مناصب شغل والحصول على العملة الصعبة وبالتالي تطوير الاقتصاد المحلي فضلا عن عدم تحمل أعباء المديونية بخلاف القروض الواجبة التسديد مع فوائدها. وفي هذا السياق سنحاول أن نوضح أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال النقاط الآتية¹:

- المساهمة في تمويل وخدمة التنمية الاقتصادية، حيث تكون هذه المساهمة من خلال استقطاب رأس المال الأجنبي الذي يكون في شكل استثمارات أجنبية مباشرة، فهذه الأخيرة توصف بأنها رؤوس أموال حذرة فإذا نجحت الدولة المضيفة بالتجربة الأولى في خلق مناخ مناسب لجذب المستثمرين فسوف تدخل الاستثمارات الأجنبية بصورة مستمرة.
- سد فجوة النقد الأجنبي، حيث تقوم الدول المضيفة بجذب الاستثمار الأجنبي المباشر لتعويض نقص مدخراتها المحلية من جهة أو زيادة كتلتها من النقد الأجنبي اللازم للاستيراد بوجه عام وجلب مستلزمات الإنتاج بوجه خاص.
- يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر بتدعيم القاعدة المالية حيث يؤدي نجاحه في الدول المضيفة إلى تحفيز الطبقات الغنية والميسورة لتوجيه أموالهم نحو المشروعات المكتملة لتلك الاستثمارات الأجنبية (كالصناعات الاستهلاكية).

- الاستثمار الأجنبي المباشر هو الوسيلة الحقيقية التي بموجبها يتسنى للدول المستقطبة له من إمكانية الحصول على مختلف المعارف التكنولوجية واكتساب مؤهلات استخدامها بالشكل الذي يؤدي إلى تغيير الخصائص التكنولوجية للمنتجات المحلية وعناصر الإنتاج،

¹ ميدون الياس، جدلية استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر بين المنافع والتكاليف، مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد 03، العدد 01، جوان 2020، ص 277 - 278.

ناهيك عن نقل المهارات الفنية والإدارية المتطورة (الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية، تخفيض تكاليف الإنتاج، إتباع طرق علمية في مجالات التخزين)¹.

- تحسين وضعية ميزان المدفوعات من خلال خلق الوفورات الاقتصادية وكسب أسواق خارجية وتعزيز القدرة التنافسية مما يؤدي إلى تحقيق فائض تجاري وزيادة صادرات الدول المضيفة. استنادا لما سبق نجد أن العديد من الدول تعكف على وضع استراتيجيات لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر بمختلف أشكاله، فمعظم دول العالم أصبحت مستضافة ومضيفة له بفضل تحرير الاقتصاد العالمي وزيادة الإنتاج والتجارة والاتجاه نحو اقتصاد السوق والتكامل الاقتصادي، وهكذا تزايدت أهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في السنوات الأخيرة وأصبحت من أهم مصادر التمويل في الدول النامية خاصة في ظل حجم المديونية الخارجية.

المطلب الثاني: مراحل تطور الاستثمار الأجنبي المباشر والنظريات المفسرة له

إن محاولة تحديد تاريخ بدء الاستثمار الأجنبي المباشر أمرا لا يمكن تحديده بدقة فقد ظهر منذ القدم وتطور مع مرور الزمن، كما برزت العديد من المدارس الاقتصادية حاولت كل منها تفسير هذه الظاهرة بما تراه صحيحا من وجهة نظرها لكن اختلفت هذه المدارس فيما بينها. وعليه، سنسلط الضوء في هذا المطلب على مراحل تطور الاستثمار الأجنبي المباشر وعلى أهم التفسيرات النظرية المفسرة لحركته.

الفرع الأول: مراحل تطور الاستثمار الأجنبي المباشر

يمكن القول أن ظهور مفهومه الحديث يعود إلى قيام الثورة الصناعية مع أواخر القرن التاسع عشر، حيث شهد ازدهارا ملحوظا بسبب زيادة في حجم ونوعية المنتجات فضلا عن اتساع رقعة التجارة هذا ما أدى إلى تدفق الاستثمارات خارج أوروبا، وحسب خبراء وعلماء الاقتصاد فقد مر الاستثمار الأجنبي المباشر بمراحل تاريخية مختلفة وتم تقسيمها هذه التطورات إلى أربعة مراحل أساسية وهي:

أولاً- المرحلة الأولى (من نهاية القرن 19 إلى غاية 1945)

طغى على هذه المرحلة الشكل الاستعماري للاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث قامت الدول الاستعمارية بنقل رؤوس أموالها لمستعمراتها الضعيفة من أجل استغلال ثرواتها وخاماتها المختلفة. وتركزت الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاعات المواد الأولية (المعادن والزراعة) بنسبة 10.03% من مجموع الاستثمارات ناهيك عن الاستثمار في البنى التحتية بـ 40.06%، وذلك لخدمة دول أوروبا الغربية على التحديد وخاصة بريطانيا العظمى لأنها صاحبة رؤوس الأموال الموظفة،

¹ لعلمي فاطمة، زعفران منصورية، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية الاقتصادية في الدول النامية، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، أفريل 2018، ص 10.

وأخيرا التجارة والصناعة بـ 5.5% والملاحظ أن توجه الاستثمار كان يتبع البلاد التي تتدفق إليها أفواج المهاجرين الأوربيين (الولايات المتحدة، كندا استراليا، نيوزيلندا، جنوب إفريقيا والبرازيل)، ولم تستقطب الدول النامية في آسيا وإفريقيا إلا نسبة ضئيلة لم تتجاوز 6.8%¹.

وتميزت هذه المرحلة بعدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية وثبات سعر الصرف في ظل قاعدة الذهب، واستمرت إلى غاية نهاية الحرب العالمية الثانية.

ثانيا- المرحلة الثانية (من سنة 1945 إلى غاية سنة 1973)

وهي الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية وأبرز ما ميزها إنشاء صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير بعد مؤتمر بريتون وودز عام 1944، وفيها انقلبت الموازين وأضحت و.م.أ. البلد الدائن الرئيسي على حساب دول أوروبا الغربية التي أنهكتها الحرب، وقامت و.م.أ. بطرح برنامج الإنعاش الاقتصادي (مشروع مارشال) سنة 1947 الذي يهدف إلى تعميم دول أوروبا التي خربتها الحرب حيث كان هذا المشروع عبارة عن مساعدات ومنح مالية وفنية.

في هذه المرحلة لم يكن الاستثمار الأجنبي المباشر سائدا حيث أن التمويل الخارجي للبلدان النامية في تلك الفترة كان يعتمد أساسا على المساعدات الإنمائية الرسمية وإلى درجة أقل على الاستثمار، أما في منتصف الخمسينات فقد شهد الاستثمار الأجنبي المباشر تطورا ملحوظا والنتائج عن ازدهار ونمو التجارة العالمية، حيث هيمنت الاستثمارات الصناعية على حساب الاستثمارات في القطاع الأولي. ففي 1970 مثل القطاع الأولي 23% من مجمل مخزون الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الخارج للدول المتقدمة و16% من مجمل مخزون الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتوطن في نفس الدول، كما مثل القطاع الصناعي 45% و60%، أما القطاع الثالث فقد مثل 32% و24%. يتزامن هذا مع تحول في بنية التجارة الدولية قطاعيا فبعد أن كانت منتجات القطاع الأولي تمثل 53% من مجمل التجارة الدولية أصبحت لا تمثل إلا 35% في 1969².

ثالثا- المرحلة الثالثة (من سنة 1973 إلى سنة 1992)

أما في عقد السبعينات وبداية الثمانينات فقد تأثر الاستثمار الأجنبي المباشر بسبب تحسن أسعار السلع الأولية في قطاعات الصناعات الإستخراجية كالبتترول والغاز بالإضافة إلى الفوائض التي سجلت في موازين مدفوعات الدول المصدرة للسلع الأولية التي وظفت في البنوك البريطانية والأمريكية وأعيد تدويرها إلى الدول المحتاجة على شكل قروض سيادية قدمتها البنوك التجارية، وبالتالي أصبحت الدول النامية أكثر اعتماداً على تلك القروض وأقل اهتماماً باجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر.

¹ دريد محمود السامرائي، الاستثمار الأجنبي المعوقات والضمانات القانونية، مرجع سابق، ص 72.

² دموم كمال، توطن الاستثمارات الأجنبية المباشرة: مقارنة ماكرو إقليمية، دراسة حالة الجزائر، رسالة دكتوراه، اقتصاد التنمية، جامعة باتنة، 2012 - 2013، ص 61.

وتجدر الإشارة إلى أنه منذ سنة 1980 ارتفعت الاستثمارات الأجنبية سنويا بنسبة 28% وهذا أكبر بكثير من الصادرات العالمية والمقدرة بـ 11%، ورغم هذا الارتفاع الكبير الذي بلغته الاستثمارات الأجنبية لكنها بقيت تقريبا بين الدول الرأسمالية فقط¹.

ومن منتصف الثمانينات إلى مطلع التسعينات عرف الاستثمار الأجنبي المباشر نموا قويا، حيث أصبحت عناصر الإنتاج أكثر تحركا عبر الحدود الوطنية، وقامت الشركات المتعددة الجنسيات بخلق الأسواق التي تجتاز الحدود الوطنية². واستمر تدفق الاستثمار الأجنبي إلى الدول النامية مع تزايد برامج الخصخصة واعتماد سياسات تشجيع الاستثمار وتحرير سياسات التجارة الخارجية، وازداد عدد المعاهدات الثنائية الأطراف الموقعة والمتعلقة بتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر وحمائته. وقد بلغ متوسط النمو السنوي للاستثمار الأجنبي المباشر 24% للتدفقات الواردة و27.6% سنويا للتدفقات الصادرة خلال الفترة الممتدة من 1986 إلى 1990³.

رابعا- المرحلة الرابعة (ما بعد سنة 1993)

سجل الاستثمار الأجنبي المباشر منذ 1993 قفزات كبيرة، حيث انتقلت التدفقات الصادرة من 228.2 مليار دولار في الفترة (1989-1994) إلى 1149.8 مليار دولار عام 2000 بمعدل نمو سنوي قدر بـ 20.2%، كما ارتفعت التدفقات الواردة من 200.1 مليار دولار إلى 1270.8 مليار دولار لنفس الفترة الزمنية أي بمعدل نمو سنوي 23.8%⁴. والجدول الموالي يوضح ذلك.

الجدول رقم (01-02): تطور الاستثمار الأجنبي المباشر عالميا خلال 1990-2000

التدفقات الواردة							التدفقات الصادرة							
2000	1999	1998	1997	1996	1995	متوسط 94-89	2000	1999	1998	1997	1996	1995	متوسط 94-89	
1270.8	1075	692.6	478	384.9	331.1	200.1	1149.8	1005.8	711.8	466	391.5	355.3	228.2	العالم مليار دولار

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على:

NU, CNUCED, Rapport Sur L'investissement Dans Le Monde : Vers De Nouvelle Relation Inter-entreprises, New. York Et Geneve, 2001, P.4.

¹ جيرالد بوكسبرغ، هارالد كليمانتا، الكذبات العشر للعلومة بدائل دكتاتوروية السوق، ترجمة عدنان سليمان، دار سلسلة الرضا للمعلومات، دمشق، ص 124.

² عيسى محمد الغزالي، الاستثمار الأجنبي المباشر، تعاريف وقضايا، سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الأقطار العربية، 2004، ص، 05.

³ C.N.U.C.D, Rapport sur l'investissement dans le monde 2000, Les fusions et acquisitions internationales et le développement, Vue d'ensemble, New York et Genève, 2000, P.6.

⁴ دمدوم كمال، توطن الاستثمارات الأجنبية المباشرة: مقارنة ماكرو إقليمية، دراسة حالة الجزائر، مرجع سابق، ص 65.

ويرجع النمو الكبير للاستثمار الأجنبي المباشر في هذه الفترة إلى انتعاش النمو الاقتصادي العالمي وتوسع الشركات متعددة الجنسيات حيث قدرت سنة 1995 بـ 44508 أم شركة تملك 276660 فرع في الخارج، ليقفز عددها سنة 2000 إلى حوالي 60 ألف شركة أم تملك أكثر من 800 ألف فرع في الخارج، ناهيك عن النمو الذي حققته الاندماجات والتكتلات التي تعتبر من أهم محركات الاستثمار الأجنبي المباشر¹. إضافة إلى ذلك ظهور دول نامية مصدرة للاستثمار الأجنبي المباشر أبرزها كوريا الجنوبية، تايوان وهونغ كونغ والتي ستلعب دور بارز في المستقبل كدول مصدرة للاستثمار الأجنبي المباشر.

عرف الاستثمار الأجنبي المباشر تراجع من سنة 2000 إلى غاية 2003 حيث انخفضت التدفقات الصادرة من الدول المتقدمة بأكثر من 19.1% والتدفقات الواردة إليها بـ 32.2%، كما عرفت الدول النامية نفس اتجاه التغير لكنه أقل حدة مقارنة بالدول المتقدمة فقد بلغ معدل الانخفاض فيها 18.9% و 16.1% على التوالي. وهذا راجع إلى عدم الاستقرار الأمني الدولي بسبب أحداث 2001 في الولايات المتحدة الأمريكية والحرب على العراق².

أما عن مرحلة نمو الاستثمار الأجنبي المباشر (2004-2007) فبلغ مخزون الاستثمارات الأجنبية المباشرة الداخلة سنة 2006 أكثر من 12000 مليار دولار³، ويعزى ذلك إلى انتعاش النمو الاقتصادي في كافة المجموعات الاقتصادية وإلى نمو أرباح الشركات متعددة الجنسيات التي بلغ عددها حوالي 78 ألف شركة أم ونحو 780000 فرع لها في الخارج، هذا وقد قدرت قيمتها المضافة وصادراتها عام 2006 بـ 18% أي ما يعادل 10% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي⁴.

وفي الفترة الممتدة من (2007-2020) عرف الاستثمار الأجنبي المباشر تغيرات متفاوتة بين صعود ونزول، غير أنه تراجع عام 2020 بنسبة 35% حيث انخفضت تدفقات الاستثمار لتصل إلى تريليون دولار بعد أن بلغت 5,1 تريليون دولار في العام السابق. وأدت عمليات الغلق التي مست جميع أنحاء العالم بسبب جائحة كوفيد-19 إلى تعطيل المشاريع الاستثمارية القائمة ناهيك عن عزوف الشركات متعددة الجنسيات عن إقامة استثمارات جديدة، وشهدت الاقتصادات المتقدمة أكبر تراجع فقد انخفض الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 58% وذلك بسبب إعادة هيكلة الشركات والتدفقات المالية داخل الشركات.

1 ONU, CNUCED, Rapport Sur L'investissement Dans Le Monde : Vers De Nouvelle Relation Inter-entreprises, New. York Et Geneve, 2001, P.4.

² ددموم كمال، توطن الاستثمارات الأجنبية المباشرة: مقارنة ماكرو إقليمية، دراسة حالة الجزائر، مرجع سابق، ص 68.

³ UNCTAD, World Investment Report 2007, Transnational Corporations, Extractive Industries and Development, p 255.

⁴ محمد قويدري، ملامح الاستثمار الأجنبي المباشر في بعض البلدان المغاربية، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، مجلد رقم 01، العدد 01،

2010، ص 101.

أما في الاقتصادات النامية فقد انخفض الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة وصلت إلى 8% وهذا يعزى أساساً إلى صمود التدفقات الاستثمارية في آسيا. ونتيجة لذلك شكلت الاقتصادات النامية ثلثي الاستثمار الأجنبي المباشر بعد أن كانت تستأثر بأقل بقليل من النصف في عام 2019¹.

الفرع الثاني: النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر

لقد حظي الاستثمار الأجنبي المباشر باهتمام العديد من المفكرين والباحثين حيث حاولوا تفسير هذه ظاهرة وتحليل دوافع حدوثها، لكن اختلفوا فيما بينهم ليركز كل واحد منهم على متغير أساسي في تفسيرها وشرح سلوك المستثمرين الأجانب في اقتحام الأسواق الخارجية، وأيضاً الشروط الواجب توفرها في الدول المضيفة لجعلها وجهة مرغوب فيها، وعليه سنسلط الضوء فيما يلي على أهم النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر.

أولاً- نظريات المدرسة الكلاسيكية

تعتبر المدرسة الكلاسيكية من أقدم المدارس المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر، وأبرز

نظرياتها ما يلي:

1- نظرية الميزة المطلقة " آدم سميث " (The Absolute Advantages)

نشر Adam smith أفكاره في التبادل الدولي في كتاب أصدره عام 1776م تحت اسم " ثروة الأمم Wealth of Nations"، حيث بدأ بتعريف ثروة الأمة على أنها انعكاس لقدرتها الإنتاجية وليس لقدرتها على تراكم الأرصدة الدولية والمعادن النفيسة.

يرى آدم سميث وهو صاحب هذه النظرية أن التكلفة المطلقة أساس قيام التبادل الدولي بين الدول، وأهم ما جاءت به نظريته هو كل بلد يتخصص في إنتاج منتج معين على أساس التكلفة المطلقة وهذه الأخيرة هي كمية العمل الضرورية لإنتاج وحدة واحدة من هذه السلعة، بمعنى آخر تقسيم العمل الدولي بحيث تخصص كل دولة في إنتاج السلع التي تكون لها ميزة مطلقة في إنتاجها وتبادل الفائض منه مع العالم الخارجي بالتالي تتغلب على ضيق السوق المحلي لمنتجاتها في مقابل ذلك تقوم باستيراد السلع التي يكون إنتاجها فيه غير ملائم أو لا تستطيع إنتاجها إطلاقاً.

ولتوضيح ذلك نفترض وجود دولتين هما الولايات المتحدة الأمريكية والبرازيل كل منهما يستطيع إنتاج سلعتين فقط للتبسيط هما القمح والبن، وبافتراض أن إنتاجية الهكتار الواحد في كل منهما كانت على النحو التالي:

¹ الأونكتاد- تقرير الاستثمار العالمي 2021، الاستثمار في انتعاش مستدام، ص 01.

الجدول رقم (02-02): إنتاجية الهكتار وبالطن في الولايات المتحدة الأمريكية والبرازيل

الدولة	السلعة	البن	القمح
الولايات المتحدة الأمريكية	4	1	4
البرازيل	3	2	2

المصدر: السيد، محمد أحمد السريتي، اقتصاديات التجارة الخارجية، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2009، ص 32.

نستنتج من الجدول المذكور أعلاه أن الولايات المتحدة الأمريكية لديها ميزة مطلقة في إنتاج القمح لأن إنتاجية الهكتار فيها (4 طن) أكبر من البرازيل (1 طن)، هذه الأخيرة لديها ميزة مطلقة في إنتاج البن لأن إنتاجية الهكتار فيها (3 طن) أكبر من الوم أ (2 طن). وبسبب اختلاف المزايا المطلقة بينهما يقوم بينها تبادل، حيث تخصص الوم أ في إنتاج وتصدير القمح وتخصص البرازيل في إنتاج وتصدير البن.

ومما سبق يمكن القول أن وظيفة التبادل الدولي حسب آدم سميث هي: تأمين أسواق خارجية لتصريف فائض الإنتاج المحلي واستبداله بمنتجات أخرى ذات نفع أكبر ناهيك عن إخراج الأعوان الاقتصاديين من الأطر الضيقة للسوق المحلي إلى الأسواق العالمية والرفع من إنتاجية الاقتصاد عن طريق اتساع حجم السوق¹.

وجهت عدة انتقادات لنظرية آدم سميث وأُعيب على مبادئه أنها تتادي بتخصص كل دولة في إنتاج السلع التي تتفوق فيها ولكنها لا تشير للدول التي لا تتمتع بأي ميزة مطلقة لإنتاج أي سلعة، وهذا يعني أن هذه الدولة لا تستطيع تصدير أي سلعة إلى العالم الخارجي وبالمقابل تجد نفسها عاجزة عن الاستيراد من الخارج لعدم قدرتها على الدفع، مما يؤدي إلى انكماش حجم التبادل الدولي.

كما يعتقد آدم سميث أن التفوق المطلق هو أساس التخصص الدولي فقط، وهذا ما لا يتطابق مع المعاملات الدولية حيث نجد أن التفوق النسبي يمكن أن يكون أساساً للتخصص الدولي أيضاً².

2- نظرية الميزة النسبية " ديفيد ريكاردو " (The Comparative Advantages)

نشر ريكاردو كتابه مبادئ في الاقتصاد السياسي والضرائب عام 1817 وقدم فيه قانون النفقات النسبية الذي يعد من أهم القوانين الاقتصادية حتى في عصرنا الحاضر، ويطلق عليها أيضاً نظرية المنافع المقارنة أو المزايا النسبية³، هذه الأخيرة امتداد لنظرية سميث وتطورت عنها قليلاً بمفهوم

¹ بسام الحجار، العلاقات الاقتصادية الدولية، الطبعة الأولى، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان، 2003، ص 25.

² زينب حسين عوض الله، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر 2008، ص 01.

³ ANDREW HARISON et autres, Business international et mondialisation, traduit par SIMEON FONGANE, 1 ère édition, édition de boeck, paris, France, 2004, page 279.

الميزة النسبية وكانت نظرية ريكاردو بمثابة الإجابة على السؤال الذي لم تعطيه نظرية الميزة المطلقة الاهتمام الكافي وهو: ماذا سيحدث لو أن بلد ما لا يملك ميزة مطلقة في إنتاج بضاعة ما؟ ويجيب ريكاردو على هذا السؤال في نظريته التكاليف النسبية وقد بناها على عدد من الأسس العامة والفرضيات تتلخص الأسس العامة التي ينطلق منها بما يلي:

- التبادل بين دولتين ولسلعتين وعن طريق المقايضة وبمعزل عن العوائق.
- تقييم السلع من خلال العمل المبذول في إنتاجها.
- سيادة المنافسة التامة في الأسواق.
- الاستخدام الشامل لعناصر الإنتاج.
- حرية نقل عناصر الإنتاج من نشاط إنتاجي إلى آخر بهدف الحصول على أكبر ربح ممكن في السوق الداخلية (أي داخل حدود البلد) وعدم استطاعتها التنقل على المستوى الدولي (أي خارج حدود البلد).

ونستطيع توضيح نظرية ريكاردو عن طريق المثال التالي: حيث افترض وجود دولتين فقط هما إنجلترا والبرتغال كل منهما يقوم بإنتاج سلعتين فقط هما المنسوجات والخمور واعتمد على نظرية العمل للقيمة، والتي ترى أن العمل هو العنصر الوحيد الذي يقيس قيم السلع، أي تقاس تكلفة السلع بساعات أو وحدات العمل المبذول فيها، والجدول الموالي يوضح ذلك.

جدول رقم (2-03): تكلفة إنتاج الخمور والمنسوجات في إنجلترا والبرتغال مقدرة بساعات

العمل

وحدة الخمور	وحدة المنسوجات	السلعة / الدولة
120	100	انجلترا
80	90	البرتغال

المصدر: السيد، محمد أحمد السريتي، اقتصاديات التجارة الخارجية، مرجع سابق، ص 32.

تتمتع الدولة بميزة نسبية في إنتاج سلعة ما إذا استطاعت إنتاجها بتكلفة أقل نسبياً من غيرها من الدول الأخرى، وتتمثل التكلفة النسبية في تكلفة كل سلعة منسوبة إلى السلع الأخرى في الدولتين. ويمكننا حساب التكلفة النسبية وفقاً للصيغة التالية:

التكلفة النسبية لإنتاج السلعة (س) في الدولة (أ):

$$= \text{تكلفة إنتاج السلعة (س) في الدول (أ)} / \text{تكلفة إنتاج السلعة (ص) في الدولة (ب)}$$

ونستطيع حساب الميزة النسبية للمنسوجات والخمور كما يلي:

حساب الميزة النسبية للمنسوجات:

$$- \text{التكلفة النسبية لإنتاج للمنسوجات في إنجلترا: } 0.83 = 120 / 100$$

- التكلفة النسبية لإنتاج المنسوجات في البرتغال: $1.125 = 80/90$
 يلاحظ أن تكلفة الوحدة المنتجة من المنسوجات في إنجلترا تعادل 83% من تكلفة الوحدة المنتجة من الخمر، بينما تكلفة الوحدة المنتجة من المنسوجات في البرتغال تعادل 112.5% من تكلفة الوحدة من الخمر، وهذا يعني أن المنسوجات أرخص نسبيًا في إنجلترا، أي أنها تنتجها بتكلفة أقل نسبيًا من البرتغال ولذا فإن إنجلترا تتمتع بميزة نسبية في إنتاج المنسوجات، حيث تنتجها بتكلفة أقل نسبيًا.

حساب الميزة النسبية للخمر:

- التكلفة النسبية لإنتاج الخمر في إنجلترا: $1.2 = 100/120$

- التكلفة النسبية لإنتاج الخمر في البرتغال: $0.89 = 90/80$

يلاحظ أن تكلفة الوحدة المنتجة من الخمر في إنجلترا تعادل 120% من تكلفة الوحدة المنتجة من المنسوجات بينما تكلفة الوحدة المنتجة من الخمر في البرتغال تعادل 89% من تكلفة الوحدة المنتجة من المنسوجات، وهذا يعني أن الخمر أرخص نسبيًا في البرتغال، أي أنها تنتجها بتكلفة أقل نسبيًا من إنجلترا، ولذا فإن البرتغال تتمتع بميزة نسبية في إنتاج الخمر، حيث تنتجها بتكلفة أقل نسبيًا.

ومما سبق نستنتج أنه يوجد اختلاف في المزايا النسبية بين الدولتين، لذا يقوم بينهما التبادل الدولي، حيث تخصصت كل دولة بالكامل في إنتاج السلعة التي تتمتع في إنتاجيتها بميزة نسبية أي تنتجها بتكلفة نسبية أقل، ويتم التبادل الدولي بينهما على أساس وحدة بوحدة ومن ثم يتحقق مكسب من قيام التجارة الدولية لكل من الدولتين.

رغم أهمية نظرية الميزة النسبية غير أنها لاقت العديد من الانتقادات نذكر منها¹:

- قيامها على فرضية بسيطة وبعيدة كل البعد عن الواقع بافتراضها وجود دولتين وسلعتين.
- افتراضها أن المبادلات الدولية تكون في شكل مقايضة للسلع، وبالتالي إغفال الجانب النقدي يتم من خلاله تقييم الكميات المصدرة والمستوردة بعملات الدول المتبادلة فيما بينها.
- عجزها عن تحديد معدلات التبادل الدولي الفعلية، حيث تقترض أن التبادل يكون على أساس مبادلة وحدة من منتج معين مقابل وحدة من منتج آخر.

توصل ريكاردو إلى حصر معدل التبادل الذي يحقق نفعًا للبلدين بين معدلي تبادلهما الداخليين قبل التجارة، لكنه لم يوضح الكيفية التي تتحدد بها نسبة التبادل الدولي ولا الكيفية التي تتوزع بها فوائد تقسيم العمل بين الدولتين، وهذا ما تطرق إليه "جون ستيوارت ميل" في نظريته القيم الدولية.

¹ حسام علي داوود، أحمد الهزيمة وآخرون، اقتصاديات التجارة الخارجية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2002،

3-نظرية القيم الدولية " جون ستيوارت ميل " (John Stuart Mill)

جاء Mill بهذه النظرية لاستكمال النقص الموجود في نظرية ريكاردو حيث ساهم في الإجابة عن التساؤلات السابقة، واهتم كتابه "مبادئ الاقتصاد السياسي" الصادر سنة 1848 بدراسة موضوع القيم الدولية أو بعبارة أخرى النسبة التي يتم على أساسها مبادلة سلعة بسلع أخرى، فكان له دور كبير في إبراز أهمية طلب كل من البلدين في تحديد النقطة التي تستقر عندها نسبة التبادل الدولية أو معدل التبادل الدولي¹.

ووفقا لـ جون ستيوارت ميل فإنه لا تتحدد القيمة الدولية للسلعة على أساس نفقة إنتاجها وأن سعر التبادل يتحدد وفقا لقانون العرض والطلب حتى يتحقق المستوى الذي يجعل صادرات كل بلد تغطي حجم إيراداته. حيث أوضح ميل أن نسب التبادل الدولية بين سلعتين لا تعتمد فقط على تكاليف الإنتاج ونسب التبادل الدولية، بل وعلى نمط الطلب ومرونته السعرية لكل من السلعتين في الدولتين التي يجري التبادل بينهما، حيث يتوقف تحديد معدل التبادل الدولي عند ميل على قوة طلب الدولة على ناتج الدولة الأخرى ومرونة هذا الطلب، ولكن كيف يتحدد معدل التبادل هذا؟ وتستند نظرية ميل على الافتراضات التالية²:

- عند قيام التبادل بين دولتين على سلعتين فإن القيمة الكلية لطلب الدولة الأولى على السلعة التي تنتجها الدولة الثانية ستساوي مع القيمة الكلية لطلب الدولة الثانية على السلعة التي تنتجها الدولة الأولى.
- معدلات التبادل الدولية ستقع بين معدلات التبادل الداخلية في كلتا الدولتين.
- يعتمد موقع معدلات التبادل على الطلب المتبادل بين الدولتين وكذلك على مرونة هذا الطلب.
- إن لنفقات النقل تأثير مزدوج على التبادل الدولي، فمن ناحية يؤدي حسابها في سعر التكلفة إلى زيادة تكلفة الواردات والذي سيؤدي بدوره إلى تغيير الطلب المتبادل بسبب اختلاف المرونات، ومن ناحية أخرى تعد تكلفة النقل من التخصص الدولي للعمل لأن وجود النفقات يزيد من تكلفة السلعة المستوردة، مما يجعل إنتاجها محليا أفضل من استيرادها.
- ويقصد بحجم التبادل ذلك الحجم من السلع التي يجب أن يستوردها البلد لإشباع حاجاته مقابل حجم السلع التي يجب أن يصدرها، أو بعبارة أخرى فإن معدل التبادل هو تلك العلاقة بين الصادرات والواردات ويمكن أن يظهر هذا المعدل بثلاث صيغ هي³:
- معدل التبادل الدولي = 1 معنى هذا أن قيمة الصادرات = قيمة الواردات.
- معدل التبادل الدولي < 1 معنى هذا أن قيمة الصادرات < قيمة الواردات.

¹ مجدي محمود شهاب، سوزي عدلي ناشز، أسس العلاقات الاقتصادية الدولية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2010، ص 58.

² محمد دياب، التجارة الدولية في عصر العولمة، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2010، ص 106.

³ بوقليع نوال، واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في ظل الانفتاح الاقتصادي خلال الفترة 1991-2016، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2018/2019، ص 40.

- معدل التبادل الدولي > I معنى هذا أن قيمة الصادرات > قيمة الواردات.
كما دعت هذه النظرية إلى محاولة الاستثمار في الخارج بحجة الكسب الدولي، فبإمكان الدولة الصغيرة أن تتبادل مع الدولة الكبيرة وفقا لمعدل التبادل السائد في الدولة الأخيرة دون أن تؤثر عليه نظرا لارتفاع مستوى المعيشة وضخامة طلبها في الدولة الكبيرة.
تعرضت هذه النظرية كغيرها من النظريات الكلاسيكية للنقد، فلم تتمكن من الاقتراب من الواقع حين افترضت تكافؤ الأطراف المتبادلة، فإذا ما كان التبادل الدولي يتم بين دول غير متكافئة فمن المحتمل ألا يكون للطلب المتبادل أي دور يذكر في تحديد نسبة التبادل الدولي، حيث في وسع الدولة الكبيرة أن تملئ شروطها.

ثانيا- نظريات المدرسة النيوكلاسيكية

أوضحت النظرية الكلاسيكية أن التبادل الدولي يقوم عندما تختلف النفقات النسبية للإنتاج في البلدان المختلفة، لكن هذه النظرية لم توضح أسباب اختلاف النفقات النسبية بين هذه البلدان، وقد ألزم هذا الوضع إلى ظهور عدة محاولات من البحث قصد تفسير قيام التجارة الخارجية لذلك قامت النظرية النيوكلاسيكية، وكانت في مرحلتها الأولى تدعيما لتحليل النظرية الكلاسيكية انطلاقا من نظرية النفقات النسبية لريكاردو، غير أنها رفضت الاعتماد على نظرية العمل كمحدد لقيمة السلعة واستخدمت بديلا عنها أكثر واقعا وهي نظرية تكلفة الفرصة البديلة، أما المرحلة الثانية فتمثلت في إعطاء أسباب وجود التجارة عن طريق عوامل الإنتاج وأسباب وجود الاختلاف في الأسعار النسبية والأجور.

1- نظرية تكلفة الفرصة البديلة " theory cost opportunity " لـ Haberler Gottfried

حاول الاقتصادي G.Haberler تفسير نظرية النفقات النسبية دون الاعتماد على نظرية القيمة في العمل، وذلك باستخدام نظريته البديلة المعروفة باسم تكلفة الفرصة البديلة، وتعرف تكلفة الفرصة البديلة بأنها تكلفة ترك المتاح مقابل التمسك بالبديل الآخر وهي التكلفة التي سيوفرها البديل لو قمنا بتنفيذه¹، ويمكن تعريف تكلفة الفرصة البديلة أيضا بأنها قيمة التكلفة المتوقعة التي يمكن خسارتها من المشروع القائم لو تم اختيار بديل آخر، أي تكلفة البديل الذي تم اختياره مقابل المنفعة التي تمت خسارتها من البديل الأول، وما هو العائد الذي سيحققه الخيار الثاني².

يعتبر Haberler أن تكلفة الفرصة البديلة تسمح بمقارنة المزايا التي تتمتع بها دولة ما في إنتاج سلعة معينة بالنسبة لمزاياها في إنتاج سلع أخرى، أي بعبارة أخرى ما نستغني عليه من إحدى السلع مقابل الحصول على وحدة إضافية من سلع أخرى، وقد استخدم Haberler ما يعرف بمنحنيات

¹ Opportunity Cost Formula, Calculation and What It Can Tell You, sur le site: <https://www.investopedia.com/terms/o/opportunitycost.asp>, vue le 16/04/2023.

² What Is Opportunity Cost ? Sur le site : <https://www.thebalancemoney.com/what-is-opportunity-cost-357200>, vue le 16/04/2023.

الناتج المتساوي أو منحنيات الإحلال أو منحنيات السواء الإنتاجية، حيث يبين هذا المنحنى لدولة معينة كل المجموعات التي يمكن أن تنتجها من كميات مختلفة من سلعتين معينتين خلال فترة زمنية معينة وبكميات محددة من عناصر الإنتاج¹.

ورغم ما تقدمه النظرية من تفسير لأسباب قيام التبادل الدولي غير أنها لم تسلم من الانتقادات، فقد عجزت النظرية في تفسير أسباب اختلاف المزايا النسبية بين الدول، وما هو تأثير التبادل الدولي على عوائد الإنتاج المستخدمة في الدول صاحبة التبادل.

2- نظرية نسب عوامل الإنتاج " Heckscher - Ohlin " Factor Proportion Theory

يرجع ظهور نظرية نسب عوامل الإنتاج إلى الاقتصادي Heckcher.E ومن بعده مساهمة تلميذه Ohlin.B لتكون أولى المحاولات الهامة والرئيسية لتفسير الاختلافات في المزايا النسبية، وقد ظهرت أفكار Heckcher في مقال باللغة السويدية نشر عام 1919 ثم طورها Ohlin عام 1933 أين أكد على الاختلافات في هبات الدول من عوامل الإنتاج كشرط أساسي لقيام التبادل الدولي. قامت نظرية Heckscher - Ohlin على انتقادات نظرية الميزة النسبية حيث حاولت تفسير مصدر الميزة النسبية الذي هو مسلم عند ريكاردو هذا من جهة، ومن جهة أخرى أضافت عامل إنتاج ثاني في التحليل هو رأس المال أي أنها أدخلت عاملي إنتاج قابلان للاستبدال هما العمل ورأس المال². من بين أهم فرضيات نظرية نسب عوامل الإنتاج ما يلي³:

- وجود عاملين من عوامل الإنتاج هما العمل ورأس المال، بحيث أن الحيازة النسبية للعوامل تختلف بين البلدين أي أن أحدهما يملك رأس المال أكثر وعمل أقل والعكس بالنسبة للآخر.
- اختلاف كثافة عوامل الإنتاج للسلعتين وبالتالي فإحدى السلعتين هي كثيفة العمل والأخرى كثيفة رأس المال وذلك في البلدين الاثنین، أي أن إنتاج السلعة يحتاج إلى كميات ثابتة من عناصر الإنتاج لا تختلف من بلد إلى آخر.
- تماثل التكنولوجيا بين البلدين بالنسبة لكل سلعة فالدول تمتلك نفس التقنيات من أجل إنتاج سلعة معينة.
- التخصص غير التام في كلا البلدين، أي استمرار الدولتين في إنتاج السلعتين بعد قيام التبادل بينهما.

ويمكن إيجاز هذه النظرية في أن اختلاف التكاليف النسبية مرجعه الاختلاف النسبي بين معطيات البلدان من عوامل الإنتاج، فالبلد غالبا يكون لو ميزة نسبية في السلع التي يتطلب إنتاجها

¹ محمد سيد عابد، التجارة الدولية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 2001، ص 62.

² Michel Rainelli, le commerce international, édition le découverte, paris, 9e édition, 2003, P :48

³ سامية جدو، قراءة تقييمية في نظريات التجارة الدولية: من نظرية الميزة النسبية إلى نظرية الميزة التنافسية، حوليات جامعة الجزائر 1،

العدد 32، الجزء الثالث/ سبتمبر 2018، ص 526.

عوامل الإنتاج الأكثر وفرة نسبية في البلد، وعلى العكس يكون للبلد غالباً تخلف نسبي في السلع التي يتطلب إنتاجها عامل الإنتاج الأكثر ندرة نسبية في البلد¹.

وقد توصل الاقتصاديان إلى نتيجة أساسها أن اختلاف التكاليف النسبية بين البلدان ترجع إلى اختلاف وفرة الموارد الاقتصادية بين البلدان، وهذا يعني أن البلد يصدر سلعا تحوي على نسبة مرتفعة من عنصر الإنتاج المتوفر لديه نسبيا بينما يستورد سلعا تحوي على نسبة مرتفعة من عنصر الإنتاج النادر لديه نسبيا.

وفي عام 1948 طور العالم الاقتصادي الأمريكي P - Samuelson نظرية - Heckscher - Ohlin، إذ بين أن ارتفاع سعر سلعة ما يمكن أن يؤدي إلى ارتفاع أجر العامل الإنتاجي الذي يستخدم بكثافة في إنتاجها. واعتمادا على الفرضيات الأساسية لنظرية Heckscher-Ohlin صاغ Samuelson نموذج تعادل أسعار العناصر الإنتاجية (H-O-S) (Heckscher - Ohlin - Samuelson) كما يلي: يعمل التبادل الدولي على تساوي العوائد النسبية والمطلقة للعناصر الإنتاجية المتجانسة بين الدول، وهذا يعني أن التبادل يجعل أجور العمال المتجانسة متساوية من حيث مستوى التدريب والمهارة والإنتاجية بين جميع الدول المتاجرة، وبالمثل تجعل عائد رأس المال المتجانس متساويا بالإنتاجية والمخاطرة بين جميع الدول المتاجرة، أي أن التبادل الدولي يجعل الأجر في الدولة الأولى مساوية للأجر في الدولة الثانية، وكذلك سعر الفائدة هو نفسه في كلا الدولتين، كما أن الأسعار النسبية والمطلقة للعناصر الإنتاجية ستكون متساوية².

غير أن الواقع والدراسات التجريبية تبين أن التحركات الدولية للعوامل الإنتاج (اليد العاملة ورأس المال) بين الدول المتبادلة غير متساوي على الأقل في بعض أجزاء العالم، لذا فإن تساوي العوائد النسبية للعوامل لا يمكن تعميمها، كذلك تواجد تكاليف النقل بين البلدان المشاركة في التبادل ونظام الحصص والتعريفات الجمركية يمكن أن يمنع من تساوي أسعار العوامل الإنتاجية³. ويرى بعض المفكرين الاقتصاديين أن تساوي أسعار عوامل الإنتاج لا يمكن له أن يحدث في العالم الحقيقي.

وجهت انتقادات لنظرية Heckscher - Ohlin، يمكن عرضها فيما يلي⁴:

- تركز على الاختلاف الكمي في عرض عناصر الإنتاج، أي ندرتها أو وفرتها مهمة الاختلاف النوعي في عرض هذه العناصر.

¹ رعد حسن الصرن، أساسيات التجارة الدولية المعاصرة، الجزء الأول، دار الرضا للنشر، دمشق 2000، ص 197.

² خالد محمد السواعي، التجارة الدولية- النظرية وتطبيقاتها، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص 198.

³ ركراك مونية، قادري نورية، أثر التجارة الدولية على سوق العمل في الجزائر، المجلة العالمية للاقتصاد والأعمال، المجلد 03، العدد 01، 2017، ص 177.

⁴ محمود يونس، اقتصاديات دولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص 92.

- صعوبة تحديد كثافة عناصر الإنتاج في السلع الداخلة في التبادل، في حالة وجود أكثر من عاملين من عوامل الإنتاج.
- يغلب عليها طابع السكون، لأنها لم تتعرض لإمكانية تغير المزايا النسبية.
- تقارن وضع ما قبل التبادل بوضع ما بعده دون الاهتمام بما يحدث خلال الانتقال من وضع إلى وضع آخر.
- لا تفرق بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة، إذ أنها تفترض أن الهيكل الاقتصادي متشابه في كل الدول من حيث مرونته وقدرته على التكيف والواقع يشير بخلاف ذلك.
- تفترض النظرية تشابه دوال الإنتاج للسلعة الواحدة في البلدان المختلفة، وهذا معناه استبعاد أثر البحوث والتطوير وما يؤدي إليه من تقدم تكنولوجي يجعل تلك الدول تتمتع بمزايا مكتسبة تؤهلها للتخصص في إنتاج وتصدير السلع كثيفة التكنولوجيا، ولكن الواقع أثبت عكس ذلك حيث أن دالة إنتاج السلعة الواحدة تختلف من دولة لأخرى، وهذا ما يسمى بلغز ليونتييف.

3- الاختبار التجريبي لنظرية Heckscher-Ohlin (لغز ليونتييف) PARDOX LEONTIEF

منذ صياغة نظرية "هكشر- أولين" ظهرت عدة محاولات لاختبار صحتها، ومن أبرز هذه المحاولات الدراسة التي قام بها ليونتييف عام 1953 مستخدماً أسلوباً جديداً في التحليل الاقتصادي وهو " المدخلات والمخرجات" فقد استخدم بيانات للصادرات وبدائل للواردات لسنة 1947م بالنسبة للاقتصاد الأمريكي، فقد كان الاعتقاد السائد في ذلك الوقت أن الولايات المتحدة الأمريكية تتمتع بوفرة نسبية في عامل رأس المال وندرة نسبية في عامل العمل مقارنة مع دول أخرى، وعليه فإنها ستخصص في إنتاج السلع ذات الوفرة الرأسمالية واستيراد السلع ذات الكثافة العمالية. قام ليونتييف بتقدير كمية العمل ورأس المال المطلوب لإنتاج ما قيمته مليون دولار من السلع الصادرات والسلع المنافسة للواردات في الولايات المتحدة الأمريكية، واستخدم في التقدير جدول مدخلات ومخرجات للاقتصاد الأمريكي. وتظهر النتائج في الجدول الموالي:

الجدول رقم (02-04): مدخلات ومخرجات الاقتصاد الأمريكي لعام 1947

السلع المنافسة للواردات	الصادرات	ما قيمته مليون دولار من الاحتياجات من
3091.339	2550.780	رأس المال (بالدولار بأسعار 1947)
170.004	182.313	العمل (بالعامل في السنة)
18000	14000	رأس المال لكل عامل (لأقرب ألف دولار)

المصدر: عادل أحمد حشيش، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2000، ص 107.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن إنتاج ما قيمته 01 مليون دولار من الصادرات الأمريكية خلال سنة 1947، يتطلب استخدام كمية من رأس المال تقدر بحوالي 2,6 مليون دولار وإلى كمية من العمل تقدر بحوالي 182 ألف عامل، أما إنتاج ما قيمته 01 مليون من السلع المنافسة للواردات فإنه يتطلب استخدام كمية من رأس المال تقدر بحوالي 3,1 مليون دولار وإلى كمية من العمل تقدر بحوالي 170 ألف عامل. من ذلك نجد أن وحدة واحدة من الصادرات تتطلب ما قيمته 14 ألف دولار من رأس المال لكل عامل بينما وحدة واحدة من السلع المنافسة للواردات تتطلب ما قيمته 18 ألف دولار من رأس المال لكل عامل

نستخلص من الجدول السابق أن وحدة الصادرات تتطلب كمية من رأس المال أقل مما تتطلبه وحدة السلع المنافسة للواردات، وأن وحدة الصادرات تحتاج لكمية من العمل أكبر مما تحتاجه وحدة السلع المنافسة للواردات، وهذا ما يدل على أن صادرات الولايات المتحدة الأمريكية كثيفة العمل بينما السلع المنافسة لوارداتها كثيفة رأس المال.

من هذا المنطلق استنتج ليوننتيف أن اشتراك الولايات المتحدة الأمريكية في التقسيم الدولي للعمل، يقوم على أساس تخصصها في مجالات الإنتاج كثيفة العمل لا كثيفة رأس المال. وكذلك توصل "ليوننتيف" إلى أن الرأي القائل بأن اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية يتميز بفائض نسبي في رأس المال ونقص نسبي في العمل خاطئ وفي الواقع العكس هو الصحيح، وهو بذلك يستخدم نظرية للحكم على الواقع ولا يستخدم الواقع للحكم على النظرية¹.

نظرا لأن هذه النتيجة تعني هدم نظرية هيكشر - أولين، فقط ظهرت تفسيرات عديدة لنتائج دراسة ليوننتيف السابقة والتي نستعرض منها ما يلي²:

- العامل الأمريكي أكثر إنتاجية من العامل الأجنبي، فلقد فسر ليوننتيف هذا اللغز استنادا إلى أن كفاءة وإنتاجية العامل الأمريكي تفوق كفاءة وإنتاجية العامل الأجنبي بمقدار ثلاث أضعاف.
- تفر نظرية هيكشر - أولين أن الولايات المتحدة الأمريكية تتخصص في إنتاج وتصدير السلع كثيفة رأس المال، فإذا كان المواطن الأمريكي يستهلك أكثر السلع كثيفة رأس المال فإنه لا يبقى فائض للتصدير، ولذلك فهي تصدر السلع كثيفة العمل بدلا من سلعة الميزة، ويطلق في هذه الحالة اصطلاح انعكاس أو تحيز الطلب.
- هيكل الحماية، يقصد بهيكل الحماية مجموعة التدابير الجمركية وغير الجمركية التي يتم استخدامها للتأثير على حجم ونمط التبادل الدولي للدولة، وقد حاول Travis في دراسته عام

¹ مجدي محمود شهاب، الاقتصاد الدولي المعاصر، مصر، دار الجامعة الجديدة، 2007، ص 66.

² سيد متولي عبد القادر، الإقتصاد الدولي: النظرية والسياسات، دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان، 2011، ص 50-51.

1971 تفسير لغز ليونتييف من خلال سياسة التعريف الجمركية، والتي لوحظ تشدها في مواجهة الواردات كثيفة العمل، الأمر الذي حد تدفق الواردات كثيفة العمل نحو أمريكا.

- يبرر رأس المال البشري لغز ليونتييف، فقد خلصت عدة دراسات إلى أن الدول كالأفراد تستثمر للمستقبل ليس فقط بتراكم رأس المال المادي ولكن أيضا بالإنفاق على الرأس المال البشري كالتعليم والتدريب.

ظهر مثل لغز ليونتييف خلال الخمسينات من القرن العشرين في اليابان فهي وفيرة عنصر العمل لكن صادراتها كثيفة رأس المال و وارداتها كثيفة العمالة، وتم تفسير اللغز كما يلي: تعتبر اليابان أكثر تقدما في مجال الصناعة مقارنة بدول معينة كما أنها أقل تقدما مقارنة بدول أخرى وبالتالي طبقا للنظرية السويدية تصدر سلعا كثيفة رأس المال للدول الأقل تقدما من الناحية الصناعية، كما تصدر سلعا كثيفة العمالة للدول الأكثر تقدما من الناحية الصناعية¹.

وجهت انتقادات عديدة للمدرستين الكلاسيكية والنيوكلاسيكية ذكرت سالفا بالتفصيل بالنسبة لكل نظرية، لكن النقد الأساسي للمدرستين هو بروز نظريتهما واقعيًا كنظريات مفسرة لكيفية قيام التبادل الدولي وليس لتفسير ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر، وهذا ما مهد الطريق لعدة دراسات نظرية وتطبيقية لإعادة النظر في تفسير الاستثمار الأجنبي المباشر.

ثالثا- النظريات الحديثة

تناولت النظريات الحديثة عوامل لم تتطرق لها النظريات السابقة، محاولة بذلك إعطاء تفسيراً أقرب ما يمكن للواقع وللعناصر التي تحكم وتسير المبادلات الدولية وبالأخص الاستثمار الأجنبي المباشر. ومن بين هذه النظريات سنذكر أهمها وهي:

1- النظرية عدم كمال الأسواق:

ويعتبر الاقتصادي S.Hymer من بين أعمدة هذه النظرية، إذ انطلق تحليله سنة 1960 من فكرة الأسواق غير الكاملة في الدول المضيفة، كما يرى أيضا أن الشركات التي تتجه للاستثمار خارج بلدها الأم تتمتع بمجموعة من الخصائص التي تميزها عن شركات البلد المضيف وكذلك تعتقد أن هناك عوائق تمنع الشركات المحلية من الاستفادة من الخصائص التي تتمتع بها الشركات الدولية، ويبين S.Hymer أن الاستثمار الأجنبي المباشر في الخارج يكون ممكنا وذو مردودية عندما تكون الشركة المستثمرة تحوز ميزة تنافسية (تكنولوجية، إنتاجية، مالية أو إدارية... الخ) قابلة للانتقال الدولي تميزها عن باقي المنافسين المحليين، من هذا المنطلق يمكن القول بأن الشركات متعددة الجنسيات تتجه للاستثمار في أسواق الدول المضيفة بسبب المنافسة الكاملة في الأسواق الوطنية بالدول الأم.

¹ وليد عابي، حماية البيئة وتحرير التجارة الخارجية في إطار المنظمة العالمية للتجارة: دراسة حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف 01، سنة 2018/2019، ص 30.

- وفي هذا السياق كان لـ Kindleberger مساهمات واضحة حيث اقترح نموذج لعدم كمال الأسواق كسبب لوجود الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتي حددها في العوامل التالية¹:
- عدم كمال سوق السلع، والذي يعزى لاختلاف المنتجات واختلاف تقنيات التسويق.
 - عدم كمال سوق عوامل الإنتاج، بسبب اختلاف طرق الدخول لسوق رأس المال والملكية المتعلقة بالتكنولوجيا وكذلك للاختلافات المتعلقة بالخبرة الإدارية.
 - التدخل الحكومي عبر عديد السياسات ومنها (الحوافز الجمركية وغير الجمركية، الضرائب، مراقبة وضبط الأسعار والأرباح، لوائح مكافحة الاحتكار وغيرها) الأمر الذي يساهم في زيادة كفاءة الإنتاج.

من بين الانتقادات التي وجهت لنظرية عدم كمال الأسواق أنها تفترض أن الشركات المتوجهة للاستثمار خارج بلدها الأم تمتلك دراية كافية وعميقة عن فرص الاستثمار في البلدان المضيفة وهو أمر صعب المنال من الناحية العملية، كما أنه لم تقدم أي مبررات منطقية لتفضيل الشركات متعددة الجنسيات الحيازة المطلقة للمشاريع الاستثمارية في الدول المضيفة كوسيلة لتحقيق الأرباح في حين وجود بدائل عديدة كعقود التراخيص الخاصة بالإنتاج والتسويق².

2- نظرية تدويل أسواق المنتجات الوسيطة:

طورت هذه النظرية على يد كل من Buckley و Casson سنة 1976 وهذا بناء على الأعمال الرائدة لـ (Caose) 1937، حيث توضح هذه النظرية كيف تتفاعل أنشطة الشركات المتعددة الجنسيات مع بعضها البعض والقرارات التي تحكم دخول هذا النوع من الشركات لأسواق جديدة³.

تعتبر نظرية تدويل أسواق المنتجات الوسيطة امتدادا لنظرية عدم كمال الأسواق، فهي ترى كل من المعرفة، التراخيص، الماركات سلعا وسيطة وأن السوق الداخلي للشركات المتعددة الجنسيات يسمح بإنتاج منتجات نهائية وذلك باستخدام الدراية والمعرفة وكأنها سلع وسيطة من جهة، ومن جهة أخرى يسمح الحصول على أعلى مردودية تمكن من تغطية التكاليف التمهيدية للبحوث⁴، فالميزة الخاصة هي التي تقود إلى الابتكار والاستثمار في الخارج. فقبل الحرب العالمية الثانية كان سبب انتقال الشركات إلى الخارج هو نقص في المواد الأولية، وهو ما يفسر الاستثمارات في الصناعات الإستخراجية مثل مناجم النحاس، الحديد، القصدير، حقول البترول...، أما بعد الحرب العالمية الثانية أصبحت الشركات متعددة الجنسيات عندما تتوفر على المعرفة أو التكنولوجيا فإنها تغزو أسواق

¹ - Popovici Oana Cristina and Adrian Cantemir Călin, FDI theories. A location-based approach, Romanian Economic Journal, Vol.17, N.53, (2014), p.7.

² منور أوسرير، عليان النذير، حوافز الاستثمار الخاص المباشر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، الجلد 02، العدد 02، 2005، ص 110.

³ Peter J Buckley and Mark C Casson, The internalisation theory of the multinational enterprise: A review of the progress of a research agenda after 30 years", Journal of International Business studies, Vol.40, N.9, (2009), pp.1563-1566.

⁴ Josette peyrard, gestion financière internationale, Paris : Vuibert, 5ème édition, 1999, p 186.

التكنولوجيا وأسواق المنتجات الوسيطة الأخرى، إذن تستثمر هذه الشركات في الخارج من أجل المحافظة على الميزة التنافسية الخاصة بها، وذلك حتى تبقى مالكة للمعلومات ورأس المال الاجتماعي والتكنولوجيا.

تنطوي نظرية تدويل أسواق المنتجات الوسيطة على بعض النقائص منها¹:

- ركزت على عامل المعرفة أكثر من غيره وأولت اهتماما محدودا بجوانب التكلفة كالتكلفة السياسية المصاحبة لقرار استغلال الميزة الاحتكارية الخاصة ذاتيا، والتي قد تصل في مرحلة معينة إلى حد الحيلولة دون قيام الاستثمار المباشر فيما لو طبقت حكومات الدول المضيفة سياسات تمييزية ضد الشركات دولية النشاط.
- أهملت هذه النظرية العوامل الجاذبة التي تتميز بها بعض الدول المضيفة للاستثمار (عوامل التوطن)، والتي تدفع بالشركات إلى تدويل بعض أو كل نشاطاتها مثل الاستثمارات في الصناعات الاستخراجية: معادن النحاس والحديد والقصدير والبترو... الخ
- اعتمدت في تفسيراتها لتدويل النشاط الاقتصادي على الشركات متعددة الجنسيات دون الشركات الأخرى التي لا تتصف بتعدد الجنسيات، إلى جانب عدم قيامها بتفسير الكيفية التي عن طريقها تصبح الشركات بمثابة شركات متعددة الجنسيات في قطاع الخدمات الأمر الذي جعل هذه النظرية لا تهتم بتدويل نشاط قطاع الخدمات.

3- نظرية الموقع:

تقوم هذه النظرية على الدوافع والعوامل التي تدعو الشركات متعددة الجنسيات إلى الاستثمار المباشر في الخارج وهي الدوافع المتعلقة بالمزايا المكانية للدولة المضيفة، أي أنها تركز على المحددات والعوامل الموقعية أو البيئية المؤثرة على قرارات الاستثمار في الدول المضيفة. توضح هذه النظرية أن أسباب نجاح الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتوجهة لبلدان محددة يرتكز على أساس ثروة البلد من موارد طبيعية، وتوافر العمالة وحجم السوق ووجود البنية التحتية الملائمة والسياسات الحكومية المتبعة فيما يتعلق بهذه الموارد، كما ينظر لهذه النظرية بأنها تتدرج ضمن مقاربات الجاذبية للاستثمار الأجنبي المباشر أي بمعنى آخر أن التدفقات التي تتم بين بلدين تكون مرتفعة إذا كانا متشابهين من الناحية الاقتصادية والثقافية والجغرافية والتي تؤثر فيها متغيرات عديدة كاللغة المشتركة والجوانب المؤسسية، حجم السوق ومستوى التنمية والانفتاح التجاري وغيرها من المتغيرات التي تعتبر من محددات الاستثمار الأجنبي المباشر².

¹ عبد الكريم بعداش، الاستثمار الأجنبي المباشر وأثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996 - 2005، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص النقود والمالية، 2007/2008، ص 90.

² Makoni Patricia Lindelwa, An extensive exploration of theories of foreign direct investment, Risk Governance & Control: Financial markets and institutions, Vol.5, N.2, (2015), p.80

ووفقاً لهذه النظرية يوجد العديد من المحددات المكانية التي تؤثر على قرار الشركات متعددة الجنسيات في الاستثمار في إحدى الدول المضيفة، وفي المفاضلة بين الاستثمار بهذه الدولة أو التصدير إليها، ومن أهم هذه المحددات المناخ الاستثماري، الإجراءات الحمائية، العوامل المرتبطة بالتكاليف بالإضافة إلى العوامل التسويقية والحوافز والامتيازات التي تقدمها الدول المضيفة¹.

وفيما يلي عرض مختصر لأهم العوامل التي تؤثر في توطن الاستثمار الأجنبي المباشر²:

- عوامل المرتبطة بالسوق، مثل حجم السوق ومدى اتساعها ونموها في الدول المضيفة.
 - العوامل التسويقية، مثل درجة المنافسة، مدى توافر منافذ التوزيع ووكالات الإعلان.
 - العوامل المرتبطة بالتكاليف، كالقرب من المواد الخام، مدى توافر الأيدي العاملة، انخفاض تكلفة العمالة، مدى انخفاض تكاليف النقل والمواد الخام والسلع الوسيطة والتسهيلات الإنتاجية الأخرى.
 - ضوابط التجارة الخارجية، والمتمثلة في التعريف الجمركية، نظام الحصص، القيود الأخرى المفروضة على التصدير والاستيراد.
 - العوامل المرتبطة بمناخ الاستثمار، مثل مدى قبول الاستثمارات الأجنبية، الاستقرار السياسي، مدى استقرار سعر الصرف، نظام الضرائب، توفير البنية الأساسية، القيود المفروضة على ملكية الأجانب الكاملة لمشروعات الاستثمار.
 - الحوافز والامتيازات والتسهيلات التي تمنحها الحكومة المضيفة للمستثمرين الأجانب.
- من بين الانتقادات الموجهة لهذه النظرية أن الشركات العملاقة تنجز استثمارات في مناطق جغرافية متعددة من العالم قصد الوصول إلى أهدافها المسطرة بغض النظر عن التوفر الكلي أو الجزئي للعوامل الموقعية، وذلك رغبة منها في السيطرة على الأسواق الدولية والتحكم فيها ومن ثم توجيهها وفق مصالحها ناهيك عن قدرتها على تحمل بعض المخاطر مقابل مردود عال متوقع، أو تحمل بعض المخاطر في دولة ما بهدف تجنب مخاطر أكبر منها في مناطق جغرافية أخرى أو في نشاطات سابقة أو لاحقة أي بهدف المحافظة على استمرارية الروابط الخلفية و/أو الأمامية لها.

4- نظرية الحماية:

ظهرت هذه النظرية نتيجة للخلل الذي شاب الافتراضات التي قامت عليها نظرية عدم كمال السوق، فضمن الاستغلال الأمثل لفرص الاستثمار الدولي بما يتماشى وأهداف الشركات متعددة الجنسيات لا يتحقق لمجرد عدم تكافؤ المنافسة بين هذه الشركات والشركات الوطنية أو العاملة بالدول المضيفة، وإنما يتوقف على مدى ما تمارسه الدول النامية من رقابة أو ما تفرضه من شروط وقوانين تؤثر على حرية التجارة والاستثمار وممارسة الأنشطة المرتبطة بهما بصفة عامة.

¹ عمر صقر، العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة، الإسكندرية، مصر، دار الجامعية، 2003، ص 48-49.

² منور أوسري، عليان النذير، حوافز الاستثمار الخاص المباشر، مرجع سابق، ص 113.

ومن ثم ظهرت نظرية الحماية، ويقصد بالحماية هنا الممارسات الوقائية من قبل الشركات متعددة الجنسيات لضمان عدم تسرب الابتكارات الحديثة في مجالات الإنتاج، التسويق، أو الإدارة عموماً إلى أسواق الدول المضيفة من القنوات الأخرى غير الاستثمار المباشر أو عقود التراخيص أو الإنتاج، أو أي شكل آخر، وذلك لأطول فترة ممكنة هذا من ناحية ومن ناحية أخرى لكي تستطيع هذه الشركات كسر حدة الرقابة والإجراءات الحكومية بالدول النامية المضيفة وإجبارها على فتح قنوات لاستثمار المباشر للشركات متعددة الجنسيات داخل أراضيها¹.

وبصفة عامة تقوم نظرية الحماية على أساس أن الشركة متعددة الجنسيات تستطيع تعظيم عوائدها إذا استطاعت حماية الكثير من الأنشطة الخاصة مثل البحث والتطوير والابتكارات وأي عمليات إنتاجية أو تسويقية أخرى جديدة، ولكي تحقق ذلك فإن هذا يستلزم قيامها بممارسة أو تنفيذ الأنشطة المشار إليها داخل الشركة أو بين الفروع في الأسواق أو بالدول المضيفة، فالأفضل لتلك الشركات الاحتفاظ بالميزة التي تحقق لها التميز المطلق بدلاً من بيعه للشركات الأخرى بالدول المضيفة. ويلاحظ أن ممارسات الحماية من الممكن أن يتحقق بأساليب بديلة متاحة الآن، قد تكون أكثر فعالية من تلك التي تستخدمها الشركات متعددة الجنسيات، وعلى سبيل المثال يوجد الآن الضوابط لحماية براءات الاختراع بمختلف أنواعها على المستوى العالمي، تضمنها موثيق متفق عليها ويقوم بتنفيذها منظمات دولية بعضها تابع لهيئة الأمم المتحدة أما الأخر فيمثل منظمات دولية مستقلة.

لاقت نظرية الحماية انتقادات كباقي النظريات السابقة، أبرزها استنادها بصورة مباشرة على دوافع الحماية للشركات متعددة الجنسيات وضرورة أن تكون عملية اتخاذ القرارات داخل الشركة الأم وبذلك فهي تعطي اهتماماً أقل للإجراءات أو الضوابط والسياسات الحكومية الخاصة بالدول المضيفة الخاصة بالاستثمارات الأجنبية والممارسات الفعلية الحالية أو المرتقبة للشركات الأجنبية، هذه الإجراءات والسياسات الحكومية قد تؤدي إلى تقليل جدوى ممارسات وإجراءات الحماية التي تمارسها الشركة متعددة الجنسيات وكذلك على مدى تحقيقها للأهداف التي تسعى لبلوغها². إضافة إلى ذلك يفهم من هذه النظرية أن الاستثمار الأجنبي المباشر ينشأ نتيجة عدم تسرب الابتكارات الحديثة إلى غير المبتك، وكأن الاستثمار الأجنبي المباشر لا يقع إلا فيما يبتكر حديثاً فقط، غير أن الواقع عكس ذلك، إذ نجد استثمارات أجنبية مباشرة في مجالات لا تعتمد بالضرورة على ابتكارات حديثة مثل مجال السياحة والبنوك والتأمين والنقل وغيرها من المجالات.

¹ فليح حصف خلف، التمويل الدولي، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2004، ص 182.

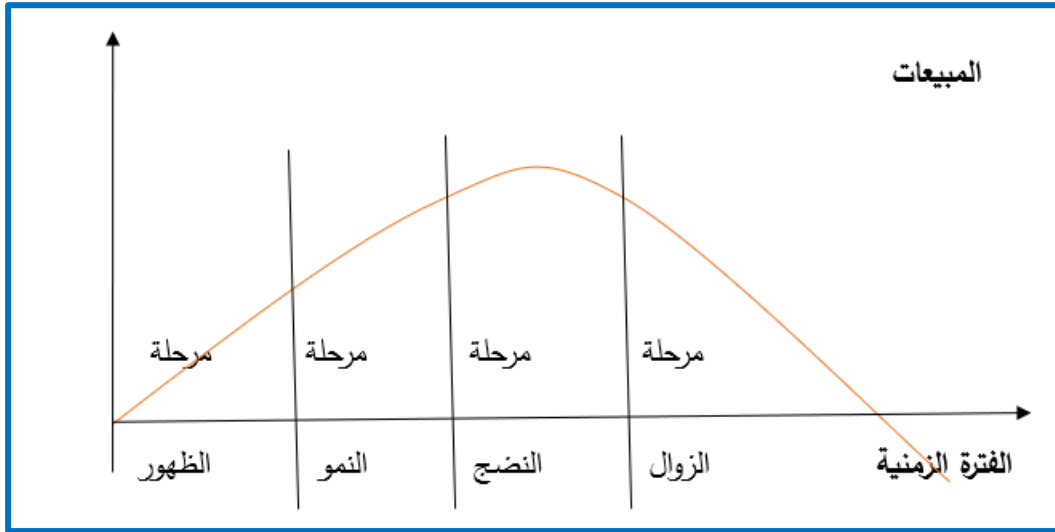
² نظريات الاستثمار الأجنبي، المكتبة الشاملة الذهبية، ص 12، على الموقع:

<https://ketabonline.com/ar/books/98310/read?part=1&page=21&index=659586>، اطلع عليه 2023/03/06.

5- نظرية دورة حياة المنتج:

تعتبر هذه النظرية لـ Vernon Raymond من جامعة هارفارد الأمريكية 1966 أول نظرية تفسر ديناميكية العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية، وتقوم هذه النظرية على مفهوم أن كل سلعة من السلع التي تنتجها الشركات تمر بمراحل حياتية من لحظة وصولها إلى السوق التجاري وحتى زوالها منه (الظهور، النمو، النضج، الانحدار ثم الزوال) وتستعرض هذه النظرية مبررات التجارة الدولية ودوافع الشركات العابرة للقارات وراء الاستثمارات الأجنبية المباشرة من ناحية، ومن ناحية أخرى كيفية وأسباب انتشار الابتكارات والاختراعات الجديدة والتكنولوجيا المتقدمة خارج حدود الدولة الأم. وقدّم Vernon هذا النموذج في أربعة مراحل أساسية موضحة في الشكل التالي:

الشكل رقم (02-01): مراحل دورة حياة المنتج



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على:

Jean Louis Mucchielli, Principes d'économie internationale, Economica, Université francophone, LIREF, Paris, France, p42.

يتضح من الشكل أعلاه أن المنتج يمر بدورة حياة تقسم إلى أربعة مراحل وهي¹:

- المرحلة الأولى (مرحلة الظهور): في هذه المرحلة ينتج المنتج بكميات قليلة وتكون تكاليف إنتاجه مرتفعة، وذلك لاعتماد الشركة في إنتاجه على الكفاءات العلمية والهندسية واليد العاملة عالية المهارة، هذا ما يؤدي إلى طرحها للمنتج الجديد بأسعار عالية، فيكون الطلب عليه غير كبير وتصديره محدود.
- المرحلة الثانية (مرحلة النمو أو التوسع): خلال هذه المرحلة يرتفع الطلب على المنتج الذي يلقي قبولا متزايدا ويجرى إنتاجه بصورة متزايدة وتتنخفض تكاليف إنتاجه وبالتالي أسعاره، مما

¹ دياب محمد، التجارة الدولية في عصر العولمة، مرجع سابق، ص 127-128.

يضاعف الطلب عليه ويتزايد الطلب عليه في الخارج، ففي البداية تتم تلبية الطلب من خلال الإنتاج في دولة الابتكار، ثم يبدأ إنتاجه في الخارج سواء بواسطة الشركة الأم أو بواسطة شركات أخرى.

- المرحلة الثالثة (مرحلة النضج): في هذه المرحلة يصبح المنتج نمطياً، إذ تتزايد المنافسة عن طريق الأسعار بحيث يتركز الإنتاج في الدول ذات الأجور المنخفضة من أجل خفض التكاليف، وتبدأ الدول المقلدة بإنتاج المنتج وبيعه في أسواقها الداخلية.
- المرحلة الرابعة (مرحلة الزوال): تعتبر المرحلة الأخيرة في حياة المنتج، حيث يصبح هذا الأخير قديم بسبب ظهور منتجات جديدة أكثر حداثة وتطوراً تلبى الحاجات نفسها، فعلى الرغم من انخفاض الأسعار فإن الطلب على المنتج ينخفض وإنتاجها يتراجع.
- قوبلت نظرية دورة حياة المنتج بالعديد من الانتقادات التي وجهت إليها من أهمها¹:
- لا يصلح تحليل دورة المنتج على الاستثمارات المباشرة في قطاع البترول والسياحة، إذ لا يتطلب هذا النوع من الاستثمارات العمل من داخل الأم، بل قد تكون بداية الشركة بالدولة المضيفة.
- من الناحية العملية تقوم الشركات المتعددة الجنسيات بالاستثمار الأجنبي المباشر في كل من الدول المتقدمة والدول النامية على حد سواء وفي نفس الوقت دون المرور بالمراحل التي عرضها فرنون في نظريته حول دورة حياة المنتج.
- هناك بعض الصناعات ذات المستوى التكنولوجي المتقدم لا تمر بنفس المراحل لدورة حياة المنتج (صناعة تكنولوجيات الاتصال)، إذ قد يكون ظهورها في الأسواق المتقدمة متزامناً مع ظهورها في أسواق الدول النامية.

6- النظرية الانتقائية:

تعتبر هذه النظرية من أبرز النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر طورها Dunning عبر سلسلة من المنشورات خلال السنوات (1980، 1981، 1988، 1992) وهو ما يعرف بنموذج OLI، حيث يفترض Dunning توفر ثلاث مزايا رئيسية لتدويل أنشطة الشركات المتعددة الجنسيات وهي²:

- مميزات الملكية Ownership advantages، ويقصد بها المزايا الاحتكارية التي تملكها الشركة كالتكنولوجيا، المهارات الإدارية والفنية اللازمة، القدرة على التمويل الكافي وغيرها.

¹ ليليا بن منصور، الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة نظرية واقتصادية، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، العدد 02، المجلد 05، 2014، ص 121.

² Jean Paul Lemaire, Stratégie d'Internationalisation, Dunot, paris, 2003, P : 100

- مميزات المكان Location advantages، وهي المزايا المرتبطة بالبعد المكاني للبلد المضيف وأبرزها اتساع السوق والاستقرار الاقتصادي، توفر البنية التحتية وانخفاض تكاليف النقل وغيرها.
 - مميزات التدويل Internalization advantages، وتتمثل في المزايا الخاصة بالجانب التنظيمي حيث تجمع ما بين تخفيض تكاليف المبادلات والصفقات ومراقبة الإنتاج ومنافذ التوزيع إضافة إلى الحد من مخاطر تغيرات أسعار الصرف وغيرها.
- سميت بالنظرية الانتقائية لأنها تفسر كيفية الانتقاء بين الاستثمار الأجنبي المباشر، التصدير والتراخيص كأهم ثلاث منافذ لاقتحام الأسواق الخارجية، فيفترض نموذج OLI أن الشركات متعددة الجنسيات تطور المزايا الاحتكارية O في الداخل ثم تحويلها إلى الخارج إلى بلدان محددة اعتماداً على مزايا المكان L من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر، وهذا ما يسمح للشركات متعددة الجنسيات باستيعاب مزايا الملكية O¹.
- ويرى Dunning أن الشركة متعددة الجنسيات أمام ثلاث خيارات لتدويل نشاطها وخدمة السوق الخارجي²، والجدول الموالي يوضح ذلك.

الجدول رقم (02-05): اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر لخدمة السوق الخارجي

المزايا طرق خدمة السوق	مزايا احتكارية تحوزها الشركات	مزايا الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية	مزايا مكانية للدول المضيفة
استثمار أجنبي مباشر	متوفرة	متوفرة	متوفرة
التصدير	متوفرة	متوفرة	غير متوفرة
التراخيص	متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة

المصدر: خالد عبد الوهاب البنداري الباجوري، الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في النمو الاقتصادي في مصر، مجلة الإستراتيجية والتنمية، جامعة مستغانم 2012، العدد 03، ص 20.

- يلاحظ من الجدول السابق أن المؤسسة أمام ثلاث خيارات لاخترق وخدمة السوق الخارجي، وذلك تبعاً لتوفر المزايا المطلوبة لذلك:
- الخيار الأول: خدمة السوق الخارجي عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر، ويتحقق بامتلاك الشركة كل من مزايا الملكية، الموقع ومزايا التدويل.
 - الخيار الثاني: خدمة السوق الخارجي عن طريق التصدير، وتقوم به الشركة عند امتلاكها لمزايا الملكية ومزايا التدويل دون مزايا الموقع.

¹ Rugman Alan M, Reconciling internalization theory and the eclectic paradigm, Multinational Business Review, Vol.18, N.2 (2010), p 02

² ليليا بن منصور، الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة نظرية واقتصادية، مرجع سابق، ص 122.

- الخيار الثالث: خدمة السوق الخارجي عن طريق منح تراخيص لشركات أخرى، وهو خيار تتوفر فيه للشركة المزايا الخاصة بها فقط ولا تتوفر لديها مزايا التدويل والموقع.
 - ساهمت هذه النظرية في الإجابة على التساؤلات المطروحة: لماذا وأين وكيف يتم دخول الأسواق الخارجية؟ إلا أنها تعرضت لانتقادات أهمها ما يلي¹:
 - وجود بعض الشركات من البلدان النامية لا تحوز على ميزات احتكارية المتمثلة أساسا في التكنولوجيا غير أنها شركات متعدد الجنسيات تعتمد على إنتاج كثيف العمل، التكاليف المنخفضة ونقوم باختراق الأسواق الخارجية والاستثمار فيها.
 - غموض العلاقة بين الميزات الثلاثة، حيث تعرضت النظرية لكل ميزة بشكل منفرد دون الأخذ بعين الاعتبار علاقة التأثير والتأثير فيما بينها.
- 7- النظرية اليابانية (نظرية الميزة النسبية)

رواد هذه النظرية هما Kojima و Tsurumi، وقد استندت إلى عدد من الفروض الاقتصادية الكلية إضافة إلى جمعها بين الأدوات الجزئية (القدرات المعنوية للشركة، التميز التكنولوجي) وكذلك الأدوات الكلية (السياسة التجارية والصناعية للحكومات) لتحديد عوامل الميزة النسبية للدولة²، وقد حاولا تفسير قيام الاستثمارات الأجنبية المباشرة استنادا إلى تجربة الشركات اليابانية التي تتمتع بخصائص تسييرية وتنظيمية وتكنولوجية تختلف عن مثيلتها في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية. بين الاقتصادي Tsurumi مدى فعالية تسيير الشركات اليابانية مقارنة بالشركات الأمريكية، حيث أوزع ذلك للقدرة التنافسية والتدويل الداخلي الفعال اللذين تتميز بهما الشركات اليابانية والناج عن التنظيم الفعال من جهة وغرف التجارة التي تعرف بدور التجارة اليابانية من جهة أخرى.

كما قام Tsurumi بمقارنة النموذج الأمريكي والنموذج الياباني وتوصل إلى³:

- النموذج الأمريكي المسيرين في الشركات هم الذين يفكرون في وضع القرارات الإستراتيجية، أما في الشركات اليابانية فإضافة إلى المسيرين السامين فإن المسيرين المتوسطون هم أيضا معنيون بالمشاركة في وضع القرارات الإستراتيجية وتحديد أهداف طويلة الأجل، كما أن النموذج الياباني يتسم بالعلاقة الوطيدة بين الموردون والغرف التجارية اليابانية*.

¹ دحماني سامية، أثر مناخ الاستثمار في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر/ دراسة مقارنة لدول المغرب العربي خلال الفترة (1995-2000)، أطروحة دكتوراه، العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2015-2016، ص 44.

² بكطاش فتيحة، مقالي سفيان، المقاربة النظرية للاستثمار الأجنبي المباشر، Revue d'Economie et de Statistique Appliquée، العدد 21، جوان 2014، ص 94.

³ دحماني سامية، أثر مناخ الاستثمار في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر/ دراسة مقارنة لدول المغرب العربي خلال الفترة (1995-2000)، مرجع سابق، ص 41.

* تمتلك الغرف التجارية اليابانية شبكة جد متطورة للمعلومات تسمح بالرد السريع على الطلب الأجنبي، إلى جانب ذلك يتجلى دورها في تزويد المؤسسات اليابانية بإمكانيات التوطن في الخارج.

- تتميز اليابان بوجود هيكل صناعي للاستثمار الأجنبي المباشر مختلف عن نظيره في البلدان المتقدمة، فاليابان تملك المهارات المتخصصة، قوى العمل ونظام إنتاجي قوي.
- الدور الهام للعملة اليابانية، فمنذ وقت طويل تم تقدير الين الياباني بأقل من قيمته قصد تشجيع صادراتها، ولكن بعد رفع الين عرفت معظم الشركات اليابانية انتشارا واسعا لتوطناتها في الخارج. أما Kojima فيشدد على دور الاستثمار الأجنبي المباشر كأداة لنقل التكنولوجيا إلى البلدان المضيفة، ويعتقد بوجود تعاون بين الشركات متعددة الجنسيات وحكومات البلدان المضيفة في سبيل مصالحهم المتبادلة مع احتمال حصول بعض أنواع الصراع بينها أحيانا، كما يفترض أيضا وجود نوعين من الاستثمار الأجنبي المباشر هما: الاستثمار الموجه للتجارة، والاستثمار المناهض للتوجه التجاري، حيث يرى من خلال تحليله أن الاستثمارات المباشرة اليابانية تشجع على خلق قاعدة تجارية في الدول المضيفة، كما تعتبر وسيلة لنقل رأس المال والتكنولوجيا والمهارات من الدول المستوردة، في حين أن الاستثمارات الأمريكية ما هي إلا بديل للتجارة¹. فالاستثمار المباشر في شكله الياباني يخلق التبادل الدولي الذي يستند على الميزة النسبية (موارد طبيعية، يد عاملة،...) لدولة المضيفة من جهة، كما يستند على الميزة النسبية (تكنولوجيا، إبداع، مهارات التسيير،...) التي تتمتع بها المؤسسات اليابانية من جهة ثانية. وجهت انتقادات لهذه النظرية لشدة بساطتها حيث تؤكد النظرية أن الاستثمار الأجنبي المباشر يرفع من القدرة التنافسية ويساعد في تسريع عمليات الإصلاح الاقتصادي للدول المضيفة، دون تقديم التفاصيل، ناهيك عن ذلك فإن النموذج الكلي الذي تتبناه غير كاف لتفسير الاستثمار الأجنبي المباشر فهو يهتم بالاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تخلق التبادل الدولي.

المطلب الثالث: دوافع ومحددات الاستثمار الأجنبي المباشر

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر حركة من حركات رؤوس الأموال الدولية طويلة المدى، لذلك حظيت دوافع اللجوء إليه ومحدداته باهتمام بالغ ومتزايد، ولا شك أن عملية استقطابه تحركها محددات ودوافع مختلفة سواء كانت تخص الطرف الذي يقوم بها أي الشركات الأجنبية المنتسبة للدول الأصلية أو تخص الدول المضيفة التي تعمل على اجتذابه وتشجيعه. وعليه في هذا السياق سنتطرق في هذا المطلب إلى الدوافع الكامنة وراء الاستثمار الأجنبي المباشر (دوافع المستثمر ودوافع البلد المضيف) والمحددات الأساسية للاستثمار الأجنبي المباشر.

¹ Annie ZavenTortian, International Investment Agreements and their Impact on Foreign Direct Investment: Evidence From Four Emerging Central European Countries, these DOCTORAT, UFR de Sciences Economics, University Sorbonne, France (2007), p166.

الفرع الأول: دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر

توجد دوافع عديدة وراء القيام بالاستثمار الأجنبي المباشر سواء تعلق الأمر بالدولة المصدرة لرأس المال أو من جانب الدولة المضيفة المستوردة التي ترغب في استقطاب مثل هذا النوع من الاستثمارات. وعلى العموم يمكن التفرقة بين نوعين من الدوافع التي يصدر من أجلها قرار الاستثمار الأجنبي المباشر.

أولاً- دوافع الاستثمار الأجنبي من وجهة نظر البلد المضيف

إن أغلب الدول لاسيما النامية تنتظر للاستثمارات الأجنبية المباشرة كوسيلة لعولمة اقتصادها وتحقيق مجموعة من الأهداف التي تراها مناسبة وتخدم أوضاعها الاقتصادية، لذلك تسعى لاجتذابه وهذا للدوافع التالية¹:

- سد فجوة الادخار - الاستثمار: يعتمد النمو الاقتصادي بدرجة أساسية على الاستثمارات الجديدة وكفاءة توزيعها وهذه الاستثمارات تعتمد على حجم المدخرات، فإن كانت تعاني جل الدول النامية من عجز في تمويل خطط التنمية، حيث يعجز الادخار المحلي عن توفير التمويل الكافي للاستثمار الوطني ما يؤدي بها إلى اللجوء لمصادر التمويل الخارجية، والمتمثلة في الاستثمار الأجنبي المباشر، الإعانات والمنح والقرض الخارجية.
- تلجأ الدول النامية إلى الاستثمارات الأجنبية المباشرة كونها تعاني من انخفاض العائد المتوقع من رأس المال المستثمر لارتفاع كلفة استيراد المعدات الفنية، أما إذا وفرت تلك المعدات والآلات من قبل المستثمر الأجنبي فستكون تكاليفها أقل مما يستوردها المستثمر المحلي ويكون معدل العائد المتوقع للمستثمر الأجنبي يفوق معدل العائد المتوقع من قبل المستثمر المحلي.
- خلق فرص عمل، فوجود الاستثمار الأجنبي سيقضي أو يخفف من مشكلة البطالة وذلك بتشغيل عدد من العاملين في المشروعات التي يتم إنشاؤها، علاوة على ذلك سيساهم في زيادة التعليم والمهارة وهذا ما يقدم وظائف حقيقية مهمة للاقتصاد الوطني تسهم في تحسين المعرفة بالإدارة والمهارات وزيادة الإنتاجية.
- نقل التكنولوجيا الحديثة والمتطورة: إن الاستثمار الأجنبي لا يعني مجرد توفير عملات أجنبية تساهم في التمويل فقط بل هو آلات ومعدات على أرقى الأساليب الفنية وأحدث التطورات في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كما يساهم بنقل التكنولوجيا غير المادية أيضا والتي تشمل المعرفة الفنية والممارسات التنظيمية والإدارية إلى الدول المضيفة.
- زيادة التراكم في الرأسمال الثابت والإنتاج الوطني: يؤدي دخول الاستثمار الأجنبي المباشر إلى إقامة مشاريع استثمارية جديدة، مما ينجر عنه زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد المضيف من

¹ فاضل محمد العبيدي، البيئة الاستثمارية، الطبعة العربية الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012،

- خلال المنافسة والخبرة، وهذا ما ينعكس بشكل ايجابي على الإنتاج المحلي. وكل ما سبق يصب في زاوية تحقيق الرفاهية الاقتصادية للبلد المضيف.
- تنوع الصادرات: إن أغلب الدول النامية تعتمد في صادراتها على المواد الأولية لاسيما النفطية منها وتكون أسعارها عرضة للتقلبات، أما الاستثمار الأجنبي فيساهم في خلق صناعات متنوعة مثل تصنيع السلع التي تعتمد على المشتقات النفطية وكذلك السلع التي تعتمد على القطن كمادة أولية ويمكن إقامة المصانع لإنتاج الملابس والمنسوجات الأخرى بدلا من تصدير القطن كمادة أولية.
 - الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية، فمعظم البلدان النامية تزخر بموارد طبيعية ضخمة كالمعادن، النفط والأراضي الزراعية الشاسعة... إلخ، إلا أن الطاقات الإنتاجية الذاتية لهاته البلدان لا تكفي لاستغلال كل هذه الموارد أو بعضها، ما يدفعها لجلب الاستثمار الأجنبي المباشر كعنصر مكمل مساعد لطاقاتها الإنتاجية، من خلال ما يوفره من إمكانيات لاستغلال أكبر قدر ممكن من الموارد الطبيعية التي تتوفر عليها هذه البلدان¹.
 - تحسين وضعية ميزان المدفوعات: يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في تحسين موازين المدفوعات في الدول النامية بصورة مباشرة من خلال ثلاثة قنوات رئيسية هي تدفق رؤوس الأموال الأجنبية، عائدات تصدير هذه الشركات، وتوفير العملات الصعبة نتيجة لإحلال الواردات، فتدفق رأس المال الأجنبي عن طريق هذه الشركات يعالج الفجوة المزمنة التي تعاني منها الدول النامية حيث لا تغطي المدخرات المحلية المتطلبات الاستثمارية، مما ينعكس إيجابا على تحسين وضع ميزان المدفوعات.

ثانيا- دوافع الاستثمار الأجنبي من وجهة نظر المستثمرين الأجانب

- تتنافس الدول المضيفة على تهيئة المناخ المناسب لجذب الاستثمارات الأجنبية، فتقوم بمنح المستثمرين الأجانب جملة من الحوافز والضمانات هذه الأخيرة أصبحت تمثل دوافع تحفز الشركات متعددة الجنسيات إلى الاستثمار خارج أوطانها، وتنقسم هذه الدوافع إلى عدة أنواع حسب سبب وجود هذه الشركات وما تبحث عنه من أسواق، مصادر، ثروات، كفاءات... إلخ، وهي²:
- البحث عن الأسواق وذلك عندما تسعى الشركات متعددة الجنسيات لولوج الأسواق المغلقة من أجل تفادي الحواجز الجمركية والغير جمركية أو المخاطر المتعلقة بالتصدير داخل البلدان المضيفة، فبالرغم من الاتفاقيات المبرمة بين الدول في إطار المنظمة العالمية للتجارة WTO

¹ شوقي جباري، أثر الاستثمار الأجنبي على النمو الاقتصادي- دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، علوم اقتصادية، تخصص اقتصاد تنمية، جامعة أم البواقي 2014/2015، ص 31.

² نزهان محمد سهو السامرئي، محددات ودوافع الاستثمار الأجنبي المباشر وعلاقتها بأهم مؤشرات مناخ الاستثمار، دراسة تحليلية للدول المضيفة والشركات المستثمرة / إشارة خاصة للعراق والدول العربية، جامعة تكريت، كلية الإدارة والاقتصاد، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 12، العدد 34، 2016، ص 251-252.

والتي تخفف من الرسوم الجمركية والحواجز غير الجمركية إلا أن كثيرا من الدول مازالت تطبق تدابير حمائية غير جمركية تعرقل الولوج إلى أسواقها، إضافة إلى ذلك تستثمر الشركات متعددة الجنسيات بدافع البحث عن الأسواق عندما تتأكد من أهمية تواجدها محليا وذلك للاقترب من الزبون أكثر والتعرف عن كثب على أنواقه وحاجياته.

- من الأسباب التي تدفع الشركات للاستثمار في الخارج هو محاولة الحصول على الموارد الطبيعية (المعادن، المواد الخام، والمنتجات الزراعية)، حيث تكون متوفرة أكثر وذات نوعية أفضل من تلك الموجودة في البلدان الأصلية، وهذا الدافع قد يفسر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الجزائر وبلدان إفريقية أخرى لأنها تتمتع بمزايا نسبية في الموارد الطبيعية.
- الاستثمار بدافع الكفاءة، حيث يتم هنا زيادة الكفاءة الإنتاجية عن طريق تحويل جزء من خطوط الإنتاج لدول تتمتع بميزة نسبية في تكاليف الإنتاج (الخامات، قوى العمل والمنتجات الأصلية الرخيصة)، فتستغل التكاليف المتدنية لعناصر الإنتاج وتغتتم فرصة تقديم هذه البلدان لتسهيلات جبائية بغرض تشجيع نشاط ما.
- تلجأ الشركات متعددة الجنسيات إلى الاستثمار الأجنبي المباشر عندما تبحث عن أصول تسمح لها بأن تكون تنافسية، وتتمثل هذه الأصول في الاستثمار في مجال البحث والتطوير أو في مجال الموارد البشرية، وغالبا ما تكون البلدان النامية جاذبة لهذا النوع من الاستثمار، حيث شهدت بعض البلدان الآسيوية تدفق معتبرا من استثمارات الشركات متعددة الجنسيات في مجال البحث والتطوير ونشاطات تطوير برامج الكمبيوتر في العشر سنوات الأخيرة.

الفرع الثاني: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر

تعتبر محددات الاستثمار الأجنبي مجمل الظروف والأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والمؤسسية وكذلك الإجرائية التي تتحكم وتؤثر بشكل بارز على توجهات تدفقاته سواء الجغرافية أو القطاعية، إلى جانب قرارات تجسيده وأيضا قرارات اختيار مواقعه. وتوجد العديد من المحددات لقرار الاستثمار يمكن تقسيمها إلى:

أولاً- المحددات الاقتصادية

- تعتبر المحددات الاقتصادية ذات أهمية كبيرة عند اتخاذ قرار الاستثمار الأجنبي المباشر والركيزة الأساسية لجذبه، وتكمن أهم هذه المحددات في الآتي:
- حجم سوق البلد المضيف واحتمالات النمو: يعد حجم السوق واحتمالات النمو أحد أهم المتغيرات التي تؤثر في قرار توطين الاستثمارات الأجنبية وذلك لأنه يحدد مدى تحقيق المشروع

- لاقتصاديات الحجم، حيث كلما اتسع حجم السوق زادت قدرة الاقتصاد لاستيعاب الاستثمارات، فعادة ما تكون الأسواق الكبيرة أكثر استفادة من الفرص الاستثمارية مقارنة بالأسواق الصغيرة¹.
- الناتج المحلي الإجمالي: يعتبر الناتج المحلي الإجمالي من أهم المحددات الأساسية للاستثمار الأجنبي المباشر، خاصة الشركات المتعددة الجنسيات التي تسعى إلى تحقيق النمو أو النفاذ إلى أسواق الدول المضيفة. وقد توصلت معظم الدراسات الاقتصادية إلى وجود علاقة طردية بين الناتج الإجمالي والاستثمار الأجنبي المباشر، حيث أن ارتفاع معدل الناتج المحلي الإجمالي يعني فرص التقدم والتحسين في الاقتصاد القومي وجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية لإشباع الرغبات الجديدة التي سوف تتولد مع كل نمو في هذه المعدلات، ومن بين هذه الدراسات نجد دراسة Dunning سنة 1980 حول الاستثمار الأجنبي المباشر في الولايات المتحدة الأمريكية، ودراسة الأونكتاد سنة 1997 حول محددات تدفق الاستثمار المباشر لـ 42 دولة نامية².
- وفرة وجود عوامل الإنتاج: يعد توفر الموارد الطبيعية من العناصر المحفزة للاستثمار الأجنبي المباشر، حيث يتدفق هذا الاستثمار إلى الدول الغنية بالموارد الطبيعية وبكميات كبيرة، إضافة إلى أن معظم الشركات المتعددة الجنسيات تبحث عن الاستقرار في الدول التي تتميز بعمالة منخفضة التكاليف وعالية الكفاءة، وهو ما يفسر اتجاه الاستثمارات إلى بعض الاقتصاديات الناشئة مثل دول جنوب شرق آسيا.
- بنية أساسية ملائمة: تعد البنية التحتية محدد كلاسيكي أساسي للاستثمار الأجنبي المباشر، وتشمل شبكة النقل (الطرق، الموانئ، السكك الحديدية...) ووسائل الاتصالات السلكية واللاسلكية، فنجد أن تكاليف النقل تؤثر على قرارات الشركات متعددة الجنسيات على التوطن في بلد ما بالإيجاب أو بالسلب، كما أن توفر وسائل الاتصال بكل أنواعها الحديثة والعالية الكفاءة تؤدي إلى تخفيض تكلفة الأعمال للمستثمر الذي يبحث عن المعلومة الصحيحة التي تعكس الواقع وتساعده على أخذ قرارات صائبة. وعلى ذلك فإن غياب البنية التحتية المتطورة من شأنه أن يثبط المستثمرين الأجانب وذلك لأنه يرفع تكاليف المشروعات فضلا عن إطالة الفترة الزمنية للقيام بأي نشاط استثماري³.
- مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي: تعتبر هذه المؤشرات محدد هام في قرار توطین المستثمرين الأجانب، وأهم تلك المؤشرات التضخم حيث يعتبر أحد أهم المتغيرات التي تبين مدى توافر الاستقرار في البيئة الاقتصادية للدولة المضيفة للاستثمار، وكذلك نجد الكتلة النقدية التي يساهم

¹ Florence Jaumotte, Foreign Direct Investment and Regional Trade Agreements: The market Size Effect Revised, International Monetary Fund Working (2004), Paper 04/206, P 02.

² عمر صقر، العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة، مرجع سابق، ص 51.

³ نرفين أحمد ماهر عز، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر باستخدام تحليل الانحدار ونموذج ARDL، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، المجلد 9، العدد 4، 2018، ص 507.

ارتفاع معدل نموها في البلد المضيف على تحفيز القروض وبالتالي جذب الاستثمار الأجنبي المباشر¹.

- الإصلاح الاقتصادي: ينطوي مفهوم الإصلاح الاقتصادي إلى تضييق نطاق التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي وترك إدارة هذا النشاط إلى قوى السوق بالشكل الذي يحسن الكفاءة التخصيصية لموارد المجتمع،² إذ أوضح تقرير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أن اتجاه الدول النامية إلى اقتصاد السوق والخصخصة يساعد على تزايد تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر نحو هذه الدول عبر تنازل القطاع العام على بعض النشاطات، المشاريع والمؤسسات للمستثمر الأجنبي، ما يتيح له فرص أكبر للنشاط والتوسع في اقتصاديات الدول المضيفة.

- توفر الحوافز التمويلية والمالية: تعتبر من بين العوامل الرئيسية التي تؤخذ في عين الاعتبار عند أخذ قرار الاستثمار وتتمثل فيما يلي³:

- الحوافز التمويلية ومن أهم أشكالها الإعانات الحكومية لتغطية جزء من تكلفة رأس المال والإنتاج وتكاليف التسويق المرتبطة بالمشروع الاستثماري، مشاركة الحكومة في ملكية أسهم المشروعات الاستثمارية.

- الحوافز المالية وتتمثل في الحوافز الضريبية ومن أهم أشكالها، الإعفاءات الضريبية المؤقتة، وإعفاء السلع الرأسمالية المستوردة من الرسوم الجمركية وحوافز التصدير.

فضلا عن الحوافز المذكورة أعلاه تعتبر الحوافز غير الضريبية محدد للاستثمار الأجنبي المباشر وأبرز هذه الحوافز فقد تكون معدلات فائدة منخفضة أو تأمينات حكومية لتغطية المخاطر، مثل مخاطر الصرف، تسهيل الحصول على الأراضي والمباني والمرافق العامة وضمان تحويل رأس المال والأرباح إلى الخارج.

- تنامي القوة التنافسية للاقتصاد القومي: تعتبر من بين أبرز المحددات فكما كان المركز التنافسي للدولة في حالة تحسن كلما أدى ذلك إلى جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية، وذلك نتيجة ارتفاع عائد الاستثمار في تلك الدولة. وهناك العديد من المقاييس المستخدمة في الاستدلال عن القوة التنافسية للاقتصاد القومي منها معدل نمو الصادرات، الرقم القياسي لأسعار الصادرات.

- درجة انفتاح الاقتصاد القومي على العالم الخارجي: يميل الاستثمار الأجنبي المباشر للاقتصاديات المفتوحة، بحيث أنه كلما زادت درجة الانفتاح الاقتصادي على العالم الخارجي كلما كان الاقتصاد القومي جاذبا للاستثمار الأجنبي المباشر. ويمكن الاستدلال على ذلك من

¹ محمد إسماعيل، جمال قاسم حسن، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، صندوق النقد العربي 2017، ص 20.

² عمر صقر، العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة، مرجع سابق، ص 54.

³ عائشة عميش، دراسة قياسية لأثر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر على التشغيل في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم، تخصص اقتصاد وإحصاء تطبيقي، جامعة الشلف، 2017، ص ص 41-42.

خلال قياس نسبة الصادرات والواردات إلى الناتج القومي، علاوة إلى التخفيضات في القيود التعريفية وغير التعريفية ودرجة تركيز الصادرات. كما يمكن القول أن الانضمام لمنظمة التجارة الدولية يعد مؤشرا رئيسي لدرجة الانفتاح الاقتصادي على العالم الخارجي¹.

ثانيا- المحددات القانونية والإدارية

تتجلى المحددات القانونية في توفير إطار تشريعي وتنظيمي للاستثمار الأجنبي المباشر، حيث يعتبر هذا الإطار الكيان الحاكم لكافة أوجه النشاط الاقتصادي الذي يعمل فيه الاستثمار الأجنبي المباشر، ولكي يكون الإطار التشريعي محفزا لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة لابد من وجود مقومات أهمها²:

- وجود قانون موحد للاستثمار يتسم بالوضوح والاستقرار وغير متعارض مع التشريعات الأخرى ذات الصلة.
- تقديم تسهيلات في إجراءات الاستثمار، إضافة إلى وجود التشريعات الهادفة إلى تقليص ملكية الدولة للمشروعات والمصارف.
- وجود ضمانات كافية لحماية المستثمر من المخاطر السياسية.
- وجود نظام قضائي قادر على تنفيذ القوانين، التعاقدات وحل النزاعات التي تنشأ بين المستثمر والدولة المضيفة بكفاءة عالية.
- تعددية التشريعات المنظمة للاستثمار التي تنعكس سلبا على درجة شفافية ووضوح تلك التشريعات أمام المستثمرين، فضلا عن مدى وجود القوانين المتعلقة بحقوق الملكية والقوانين التي تنظم المنافسة وتمنع الاحتكار.

أما المحددات الإدارية فتتعلق بمدى سهولة الإجراءات الإدارية ومدى ابتعادها عن البيروقراطية والفساد الإداري التي تزيد من تكاليف الاستثمار، كما تتأثر المحددات الإدارية بمدى توفر المعلومات عن فرص وحوافز الاستثمار، ومدى توافر الكفاءات الإدارية في وكالات ترويج الاستثمار وقدرة هذه الوكالات على تحقيق أهدافها.

ثالثا- المحددات السياسية

تلعب المحددات السياسية دورا لا يمكن الاستهانة به في التأثير على توجه الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ويأتي في مقدمة هذه العوامل توفر الاستقرار السياسي في الدولة المضيفة والحوكمة.

¹ نفس المرجع، ص 38.

² بولبراح غريب، العوامل المحفزة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وطرق تقييمها دراسة حالة الجزائر، مجلة الباحث، عدد 10، 2012،

- الاستقرار السياسي، إذ يعد الاستقرار السياسي محددًا ضروريًا لضمان حركة سريعة ومستمرة لتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ومن بين أهم ملامح الاستقرار السياسي نذكر النمط السياسي المتبع من حيث كونه نظامًا ديمقراطيًا أو ديكتاتوريًا، فالدولة الديمقراطية توفر قدرًا من الأمان لرأس المال الأجنبي، حيث تتسم سياستها بالوضوح واحترام الحقوق والالتزام بالنصوص الدستورية والقانونية، مما يجعل المستثمر يشعر بالأمان ويشجعه ذلك على استثمار أمواله في تلك الدولة وذلك بخلاف النظم الديكتاتورية التي ينفرد قادتتها بالقرار السياسي ولا يسود فيها احترام الحقوق مما يعرض رأس المال للخطر¹. إضافة إلى رأي وموقف الأحزاب السياسية المحلية تجاه الشراكة الأجنبية، ناهيك عن درجة الوعي السياسي من حيث التعامل مع الشركات الأجنبية والمساهمة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- الحوكمة، حيث أقرها البنك الدولي في الثمانينات كنتيجة حتمية لفشل سياسات الإصلاح في الدول النامية، وذلك من أجل إقران الإصلاح الاقتصادي بالجنح الآخر المرتبط به والملازم له وهو الإصلاح السياسي المؤسسي، ومن خلال اتخاذ مفهوم الحوكمة وتداولها فإن البنك الدولي أوضح أن لها مجموعة من المؤشرات تتمثل في سيادة القانون، كفاءة وفعالية الحكومة، المساواة والعدالة في توزيع الموارد، المساءلة والشفافية من جانب مؤسسات وأفراد الدولة².

المطلب الرابع: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

تعتبر أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر من وجهة نظر المستثمرين الأجانب مسارات أو طرق أو أساليب لدخول الأسواق أو غزوها، وتشير الدراسات والأبحاث الاقتصادية إلى وجود أشكال كثيرة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة يمكن تصنيفها حسب معيار الهدف من الاستثمار، معيار مجال الاستثمار ومعيار الملكية، وهي كما يلي:

أولاً- أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر حسب معيار هدف المستثمر:

حسب هذا المعيار يتم تقسيم الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الأشكال التالية³:

- الاستثمارات الباحثة عن الثروات الطبيعية: وهو الأكثر شيوعًا في الدول النامية، يهدف هذا النوع من الاستثمار إلى استغلال الميزة النسبية للدول ولاسيما تلك الغنية بالمواد الأولية كالنفط والغاز والمنتجات الزراعية، فضلًا عن الاستفادة من انخفاض تكلفة العمالة أو وجود عمالة ماهرة ومدربة.

¹ نزيه عبد المقصود، الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007، ص ص 90-91.

² مدحت محمد أبو النصر، الحوكمة الرشيدة فن إدارة المؤسسات عالية الجودة، المجموعة العربية للتدريب والنشر، الطبعة الأولى، القاهرة 2015، ص 41.

³ بن مسعود عطا الله، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر - دراسة قياسية باستخدام التكامل المتزامن -، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية - دراسات اقتصادية -، مجلد رقم 04، العدد 03، 2010، ص 162.

- الاستثمار الباحث عن الأسواق: يعد هذا النوع من أهم أنواع الاستثمارات الأجنبية التي سادت قطاع الصناعة في الستينات والسبعينات من القرن الماضي، أثناء تطبيق سياسة إحلال الواردات التي تتضمن عدة إجراءات حمائية لدعم الصناعات المحلية في مواجهة المنافسة الأجنبية، فيظهر هذا النوع من الاستثمار الأجنبي عوضاً عن التصدير بسبب وجود القيود المفروضة على الواردات في الدولة المضيفة، ويتجه هذا النوع من الاستثمار إلى الدول ذات الأسواق كبيرة الحجم.
- الاستثمار الباحث عن الكفاءة: يتم هذا النوع من الاستثمار عندما تقوم الشركات الأجنبية المستثمرة بتركيز جزء من أنشطتها في الدول المضيفة بهدف زيادة الربحية، فقد أدى ارتفاع الأجور في الدول الصناعية إلى نقل أو تحريك أجزاء من عملية الإنتاج لصناعة معينة من البلد الأم إلى البلد المضيف وخاصة إذا كانت هذه العمالة مدربة، ويتميز هذا النوع من الاستثمارات بآثاره التوسعية على تجارة الدولة المضيفة، كما يؤدي إلى تنويع صادراتها فضلاً عن آثاره التوسعية على الاستهلاك عن طريق استيراد كثير من مدخلات الإنتاج¹.
- الاستثمار الباحث عن أصول إستراتيجية: يتعلق هذا النوع بقيام الشركات بعمليات تملك أو شراكة لخدمة أهدافها الإستراتيجية، حيث يقوم المستثمر في هذا النوع من الاستثمار بعمليات الاندماج أو التملك التي تتم عبر الحدود في مختلف الأنشطة الاقتصادية وذلك من أجل تعزيز مكانته العالمية.

ثانياً- أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر حسب معيار دوافع المستثمر:

يندرج ضمن هذا المعيار الأشكال التالية²:

- الاستثمار الأجنبي المباشر الأفقي: يحصل حين دخول الشركة المستثمرة إلى الدول المضيفة بغرض إنتاج السلع نفسها أو سلع مشابهة للسلع المنتجة محلياً، ولذلك فهو يعتبر تنوعاً جغرافياً لخط إنتاج الشركة، يجلب هذا النوع من الاستثمار الخبرة والتكنولوجيا وتجهيز الدولة المضيفة بالقدرة الإنتاجية والتسويقية والإدارية وتوزيع المنتج.
- الاستثمار الأجنبي المباشر العمودي: يحصل عندما تقوم الشركة المستثمرة بتحويل المواد الخام أو إنتاج السلع الوسيطة في البلد المضيف لإدخالها في إنتاج المنتجات النهائية، وتقوم البلدان المستقبلة لهذا الشكل من الاستثمار بوضع سياسات استثمار مرهونة بدخول كميات كبيرة من رأس المال الأجنبي، فضلاً عن اهتمامه بالتصدير وهو شرط للدخول إلى الدولة المضيفة، إذا يمكن القول أن الاستثمارات العمودية تقدم أثر تكاملي على الاقتصاد مما يخلق روابط خلفية وأمامية.

¹ حسين عبد المطلب الأسرح، سياسات تنمية الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية، رسائل بنك الكويت الصناعي، العدد 83، ديسمبر 2005، ص 12.

² محمد صالح القرشي، المالية الدولية، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص 161.

- الاستثمار الأجنبي المباشر المختلط: هو الاستثمار الذي يشمل النوعين معا، أي مزيج بينهما.
ثالثا- أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر حسب معيار الملكية:

يشير هذا المعيار إلى درجة تملك المستثمر الأجنبي لمشروع الاستثمار، فقد يكون تملك جزئي أو مطلق، وتعتبر أشكال الاستثمار الأجنبي وفقا لهذا المعيار هي الأكثر شيوعا، وتتمثل فيما يلي:

- الاستثمار المشترك: Joint Venture يسمى أحيانا بالاستثمارات الأجنبية الثنائية حيث تقوم شراكة بين المستثمر الأجنبي والمستثمر المحلي المتمثل بالقطاع الحكومي أو الخاص، أو المختلط، والمشاركة هنا لا تقتصر على رأس المال فقط بل تمتد أيضا إلى الخبرة والإدارة وبراءة الاختراع والعلامات التجارية... إلخ. ويرجع سبب ظهور هذه المشاركة إلى موقف الدول المضيفة ولاسيما الدول النامية من الشركات المتعددة الجنسيات، إذ وضعت قيودا كثيرة على ملكية المشروعات المقامة على أراضيها¹، لذلك يعتبر الاستثمار المشترك أكثر الأشكال تفضيلا وقبولاً عند الدول النامية لأسباب سياسية واجتماعية أبرزها تخفيض درجة التحكم من قبل المستثمر الأجنبي في الاقتصاد المحلي والاستقلال عن الدولة المتقدمة، فضلا عن تمكينها من الحصول على الموارد التكنولوجية والإدارية من دون أن تتخلى عن حقها في السيطرة على المشاريع المقامة على أراضيها. ومن مزايا هذا الشكل من الاستثمار الأجنبي المباشر زيادة تدفق الأموال إلى الدول المضيفة وتخفيف الأعباء المالية التي يتحملها اقتصاد البلد المضيف، إضافة إلى رفع المستوى التكنولوجي وزيادة مستوى التشغيل، ناهيك عن زيادة فرص التصدير ومعالجة الاختلالات في ميزان المدفوعات².

- الاستثمارات الأجنبية المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي: Wholly-Owend Foreign Investment وهي أكثر الأنواع تفضيلا لدى الشركات متعددة الجنسيات، حيث تقوم باستثمار جزء من رأس مالها في دولة أخرى من خلال مشروعات إنتاجية أو خدمية مملوكة لها بالكامل، أي نقل مهاراتها الإدارية والفنية والتسويقية والتمويلية ومهارات أخرى إلى بلد المضيف في شكل مؤسسة تحت سيطرتها الكاملة، وتحصل الشركات المتعددة الجنسية على الملكية الكاملة للمشروع في البلد المضيف عند قيامها بإحدى العمليتين التاليتين³:

• إنشاء فرع جديد Greenfield investement: أي إنشاء وحدات جديدة للإنتاج ويتميز هذا النوع من الاستثمار بإمكانية أن تختار الشركة الأجنبية المستثمرة موقع المشروع أو امتلاك حق الإشراف والسيطرة على مختلف نشاطاته وأهدافه، ويعاب عليه المدة التي يقضيها

¹ شوقي جباري، أثر الاستثمار الأجنبي على النمو الاقتصادي- دراسة حالة الجزائر، مرجع سابق، ص 33.

² فاضل محمد العبيدي، البيئة الاستثمارية، مرجع سابق، ص 33.

³ بن عاشور رتيبة، جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، دراسة قياسية خلال الفترة 1996-2013، رسالة دكتوراه علوم اقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2015، ص 08.

المستثمر الأجنبي المباشر في إنشاء الفرع الجديد، مقارنة بالأشكال الأخرى والتي تسمح بالتوطن السريع.

• اقتناء شركة قائمة (موجودة من قبل) Brownfield Investement: أي قيام المستثمر الأجنبي بشراء الشركات القائمة في الدول المضيفة واستعداده لتحمل تبعات مثل هذا الاستثمار وذلك لما يقدمه من مزايا أهمها الحصول على طاقات إنتاجية وتسويقية، جاهزية شبكة التوزيع، مؤهلات اليد العاملة، الحصول على حصة من سوق البلد المضيف.

- الاستثمار في المناطق الحرة: Free Zones تعتبر المناطق الحرة شكل من أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر يكون التعامل فيها خاضع لقوانين خاصة به تنظم له عملية إنشاء المشروعات الاستثمارية، إذ تتمتع هذه الأخيرة بإعفاء من كامل الرسوم والضرائب المفروضة على المشروعات الاستثمارية في الدولة المضيفة.

وتعرف المناطق الحرة بأنها: مساحة جغرافية محدودة غير خاضعة لأي حقوق جمركية أو ضريبية، حيث يسمح فيها بحرية التجارة وتداول البضائع (استيراد، تصدير، تخزين ومعالجة البضائع)، والتصنيع والخدمات¹. وتهدف المناطق الحرة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وهذا من خلال الإعفاءات والحوافز المغرية التي تقدم في إطارها، زيادة عن ذلك توفير النقد الأجنبي وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال ترويج الصادرات، فضلا عن نقل التكنولوجيا والخبرة الفنية والإدارية².

- مشاريع أو عمليات التجميع: Assembly Operations تنشأ هذه المشروعات من إبرام اتفاقية بين المستثمر الأجنبي والمستثمر المحلي الخاص أو الحكومي أو الاثنين معا، يتم بموجبها قيام الطرف الأول بتزويد الطرف الثاني بمكونات منتج معين لتجميعه ليصبح منتجا نهائيا كما يقوم الطرف الأجنبي أيضا بتقديم الخبرة أو المعرفة اللازمة الخاصة بالتصميم الداخلي للمصنع، عمليات التشغيل والتخزين والصيانة...، التجهيزات الرأسمالية في مقابل عائد مادي يتفق عليه. وقد تأخذ مشروعات التجميع شكل الاستثمار المشترك أو شكل التملك الكامل للمشروع من قبل الطرف الأجنبي، وقد تكون في شكل اتفاقية لا تتضمن أي ملكية للطرف الأجنبي وبالتالي يكون الاستثمار مشابها لأشكال الاستثمار غير المباشر في مجال الإنتاج³.

¹ مزريق عاشور، دور المناطق الحرة كشكل من أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية الاقتصادية الإقليمية - تجارب مختارة- الملتقى الوطني الأول آفاق التنمية الإقليمية والمكانية في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أدرار، 2014، ص 03.

² بن علل بلقاسم، شعبي مريم، دور المناطق الحرة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر (حالة الجزائر)، مجلة نور للدراسات الاقتصادية، مجلد 05، عدد 02، 2019، ص 87.

³ حسين عبد المطلب الأسرج، سياسات تنمية الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية، مرجع سابق، ص 14.

المبحث الثاني: مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر ومؤشرات جاذبيته

تسعى غالبية الدول سواء النامية أو المتقدمة إلى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر باعتباره مدخلا هاما من مداخل التنمية الاقتصادية، وجراء ذلك كان لابد على الدول توفير مناخ استثماري محفز وجذاب لتوطن الاستثمارات الأجنبية فيه، هذا ما أسفر عن اشتداد المنافسة بين دول في تقديم التسهيلات والحوافز كل حسب ما تراه ملائم لتحسين مناخها الاستثماري، إلى جانب ذلك ظهور مؤشرات دولية تصدر عن هيئات ومنظمات دولية تعمل على تقييم البلد المضيف من حيث درجة جاذبيته في استقطاب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وبناءا على ما سبق سنحاول في هذا المبحث التعريف بمناخ الاستثمار ومكوناته، متطلبات جاذبيته ومؤشراته.

المطلب الأول: مفهوم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر وأهميته

لقي مفهوم مناخ الاستثمار اهتمام عديد المفكرين والباحثين وكذا الهيئات والمنظمات الدولية، فقد تطور مناخ الاستثمار تدريجيا إلى أن أصبح يشتمل على توليفة مركبة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تسعى من خلالها الجهات الوصية إلى ترويج للبلد وللفرص الاستثمارية وسنحاول من خلال هذا المطلب إبراز أهم التعاريف المتعلقة بالمناخ الاستثماري ومكوناته.

الفرع الأول: مفهوم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر

يشير هذا الفرع إلى مفهوم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر حيث يزخر هذا الأخير بالعديد من المفاهيم المختلفة، ونجمل فيما يلي أبرز المفاهيم المتعلقة بمناخ الاستثمار.

- يعرف البنك العالمي مناخ الاستثمار بأنه: "مجموعة العوامل الخاصة بالموقع التي تشكل الفرص والحوافز التي تتيح لشركات الاستثمار الإنتاج وخلق فرص العمل مع إمكانية التوسع"¹.
- كما قدمت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا والتابعة لمنظمة الأمم المتحدة تعريف لمناخ الاستثمار بكونه: "مجمّل الأوضاع والظروف المكونة للمحيط الذي تتم فيه العملية الاستثمارية، وتتأثر تلك الأوضاع بالظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية والقانونية والإدارية، ويكون تأثيرها سلبيا أو إيجابيا في فرص نجاح المشاريع الاستثمارية"².
- وحسب تعريف المؤسسة العربية لضمان الاستثمار فإن مناخ الاستثمار هو: "مجمّل الأوضاع والظروف الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية، القانونية والمؤسسية التي يمكن أن تؤثر على قرار الاستثمار وعلى فرص نجاح المشروع الاستثماري في منطقة أو إقليم أو دولة معينة"³.

¹ World Bank (2005), World Development Report 2005, A Better Investment Climate for Everyone, Washington DC, p 02.

² هشام طلحي، انعكاسات مناخ الاستثمار من خلال المؤشرات الاقتصادية الكلية على تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في كل من الجزائر والمغرب، دراسة قياسية مقارنة خلال الفترة 1990-2019، رسالة دكتوراه علوم اقتصادية، جامعة بسكرة 2021/2022، ص 109.

³ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية، 2011، ص 15.

- كما عرف أيضا بأنه: "مجمّل الأوضاع والظروف المؤثرة في اتجاهات تدفق الاستثمار وتوظيفه، فالوضع السياسي للدول وما يتسم به من استقرار، ونظامها القانوني ومدى وضوحه وثباته وتوازن ما ينطوي عليه من حقوق وأعباء، وسياسات الدول الاقتصادية وإجراءاتها، وطبيعة السوق وآلياته، وما تتميز به الدول من خصائص جغرافية، وديموغرافية هو ما اصطلح على تسميته بمناخ الاستثمار"¹.

وبناء على ما سبق يمكن القول بأن مناخ الاستثمار هو مجمل الظروف والأوضاع السياسية ودرجة استقرارها، والاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية وما تتميز به من فاعلية وكفاءة، والقانونية والإجرائية بالإضافة إلى ما يتمتع به البلد المضيف من موارد طبيعية وبشرية وجغرافية وبنية تحتية، والتي يمكن أن تؤثر على فرص نجاح المشروع الاستثماري في الدولة في وجود عوامل ثقة و ضمانات للمستثمر الأجنبي.

ومن خلال ما قدمنا في مفهوم المناخ الاستثماري نجد أن هذا الأخير يحظى بأهمية بالغة باعتباره عامل ثقة للمستثمر وزيادة عامل الأمان من مخاطر الاستثمار، وخاصة انسياب وتحويل الأموال في الدولة المستثمر بها، وهنا يحقق المناخ بذلك مساهمة فعالة في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومواجهة المتغيرات العالمية، والتكتلات الاقتصادية الدولية، وظاهرة العولمة وما تحقّقه من تنافسية عالمية بالإضافة إلى الثروة التكنولوجية العالمية السائدة². وعليه تبرز أهمية مناخ الاستثمار من خلال النقاط التالية:

- يعتبر مناخ الاستثمار الجذاب المدخل الحقيقي لجذب الاستثمارات الأجنبية وتوفير تمويل المشاريع الإنتاجية والخدمية بهدف امتصاص البطالة وزيادة الدخل ومحاربة الفقر.
- يتيح مناخ استثماري ملائم الحصول على نشاط استثماري واسع ضروري لأنه يشكل البيئة التي تنمو فيها الاستثمارات، ولا يمكن تصور حدوث إقبال من الاستثمار المحلي والأجنبي على بلد من البلدان في غيابها.
- يعد مناخ الاستثمار المسؤول عن معدل تراكم رأس المال، ومن ثم فهو يلعب دورا هاما في توسيع القاعدة الإنتاجية للاقتصاد.

¹ حربي محمد موسى عريقات، مناخ الاستثمار في الوطن العرب الواقع والمعوقات والآفاق، دراسة مقدمة إلى المؤتمر العلمي الخامس لكلية العلوم الإدارية والمالية / جامعة فيلادلفيا " نحو مناخ استثماري وأعمال مصرفية إلكترونية " خلال الفترة / 4 - 5 2007/7 في جامعة فيلادلفيا، الأردن، ص 07.

² صلاح الدين شريط، بن وارث حجيلة، فعالية المناخ الاستثماري وأثره في سوق الأوراق المالية- دراسة حالة الجزائر-، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 17، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2017، ص 364.

المطلب الثاني: مكونات مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر

يواجه المستثمر مجموعة من العناصر التي تحدد نشاطه الاستثماري وتؤثر على فرص نجاحه في البلد المضيف ويقوم بالمفاضلة بينها، وهذه العناصر هي ما تعرف بمكونات أو مقومات المناخ الاستثماري ونشير إلى أهمها بالآتي:

أولاً- المناخ السياسي

يعتبر الاستقرار السياسي العتبة الضرورية للولوج إلى مناخ استثماري سليم، ويستدل عليه بتميز النظام السياسي بالديمقراطية والاستقرار الأمني وضمان عدم التعرض لمخاطر المصادرة والتأميم¹، إضافة إلى انعدام المنازعات الإقليمية التي تزيد من احتمالات قيام الحروب، ناهيك عن مستوى الدعم الشعبي الذي تحظى به الحكومة ومدى تدخل الجيش، فضلا عن ذلك الالتزام بالمعاهدات والاتفاقيات الدولية المندرجة تحت مظلة مؤسسات المجتمع الدولي²، يؤثر المناخ السياسي على جاذبية الدول المضيفة حيث يؤدي ضعف الاستقرار السياسي إلى هروب رؤوس الأموال والكفاءات للخارج.

ويتأثر المناخ السياسي للدولة بعدة عوامل من أهمها ما يلي³:

- النظام السياسي المتبع من حيث كونه نظاما ديمقراطيا أو ديكتاتوريا ومدى الالتزام بتطبيق الديمقراطية.
- تواجد منظمات المجتمع المدني ومدى تمتعها بالديمقراطية.
- تطور وعي الأحزاب السياسية ودرجة الحرية التي تتمتع بها وموقفهم من الاستثمارات الأجنبية.
- التداول السلمي للسلطة، ودرجة الاستقرار السياسي وفترة بقاء الحاكم في السلطة.
- دور المؤسسة العسكرية في إدارة شؤون البلد المضيف، ودرجة الوعي السياسي لديها ومدى تفهمها لمشاكل التنمية الاقتصادية.

ثانياً- المناخ الاقتصادي

إن الاستثمار هو قرار اقتصادي قبل أي شيء آخر، لذلك نجد معظم المستثمرين يولون أهمية كبيرة للجانب الاقتصادي واستقراره، ويتكون المناخ الاقتصادي من العناصر التالية:

- قوة الاقتصاد المحلي ونموه: يعتبر النمو الاقتصادي أحد أهم العوامل الاقتصادية التي يستند عليها المستثمرون في عملية اتخاذ قراراتهم الاستثمارية، حيث تتجه الاستثمارات الأجنبية

¹ أحمد زكريا صيام، آليات جذب الاستثمارات الخارجية إلى الدول العربية في ظل العولمة، الأردن كنموذج، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 03، ديسمبر 2005، ص 93.

² المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وإتقان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية، 2011، مرجع سابق، ص 09.

³ ولد بن زازة زهرة، دوح بلقاسم، أهمية المناخ الاستثماري في تعزيز القدرة التنافسية لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة "دراسة حالة الجزائر"، مجلة دفاتر بوانكس، المجلد 03، العدد 10، سبتمبر 2014، ص 26.

- نحو الاقتصاديات القوية وتبتعد عن الاقتصاديات الضعيفة، ويمكن التعرف على قوة الاقتصاد لأي دولة من خلال مجموعة من المؤشرات تتمثل في:
- معدل النمو الاقتصادي، فزيادة هذا المعدل يؤدي إلى زيادة ثقة المستثمرين الأجانب في الاقتصاد مما ينتج عنه زيادة تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة¹.
 - معدل التضخم، تؤثر معدلات التضخم على سياسات التسعير وحجم الأرباح ومن ثم على حركة رأس المال، كما تؤثر على تكاليف الإنتاج التي تهتم بها الشركات الأجنبية، لذلك فارتفاع معدلات التضخم في الدول المضيفة يؤدي إلى طرد الاستثمار والعكس صحيح.
 - معدل تغطية الصادرات للواردات، يعني ارتفاع هذا المعدل يزيد من قدرة الدولة على مواجهة وارداتها بأقل صادرات ممكنة، وبذلك فإن اتجاه هذا المعدل نحو الارتفاع ذو أهمية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.
 - نسبة مساهمة الموارد غير المتجددة (بترو، غاز، معادن) ونسبة مساهمة الأنشطة الخدمية في إحداث النمو في الإنتاج الإجمالي المحلي.
- مستوى الاستقرار الاقتصادي: وهو الوضع الذي لا يظهر فيه البلد المضيف اختلافات كبيرة في مؤشرات الاقتصاد الكلي الرئيسية أهمها التضخم، البطالة والناج المحلي الإجمالي، حيث يعتبر الاقتصاد مستقرا إذا أظهر تقدما طفيفا في الناتج المحلي الإجمالي ومستوى التوظيف وبالمثل يجب أن يكون متوسط الارتفاع في أسعار السوق في حده الأدنى.
- درجة الانفتاح الاقتصادي: يولي المستثمرين الأجانب أهمية بالغة للانفتاح الاقتصادي، إذ يساهم هذا الأخير في تنشيط تدفقات رؤوس الأموال والسلع إلى الداخل والخارج وهو ما يعزز ثقة المستثمرين في الاقتصاد المضيف وزيادة معدلات الاستفادة من انتقالات السلع ورؤوس الأموال ونقل التكنولوجيا الحديثة بين الدول². فكلما زادت درجة الانفتاح الاقتصادي على العالم وإتباع نظم الحرية الاقتصادية كلما كان الاقتصاد القومي جاذبا للاستثمار والعكس صحيح.
- السياسة الاقتصادية: يقصد بها مجموع القرارات التي تتخذها الحكومة بهدف التأثير في السلوك الاقتصادي أو التحكم فيه مثل القرارات المتخذة بشأن الإنفاق الحكومي والضرائب وقرارات إعادة توزيع الدخل، وينظر إلى السياسة الاقتصادية بخصوص المناخ الاستثمار من خلال ثلاث سياسات فرعية هي السياسة المالية، السياسة النقدية وسياسة التجارة الخارجية ونذكرها باختصار في التالي:

¹ مجدي الشوربجي، اختبار استدامة عجز ميزان الحساب الجاري للاقتصاد المصري، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 55-56، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، مصر، 2011، ص 173. لم أجد المقال

² حسن مهدي صائب، الاستثمار الأجنبي ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 11، العدد 03، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة القادسية، العراق، 2009، ص 118.

- السياسة المالية: تعتبر السياسة المالية مرآة عاكسة لدور الدولة في الأنشطة الاقتصادية عبر التاريخ، ويمكن القول بأن السياسة المالية هي سياسة تربط بين الإنفاق والإيرادات الحكومية التي تم وضعها لمواجهة التقلبات الاقتصادية وذلك لإحداث آثار مرغوبة وتجنب آثار غير مرغوبة على كافة متغيرات النشاط الاقتصادي تحقيقاً لأهداف المجتمع وتنميته¹. تهدف هذه السياسة لإحلال التوازن في الميزانية العمومية، لكن الأمر غير المرغوب فيه بخصوص مناخ الاستثمار هو تسجيل الميزانية العجز المفرط المؤدي إلى ارتفاع كبير في معدل التضخم أو انكماش حاد وكساد اقتصادي، فكلما كانت السياسة المالية متوازنة كلما كان ذلك جاذباً للاستثمار الأجنبي المباشر.
- السياسة النقدية: يقصد بها مجموعة التدابير التي تتبناها البنوك المركزية للتأثير على مستويات السيولة والائتمان الممنوح من البنوك لتحقيق بعض الأهداف الاقتصادية الكلية ومن أهمها ضمان تحقيق الاستقرار السعري وتحفيز النمو الاقتصادي والتشغيل². وتؤثر السياسة النقدية على مناخ من سعر الصرف ومعدل التضخم، فالتقلبات المفاجئة لأسعار الصرف لها تأثير سلبي على المناخ الاستثماري بحيث أن مثل هذه التقلبات تجعل من الصعب عمل دراسات الجدوى كما قد تعرض المستثمر لخسارة باهظة غير محتملة.
- سياسة التجارة الخارجية: تعرف بأنها تلك الاستراتيجيات التي تنتهجها الحكومة بغرض التأثير بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على حجم التبادل التجاري بينها وبين غيرها من البلدان أو التأثير على نوعية التبادل أو اتجاهاته³. تؤثر هذه السياسة في مناخ الاستثمار عندما تكون محفزة للصادرات ومشجعة للاستثمارات الموجهة للتصدير، حيث تقوم بإزالة أو التخفيف من القيود التي تعرقل التجارة الدولية.
- البنية الأساسية: يتعلق الأمر بالطرق والجسور والموانئ والمطارات ووسائل الاتصال المتطورة والخدمات الصحية والتعليمية وشبكات الماء والكهرباء وغير ذلك من الخدمات والمرافق الصحية⁴، لأن تدفق السلع والخدمات والمعلومات يتوقف عليها حيث يؤثر مستوى كفاءة البنية الأساسية على تكاليف الاستثمار مثل أسعار خدمات النقل والتوزيع ومن ثم على العائد المتوقع من الاستثمار.

¹ مختاري مصطفى، السياسة الجبائية في الجزائر على ضوء قانون المالية 2016، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية- دراسات اقتصادية-، جامعة زيان عاشور بالجلفة، المجلد 2، العدد 25، 31 يناير 2016، ص 135.

² محمد إدريس، السياسة النقدية، سلسلة كتيبات تعريفية، العدد (17)، صندوق النقد العربي 2021، ص 12.

³ نميش خديجة، سياسات التجارة الخارجية وأثرها على الواردات-دراسة حالة الجزائر-، مجلة الدراسات الاقتصادية والقانونية، المجلد 05، العدد 01، جوان 2022، ص 375.

⁴ نضال شاکر الهاشم، رؤيا في المناخ الاستثماري الجاذب، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، المجلد 03، العدد 08، العراق، دون سنة،

- هيكل المتغيرات الاقتصادية الكلية: يعتبر كل من الإنتاج الكلي والاستهلاك الكلي وأيضا النفقات والإيرادات الكلية، البطالة، الناتج الإجمالي وغيرها عناصر الاقتصاد الكلي، فكلما كانت نسب هذه المؤشرات جيدة ومستقرة كلما أدى ذلك إلى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وكلما كان سيئة أدت إلى نفور الاستثمار الأجنبي المباشر¹.

ثالثا- المناخ القانوني والتشريعي والأوضاع الإدارية

ويقصد به الإطار القانوني والتنظيمي الذي يضبط حركة تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى الدولة المضيفة، بحيث يحدد النظام القانوني في هذه الأخيرة القواعد التي تسمح بدخول الاستثمارات الأجنبية والشكل القانوني الذي تتخذه وكذا القطاعات الاقتصادية المسموح بالاستثمار فيها، إضافة إلى حجم وأنواع الضرائب التي تخضع لها فضلا عن ضمان الحماية القانونية الكافية لجذب المستثمر الأجنبي، ناهيك عن ذلك ضرورة استقلال القضاء وعدالته في حسم المنازعات، كما أن للمؤسسات القائمة على تنفيذ القوانين دور كبير في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال التسهيلات وتسيير الإجراءات أو طرده من خلال التعقيدات والبيروقراطية و طول الإجراءات².

رابعا- المناخ الاجتماعي والثقافي

يتضمن مناخ الاستثمار على المستوى الاجتماعي مؤشرات عديدة من بينها: معدلات الفقر ومتوسط دخل الفرد السنوي ومعدلات التشغيل والبطالة وقوانين العمل السارية، ومدى اهتمام الدولة بالخدمات الصحية والتعليمية لأفراد مجتمعها والتعليم والحصول على مياه شرب نقية والكهرباء والمحروقات والاتصالات وغيرها³، ويأخذ المستثمر الأجنبي هذه المؤشرات بالحسبان قبل أن يتخذ قراره الاستثماري، أما الجانب الثقافي فيشمل كل المكونات الثقافية للمجتمع من لغة وعادات وتقاليد وأديان والبعث الحضاري وغيرها، إذ أن الدين والعقيدة داخل الدولة المضيفة يؤثران على شكل الاستثمارات الأجنبية مما قد يؤدي إلى توجيه المشاريع الاستثمارية نحو إنتاج سلع معينة أو حظر إنتاج سلع أخرى، لذلك نجد أغلب الدول التي نجحت في استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية قد عملت على نشر الثقافة الاستثمارية من خلال توعية مواطنيها بأهمية الاستثمار وضرورته في تقدم البلد ورفاهيته، كما عملت على إيجاد بيئة صديقة للمستثمرين المحليين والأجانب، وحثت مواطنيها المتعاملين مع المستثمرين على تقديم التسهيلات والتعاون معهم.

¹ هند سعدي، أثر الاستثمارات الأجنبية على النمو الاقتصادي في البلدان العربية، دراسة قياسية اقتصادية للفترة (1980-2014)، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2018، ص 41.

² ولد بن زارة زهرة، دوح بلقاسم، أهمية المناخ الاستثماري في تعزيز القدرة التنافسية لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة "دراسة حالة الجزائر"، مرجع سابق، ص 26.

³ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية، 2011، مرجع سابق، ص 16.

المطلب الثالث: مؤشرات مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر

تعتبر معرفة درجة جاذبية مناخ الاستثمار من أهم العوامل الحاسمة في اتخاذ قرار الاستثمار، ومن أجل تقييم مناخ الاستثمار في الدول، تم وضع عدة مؤشرات ترصد المناخ الاستثماري للمستثمر الأجنبي وتعطيه صورة أوضح وأكثر دقة تساعد في اتخاذ قراراته الاستثمارية، وبالتالي فإنها سوف تؤثر في حركة الاستثمارات الدولية واتجاهاتها، ومن خلال هذا المطلب سنعرض أهم هذه المؤشرات المستخدمة من طرف الهيئات والمنظمات الإقليمية والدولية في قياس المناخ الاستثماري والمصنفة إلى ثلاث أصناف: الأول يتعلق بالمؤشرات العامة والثاني يتعلق بمؤشرات المخاطر القطرية، أما الثالث فيتعلق بالمؤشرات الإقليمية.

الفرع الأول: المؤشرات العامة لقياس مناخ الاستثمار

تقيس هذه المؤشرات مدى ملائمة الأوضاع الاقتصادية في بلد ما لبيئة الاستثمار بدون أخذ الاعتبار لوجود أو عدم وجود أخطار، ومن هذه المؤشرات ما يلي:

أولاً- مؤشر سهولة أداء الأعمال (Doing Business Index)

يصدر المؤشر العام لسهولة أداء الأعمال سنوياً عن البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية، حيث يقوم البنك الدولي منذ عام 2004 بنشر تقرير أداء الأعمال، وهو أهم تقرير يهتم بمناخ الأعمال في العالم ويعتمد على دراسات وقاعدة معطيات دقيقة، بالإضافة إلى تحقيقات يقوم بها آلاف الاقتصاديين البارزين في العالم، ويتم التأكد من المعلومات والمعطيات والتحقق منها ميدانياً من خلال الاتصال بأصحاب الشأن محلياً أو من خلال الزيارات الميدانية، كما يتتبع تقرير بيئة أداء الأعمال الإصلاحات التنظيمية التي تهدف إلى توفير المزيد من السهولة في أداء الأعمال في العالم من خلال قياس تأثير هذه الإصلاحات على المؤشرات الفرعية العشرة المكونة لمؤشر سهولة أداء الأعمال وهي¹:

- مؤشر تأسيس المشروع: وهو يقيس سهولة بدء المشروع ويحسب على أساس حصة رأس المال، تكلفة المشروع المدفوعة لبدء مشروع جديد، وعدد الأيام والإجراءات التي يستغرقها بدء المشروع.
- مؤشر التعامل مع التراخيص: ويقوم بتقييم سهولة التعامل مع التراخيص وذلك بالنظر إلى كل من التكلفة والوقت المستغرق بالأيام، وعدد الإجراءات للحصول عليها.
- مؤشر تسجيل الممتلكات: أي سهولة تسجيل الممتلكات ويتضمن تكلفة التسجيل، الوقت المستغرق بالأيام، وعدد الإجراءات للتسجيل.

¹ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مؤشرات بيئة أداء الأعمال وتحسين مناخ الاستثمار في الدول العربية، نشرة ضمان الاستثمار، العدد الفصلي الرابع لعام 2011، الكويت، ص 10-19.

- مؤشر الحصول على الائتمان: يقيس مدى سهولة وصعوبة الحصول على الائتمان اللازم للمشاريع، حيث يتناول مدى قوة الحقوق القانونية لعملية الإقراض، إضافة إلى توافر المعلومات الائتمانية ونوعيتها، ناهيك عن نسبة تغطية السجلات العامة والخاصة للمعلومات الائتمانية (عدد الأفراد والشركات المسجلة في المكاتب العامة والخاصة للمعلومات الائتمانية التي تحتوي على معلومات حالية عن تاريخ السداد، والديون غير المدفوعة أو الائتمان القائم غير المسدد في السنوات الخمس الماضية).
- مؤشر حماية المستثمر: يقيس قوة حماية المساهمين من سوء استخدام المدراء لأصول المؤسسة من أجل تحقيق أرباح شخصية من خلال مؤشر نطاق الإفصاح، مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة ومؤشر سهولة لجوء المساهمين للقضاء.
- مؤشر دفع الضرائب: يستخدم لمعرفة مدى مرونة أو جمود أنظمة تحصيل الضرائب المفروضة والسياسة الضريبية المعمول بها في الدول التي يشملها المؤشر، حيث يسجل الضريبة التي يتوجب على شركة أن تدفعها خلال سنة معينة بالإضافة للأعباء الإدارية المترتبة عن إجراءات الدفع.
- مؤشر التجارة عبر الحدود: يقوم بإعطاء تفاصيل على عملية التبادل التجاري الدولي من خلال تحديد تكلفة الاستيراد والتصدير والمستندات المطلوبة في مرحلة ما قبل تحميل الشحنة على وسيلة النقل، إضافة للإجراءات المطلوبة أثناء فترة وصول وسيلة النقل إلى الميناء والمرور عبر المنفذ الجمركي وإجراءات الفحص الفني، فضلا عن النقل الداخلي داخل دولة المصدر أو المستورد من وإلى المخازن.
- مؤشر إنفاذ العقود: يقيس مدى مرونة النصوص القانونية والإجراءات الإدارية المتبعة في الأنظمة القضائية وكذا عملية الفصل أو البت في القضايا التجارية، وذلك عن طريق رصد التكلفة والفترة الزمنية اللازمة لتحصيل هذا الدين منذ رفع المدعي للدعوى القضائية وحتى تاريخ التحصيل الفعلي لهذا الدين.
- مؤشر توصيل الكهرباء: يقيس سهولة الحصول على الطاقة الكهربائية من خلال عدد الإجراءات اللازمة لتسجيل وتنظيم عمليات التوصيل، وكذا الوقت والتكلفة المطلوبين في عملية التوصيل.
- مؤشر تسوية حالات التعثر (إغلاق المشروع): ويركز مؤشر تصفية النشاط التجاري على سهولة ومرونة قوانين الإفلاس المعمول بها لإغلاق الأعمال، وذلك بالنظر إلى معدل استرداد الدائنين بمختلف أنواعهم لديونهم ومستحققاتهم القائمة اتجاه الشركة، إضافة إلى الفترة والتكلفة اللازمين لإعلان الإفلاس وتصفية النشاط وإغلاقه.

والشكل الموالي يلخص ماذا يقيس مؤشر سهولة أداء الأعمال.

الشكل رقم (02-02): ماذا يقيس مؤشر سهولة أداء الأعمال



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على:

World Bank, Doing Business 2020, Comparing Business Regulation in 190 Economies, Washington, DC: World Bank,2020, p 03.

يتم قياس مؤشر سهولة أداء الأعمال عبر جمع كل المؤشرات الفرعية المكونة له فينتج مقياس عام يبدأ من 0 إلى 100 حيث يمثل 0 أسوأ أداء تنظيمي بينما 100 أفضل أداء تنظيمي. وفقا لتقرير أداء الأعمال لسنة 2020 فإن البلدان العشرة الأفضل في العالم لممارسة أنشطة لأعمال، هي نيوزيلندا بعدد نقاط 86.8 من 100، سنغافورة (86.2)، منطقة هونج كونج الإدارية الخاصة (الصين) (85.3)، الدنمارك (85.3)، جمهورية كوريا (84)، الولايات المتحدة (84)، جورجيا (83.7)، المملكة المتحدة (83.5)، النرويج (82.6) والسويد (82)، فيما احتلت الجزائر للأسف المرتبة 157 بعدد نقاط 48.6 من مئة¹.

ثانياً - مؤشر التنافسية العالمي: Global Competitiveness Index

يصدر مؤشر التنافسية العالمية ضمن تقرير التنافسية العالمية منذ عام 1979 بصفة سنوية عن المنتدى الاقتصادي العالمي WEF (World Economic Forum) في دافوس بسويسرا، ويعتبر نتاجاً للتعاون مع أكاديميين بارزين ومعاهد بحوث عالمية إضافة إلى استطلاع للرأي لما يقارب 15 ألف شخصية من كبار رجال الأعمال، ويشمل هذا التقرير 140 دولة منها 15 دولة عربية بحسب آخر التقارير المصدرة.

¹ World Bank, Doing Business 2020, Comparing Business Regulation in 190 Economies, Washington, DC: World Bank,2020, p 04.

يقيس هذا المؤشر قدرة الدول على النمو والمنافسة اقتصاديا مع الدول الأخرى عن طريق اثني عشر عاملا اقتصاديا أطلق عليها "الأعمدة الإثني عشر للتنافسية"، وقدم المنتدى الاقتصادي العالمي مؤشر التنافسية العالمي الجديد 0.4 في العام 2018 كبوصلة جديدة لقياس محركات التنافسية لكل اقتصاد وأعطى تعريف للتنافسية على أنها مجموعة المؤسسات والسياسات والعوامل التي تحدد مستوى الإنتاجية¹. غير أنه حافظ على مؤشرات الفرعية الإثني عشر ولكن بمفاهيم جديدة تواكب العولمة والثورة الصناعية الرابعة وأصبح التتقيط على 100، والجدول الموالي يوضح مكونات مؤشر التنافسية العالمي.

الجدول رقم (02-06): المؤشرات الفرعية المكونة لمؤشر التنافسية العالمي

اسم المؤشر الفرعي	رقم المؤشر الفرعي	
المؤسسات	01	المؤشرات الفرعية الخاصة بالبيئة المواتية
البنية التحتية	02	
اعتماد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	03	
استقرار الاقتصاد الكلي	04	
الصحة	05	المؤشرات الفرعية الخاصة بالرأس المال البشري
المهارات	06	
سوق السلع	07	المؤشرات الفرعية الخاصة بالأسواق
سوق العمل	08	
النظام المال	09	
حجم السوق	10	
ديناميكية الأعمال	11	المؤشرات الفرعية الخاصة بنظام الابتكار
القدرة على الابتكار	12	

المصدر: من إعداد الطالبة، اعتمادا على تقرير التنافسية العالمية للبنك الدولي 2018، ص 02.

يرتب هذا المؤشر الدول وفق درجة التنافسية حيث تنحصر قيمة المؤشر بين الصفر 0 وسبعة 7، فالدولة التي تقترب من 7 هي الدولة الأكثر تنافسية وتأتي في مقدمة الترتيب، في حين الدولة التي تقترب من الصفر هي الأقل تنافسية وتأتي في مؤخرة الترتيب. ويقسم المؤشر دول العامل إلى 6 مجموعات وهي²:

¹ Klaus Schwab, The World Economic Forum (WEF), The global competitiveness Report, Geneva, Switzerland, 2018, p xi .

² بوخاري بولبراح، مداح لخضر، دراسة تحليلية لواقع مؤشرات قياس المناخ الاستثماري في الجزائر، مجلة تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المجلد 01، العدد 02، ديسمبر 2019، ص 40.

- من 5.4 إلى 7 تنافسية مرتفعة جدا.
- من 5 إلى 5.39 تنافسية مرتفعة.
- من 4.5 إلى 4.99 تنافسية مرتفعة نسبيا.
- من 4 إلى 4.49 تنافسية معتدلة.
- من 3.5 إلى 3.99 تنافسية منخفضة.
- من صفر إلى 3.49 تنافسية منخفضة جدا.

ثالثا- مؤشر الحرية الاقتصادية (Economic Freedom Index)

يصدر مؤشر الحرية الاقتصادية سنويا منذ 1995 باشتراك كل من معهد Heritage Foundation وصحيفة Journal street Wall، وهو أداة فعالة في أيدي صانعي السياسة الاقتصادية والاستثمار ورجال الأعمال وذلك من خلال قياسه لدرجة التضيق التي تمارسها الحكومة في مواجهة الحرية الاقتصادية لأفراد المجتمع¹، فهو يأخذ بالاعتبار التطورات المتعلقة بالمعوقات الإدارية والبيروقراطية، ووجود أو عدم وجود عوائق للتجارة ومدى سيادة القانون وقوانين العمالة. ويتم قياس الحرية الاقتصادية لكل دولة بناء على 12 جانبا من جوانب الحرية الاقتصادية مدرجة في أربع فئات عامة هي²:

- سيادة القانون (حقوق الملكية، الفعالية القضائية، ونزاهة الحكومة).
- حجم الحكومة (العبء الضريبي، الإنفاق الحكومي، والصحة الجبائية).
- الكفاءة التنظيمية (حرية الأعمال، حرية العمل والحرية النقدية).
- انفتاح السوق (حرية التجارة، الاستثمار الحرية والحرية المالية).

يتم تصنيف كل من جوانب الحرية الاقتصادية الاثني عشر كل على حدى والتي يمنح لها مقياس من 0 إلى 100، ثم يتم اشتقاق الدرجة الإجمالية لأي بلد باحتساب متوسط هذه الحريات الاقتصادية الاثني عشر مع إعطاء وزن متساوي لكل منها، ويتم توصيف درجات مؤشر الحرية الاقتصادية كما في الجدول التالي:

الجدول رقم (02-07): تصنيف الدول حسب مؤشر الحرية الاقتصادية

من 0 إلى 49.9	من 50 إلى 59.9	من 60 إلى 69.9	من 70 إلى 79.9	من 80 إلى 100
حرية اقتصادية معدومة	حرية اقتصادية لا توجد في الغالب	حرية اقتصادية محدودة	توجد حرية اقتصادية على العموم	حرية اقتصادية تامة

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: مؤشر الحرية الاقتصادية 2023.

¹ أنظر موقع المؤشر على شبكة الانترنت: www.heritage.org/about-heritage، اطلع عليه 2023/08/06.

² The Heritage Foundation, 2023 INDEX OF ECONOMIC FREEDOM, p 12.

رابعاً- مؤشر الشفافية "مدركات الفساد" (Corruption Perception Index)

أطلق مؤشر مدركات الفساد في العام 1995 من طرف منظمة الشفافية الدولية، وهو مؤشر يعطي لمحة سنوية عن الدرجة النسبية لانتشار الفساد من خلال ترتيب الدول والأقاليم في مختلف أنحاء العالم، حيث يستخدم بيانات عملت على توفيرها مؤسسات وهيئات دولية وإقليمية هي (بنك التنمية الإفريقي، بنك التنمية الآسيوي، مؤسسة بيرتلسمان، وحدة الاستخبارات الاقتصادية، دار الحرية، مؤسسة البصيرة العالمية، البنك الدولي، تقارير الأمم المتحدة ووحدة المعلومات في مجموعة الإيكونومست البريطانية، المجموع الدولية للتجارة ومركز التنافسية العالمية)، كما يعتمد في عملية التقييم على ثلاثة مصادر تتمثل في معهد التنمية الإدارية، ومؤسسة الاستشارات بشأن المخاطر السياسية والاقتصادية، والمنتدى الاقتصادي العالمي¹.

يستخلص الباحثين الذين عينتهم منظمة الشفافية من المصادر المعتمدة البيانات المتعلقة بالفساد والتي تغطي الجوانب التالية²:

- الرشوة واختلاس المال العام.
- انتشار ظاهرة المسؤولين الذين يستغلون المناصب العامة لتحقيق مكاسب شخصية دون مواجهة العقاب.
- قدرة الحكومات على الحد من الفساد وفرض آليات فعالة لتكريس مبدأ النزاهة في القطاع العام.
- عبء الإجراءات الروتينية والبيروقراطية المبالغ فيها التي من شأنها زيادة فرص ظهور الفساد.
- التعيينات القائمة على الكفاءة والتعيينات القائمة على المحاباة والواسطة في الوظيفة العمومية.
- ملاحظات قضائية وجنائية حقيقية للمسؤولين الفاسدين.
- توفر قوانين كافية تتعلق بالتصريح بالامتلاك الخاصة والذمة المالية ومنع تضارب المصالح في صفوف كبار الموظفين العموميين.
- مدى توفر الحماية القانونية للمبلغين عن الفساد والصحفيين والمحققين لدى تبليغهم عن حالات الرشوة والفساد.
- السيطرة على الدولة من قبل أصحاب المصالح الشخصية الضيقة .
- قدرة المجتمع المدني على النفاذ إلى المعلومة فيما يتعلق بالشؤون العامة.
- الوصول إلى المعلومات بحرية وسهولة ومستوى الإفصاح والشفافية.

¹ أمين بن سعيدة، الفساد المالي والإداري (الأسباب والمظاهر) من خلال مؤشرات عربية، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية - دراسات اقتصادية - جامعة زيان عاشور بالجلفة، المجلد 22، العدد 02، ص 40.

² عبد الحفيظ بوخرص، سمير بن محاد، دراسة تحليلية لظاهرة الفساد في الجزائر حسب مؤشرات منظمة الشفافية الدولية، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، جامعة الوادي، المجلد 07، العدد 01، مارس 2022، ص 253.

- احترام الدول لحقوق الإنسان.

تقوم منظمة الشفافية الدولية بحساب مؤشر مدركات الفساد باعتبار التقييم من أصل 100 نقطة، بمعنى أن الدولة التي تحصل على 100 نقطة تكون خالية من الفساد، وكلما اقتربت الدولة من الصفر ارتفع الفساد فيها.

خامسا- مؤشر الأداء ومؤشر الإمكانيات للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد

FDI performance index and FDI potential index

أطلقت أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD لأول مرة في تقرير الاستثمار العالمي سنة 2001 مؤشر الاستثمار الأجنبي الوارد لاستكشاف مدى نجاح جهود البلد في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر من منظور يحاول مقارنة قوة الدولة الاقتصادية ومدى توافق ذلك مع درجة مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في نشاطها المحلي والخارجي وخلق وظائف في سوق العمل.

- وقد طور هذا المؤشر في تقرير الاستثمار الدولي لعام 2002 ليصبح مؤشرين مقارنة هما¹:
1. مؤشر الأداء للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد: ويشير إلى مدى نجاح اقتصاد دولة ما في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وذلك من خلال قياس الوضع القائم في البلد من حيث حصته الفعلية من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد عالميا منسوبة إلى حصة البلد من الناتج الإجمالي للعالم، ويحسب متوسط ثلاث سنوات للحد من تأثير العوامل الموسمية. إن حصول الدولة في هذا المؤشر على معدل 1 فما فوق يفسر بانسجام قوتها الاقتصادية مع قدرتها على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وما دون ذلك يعني أن وضعها ضعيف من حيث قدرتها على جذب الاستثمار المباشر.
 2. مؤشر الإمكانيات للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد: ويقاس إمكانيات اقتصاد البلد في جذب الاستثمارات الأجنبية ويستند في ذلك لمكونات وهي معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، متوسط دخل الفرد، نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي، انتشار شبكة خطوط الهاتف المحمول والثابت، حجم استهلاك الطاقة، نسبة الإنفاق على البحوث والتطوير إلى الناتج المحلي الإجمالي، نسبة الملحقين بالدراسات العليا إلى إجمالي السكان، التصنيف السيادي للقطر، نسبة القطر من صادرات الموارد الطبيعية للعالم، نسبة استيراد قطع غيار الأجهزة الكهربائية والسيارات في العالم، نسبة صادرات القطر من الخدمات للعالم، نسبة القطر من الرصيد التراكمي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد للعالم، ويتراوح رصيد الدولة وفقا لهذا المؤشر بين 0 و1، ويحتسب من قسمة أدنى قيمة للمتغير في القطر على الفرق بين أعلى قيمة وأدنى قيمة لنفس المتغير².

¹ حسين عبد المطلب الأسرح، سياسات تنمية الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية، مرجع سابق، ص 15.

² هشام طلحي، انعكاسات مناخ الاستثمار من خلال المؤشرات الاقتصادية الكلية على تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في كل من الجزائر والمغرب، دراسة قياسية مقارنة خلال الفترة 1990-2019، مرجع سابق، ص 136.

وبناء على وضع القطر في مؤشر الأداء ومؤشر الإمكانيات يمكن المقارنة بين أداء الدولة وإمكاناتها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث أنتج تفاعل كلا المؤشرين تصنيف الدول إلى أربع مجموعات التالية¹:

- مجموعة الدول السبابة وهي التي تحظى بمؤشر أداء مرتفعا ومؤشر إمكانيات مرتفع.
- مجموعة الدول المتجاوزة إمكانياتها التي تحظى بمؤشر أداء مرتفع ومؤشر إمكانيات منخفض.
- مجموعة الدول ما دون إمكانياتها وهي التي تحظى بمؤشر أداء منخفض ومؤشر إمكانيات مرتفع.
- مجموعة الدول متدنية الأداء وهي التي تحظى بمؤشر أداء منخفض ومؤشر إمكانيات منخفض.

سادسا - مؤشر التنمية البشرية Human Development index

صدر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNPD من خلال تقرير التنمية البشرية لسنة 1990 مؤشر التنمية البشرية، والذي يهتم بتقييم مستويات التنمية الداخلية التي تحققت في دول العالم بناء على متوسط العمر المتوقع، محو أمية الكبار ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي². يتكون مؤشر التنمية البشرية من ثلاث مكونات أساسية وهي³:

- طول العمر ويعكس متوسط العمر المتوقع عند الولادة، أي القدرة على عيش حياة طويلة وصحية وحدها الأدنى والأقصى ما بين 85 و20 سنة.
- العلم والمعرفة وتمثل عدد سنوات الدراسة ونسب الالتحاق في المراحل التعليمية المختلفة ويتراوح ما بين 0% و100%.
- مستوى المعيشة وتقاس بنصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي الحقيقي، ويتراوح ما بين 1000 دولار و40.000 دولار.

الفرع الثاني: مؤشرات قياس المخاطر القطرية

يوجد العديد من المؤشرات الدولية الصادرة عن جهات عالمية متخصصة ومتعارف عليها تتعلق بالمخاطر القطرية، وتُعرف هذه الأخيرة بأنها التغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية المحتملة التي يمكن أن تحدث في المستقبل في دولة ما وتؤثر في بيئة الاستثمار والأعمال فيها⁴.

¹ مختار بونقاب، زاويد لزهاري، أثر المناخ الاستثماري على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر (دراسة حالة الجزائر)، مجلة الدراسات التسويقية وإدارة الأعمال، المجلد 02، العدد 01، جانفي 2018، ص 96.

² MARK Mc GILLIVRAY, The Human Development Index: Yet Another Redundant Composite Development Indicator? World Development (1991), Vol 19, No 10, p1461.

³ UNITED NATIONS DEVELOPMENT PROGRAMME, Human Development Report 2016, Human Development for Everyone, p3.

⁴ نوزاد عبد الرحمن الهيتي، تقييم بيئة الاستثمار والأعمال في العراق من واقع المؤشرات الدولية، مجلة الريادة للمال والأعمال، المجلد الثاني، مارس 2021، ص02.

وتهتم هذه المؤشرات بمدى تعرض الاستثمار لمختلف الأخطار في البلد المضيف له سواء كانت مخاطر (سياسية، اقتصادية، مالية، جوانب في الحرية الاقتصادية أو مديونية وغيرها)، وتوجد مجموعة من هذه المؤشرات ونذكر أبرزها:

أولاً- المؤشر المركب للمخاطر القطرية The Composite Country Risk Index

يصدر شهريا عن مجموعة (PRS) Political Risk Services الدليل الدولي للمخاطر القطرية منذ عام 1980 ويتضمن الدليل المؤشر المركب للمخاطر القطرية ويهدف لقياس المخاطر المتعلقة بالاستثمار أو التعامل مع القطر وقدرته على مقابلة التزاماته المالية وسدادها¹، ويستند إلى أساس متوسط ثلاثة سيناريوهات تغطي حالات الوضع المتدهور والوضع المعقول والوضع الأفضل ويدخل في المؤشر 140 دولة منها 18 دولة عربية.

ويتكون المؤشر من ثلاثة مؤشرات فرعية وهي:

- مؤشر تقييم المخاطر السياسية، حيث يمثل 50% من المؤشر (50 نقطة لـ 12 متغير).
- مؤشر تقييم المخاطر الاقتصادية، حيث يمثل 25% من المؤشر (25 نقطة لـ 5 متغيرات).
- مؤشر تقييم المخاطر المالية، حيث يمثل 25% من المؤشر (25 نقطة لـ 5 متغيرات).

والجدول الموالي يبين مكونات هذا المؤشر:

الجدول رقم (02-08): مكونات المؤشر المركب للمخاطر القطرية

عدد نقاط المكون	اسم المكون	رقم المكون	المكونات
12	درجة استقرار الحكومة	1	مؤشر تقييم المخاطر السياسية
12	الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية	2	
12	خريطة الاستثمار	3	
12	وجود نزاعات داخلية	4	
12	وجود نزاعات خارجية	5	
06	الفساد	6	
06	دور الجيش في السياسة	7	
06	دور الدين في السياسة	8	
06	سيادة القانون والنظام	9	
06	الاضطرابات العرقية	10	
06	مصادقية الممارسات الديمقراطية	11	
04	نوعية الديمقراطية	12	

¹ عبد الحميد بوخاري، واقع مناخ الاستثمار في الدول العربية، مجلة الباحث، العدد 10، 2012، ص 45.

05	معدل دخل الفرد	1	مؤشر تقييم المخاطر الاقتصادية
10	معدل النمو الاقتصادي	2	
10	معدل التضخم	3	
15	سبة رصيد الميزانية الحكومية إلى الناتج المحلي الإجمالي	4	
10	نسبة رصيد ميزان الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي	5	
10	نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي	1	مؤشر تقييم المخاطر المالية
10	نسبة خدمة الدين الخارجي إلى إجمالي صادرات السلع والخدمات	2	
15	سبة رصيد ميزان الحساب الجاري إلى إجمالي صادرات السلع والخدمات	3	
05	عدد الأشهر من الواردات التي تغطيها الاحتياطات الرسمية للدولة	4	
10	استقرار سعر الصرف	5	

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2001، الكويت، ص 126 - 127.

ويقسم المؤشر الدول إلى خمس مجموعات حسب درجة المخاطرة، حيث كلما انخفضت درجة

المخاطرة كلما ارتفع المؤشر في حين ترتفع درجة المخاطرة في حال انخفاضه، وهي¹:

- من 0 إلى 49.5 نقطة درجة المخاطرة مرتفعة جدا.
- من 50 إلى 59.5 نقطة درجة المخاطرة مرتفعة.
- من 60-69.5 نقطة درجة المخاطرة معتدلة نقطة.
- من 70 إلى 79.5 نقطة درجة المخاطرة منخفضة نقطة.
- من 80 إلى 100 نقطة درجة المخاطرة منخفضة جدا.

ثانياً- مؤشر اليوروموني للمخاطر القطرية Euromoney

تصدر مجلة اليوروموني مرتين سنويا في شهر مارس وشهر سبتمبر مؤشر المخاطر القطرية لقياس قدرة البلد على الإيفاء بالتزاماته المالية كخدمة الديون الأجنبية وسداد قيمة الواردات أو السماح بتحويل الأرباح، ويستند المؤشر إلى تسعة مكونات بأوزان مختلفة تشمل المخاطر السياسية 25%، الأداء الاقتصادي 25%، مؤشرات المديونية 10%، وضع الديون المتعثرة 10%، التصنيف الائتماني السيادي للقطر 10%، توافر التمويل من القطاع المصرفي للمدى الطويل 5%، توافر التمويل قصير الأمد 5%، توافر الأسواق الرأسمالية 5% ومعدل الخصم عند التنازل 5%، ويغطي المؤشر 185 دولة من ضمنها 20 دولة يتم تصنيفها وفق النسبة المئوية التي سجلتها من صفر إلى

¹ ميرك سارة، سليم خولة، أثر مؤشرات المخاطر القطرية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة (1984-2020)، مجلة الاقتصاد والتنمية، المجلد 10، العدد 02، ص 12.

100، حيث كلما ارتفع رصيد الدولة من النقاط دل ذلك على انخفاض مخاطر عدم الوفاء بالتزامات القطر¹.

ثالثاً- مؤشر الكوفاس للمخاطر القطرية (Cofas)

يصدر هذا المؤشر عن المؤسسة الفرنسية لضمان التجارة الخارجية منذ سنة 1996 ويقيس مخاطر قدرة الدول على السداد ويظهر مدى تأثير الأوضاع السياسية والاقتصادية على الالتزامات المالية للشركات المحلية، إذ يستند في ذلك على مؤشرات فرعية تستخدم في تقييم العوامل السياسية، مخاطر نقص العملة الصعبة، قدرة الدولة على الإيفاء بالتزاماتها المالية الخارجية، مخاطر انخفاض قيمة العملة المفاجئ، مخاطر الأزمات النمطية في القطاع المصرفي، المخاطر الدورية وسلوك السداد في العمليات القصيرة المدى². ويغطي المؤشر 165 دولة منها 19 دولة عربية.

يصنف هذا المؤشر الدول إلى مجموعتين رئيسيتين هما الدرجة الاستثمارية A ومجموعة درجة المضاربة ويشار إليها بالأحرف B.C.D، وهما كالتالي³:

1. الدرجة الاستثمارية: تتفرع إلى أربعة مستويات:

- A1 البيئة السياسية والاقتصادية مستقرة وسجل السداد جيد جداً، وإمكانية بروز مخاطر عدم القدرة على السداد ضعيفة جداً.

- A2 احتمال عدم السداد يبقى ضعيفاً جداً حتى مع وجود بيئة سياسية واقتصادية أقل استقراراً أو بروز سجل مدفوعات لدولة ما بدرجة تقل نسبياً عن الدول المصنفة ضمن A1 .

- A3 ظهور بعض الظروف السياسية والاقتصادية غير الملائمة تدفع بسجل المدفوعات المنخفض أصلاً لأن يصبح أكثر انخفاضاً من الفئات السابقة، مع استمرار استبعاد إمكانية عدم القدرة على السداد.

- A4 سجل المدفوعات المتقطع قد يصبح أسوأ حال مع تدهور الأوضاع السياسية والاقتصادية ورغم ذلك فإن إمكانية عدم السداد تبقى مقبولة جداً.

2. درجة المضاربة: وتنقسم إلى ثلاثة مستويات:

- B يرجح أن يكون للبيئة السياسية والاقتصادية غير المستقرة تأثير أكبر على سجل السداد السيئ.

- C قد تؤدي البيئة السياسية والاقتصادية شديدة التقلب إلى زيادة تدهور سجل السداد السيئ.

¹ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية، 2005، ص 65.

² شوقي جباري، متطلبات تحسين مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 09، 2014، ص 78.

³ نوزاد عبد الرحمن صالح الهيتي، قراءة للإصلاح الاقتصادي في العراق من واقع المؤشرات الدولية، مجلة واسط للعلوم الإنسانية والاجتماعية المجلد 13، العدد 371، 2017، ص 65.

- D ستؤدي درجة المخاطرة العالية للبيئة السياسية والاقتصادية في دولة ما إلى جعل سجل السداد السيئ جداً أكثر سوءاً.

رابعاً- مؤشر Fitch Solutions لمخاطر الدول:

تقدم وكالة فيتش تقييماً لقدرة الدولة السيادية على الوفاء بالتزاماتها الحالية والمستقبلية بالكامل وفي الوقت المحدد، حيث تركز على احتمالية التخلف عن سداد الديون المستحقة للدائنين من القطاع الخاص ولاسيما سندات الدين الصادرة في الأسواق العالمية¹، وهي تغطي أكثر من 200 اقتصاد حول العالم وهذا باعتماد أوزان ترجيحية بنسبة 33.33% لكل بعد من أبعاد المؤشر الثلاثة المتمثلة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (02-09): أبعاد مؤشر Fitch Solutions لمخاطر الدول

أبعاد المؤشر	مدة المؤشر	ماذا يقيم المؤشر
مؤشر المخاطر السياسية	المدى القصير	المخاطر السياسية ذات الصلة باستقرار مناخ الاستثمار على مدى فترة زمنية تصل إلى 24 شهراً، قدرة الحكومة على تنفيذ أجندها دون مواجهة اضطرابات مدنية أو صعوبات في صنع السياسات أو تهديدات خارجية.
	المدى الطويل	الخصائص السياسية الهيكلية للدولة بناء على افتراض أن الدول الليبرالية والديمقراطية التي ليس لها توترات طائفية تمتلك أقوى الخصائص لدعم الاستقرار السياسي.
مؤشر المخاطر الاقتصادية	المدى القصير	نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، التضخم، البطالة، أسعار الصرف، تحركات ميزان المدفوعات، الديون الحكومية والخارجية
	المدى الطويل	المحددات الهيكلية للنمو الاقتصادي، سوق العمل، استقرار الأسعار، استقرار سعر الصرف، استدامة ميزان المدفوعات، توقعات الديون الحكومية والخارجية،
مؤشر المخاطر التشغيلية		يقيس جودة بيئة الأعمال في أربعة مجالات رئيسية: سوق العمل، التجارة والاستثمار، الخدمات اللوجستية والجريمة والأمن

المصدر: من إعداد الطالبة، اعتماداً على المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2020، الكويت، الصفحات 27-29.

يتم منح تصنيف فيتش على مقياس يتضمن مجموعة من الحروف من AAA إلى C وتكون التصنيفات مصحوبة بمعدل (+) أو (-) لتحديد درجات التصنيف، وهي كالتالي²:

¹ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، التقييمات السيادية ومؤشرات المخاطر السياسية والتجارية في الدول العربية، نشرة ضمان الاستثمار، العدد الأول، مارس 2022، ص 17.

² نفس المرجع.

- التصنيف AAA أعلى جودة ائتمانية بمعنى أدنى توقع لمخاطر التخلف في السداد بجانب قدرة استثنائية على سداد الالتزامات المالية.
- التصنيف AA يعني مستوى جودة عالي ومخاطرة قليلة جدا.
- التصنيف A يعني قدرة عالية على السداد مع مخاطرة قليلة.
- التصنيف BBB يعني أن الدولة لديها قدرة كافية للدفع.
- التصنيف BB يعني أن هناك احتمالية لسداد الدين مع مخاطرة.
- التصنيف B يعني أن هناك احتمالية لعدم السداد، ومخاطرة عالية.
- التصنيف CCC قدرة ضعيفة على سداد الديون ومخاطر مرتفعة جدا.
- التصنيف CC أعلى درجات المخاطرة وعدم الالتزام.
- التصنيف C قمة المخاطرة.
- التصنيف D هناك تعثر في السداد، ويكون هناك مخاطر للإفلاس.

خامسا- مؤشر ستاندرد آند بورز (Standard & Poor's)

تعد وكالة Standard & Poor's من الوكالات الرائدة في التصنيفات الائتمانية إذ تمارس عملها منذ أكثر من 150 عاما، تمتلك أكثر من مليون تصنيف ائتماني للحكومة والمؤسسات والقطاع المالي والأوراق المالية، وهي تهدف إلى تعزيز الشفافية ونمو الأعمال فضلا عن المساعدة في توفير المعلومات للعاملين في السوق من اتخاذ قرارات مستنيرة وواثقة¹. تعتمد في تصنيفها على مجموعة من البيانات الاقتصادية كالناتج المحلي الإجمالي ومعدل النمو ونسبة كل من الاستثمار والادخار إلى الناتج وغيرها، بجانب المؤشرات النقدية مثل سعر الصرف ومعدل التضخم، إضافة إلى بعض التوازنات مثل ميزان المدفوعات والميزان الخارجي. تقدم الوكالة تقييمها للدول على شكل فهرس بالحروف يشير إلى مستوى الجدارة الائتمانية لدولة معينة ومدى إيفاء الدولة بالتزاماتها المالية اتجاه الدائنين والمستثمرين، كما تقوم الوكالة بانتظام بمراجعة التصنيفات الائتمانية للدولة وإعطاء نظرة مستقبلية للاقتصاد تتراوح ما بين ايجابية ومستقرة وسلبية².

¹ About S P Global Ratings, from S P rating: <https://www.spglobal.com/ratings/en/about/>. Vue le 08/08/2023.

² المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، التقييمات السيادية ومؤشرات المخاطر السياسية والتجارية في الدول العربية، مرجع سابق، ص 15.

سادسا- مؤشر دان أند براند ستريت للمخاطر القطرية: Dun & Bradstreet

يقيس مؤشر وكالة Dun & Bradstreet المخاطر القطرية المرتبطة بعمليات التبادل التجاري الدولي ويعطي المؤشر تقييما لـ 132 دولة من بينها 17 دولة عربية، حيث تقسم درجة المخاطر إلى ست فئات هي (منخفضة، طفيفة، معتدلة، مرتفعة، مرتفعة جدا وأعلى درجات المخاطر¹). تركز الوكالة على تقويم المخاطر البيئية المرتبطة بعمليات التبادل عبر الحدود وليس على قدرة سداد أصل الدين والفوائد لأدوات الدين في السندات والقروض، وبذلك تكون متخصصة بتوفير معلومات للمستثمرين الذين يرغبون بالتعامل معها خارج أقطارهم، ويعتمد المؤشر على أربعة مجموعات تغطي المخاطر السياسية، الاقتصادية، الخارجية والتجارية.

الفرع الثالث: المؤشرات الإقليمية لقياس مناخ الاستثمار

فضلا عن المؤشرات العامة ومؤشرات المخاطر القطرية لقياس مناخ الاستثمار المذكورة آنفا، توجد مؤشرات إقليمية لمناخ الاستثمار والمعدة من قبل هيئات ومؤسسات إقليمية، وسنتطرق لأهم هذه المؤشرات فيما يلي:

أولاً- المؤشر المركب لمكونات السياسة الاقتصادية لمناخ الاستثمار

Composite Index of the Components of the Economic Policies of the Investesment Climate in Arab Countries.

قامت المؤسسة العربية لضمان الاستثمار بدءا من سنة 1996 بإصدار مؤشر المركب لمكونات السياسة الاقتصادية لمناخ الاستثمار، ويشير هذا الأخير إلى مقومات البيئة الاقتصادية المستقرة والمحفزة والجاذبة للاستثمار، بحيث يجب أن تتميز بعدم وجود عجز في كل من الميزانية العامة وميزان المدفوعات، عدم تسجيل معدلات متدنية للتضخم، وسعر صرف غير مغالي فيه، وبنية سياسية ومؤسسية مستقرة وشفافة يمكن التنبؤ بها لأغراض التخطيط المالي والتجاري والاستثماري².

ويشمل المؤشر المركب ثلاث مجموعات رئيسية هي: السياسة المالية، السياسة النقدية، سياسة المعاملات الخارجية، وتتكون هذه الأخيرة من المؤشرات الفرعية الآتية³:

- مؤشر العجز في الميزانية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، ويستخدم لتلخيص وتطوير السياسة المالية في سعيها نحو تأسيس التوازن الداخلي للاقتصاد.
- مؤشر العجز في الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، ويستعمل لتلخيص تطورات سياسة سعر الصرف في سعيها لإحلال التوازن الخارجي للاقتصاد.

¹ شوقي جباري، تحسين مناخ الاستثمار الأجنبي في الجزائر كحتمية للاندماج في الاقتصاد العالمي، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، المجلد 12، العدد 49، 31 مارس 2015، ص 184.

² زروقي أوبوكر الصديق، زروقي يحيى، التنبؤ بتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل مناخ الاستثمار السائد والمؤشرات الكلية للاقتصاد الجزائري - دراسة قياسية-، مجلة العلوم الإدارية والمالية، جامعة الوادي، المجلد 02، العدد 01، جوان 2018، ص 145.

³ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية، 2002، ص 29.

- مؤشر معدل التضخم، ويعكس تطورات السياسة النقدية في سعيها نحو تدعيم استقرار التوازن الداخلي للاقتصاد.
- ويعرف المؤشر المركب-حسابيا- بأنه متوسط متوسطات المؤشرات الثلاثة (متوسط السياسة المالية، متوسط مؤشر السياسة النقدية، ومتوسط سياسة المعاملات الخارجية)، ويتم بعد ذلك تحديد درجة المؤشر على النحو التالي¹:
- إذا كانت أقل من واحد: تشير الى عدم وجود تحسن في مناخ الاستثمار.
- إذا كانت من واحد إلى اثنين: تدل على وجود تحسن في مناخ الاستثمار.
- إذا كانت من اثنين إلى ثلاثة: تشير إلى وجود تحسن كبير في مناخ الاستثمار.

ثانيا- المؤشر المركب للتنافسية العربية

يصدر منذ سنة 2003 المعهد العربي للتخطيط في الكويت تقرير التنافسية العربية ويستند في ترتيبه للدول المشاركة فيه على المؤشر المركب للتنافسية العربية، ويعرف تقرير التنافسية العربية التنافسية على أنها الأداء النسبي الحالي والأداء النسبي الكامن للاقتصادات العربية في إطار القطاعات والأنشطة التي تتعرض للمزاومة من قبل الاقتصادات الأجنبية².

ومن خلال هذا التعريف يتضح أن المؤشر المركب للتنافسية العربية ينقسم إلى مؤشرين فرعيين هما (مؤشر التنافسية الجارية ومؤشر التنافسية الكامنة)، حيث يتفرع مؤشر التنافسية الجارية إلى أربعة مؤشرات فرعية (الأداء الاقتصادي الكلي الذي يشمل 9 مؤشرات، بيئة الأعمال والجاذبية التي تحتوي على 28 مؤشر، ديناميكية الأسواق والنخوص التي تضم 8 مؤشرات، الإنتاجية والتكلفة التي تحوي 8 مؤشرات)، في حين تندرج تحت مؤشر التنافسية الكامنة ثلاثة مؤشرات فرعية (الطاقة الإبتكارية التي تتضمن 5 مؤشرات، رأس المال البشري الذي يحوي على 8 مؤشرات، نوعية البنية التحتية التكنولوجية التي تحتوي 4 مؤشرات)³. تتراوح قيم المؤشرات بعد تنميطها بين واحد لأعلى مستوى للتنافسية وصفر لأدنى مستوى للتنافسية.

يستند التقرير العربي في حساب المؤشر على مقارنة الدول العربية بمجموعة من الدول غير عربية، حيث يتم اختيارها لتحديد الفجوة القائمة بين الدول العربية وباقي الدول الأخرى فضلا عن أنها تعتبر نقطة مرجعية للأداء العربي في الأسواق الدولية، وهذه الدول هي أيرلندا، وجمهورية التشيك، المكسيك، كوريا الجنوبية، تشيلي، البرتغال، ماليزيا، جنوب أفريقيا، الأرجنتين، البرازيل، الصين، اليونان وتركيا⁴.

¹ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية، 2005، مرجع سابق، ص 107.

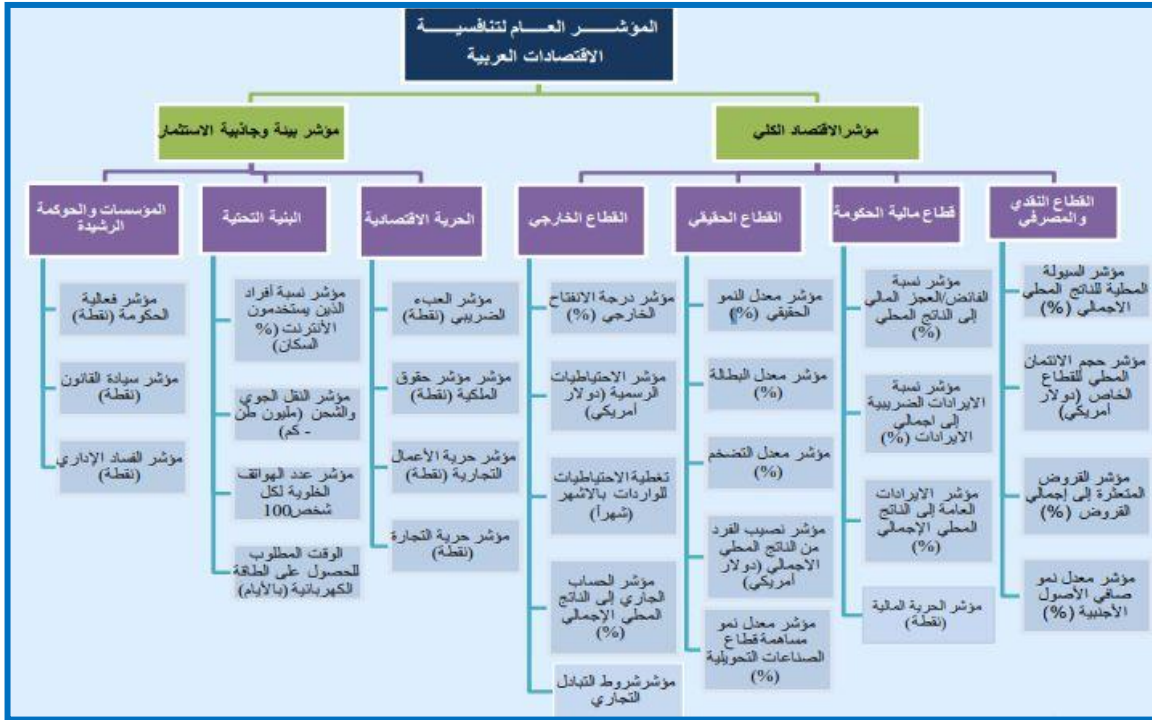
² المعهد العربي للتخطيط، تقرير التنافسية العربية 2003، الكويت، 2003، ص 2.

³ المعهد العربي للتخطيط، تقرير التنافسية العربية 2009، الكويت، 2009، ص 26.

⁴ المعهد العربي للتخطيط، تقرير التنافسية العربية 2012، الكويت، 2009، ص 22.

والشكل الموالي يوضح الهيكل العام لمؤشر تنافسية الاقتصادات العربية.

الشكل (02-03): المؤشر العام لتقرير تنافسية الاقتصادات العربية



المصدر: صندوق النقد العربي، تقرير تنافسية الاقتصادات العربية، العدد السادس، فيفري 2023، ص 05.

ثالثا - مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار

(DHAMAN INVESTMENT ATTRACTIVENESS INDEX)

استحدثت المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات ضمن تقريرها السنوي لمناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2013 مؤشرا مركبا لقياس جاذبية دول العالم والدول العربية للاستثمار الأجنبي المباشر وهو مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار¹، الذي يعزز قدرة متخذي القرار على اكتشاف مواطن القوة والضعف في البيئة الاستثمارية واقترح السبل الفعالة لمواجهةها ومساعدة الجهات المعنية بجذب الاستثمار في الدول العربية على تحقيق الهدف الذي أسست من أجله.

ويتكون هذا المؤشر من ثلاث مجموعات رئيسية تضم بدورها مؤشرات فرعية نوجزها في

الجدول الموالي:

¹ سامية جدو، دراسة تحليلية تقييمية لواقع مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر - اعتمادا على بعض المؤشرات الإقليمية والدولية - ، مجلة أبعاد اقتصادية، المجلد 12، العدد 01، 2022، ص 22.

الجدول رقم (10-02): مكونات مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار

المؤشرات الفرعية	التوصيف	المجموعات
مؤشر الاستقرار الاقتصادي الكلي	الشروط المسبقة اللازم توافرها من أجل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.	مجموعة المتطلبات الأساسية أو المسبقة
مؤشر الوساطة المالية والقدرات التمويلية		
مؤشر الحوكمة والبيئة المؤسسية		
مؤشر بيئة أداء الأعمال		
مؤشر حجم السوق وفرص وسهولة النفاذ إليه	المعايير المعتمدة من قبل الشركات متعددة الجنسيات لاختيار الموقع الملائم لتنفيذ الاستثمار.	مجموعة العوامل الكامنة
مؤشر الموارد الطبيعية والبشرية		
مؤشر عناصر التكلفة		
مؤشر البنى التحتية		
مؤشر اقتصاديات التكتل	مختلف العوامل التي ترصد الاختلافات فيما بين الدول على صعيد التميز والتقدم التكنولوجي وطبيعة العلاقات الخارجية في المجال الاقتصادي، والتي من بينها عدد الاتفاقيات الثنائية والمتعددة المبرمة.	مجموعة العوامل الخارجية الايجابية
مؤشر عوامل التميز والتقدم التكنولوجي		

المصدر: من إعداد الباحثة، اعتماداً على المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات: منشورات المؤسسة، العدد الفصلي الأول، مارس، الكويت، الصفحات 14 - 15.

المبحث الثالث: تأثير مؤشرات الحوكمة على الاستثمار الأجنبي المباشر

فضلا عن مؤشرات مناخ الاستثمار المذكورة سلفا، يرى الكثير من الباحثين ضرورة توفر الاستقرار السياسي وفعالية الحكومة وسيادة القانون من خلال مؤسسات كفؤة تعمل بشفافية وتعدم فيها ممارسات الفساد في البلد المضيف، وهاته الأخيرة تمثل مؤشرات الحوكمة التي تطرقنا إليها بالتفصيل في الفصل الأول من المذكرة، وفي هذا المبحث سنبين تأثيرها على المناخ الاستثماري ومن ثم على قرارات المستثمرين الأجانب.

المطلب الأول: تأثير مؤشر مكافحة الفساد، سيادة القانون على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر
من حق المستثمر الأجنبي أن يطمئن إلى المناخ الاستثماري للدولة التي ينوي استثمار أمواله فيها، فمهما بلغت التسهيلات الأساسية المتاحة له في القطر المضيف فسيظل مترددا في استثمار أمواله فيها مادام شبح الفساد قائما، ذلك أن الفساد المتفشي يعني أن سيادة القانون غير موجودة في هذه الدولة، فانعدام الثقة يبقى أكبر عائق لتدفق الاستثمارات الأجنبية ولن ينحصر هذا الإحساس إلا بتوفر الطمأنينة وتقلص نسبة المخاطرة.

الفرع الأول: تأثير مؤشر مكافحة الفساد على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر

تشير معظم الدراسات في الأدبيات المتعلقة بالفساد على أنه يعتبر عبئا على المشاريع الاستثمارية ويزيد من تكاليفه بل ويعد بمثابة ضريبة إضافية على الاستثمار¹، وفي ضوء فرضية أن الفساد يمارس تأثيرا سلبيا على المناخ الاستثماري للبلد المضيف وأن هناك علاقة سلبية بين مستوى الفساد وتدفق الاستثمار سنوضح أهم آليات تأثير الفساد على قرارات المستثمرين الأجانب بالبلد المضيف، وذلك فيما يلي²:

- يؤدي الفساد إلى تراجع حجم الاستثمار العام وإضعاف مستوى البنية التحتية بسبب الرشاوى والانتهاكات التي تحد من الموارد المخصصة للاستثمار بالإضافة إلى توجيهها وفق علاقات الفساد لفائدة المنفذين في الأجهزة الحكومية لتلك المشروعات، الأمر الذي يزيد من تكلفتها ويهبط بمستوى جودتها.
- يقلل الفساد من أداء القطاعات الاقتصادية للبلد ومن ثم النمو الاقتصادي وتطوره مما يؤدي إلى العجز وزيادة مديونية البلد وضعف مناخه الاستثماري، وبالتالي عزوف المستثمرين الأجانب عن الاستثمار فيه.

¹ Paolo Mauro, The Effects of Corruption on Growth, Investment and Government Expenditure, Kimberly Ann Elliott, Washington, Institute for International Economics, p 4-9.

² عمار طارق عبد العزيز، الفساد الإداري وطرق معالجته، كلية العلوم السياسية، جامعة النهدين، 2017، ص 9.

- يزيد الفساد من تكلفة المشاريع الاستثمارية وذلك من خلال الرشاوى والعمولات التي يدفعها أصحاب الاستثمارات للموظفين الإداريين في البلد المضيف، بحيث يتحملها المستثمر في نهاية المطاف وهذا يؤدي بالمستثمرين إعادة النظر في قراراتهم الاستثمارية.
- تقام وعجز الموازنة العامة حيث يعمل الفساد على تقليل الإيرادات العامة ويزيد من النفقات العامة وذلك من خلال محاباة دافعي الضرائب الذي يستطيعون بفضل المعاملة الخاصة التي يتلقونها من مفتشي الضرائب خفض قيمة التزاماتهم الضريبية أو التهرب الكامل من الدفع ، أو محاولة الحصول على إعفاءات ضريبية غير مشروعة، كما يزيد من تكلفة بناء وتشغيل المشروعات على الموازنة العامة للدولة حيث لا تستطيع الحكومة القيام بممارسة السياسات المالية السليمة، إضافة إلى هذا فإن الفساد يؤدي إلى تراجع الإيرادات الحكومية مما يخلف آثار غير مباشرة على الأداء الاقتصادي فانخفاض الإيرادات يعني تقليل الحكومة لنفقاتها مثل بناء مشروعات البنية الأساسية وتدني الخدمات التعليمية والصحية¹، وهذا ما يجعل المستثمرين حذرين في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية في البلدان المتقشي فيها الفساد.
- يعزز الفساد عدم وجود الشفافية في مجال الصفقات العمومية التي تعتبر أهم قناة تتحرك فيها الأموال العامة، فضلا عن ذلك فهو يؤدي إلى تبديد المال العام والممتلكات نتيجة حصول رجال الأعمال والمستثمرين المحليين والأجانب على الاستثمارات والعقود بأسعار أقل مما هي عليه (أسعار رمزية كالعقارات مثلا)، كما يتجلى تبديد الأموال من خلال مظاهر الإسراف والتبذير المالي في الإنفاق على المظهر الخارجي للأبنية والتأثيث والتجهيز المبالغ فيه الذي تشهده بعض الوزارات والهيئات والمؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري أو الاقتصادي، إضافة إلى ما يتم إنفاقه ببذخ أثناء انعقاد المؤتمرات والمناسبات، وما يترتب على ذلك من تبديد للأموال العامة وتضخم مصاريف الإنتاج مما يسبب ضررا على الاقتصاد الوطني².
- يبرز جراء تقشي الفساد في البلدان المضيفة سوق صرف غير رسمي غير خاضع لأية رقابة يتميز بحركية كبيرة ومحفزة وهذا من خلال الشراء والبيع للعملة الصعبة وتهريبها إلى خارج، وهذا ما يخلف آثار وخيمة على الاقتصاد من خلال عجز ميزان المدفوعات، ولعل أهم ظاهرة تتمثل في تبييض الأموال وتحويلها إلى الخارج حيث تؤدي هذه العمليات إلى إضعاف استقرار السياسة النقدية وسوق الصرف الأجنبي نتيجة التقلبات الشديدة في حركة الأموال والودائع

¹ ابتهاج محمد رضا داود، الفساد الإداري وآثاره السياسية والاقتصادية مع إشارة خاصة إلى تجربة العراق في الفساد، دراسات دولية، العدد 48، أبريل 2011، ص 74.

² حاحة عبد العالي، الآليات القانونية لمكافحة الفساد الإداري في الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق جامعة بسكرة، السنة الجامعية 2013-2014، ص 99.

والتدفقات النقدية الداخلية والخارجية¹، ما يؤثر سلبا على المناخ الاستثماري وبالتالي عزوف المستثمرين عن الاستثمار في هذه البلدان.

على الرغم من أن أغلب الآراء تكاد تجمع على أن الفساد معوق من معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلا أننا نجد بعض الآراء التي تقول أن له آثار ايجابية، حيث يرى أنصار هذا الرأي أنه من الخطأ افتراض أن نتائج الفساد كلها سلبية في جميع الأحوال لأنه يمكن أن تكون له فوائد كثيرة. ومن بين آثار الفساد الايجابية على الاستثمار الأجنبي المباشر حسب وجهة نظرهم نذكر ما يلي²:

- الرشاوى المقدمة من قبل المستثمرين تسهل الإجراءات وتسرعها وليست بالضرورة تدفع لما هو غير مستحق.
- تساعد الرشاوى في التغلب على الحواجز والعوائق التي تضعها بعض الدول أمام التجارة الخارجية، كما أنها تساعد في رفع مرتبات الموظفين التي لا تكاد مرتباتهم تكفي إعالتهم.
- تقليل الوقت اللازم للحصول على التصاريح واستيفاء الإجراءات، مما يعني استغلال الوقت على نحو أفضل.
- خلق حالة من التنافس المحمود، ففي ظل هذا التنافس لن تستطيع البقاء إلا الشركات الأكثر كفاءة وهي الشركات التي تستطيع دفع رشاوى ضخمة وتحقيق ربح مرتفع في ذلك الوقت.
- ولم تلق هذه الآراء صدى كبير حتى ظهر ما يسمى بالمعجزة الآسيوية وبروز العديد من بلدان جنوب شرق آسيا كإندونيسيا والفلبين وتايلاند التي حققت معدلات نمو اقتصادي غير مسبوقة رغم تفشي الفساد فيها، ومن هنا يمكن القول أن تنظيم الفساد أو جعله مؤسسي يؤدي إلى الحد من آثاره السلبية.

الفرع الثاني: تأثير مؤشر سيادة القانون على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر

تعتبر سيادة القانون عامل مهم لنجاح أي دولة في جذب الاستثمارات الأجنبية لذلك يستوجب على دول المضيفة وضع نظام قضائي فعال وعادل تسمو فيه القواعد القانونية والتنظيمية على كافة المتعاملين الاقتصاديين وعدم التمييز بين المستثمرين المحليين والأجانب، إضافة إلى مراجعة هذه القوانين دوريا لتسهيل العمل بالنصوص القانونية والحد من تناقضاتها، فضلا عن هذا يجب تطبيق القانون دون الأخذ بعين الاعتبار المحاباة أو التعسف لأن القوانين الصارمة لا تجدي نفعا وحدها، فالعديد من البلدان التي يتفشى فيها الفساد تتوفر على قوانين مثالية إلا أنها قليل ما تطبق في الواقع،

¹ بوسنه جمال، الفساد وتأثيره على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية المجلد 07، العدد 02، جوان 2020، ص 1218.

² محمد السيد جودت الشاعر، الآثار الاقتصادية للفساد على التنمية الاقتصادية وآليات مكافحته، مجلة تطوير الأداء الجامعي، المجلد 12، العدد 01، أكتوبر 2020، ص 204.

وبالتالي فإن البلد الجاد بشأن الإصلاح وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر لا بد وأن تكون له أجهزة تحقيق وقضاء فعال لا يعاني من الفساد¹.

كما ينتج عن سيادة القانون الاستقرار السياسي والأمني الذي يؤثر بذاته على توطين الاستثمارات الأجنبية نشر الطمأنينة في البلد المضيف، لهذا يجب أن تجسد واقعا سيادة القانون من خلال سلطة قضائية مستقلة نزيهة وفعالة في تنفيذ القوانين والسيطرة على الفساد ومحاربه، إضافة إلى ذلك يجب على الدول المضيفة إثبات سيادة الممارسات الديمقراطية فيها².

توصل العديد من الباحثين إلى أن هناك أسباب قوية بين سيادة القانون والاستثمارات الأجنبية المباشرة، وذلك من خلال قيام الحكومات المضيفة بإجراء المستثمرين بنظام قانوني فعال ونزيه يضمن حقوقهم كالتزام بمصادقية تنفيذ العقود وحماية الممتلكات، وبهذا الصدد نذكر بعض الدراسات على سبيل الذكر لا الحصر حيث توصلت إلى ما يلي:

- دراسة Alexander Seth John (2014) تحت "عنوان الاستثمار الأجنبي المباشر، سيادة القانون والمؤسسية الجديدة"، حيث أجراها لإثبات العلاقة بين سيادة القانون والاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية خلال الفترة 1980-2010، وذلك بفحص تأثير عناصر سيادة القانون والمتمثلة في العقود وحماية حقوق الملكية، حقوق السلامة الجسدية، مكافحة الفساد، استقلال القضاء، وحماية حقوق العمال. وأظهرت نتائج هذه الدراسة بأن سيادة القانون تعتبر عامل مهم للاستثمار الأجنبي المباشر، فالعقود وحقوق الملكية هي أهم عناصر سيادة القانون بالنسبة للمستثمرين الأجانب، كما أوضحت النتائج أن سيادة القانون جاءت في مرتبة أعلى من العوامل الاقتصادية مثل الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، كذلك العوامل السياسية مثل مستوى الديمقراطية³.

- وحسب دراسة J. Willimson (1990) فإن قدرة الدول في تحسين مناخها الاستثماري يتطلب تحسين جودة المؤسسات مما يعني تحقيق الحوكمة وذلك وفقا بإرساء مبادئها أهمها حماية حقوق الملكية وسيادة دولة القانون⁴.

- وقد أصدرت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية دراسة تبين أن حماية حقوق الملكية وسيادة القانون لها أثر إيجابي على الدخل نتيجة دورها المباشر وغير المباشر في تحسين معدلات

¹ شعبان فرج، الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الإنفاق العام والحد من الفقر -دراسة حالة الجزائر-، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2012/2011، ص 66.

² نزيه عبد المقصود مبروك، الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية المباشرة، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2007، ص 92.

³ John Seth Alexander, Foreign Direct Investment, the Rule of Law, and the New Institutionalism: Explaining FDI in the Developing World, Paper prepared for presentation at the Annual Meeting of the American Political Science Association, August 28-31, 2014, Washington, D.C, p 33.

⁴ بن ديبش نعيمة، الحكم الراشد والاستثمار الأجنبي المباشر في منطقة المينا، دراسة قياسية للفترة (1996-2014)، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية تخصص تجارة دولية ولوجيستيك، جامعة مستغانم، 2017، ص 105.

النمو، وذلك من خلال تشجيعها للاستثمار وتحقيق الاستقرار السياسي وحل النزاعات الاجتماعية المحتملة¹.

المطلب الثاني: تأثير مؤشر الاستقرار السياسي، المساءلة وإبداء الرأي (الديمقراطية) على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر

تحتل الدول التي تتمتع بالديمقراطية والاستقرار السياسي وغياب احتمالات نشوب حروب أو صراعات داخلية بنسبة كبيرة من التدفقات الاستثمارية الأجنبية المباشرة، فهي تعتبر قطب جاذب لهاته الأخيرة والعكس صحيح، فكلما زاد احتمال التأميم أو المصادرة والتدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي وانعدام الديمقراطية كلما انخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي.

الفرع الأول: تأثير مؤشر الاستقرار السياسي على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر

يؤثر الاستقرار السياسي في أي بلد على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة فكلما كان المناخ السياسي للدولة أكثر استقراراً أدى ذلك إلى جذب الشركات الأجنبية الاستثمارية في تلك الدولة، بينما ينتج عن عدم الاستقرار السياسي والانقلابات السياسية والاعتقالات وأعمال الشغب والنزاعات المسلحة عزوف المستثمرين الأجانب عن الاستثمار، فالمستثمر الأجنبي يتخذ قراراً بقبول أو رفض المشروع ليس على أساس حجم السوق أو العائد إنما على أساس درجة الاستقرار للنظام السياسي في البلد، فالمستثمرون يفضلون الأنظمة الديمقراطية لأنها مستقرة أما الأنظمة الأخرى فهي عرضة للتغيير². ويلعب الاستقرار السياسي دوراً كبيراً ومؤثراً في الاستثمارات والمستثمرين داخل البلد المضيف، ويقاس الاستقرار السياسي من خلال معرفة المخاطر السياسية التي يواجهها المستثمر الأجنبي وتختلف من دولة إلى أخرى، وتتمثل هذه المخاطر في (التغيرات السياسية في البلد وطريقة تداول السلطة وشكل الحكومة واستقرارها، الاحتجاجات المستمرة والإضرابات والنزاعات، مستوى العلاقة مع الدول المجاورة والعالم الخارجي). وتأخذ الأشكال التالية³:

- التصفية أو مصادرة الحكومات المضيفة لمشروعات الأجانب كلياً أو جزئياً لأغراض المنافع العامة بدون تعويض.
- التأميم، تحويل المشروعات الأجنبية إلى ملكية عامة للدولة.
- فرض قيود على تحويل العملات الأجنبية إلى الخارج.
- الإلغاء أو عدم الوفاء بالعقود والمبرمة بين المستثمرين الأجانب والدولة لأسباب سياسية.

¹ Borner S, Bodmer F, Kobler M, L'efficience institutionnelle et ses déterminants : Le rôle des facteurs politiques dans la croissance économique, Etude du Centre de Développement, OCDE, Paris 2004, p 89

² علي عباس، إدارة الأعمال الدولية، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص 75.

³ بولرباح غريب، العوامل المحفزة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وطرق تقييمها دراسة حالة الجزائر، مرجع سابق، ص 103.

تطرق العديد من الدراسات إلى العلاقة التي تربط الاستقرار السياسي في البلد المضيف وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وسنوجز بعض هذه الدراسات فيما يلي:

- دراسة (Rabia Najaf, Khakan Najaf) في 2016، التي تناولت الدور الحيوي للاستقرار السياسي والعلاقة بين متغيرات الاقتصاد الكلي والاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك باستعمال بيانات في الفترة الممتدة من 1991 إلى 2011، وأظهرت نتائج هذه الدراسة أن المتغيرات الاقتصادية (معدل نمو الواردات، ميزان المدفوعات، الصادرات والنتائج المحلي الإجمالي) تؤثر على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في باكستان، كما أثبتت النتائج أن الاستقرار السياسي أمر بالغ الأهمية لتوسيع الاستثمار الأجنبي المباشر.¹

- كما أوضحت دراسة (Kim Haksoon) سنة 2010، والتي تطرقت للعلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستقرار السياسي أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تتأثر بمستوى الاستقرار السياسي للبلدان المضيفة، فالبلدان ذات الحقوق السياسية العالية لديها تدفقات كبيرة من الاستثمار الأجنبي المباشر، وتتوافق هذه النتائج مع الحجة القائلة بأن العوامل السياسية مهمة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.²

- دراسة (Khan & Sabir) عام 2018، التي قامت بتحليل تأثير الاستقرار السياسي ورأس المال البشري على الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الآسيوية، واستخدمت في ذلك نموذج التأثيرات الثابتة لبيانات البانل ونموذج "Generalized Method of Moment techniques" على عينة من 18 دولة في جنوب آسيا وشرق آسيا والمحيط الهادئ للفترة من 1981 إلى 2015، وقد أظهرت النتائج أن الاستقرار السياسي يؤثر على الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل ملحوظ، كما أشارت إلى أن التضخم ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والاستقرار السياسي لها تأثيرات أكبر على الاستثمار الأجنبي المباشر في منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ، وخلصت هذه الدراسة إلى أنه يتعين على الدول الآسيوية تحسين مؤشر الاقتصاد الكلي لديها إلى جانب الاستقرار السياسي ورأس المال البشري لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى هذه المنطقة.³

- أجريت دراسة Benny Budiawan Tjandrasa سنة 2021 وكان الغرض منها هو إيجاد محدد الاستقرار السياسي في إندونيسيا والذي يساعد المستثمرين والشركات المتعددة الجنسيات والحكومة في الحفاظ على الاستقرار السياسي، وقد تم في هذه الورقة البحثية أخذ البيانات من جانفي 2015 إلى ديسمبر 2019 وبينت أن سيادة القانون والسيطرة على الفساد وأسعار النفط لها

¹ Rabia Najaf, Khakan Najaf, Impact of political stability on the macroeconomic variables and FDI of Pakistan, International Institute for Science, Technology and Education, Vol.6, No.2, 2016, p 109.

² Kim Haksoon, Political Stability and Foreign Direct Investment, International Journal of Economics and Finance, Vol 2, No 3, August 2010, p 64.

³ Samina Sabir, Ahsan Khan, Impact of political stability and human capital on foreign direct investment in East Asia & Pacific and south Asian countries. Asian Journal of Economic Modelling, Vol 6, No 3, 2018, p 245.

تأثير كبير على الاستقرار السياسي في إندونيسيا، في حين أن معدل التضخم ليس له تأثير كبير على الاستقرار السياسي في إندونيسيا. كما أوصت الدراسة على ضرورة السيطرة على الفساد وسيادة القانون بغية تحقيق الاستقرار السياسي ودعم الاستثمار الأجنبي المباشر¹.

الفرع الثاني: تأثير مؤشر المساءلة وإبداء الرأي على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر

تعكس الديمقراطية مصداقية السياسات العامة للدولة ومدى استمراريته إضافة إلى درجة الاستقرار في القوانين والقرارات ذات الصلة بتنفيذ السياسات، هذا ما يساعد المستثمرين على التنبؤ بالسياسات الحكومية والمخاطر المحتملة بالدولة المضيفة، فالديمقراطية ترفع الحجم الوارد من الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال توفير الحريات المدنية، الحقوق السياسية، حرية الصحافة وعدالة النظام القضائي، حيث تعد هذه العوامل دعامة أساسية لتوفير مناخ استثماري حر، وبالرغم من هذا فلا توجد أدلة كافية توضح ذلك. وفي هذا الصدد وجدت دراسات أن هناك تأثير موجبا للديمقراطية على الاستثمار الأجنبي المباشر بينما وصلت دراسات أخرى إلى عكس هذه النتيجة، وهذا ما سيتم التعرض له على النحو التالي:

- قدمت الدراسة التي أجراها "Philipp Harms & Heinrich Ursprung" سنة 2001 بحثا تجريبيا لفرضية القمع السياسي الشعبي يعزز الاستثمار الأجنبي المباشر، وتوصلت إلى نتيجة مفادها أن الفرضية غير مدعومة وعلى العكس من ذلك تبين أن الشركات المتعددة الجنسيات تتجذب إلى البلدان التي تحترم فيها الحرية المدنية والسياسية، وبالتالي فإن النتائج المتوصل إليها تدعم فكرة وجود علاقة إيجابية بين البلدان التي تحترم فيها الديمقراطية والاستثمار الأجنبي المباشر².
- دعمت دراسة Matthias Busse سنة 2003 الدراسة المذكورة سابقا، وأكدت العلاقة بين الديمقراطية والاستثمار الأجنبي المباشر بطريقة منهجية لعينة مكونة من 69 دولة، حيث أشارت النتائج إلى أن الاستثمارات التي تقوم بها الشركات المتعددة الجنسيات في المتوسط أعلى كثيرا في الدول الديمقراطية، وهذا ما يدحض الفرضية القائلة بأن القمع السياسي يعزز الاستثمار المباشر الأجنبي³.
- وحسب دراسة Nathan M. Jensen المنشورة سنة 2003 فإن الدول الديمقراطية تجذب حجم من الاستثمار الأجنبي المباشر يزيد بنحو 70% عن الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه للدول غير الديمقراطية ذات الأنظمة الاستبدادية⁴.

¹ Benny Budiawan Tjandrasa, Determinants of Political Stability to Support Foreign Investment in Indonesia, Petra International Journal of Business Studies, Vol 4, No 2, December 2021, p 104.

² Philipp & Heinrich, Do civil and political repression really boost foreign direct investments? CESifo Working Paper No. 421 February 2001, p 12.

³ Busse Matthias, Democracy and FDI, Discussion Paper, February 2003, No 220, Hamburg Institute of International Economics (HWWA), Hamburg, p1.

⁴ Nathan M. Jensen, Democratic Governance and Multinational Corporations: Political Regimes and Inflows of Foreign Direct Investment, International Organization, Vol 57, No 3, 2003, p 612.

- بالرغم من الدراسات المؤيدة لفكرة وجود أثر للديمقراطية على الاستثمار الأجنبي المباشر إلا أن هناك من عارض هذه الفكرة، وفي هذا السياق نذكر الدراسات التالية:
- وجد O'Donnell أن هناك علاقة طردية بين انعدام الديمقراطية (الحكام المستبدين) والمستثمرين الأجانب، بسبب اهتمام القادة السياسيين بالفوائد الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر، فالدكتاتورين يحمون رؤوس الأموال الأجنبية من الضغط الشعبي¹.
 - وذكرت دراسة David Kucera عام 2002 أن مؤشر الحرية السياسية ليس له تأثير معنوي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في حين أن مؤشر الحرية المدنية ذو تأثير موجب، وذلك من خلال ما يقترن بالحرية المدنية من تدعيم قاعدة رأس المال البشري².
 - توصل كل من Neumayer & Soysa سنة 2005 إلى أن الشركات متعددة الجنسيات تفضل الاستثمار في الدول غير الديمقراطية لأسباب تتعلق بسهولة تحصيل المنافع الريعية وضعف دور النقابات والاتحادات التنظيمية في هذه الدول³.

المطلب الثالث: تأثير مؤشر فعالية الحكومة، نوعية الأطر التنظيمية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر

يوثر كل من مؤشر فعالية الحكومة ومؤشر نوعية الأطر التنظيمية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث تعتبر الدول والحكومات التي لديها أنظمة فعالة وقادرة على التغيير أكثر جاذبية كمواقع للاستثمار الأجنبي المباشر وتحقيق مستويات نمو اقتصادي مرتفعة، فضلا عن الإطار التشريعي والتنظيمي الذي يعمل فيه الاستثمار الأجنبي المباشر، فبقدر ما يكون محكما ومنظما وغير معقد يكون محفزا للمستثمر الأجنبي.

الفرع الأول: تأثير مؤشر فعالية الحكومة على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر

تؤثر فعالية الحكومة في الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال نوعية الخدمات العمومية، نوعية البيروقراطية، كفاءة واستقلالية موظفي الخدمة العمومية، استقلالية سياسات الحكومة عن الضغط السياسي ومصادقية الالتزام الحكومي.

فكل هذا يؤثر في أداء أعمال المستثمر الأجنبي والشركات المتعددة الجنسيات من حيث عدد الإجراءات المعقدة والوقت الذي يتطلبه إنجازها، كما يؤثر في تكاليف الاستثمار الأجنبي المباشر في البلد المضيف ومن ثم يؤثر في الأرباح التي تنتج منه، ومن هنا نجد أن المستثمرون يتقنون في

¹ O'Donnell Guillermo, Reflections on the Patterns of Change in the Bureaucratic Authoritarian State, Latin American Research Review 13 (1), 1978, p 3-38.

² David Kucera, Core labour standards and foreign direct investment, International Labour Review, Vol. 141, No. 1-2, (2002), pp 31-69.

³ Neumayer Éric & De Soysa Indra, Trade openness, foreign direct investment and child labor, World Development, Vol 33, No (1), 2005.

الحكومة الحاسمة في قراراتها والتي تتمتع بالشرعية وكل ما يرتبط بهذه الحكومة من ثبات سياسي وإجماع اجتماعي وتوزيع جيد للدخل وهي سمات مشتركة تساهم في دعم الاستقرار.

ومن بين الدراسات الحديثة التي تناولت تأثير فعالية الحكومة على الاستثمار الأجنبي المباشر، نذكر الدراسة التي قام بها (R. Quazi and al) عام 2014 التي حاولوا من خلالها دراسة تأثير الفساد على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في 53 دولة إفريقية في الفترة الممتدة من 1995 إلى 2012، واستخدموا في ذلك متغير الفساد ومتغيرات مستقلة أخرى تتمثل في: حجم السوق، فعالية الحكومة، البنية التحتية والحرية الاقتصادية، وخلصت هذه الدراسة إلى أن لفعالية الحكومة تأثير إيجابي ومهم على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر للدول المختارة في الدراسة¹.

وهذا ما أكدته دراسة (Boujelbene.Y and Baklouti.N) المنشورة في نفس السنة، حيث أجريت لمعرفة مدى تأثير نوعية المؤسسات في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر لثمانية دول من الدول النامية في منطقة المينا خلال الفترة 1996-2008، واستعملت الدراسة ثلاث مؤشرات لنوعية المؤسسات تمثلت في: الفساد، نوعية الأطر التنظيمية وفعالية الحكومة، وقد تم التوصل إلى أن لكل من الفساد ونوعية الأطر التنظيمية تأثير سلبي على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، بينما فعالية الحكومة لها أثر إيجابي ومهم في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر².

الفرع الثاني: مؤشر نوعية الأطر التنظيمية (البيروقراطية) على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر
تختلف الأطر التنظيمية بين الدول باختلاف توجهات المشرع في الدولة، حيث تنعكس اللوائح والإجراءات التنظيمية سلباً على قرارات المستثمرين الأجانب بشأن استثماراتهم بالبلدان المضيفة، وبالتالي عدم قدرتها على جذب المزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، بمعنى آخر تؤثر جودة اللوائح والتنظيمات إيجابياً على المناخ الاستثماري للدولة وبالتالي جذب المزيد من تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ونفصل ذلك فيما يلي:

- تسهم جودة الأطر التنظيمية في زيادة النمو الاقتصادي الذي يعتبر أهم العوامل الحاكمة للاستثمارات الأجنبية المباشرة بالبلدان المضيفة، فقد أكدت دراسة أجريت سنة 2006 للباحثين (Colin k, David P, and yin-Fang Z) على أهمية جودة الأطر التنظيمية للدولة في تهيئة المناخ الاستثماري، وأشارت في هذا الصدد إلى أهمية المناخ الاستثماري المؤسسي أو ما يطلق عليه بالاقتصاد المؤسسي الجديد والذي يؤكد على أن التنمية الاقتصادية ليست كما هو متعارف عليه فقط مجرد تجميع للموارد الاقتصادية في شكل رأس مال بشري ومادي، ولكن أيضاً تحتاج

¹ Quazi Rahim, Vemuri Vijay, and Soliman Mostafa, Impact of Corruption on Foreign Direct Investment in Africa, International Business Research, Vol 7, N° 4, 2014, p 5.

² Baklouti Nedra and Boujelbene Younes, Impact of Institutional Quality on the Attractiveness of Foreign Direct Investment, Journal of Behavioural Economics, Finance, Entrepreneurship, Accounting and Transport, 2014, Vol. 2, No. 4, p 90.

- إلى البناء التنظيمي الذي يقلل من حالة عدم توفر المعلومات ويفعل الحوافز فضلا عن تقليل تكاليف المعاملات والبحث عن الكفاءة التي تدعم الأداء الاقتصادي للدولة¹.
- كما تؤثر اللوائح والتنظيمات والقيود الإدارية على قرار المستثمر الأجنبي بشأن شكل أو نمط الدخول للبلدان المضيفة، وأيضا على خطته الاستثمارية وتوسعاته المستقبلية، حيث تقرر الشركات متعددة الجنسيات الإحجام عن الاستثمار بالبلدان التي تتسم بتعقد اللوائح وطول الإجراءات الإدارية وذلك لفقدانها الثقة في المناخ الاستثماري لهذه البلدان، وتتوجه نحو المشروعات مشتركة من أجل عدم تضييع الوقت والتكاليف المرتبطة بإجراءات تأسيس مشروع جديد، وأيضا لتفادي اللوائح المرتبطة بمتطلبات التشغيل والمتطلبات البيئية، هذا إلى جانب خبرة وقدرة الشريك المحلي على التعامل مع البيروقراطية².
- وحاولت دراسة قاما بها (Zurbruegg.R and Rammal.G.H) سنة 2006 البحث عن الأثر الذي تحدثه العوامل التنظيمية على الاستثمار الأجنبي المباشر المتجه إلى خمس اقتصاديات آسيوية وهي: إندونيسيا، ماليزيا، الفلبين، سنغافورة وتايوان، وأظهرت النتائج بأن التدهور في فعالية الأطر التنظيمية وتطبيق قوانين الاستثمار (مثل الرقابة على الأسعار، التنظيم المفرط في التجارة الخارجية وتنظيم الأعمال) يكون له أثر سلبي على الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل إلى دول محل الدراسة وهي عوامل تشرح الاتجاه الهبوطي لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر³.
- أجرى كل من (Groizard.L.J and Bussea.M) عام 2006 دراسة حول تأثير الأطر التنظيمية على النمو من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر، واستند في ذلك إلى خمس إجراءات تنظيمية المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر تمثلت في: بدأ المشروع، تنظيمات سوق العمل، تنظيمات العقود، حقوق الدائن وتنظيمات العجز عن الوفاء، وأسفرت هذه الدراسة إلى أن الاقتصاديات الأكثر تنظيما هي الأقدر على الاستفادة من وجود الشركات المتعددة الجنسيات، فأية محاولة من طرف الحكومة لجذب استثمار أجنبي مباشر من خلال تقديم إعفاءات ضريبية وتسهيلات خاصة من المرجح أنها لن تنتج آثار متوقعة إيجابية إذا كانت جودة التنظيمات منخفضة نوعا ما⁴.

¹ Colin Kirkpatrick, David Parker and Yin-Fang Zhang, Foreign Direct Investment in Infrastructure in Developing countries: Does Regulation make a Difference? Transnational corporations, vol, 15, NO 1, 2006, PP (149-150).

² Jacques Morisset and Olivier lumenga, Administrative Barriers to Foreign Investment in Developing countries, The world Bank International Finance corporation Foreign Investment Advisory service, policy Research working paper (2848),2002, P 09.

³ Hussain Gulzar Rammal, Ralf Zurbruegg, The impact of regulatory quality on intra-foreign direct investment flows in the ASEAN markets, International Business Review, Volume 15, Issue 4, August 2006, p 401.

⁴ Matthias Bussea, José Luis Groizard, Foreign Direct Investment, Regulations and Growth, The World Economy, February 2008, p 881

خلاصة الفصل:

تناولنا في هذا الفصل الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر الذي يعد من بين الظواهر الاقتصادية التي لاقت رواجاً واسعاً في الدراسات الاقتصادية، حيث تعددت هذه الأخيرة واختلفت في تفسيرهم له بحسب مدارسهم وتوجهاتهم إلا أنها اتفقت على الأهمية والدور الكبير للاستثمارات في النهوض بالتنمية الاقتصادية للبلدان المضيفة، وفي ظل تزايد هذه الأهمية أضحت الاستثمارات الأجنبية المباشر مطلباً أساسياً بالنسبة للدول النامية والمتقدمة ومن بين أولوياتها الاقتصادية، ما جعل العديد منها تحاول توفير وتهيئة المناخ الملائم والمناسب وذلك عبر تحسين القوانين والتشريعات أو بمنح مزيد من التسهيلات والمزايا للمستثمرين لجذب الاستثمارات الأجنبية.

كما تطرقنا أيضاً لآليات العلاقة بين مؤشرات الحوكمة الصادرة عن البنك الدولي والمناخ الاستثماري، مستعينين بأهم نتائج الدراسات التي أجريت في هذا المجال، وقد تم التوصل إلى أن الحوكمة تعتبر من أهم العوامل اللازمة لتحسين المناخ الاستثماري وجذب المستثمرين الأجانب الذين يتجهون إلى البلدان التي يتميز مناخها الاستثماري بالنزاهة والاستقرار وتسود فيه الديمقراطية وسيادة القانون فضلاً عن توفير إطار تشريعي وقانوني وقضائي مدعم للحقوق والملكيات، ناهيك عن مدى قوة المؤسسات الحكومية وحماتها للحقوق المدنية والسياسية للأفراد وعدم انتشار الممارسات المرتبطة بالفساد والبيروقراطية. وعليه فمن الأجدى للدول التي تسعى لتحسين مناخها الاستثماري أن تقوم بتشخيص دقيق لكل ما من شأنه أن يؤثر سلباً على المناخ العام للاستثمار وخصوصاً تحسين مؤشرات الحوكمة التي أصبحت تعطي لها أهمية قصوى عند اتخاذ قرار الاستثمار، كما يجب عليها وضع إستراتيجية واضحة ومحددة لترقية الاستثمار.

وفي هذا السياق يمكن القول أن الحوكمة من أهم عوامل جذب واستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، وللتأكد من مدى مصداقية ذلك سوف يتم في الفصل الثالث تحليل وقياس مدى واتجاه علاقة الحوكمة والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.



الفصل الثالث

العلاقة القائمة بين الاستثمار
الأجنبي والحوكمة في الجزائر



تمهيد:

سعت الجزائر كغيرها من البلدان إلى محاولة استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر ولتحقيق هذا المبتغى حاولت خلق بيئة جذابة للاستثمار الأجنبي المباشر عن طريق إصدار قوانين وتشريعات تحفز المستثمرين الأجانب مع القيام بعدة إصلاحات تمثلت في إرساء مبادئ الحوكمة كعنصر مهم وفعال يساعد على ذلك، حيث تلعب الحوكمة دور كبير في استرجاع ثقة المستثمرين وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، ومن هذا المنطلق فإن المعايير التي يعتمد عليها المستثمرين عند القيام بقرار الاستثمار هو مدى الالتزام بتطبيق مبادئ الحوكمة في البلد المضيف.

بعد التطرق للجانب النظري لكل من الحوكمة والاستثمار الأجنبي المباشر والإشارة إلى تأثير مؤشرات الحوكمة على مناخه، سنسعى في هذا الفصل إلى دراسة وتحليل واقع الحوكمة والاستثمار الأجنبي في الجزائر والعلاقة بينهما، وذلك من خلال عرض واقع الحوكمة فيها ومدى إرساء مؤشراتهما، إضافة إلى تبيان حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي في الجزائر والتوزيع الجغرافي والقطاعي له بغية الحكم على مدى قدرة الجزائر في استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة. ومن أجل إثراء وتحليل واقع الحوكمة والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر سوف نتطرق في هذا الفصل إلى المباحث التالية:

- ✓ المبحث الأول: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.
- ✓ المبحث الثاني: الوضع الراهن للحوكمة في الجزائر.
- ✓ المبحث الثالث: قياس أثر الحوكمة على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

المبحث الأول: وضع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

لاشك أن واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر هو ترجمة للاستراتيجيات والسياسات المسطرة من طرف السلطات الجزائرية في تحسين مناخها الاستثماري، ولمعرفة مدى فشل أو نجاح هذه السياسات المطبقة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر سنقوم بعرض الإطار القانوني والتنظيمي للاستثمار الأجنبي المباشر، وكذا حجم تدفقاته إضافة إلى توزيعه بين القطاعات الاقتصادية والمناطق الجغرافية المختلفة، كما سنوضح مكانة الجزائر في بعض مؤشرات تقييم مناخ الاستثمار.

المطلب الأول: الإطار القانوني والمؤسسي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

تشجيعا منها لتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة اتبعت الحكومة الجزائرية مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية بهدف توفير البيئة القانونية والتنظيمية الملائمة لجلب الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك من خلال إصدار جملة من القوانين والإجراءات التنظيمية المتضمنة تقديم الضمانات والحوافز، هذا فضلا عن استحداث أجهزة وهيئات متخصصة في خدمة المستثمرين ومرافقتهم وتوفير مختلف التسهيلات وتذليل الصعوبات والعراقيل الإدارية.

الفرع الأول: الإطار القانوني للاستثمار في الجزائر

لقد مرّ قانون الاستثمار في الجزائر منذ الاستقلال بمراحل متعددة تميزت بصور تشريعات مختلفة تحكم وتنظم عملية الاستثمار، وسنقوم فيما يلي بعرض التغيرات الأساسية الطارئة على قانون الاستثمار الأجنبي على وجه الخصوص منذ صدور أول قانون سنة 1963 إلى غاية يومنا هذا.

أولاً- قوانين الاستثمار في مرحلة الستينات

تميز الوضع الاقتصادي والاجتماعي غداة الاستقلال بضعف المقومات الأساسية للنهوض بالتنمية الشاملة، فقامت في هذه الفترة الجزائر بتبني قانونين للاستثمار يهدف كل واحد منها إلى معالجة بعض الاختلالات أو مكامن الضعف التي صاحبت تطور الاقتصاد الجزائري، وهذين القانونين هما:

- **قانون الاستثمار لسنة 1963:** ركز هذا القانون على الاستثمارات الأجنبية في القطاعات الثانوية لأن القطاعات الإستراتيجية كانت محتكرة من طرف الدولة، ومن أهم أسباب صدوره هو حاجة الدولة الجزائرية لرأس المال الأجنبي وضعف الإمكانيات الداخلية وقلة رؤوس الأموال المحلية.

نص هذا القانون على منح الحرية لكل شخص أجنبي سواء معنوي أو طبيعي في الاستثمار في حدود النظام العام وقواعد الإقامة ضمن القوانين والأنظمة السارية المفعول، وأعطى للمستثمرين الأجانب عدة ضمانات منها¹:

- حرية التنقل والإقامة بالنسبة لمستخدمي ومسيري مؤسسات الأجنبية.
- المساواة أمام القانون ولاسيما المساواة الجبائية.
- الضمان ضد نزع الملكية أي نزع الملكية يؤدي إلى تعويض عادل.

لكن رغم كل الامتيازات والضمانات الممنوحة للمستثمرين الأجانب في ظل هذا القانون، إلا أنه لم يعرف إلا أنه لم يترجم في الميدان بسبب المحيط السياسي الذي ينادي بقيام نظام اشتراكي يستند إلى القطاع العام، كما أن الأوضاع الاقتصادية والسياسية في تلك الفترة لم تكن مشجعة للاستثمار خاصة مع بداية حركة التأميمات التي كانت متعارضة مع أهداف هذا القانون، وأمام فشل هذا الأخير بدأ التفكير في إعداد قانون جديد بالاستثمارات وتم صدوره سنة 1966.

- **قانون الاستثمار لسنة 1966**: يعتبر القانون الثاني في مرحلة الستينات وجاء مباشرة بعد فشل القانون الأول، حيث أصدرت السلطات التشريعية الجزائرية الأمر رقم 66-284 المؤرخ في 15 سبتمبر 1966، وقد ارتكز هذا القانون على النقاط التالية²:

- انفراد الدولة والمؤسسات العمومية بحق الاستثمار في القطاعات الحيوية الاقتصادية، لكن كاستثناء يمكنها الاستعانة بالمستثمر الخاص (وطني أو أجنبي) عن طريق إنشاء شركات للاقتصاد المختلط التي يصادق على قوانينها الأساسية بموجب مرسوم.
- فتح المجال أمام المستثمر الخاص الوطني والأجنبي للاستثمار في القطاعات التي لا تعتبر حيوية والتمثلة في الصناعة والسياحة بشرط الحصول على رخصة مسبقة من وزير المالية والتخطيط بالاشتراك مع وزير القطاع المعني.
- محاولة المشرع الجزائري جذب رؤوس الأموال الخاصة من خلال منحها مجموعة من الضمانات كحماية الملكية، السماح بالاستعانة بالإطارات الأجنبية مع العمل على تكوين الإطار الوطني، الاستفادة من مبدأ المساواة أمام القانون والحق في تحويل رؤوس الأموال بالنسبة للمساهمات الأجنبية، كما تم تحفيز الاستثمار الخاص بمجموعة من الحوافز المالية حددتها المادة 14، 15 و16 من الأمر رقم 66-284 السالف الذكر.

يمكن القول أن قانون الاستثمار لسنة 1966 قد فشل في استقطاب الاستثمار الخاص نظرا لتشديد الرقابة عليه وكذا للتقليص من مجالات تدخله، بالإضافة لسبب آخر يتمثل قيام الجزائر بتأميم

¹ القانون رقم 63-277 المؤرخ في 26 جويلية سنة 1963، الجريدة الرسمية العدد 53، 2 أوت 1963، ص 774.

² الأمر رقم 66-284 المؤرخ في 15 سبتمبر 1966 المتعلق بالاستثمارات، الجريدة الرسمية، العدد 80 الصادر بتاريخ 17 سبتمبر 1966.

العديد من الشركات الاقتصادية وهو ما دفع بالمستثمرين الأجانب لمغادرة الجزائر والاستقرار في البلدان التي توفر لهم مناخ استثماري ملائم.

ننوه بالذكر قبل الانتقال لمرحلة الثمانينات بأن سنوات السبعينات تميزت بالتوجه الاشتراكي، حيث اعتمد على المؤسسات العامة لإحداث التنمية الاقتصادية واحتكار الدولة النشاط الاقتصادي، فمنذ صدور قانون المالية لسنة 1970 ترسخ مبدأ تمويل الاستثمارات للمؤسسات الاشتراكية ذات الطابع الاقتصادي.

ثانياً- قوانين الاستثمار في مرحلة الثمانينات

اعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر هامشياً منذ سنة 1963 واقتصر دوره في أداء بعض المهام الاقتصادية الثانوية، لكن مع بداية الثمانينات شهدت الجزائر منعرجاً جديداً تبين فيه أن الاستثمار الأجنبي المباشر له دوراً مميزاً لاسيما في مجال المحروقات، فرغم احتكار الدولة للقطاع وتأميمها له بقيت حاجتها ملحة لمساهمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة ومساعدتها لها في استغلاله نظراً للإمكانيات المالية والتقنية الكبيرة التي يتطلبها، وعرفت هذه المرحلة القوانين التالية:

- **القانون رقم 82-11:** صدر في 21 أوت 1982 وتعلق بالاستثمار الاقتصادي الخاص الوطني، حيث تضمن صراحة مصطلح "الاستثمارات الاقتصادية الخاصة الوطنية"¹ كما هو مذكور في المادة الأولى منه، ويقصد بهذا النوع من الاستثمارات تلك التي ينفذها أشخاص طبيعيين ذو جنسية الجزائرية ومقيمون بالجزائر.

وكان من جملة ما يهدف إليه هذا القانون ما يلي²:

- الرفع من الطاقة الإنتاجية وخلق مناصب شغل جديدة والزيادة في الدخل الوطني وذلك بمساهمة الاستثمارات الخاصة المنتجة.
- العمل على التكامل بين القطاعين العام والخاص وإعطاء هذا الأخير مجالاً أوسع للنهوض بالتنمية الاقتصادية.
- إرساء العدالة الاجتماعية من خلال تكريس سياسة التوازن الجهوي وتنمية المناطق المحرومة.

- **القانون رقم 82-13:** أصدر في 28 أوت واستهدف من خلاله المشرع الجزائري تنظيم النشاط الاستثماري الأجنبي في صورة شراكة وطنية أجنبية، حيث وضح طريقة عمل وتسيير هذه الشركات وحددت نسبة مشاركة رأس المال العمومي بـ 51% بينما نسبة المشاركة الأجنبية قدرت بـ 49% كحد أقصى لرأس مال الشركة³. ومن بين أهم الأهداف وراء وضع هذه القاعدة

¹ القانون 82-11 المتعلق بالاستثمار الاقتصادي الخاص الوطني، الجريدة الرسمية، العدد 34، الصادرة بتاريخ 24 أوت 1982.

² عبد الرحمان تومي، واقع وآفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مجلة دراسات اقتصادية، العدد 08، جويلية 2006، ص 108.

³ القانون 82-13 المتعلق بتأسيس الشركات المختلطة وتسييرها، الجريدة الرسمية، العدد 35، الصادرة بتاريخ 28 أوت 1982.

هو تمكين الدولة من ممارسة الرقابة على المستثمرين الأجانب المساهمين في الشركات المختلطة للاقتصاد. ونظرا للقيود التي وضعها نص القانون 82-13 (عدم إمكانية تحويل الطرف الأجنبي لأرباحه، إمكانية تأمين المشروع للمصلحة العامة، عدم اللجوء إلى التحكيم التجاري الدولي في حال وقوع نزاع) تخوف المستثمرين الأجانب من الاستثمار لذلك تم تعديله بالقانون 86-13.

- القانون رقم 86-13: جاء هذا القانون بعد انخفاض سعر البترول في السوق العالمي الأمر الذي هز الاقتصاد الوطني المبني على الريع البترولي، فأصبحت ميزانية الدولة بالاختناق المالي ما أدى بصناع القرار إلى إصدار قانون 86-13 في 19 أوت ليعدل ويتم القانون الذي سبقه¹ وذلك لتخفيف الالتزامات التي كان يفرضها على عاتق المستثمرين الأجانب ومنحهم حرية أكثر للمشاركة في تسيير مشروعاتهم الاستثمارية، إلا أنه أبقى على سيطرة الشريك الجزائري بنسبة 51% من رأسمال المشروع الاستثماري، لكنه في المقابل نص صراحة على حق المستثمر الأجنبي في تحويل أمواله إلى الخارج، كما أعطى جملة من الحقوق والامتيازات للمستثمر الأجنبي وأهمها²:

- المشاركة في تسيير الشركة.
- رفع أو خفض رأس مال الشركة المختلطة.
- ضمان التعويض في حالات التأميم أو نزع الملكية.
- إمكانية تحويل أجور العمال الأجنبية.
- منح تسهيلات وتحفيزات ضريبية.

وعلى الرغم من هذه الامتيازات لم يكن بوسع هذا القانون استقدام الاستثمار الأجنبي المباشر نظرا لتحكم الدولة في كل المرافق وضخامة الجهاز الإداري المسير لمختلف الجوانب الاقتصادية، مما أدى إلى ظهور بيروقراطية وممارسات تساهم أكثر في إبطاء سير إنجاز المشاريع.

- القانون رقم 88-25: أصدرت الجزائر القانون رقم 88-25 في 12 جويلية 1988 الذي حدد كفيات توجيه الاستثمارات الاقتصادية الخاصة الوطنية³، حيث تبنت سلسلة من الإصلاحات الاقتصادية التي قامت على اعتماد ما يعرف بالمؤسسات العمومية الاقتصادية استخلاقا للمؤسسات الاشتراكية، وذلك تماشيا مع سياسة الانفتاح التي يقوم عليها نظام اقتصاد السوق فأخضعت المؤسسات العمومية لقواعد القانون التجاري ومنحتها الاستقلالية عن الوزارة الوصية، ورغم ذلك استمر هذا القانون في تكريس احتكار الدولة لأغلبية مجالات النشاط الاقتصادي وتهميش القطاع الخاص الوطني والأجنبي عن طريق منعه الاستثمار في النشاطات الاقتصادية

¹ القانون 86-13 المتعلق بتأسيس الشركات المختلطة وتسييرها، الجريدة الرسمية، العدد 35، الصادرة بتاريخ 27 أوت 1986.

² عبد الرحمان تومي، واقع وآفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مرجع سابق، ص 109.

³ القانون 88-25 المتعلق بتوجيه الاستثمارات الاقتصادية الخاصة الوطنية، الجريدة الرسمية، العدد 27، الصادرة بـ 12 جويلية 1988.

التي تعتبرها الحكومة إستراتيجية وهي بصفة عامة جميع النشاطات المتعلقة بتسيير الأملاك الوطنية، كما حدد القطاعات المسموح الاستثمار فيها من قبل القطاع الخاص وهي الأنشطة الصناعية المتمثلة في (سلع التجهيز، المنتجات نصف المصنعة، الصناعات الغذائية والصيانة) إضافة إلى الخدمات المتضمنة (السياحة، النقل، الهياكل الرياضية والترفيهية، البناء والأشغال العمومية).

وبصفة عامة يمكن القول أن الجزائر خلال فترة الثمانينات أوضحت نيتها في رفض تدخل رأس المال الأجنبي وفضلت الاستثمار الخاص الوطني أو عن طريق المؤسسات المختلطة، وذلك رغم إصدارها سنة 1989 قانون يسمح برفع حصة الشريك الأجنبي إلى 65 % غير أن هذا القانون لم يجدي نفعاً في ظل الظروف التي مرت بها الجزائر من عدم استقرار سياسي وتدهور الأوضاع الأمنية آنذاك.

ثالثاً- قوانين الاستثمار في مرحلة التسعينات

مع مطلع التسعينات وزوال التوجه الاشتراكي في تسيير الاقتصاد على يد دستور 1989، قام المشرع الجزائري بانتهاج سياسة اقتصاد السوق وذلك بفتح صفحة جديدة للتعامل مع الاستثمار الأجنبي المباشر، وكان لا بد من تكريس ذلك عن طريق وضع إطار قانوني يشجع دور رؤوس الأموال الأجنبية في الاقتصاد الوطني عن طريق قانون جديد للاستثمار، غير أن المشرع الجزائري انتظر مدة أربع سنوات كاملة لصدور القانون 93-12 وخلال هذه المدة اكتفى بنص القانون رقم 90-10 المتعلق بالنقد والقرض الذي سنشير إليه قبل التطرق لقوانين الاستثمار في هذه المدة.

- **قانون النقد والقرض 90-10:** يعتبر القانون رقم 90-10 كخطوة هامة في تطور سياسة التوجه نحو الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث صدر في 14 جويلية 1990 لإصلاح النظام النقدي وتضمن تنظيم سوق الصرف وحركة رؤوس الأموال، إعادة هيكلة النظام المصرفي بالجزائر وإعادة تنظيم البنوك التجارية ودورها في تمويل استثمارات المؤسسات، إضافة إلى تحديد مهام البنك المركزي. وبالرغم من أنه ليس قانون استثمار إلا أنه تضمن بعض الأحكام المتعلقة بالاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال ترخيص المشرع الجزائري للمقيمين وغير المقيمين بالحرية الكاملة للقيام بالشراكة أو الاستثمار المباشر وتحويل الأموال بين الجزائر والخارج لتمويل مشاريع اقتصادية بعد تأشيرة بنك الجزائر¹.

¹ المواد 181، 182، 183 من قانون النقد والقرض الصادر في 14 أبريل 1990، الجريدة الرسمية، العدد 16 لسنة 1990.

كما كرس هذا القانون مبادئ في صالح الاستثمار الأجنبي وهي كما يلي¹:

- مبدأ حرية الاستثمار.
 - حرية تحويل رؤوس الأموال بعد تأشيرة بنك الجزائر خلال 60 يوما من تقديم الطلب.
 - التتبع على الضمانات الواردة في الاتفاقيات الدولية التي وقعت عليها الجزائر.
 - تبسيط عملية قبول الاستثمار بحيث يتم إخضاعه إلى رأي مجلس النقد والقرض عن طريق تقديمه بالمطابقة خلال شهرين من تقديم الطلب.
- رغم أن قانون النقد والقرض قد تضمن المبادئ الخاصة بمعالجة ملف الاستثمار الأجنبي المباشر، لكن هذا الأخير بقي بدون نص خاص وواضح إلى غاية 1993.
- **المرسوم التشريعي رقم 93-12 المؤرخ في 05 أكتوبر 1993**: تعلق هذا المرسوم بترقية الاستثمارات²، فهو يعد إطارا منظما للاستثمارات الأجنبية المباشرة كما يوفر شروط جذب واستقبال بصورة أفضل من القانون السابق لكونه يتناول ولأول مرة نظام المناطق الخاصة، الحرة ونظام العقود فضلا عن تطرقه إلى الاستثمار في الجنوب الكبير. وأهم ما تضمنه ما يلي³:
- إلغاء قاعدة الشراكة 51%/49% حيث لم يحدد سقفا معيناً لمساهمة الرأسمال الأجنبي في أي مشروع استثماري مسموح به، مما يفتح المجال للمستثمر الأجنبي للملك الكامل (100%) في أي مشروع يقوم به في الجزائر.
 - اعتماد مبدأ المساواة في المعاملة بين الأجانب والجزائريين سواء الطبيعيين أو المعنويين.
 - نص صراحة على حق المستثمر في تحويل رأسماله وأرباحه إلى الخارج.
 - أخضع الاستثمارات على نوعيتها (أجنبي ووطني) قبل إنجازها لنظام التصريح بالاستثمار.
 - جاء بعدد معتبر من الامتيازات الجبائية وغير الجبائية للمستثمر الأجنبي والوطني على حد سواء وتمنح في بداية إقامة المشروع الاستثماري.
 - أقر هذا المرسوم مبدأ اختصاص القضاء الجزائري في فض نزاعات المستثمرين الأجانب غير أنه أشار إلى إمكانية اللجوء إلى التحكيم الدولي.
 - إنشاء هيكل إداري ممرکز يعالج ملفات الاستثمار يتمثل في الوكالة الوطنية لترقية الاستثمارات ودعمها ومتابعتها (APSI) مهمتها الأساسية مساعدة المستثمرين لإنجاز استثماراتهم بالتخفيف من الإجراءات الإدارية وتمكينهم من الاستفادة من الضمانات التي منحها التشريع المعمول به في هذا الإطار.

¹ بوظراف الجبالي، حاج بن زيدان، دراسة تحليلية لبيئة الاستثمار في الجزائر 2000-2012، مجلة المالية والأسواق، المجلد 02، العدد 01، 2015، ص 287.

² المرسوم التشريعي رقم 93-12 المتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية العدد 64، الصادرة في 10 أكتوبر 1993.

³ عبد الكريم بعداش، سفيان بطاطا، مكانة الاستثمار الأجنبي في قوانين الاستثمار الجزائرية 1962-2016، مجلة الميادين الاقتصادية، المجلد 02، العدد 01، 2019، ص 125.

ودعما للمرسوم التشريعي رقم 12/93 أبرمت الدولة الجزائرية عدة معاهدات ثنائية واتفاقيات متعددة الأطراف بهدف تشجيع الاستثمار وحمايته، كما أصدرت عدة مراسيم تقضي بتهيئة البيئة الملائمة لاجتذاب الاستثمارات الأجنبية، والتي يمكن إيجاز أهمها فيما يلي¹:

- المصادقة على الاتفاقية الدولية لتسوية المنازعات المتعلقة بالاستثمارات بموجب المرسوم الرئاسي رقم 345/95 الصادر بتاريخ 1995/10/30.
 - انضمام الجزائر إلى الشركة العربية للاستثمار وذلك بموجب المرسوم الرئاسي رقم 334/98 الصادر بتاريخ 1998/10/26
 - إنشاء الشباك الوحيد بموجب المرسومين التنفيذي رقم 319/97 ورقم 320/97 الصادرين بتاريخ 1997/08/24 من أجل دعم كافة المستثمرين وإزالة العوائق التي تواجههم.
- نظرا للعناصر الإيجابية التي تضمنها المرسوم رقم 93-12 يمكن القول بأنه أحسن من قوانين الاستثمار التي سبقتة، وهو الأكثر جاذبية للمستثمرين الأجانب نظرا لاستجابته لبعض رغباتهم وتطلعاتهم، لكن هذا لا يعني خلوه من بعض النقائص والعيوب الأمر الذي دفع إلى تعديله لاحقا.
- رابعا- الإطار القانوني للاستثمار بعد فترة التسعينات**

اتسمت هذه المرحلة بعودة الاستقرار السياسي والأمني وتحسن الأوضاع الاقتصادية واستمرار التوجه نحو اقتصاد السوق ما جعل مواكبة هذه الظروف أمرا حتميا، فقامت الحكومة الجزائرية بإصدار جملة من التشريعات مست كافة القطاعات، وسنعرض فيما يلي القوانين الصادرة أثناء هذه الفترة.

- 1- **قانون الاستثمار لسنة 2001**: تم إصدار قانون الاستثمار لسنة 2001 بموجب الأمر الرئاسي رقم 03/01 الصادر في 08 أوت 2001 ويتعلق بتطوير الاستثمار وتضمن النقاط التالية²:
 - أعطى تعريفا محددًا للاستثمار من خلال ما تضمنته المادة الثانية، كما وسع نطاق الاستثمار ليشمل أصول في نشاطات جديدة أو توسيع قدرات الإنتاج القائمة.
 - وضع الامتيازات الضريبية والجمركية التي تستفيد منها الاستثمارات المنجزة في النظام العام.
 - نص الأمر على النظام الاستثنائي المتعلق بالامتيازات الخاصة بالاستثمارات التي تتجز في المناطق التي تتطلب تنفيذها مساهمة خاصة من الدولة، وكذا الاستثمارات ذات الأهمية الخاصة بالنسبة للاقتصاد الوطني لاسيما عندما تستعمل تكنولوجيات خاصة من شأنها أن تحافظ على البيئة وتقضي إلى تنمية مستدامة.

¹ لعلمي فاطمة، زعفران منصورية، دور الإطار القانوني للاستثمار في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر (1963-2016)، مداخلة ضمن الملتقى الدولي الثاني الموسوم: نحو معرفة علمية متقدمة في إدارة الأعمال المنعقد أيام: 01-03/05/2018، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، ص 03.

² الأمر 03-01 المتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية العدد 47، الصادرة بتاريخ 22 أوت 2001.

- ساوى بين المستثمرين الأجانب والوطنيين فيما يتعلق بالضمانات الممنوحة للاستثمار وهذا ما أشارت إليه المواد 14،15،16،17.
- استحداث أجهزة جديدة للاستثمار تمثلت في المجلس الوطني للاستثمار (CNI) والوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) وحدد مهام كل واحد منها.
- نتاجا للإجراءات التحفيزية التي احتواها هذا الأمر الرئاسي فقد سجلت الجزائر تطورا واضحا في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، فانطلاقا من عام 2004 شهدت هذه الأخيرة توسعا ملحوظا خاصة بالنسبة للقطاعات خارج المحروقات، وأهم هذه الاستثمارات تتمثل في بيع الرخصة الثانية للهاتف النقالة لشركة "Orascom" المصرية وخصخصة شركة الصناعات الحديدية بالحجار لشركة "ESPAT" الهندية، إلى جانب خصخصة المؤسسة الوطنية للمنظفات "ENAD" لصالح شركة "Henkel" الألمانية، واستمر هذا الارتفاع إلى غاية 2006 حيث سجلت قيمة استثمارات أجنبية مباشرة حوالي ثلاث مرات المبلغ المسجل خلال سنة 2003 (634 مليون دولار أمريكي)¹.
- 2- الأمر التشريعي رقم 08/06 المؤرخ في 15 جويلية 2006: تعلق هذا الأمر بتطوير الاستثمار وجاء مكملا ومعدلا لأمر 03/01 سالف الذكر، حيث أشار بوضوح إلى إمكانية الاستثمار في مختلف فروع الاقتصاد الوطني وأهم التعديلات التي جاء بها ما يلي²:
 - تحديد قائمة النشاطات والسلع والخدمات المستثناة من المزايا المنصوص عليها في الأمر 03/01 عن طريق التنظيم بعد رأي مطابق من المجلس الوطني للاستثمار.
 - تقليص المهل القانونية التي كانت ممنوحة للوكالة الوطنية للرد على طلب الاستفادة من المزايا المقدم من المستثمرين، من شهر إلى 72 ساعة لتسليم الوكالة لمقرر المزايا الخاصة بالإنتاج و10 أيام فقط لتسليمها المقرر المتعلق بالمزايا الخاصة بالاستغلال.
 - إمكانية الطعن ضد القرارات المتعلقة بالاستفادة من المزايا الصادرة من أي إدارة أو هيئة مكلفة بتنفيذ أحكامه لدى لجنة تحدد تشكيلتها وتنظيمها وسيرها عن طريق التنظيم.
 - زيادة عدد من المزايا الإضافية تدعما لسياسة التحفيز المنتهجة من المشرع الجزائري.
وتجدر الإشارة إلى وجود قوانين أخرى تعتبر مكملة لقوانين الاستثمار حيث تساهم في توفير المناخ الاستثماري ونذكر منها³:
 - مرسوم تنفيذي رقم 06-355 المؤرخ في 09 أكتوبر 2006، يتعلق بصلاحيات المجلس الوطني للاستثمار وتشكيله وتنظيمه وسيره.

¹ ميدون الياس، تحليل تطور التأطير القانوني للاستثمار الأجنبي في ظل التوجه والواقع الاقتصادي للجزائر خلال الفترة 1962-2020، حوليات جامعة الجزائر 1، المجلد 34، العدد 04، ديسمبر 2020، ص 275.

² الأمر رقم 08/06 المؤرخ في 08/07/2006، المعدل والمتمم للأمر 03/01، الجريدة الرسمية العدد 47، الصادرة بتاريخ 19 جويلية 2006.

³ أنظر الجريدة الرسمية العدد 64، الصادرة في 11 أكتوبر 2006.

- مرسوم تنفيذي رقم 06-356 المؤرخ في 09 أكتوبر 2006، يتضمن مهام الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وتنظيمها وسيرها.
- مرسوم تنفيذي رقم 06-357 المؤرخ في 09 أكتوبر 2006، يتضمن أساسا تشكيلة لجنة الطعن المختصة في مجال الاستثمار وتنظيمها وسيرها.
- مرسوم تنفيذي رقم 07-08¹ الموافق 11 جانفي 2007، يحدد قائمة النشاطات والسلع والخدمات المستثناة من المزايا المحددة في الأمر رقم 01-03 الموافق 20 أوت 2001. ولكن رغم كل التعديلات السابقة من أجل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر عرفت الجزائر سنة 2009 توجها جديدا من خلال تبني سياسة حماية ممتلكاتها ومصالحها، حيث صدر الأمر 09-01 المؤرخ في 22 جويلية 2009 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2009 ونص صراحة على أنه لا يمكن إنجاز الاستثمارات الأجنبية في الجزائر إلا في إطار شراكة تمثل فيها المساهمة الوطنية المقيمة نسبة لا تقل عن 51% مقابل 49% للشريك الأجنبي²، إضافة إلى حق الشفعة للدولة ومؤسساتها عن التنازلات الخاصة بحصص المساهمين الأجانب أو لفائدتهم.
- **3- القانون رقم 09/16 المؤرخ في 03 أوت 2016:** تعلق هذا القانون بترقية³ الاستثمار وتضمن مجموعة من المواد قصد تحسين مناخ الاستثمار بالجزائر وذلك من خلال رفع العراقيل التي كانت تعترض سابقا الاستثمار المحلي والأجنبي، إلا أنه حافظ على مجمل الأحكام الواردة في النصوص القانونية السابقة المتمثلة في:
 - الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار والشباك الوحيد.
 - المجلس الوطني للاستثمار.
 - خضوع الاستثمارات الراضية في الاستفادة من نظام المزايا المقررة في أحكامه لإجراء التسجيل لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بنص صريح.
 - ممارسة الدولة لحقها في الشفعة وفق شروط محددة.
 - لم يتضمن إشارة حول قاعدة الشراكة (51-49%)، لكن طبقا لنص المادة 66 من القانون رقم 15-18 المتضمن قانون المالية لسنة 2016 تبقى سارية المفعول.
 - مبدأ اختصاص القضاء الوطني كأصل عام في أي منازعة تثور بين الدولة الجزائرية والمستثمر الأجنبي مع إمكانية للتحكيم استثناء في حالات محددة.

¹ المرسوم التنفيذي 07-08 المؤرخ في 11 جانفي 2007، المتضمن قائمة النشاطات والسلع والخدمات المستثناة من المزايا، الجريدة الرسمية العدد 04، الصادرة بتاريخ 14 جانفي 2007.

² المادة 58 من الأمر 09-01 المؤرخ في 22 جويلية 2009، المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2009، الجريدة الرسمية العدد 44، الصادرة بتاريخ 26 جويلية 2009.

³ أنظر الجريدة الرسمية العدد 46، الصادرة في 03 أكتوبر 2016.

إلى جانب المحافظة على ما تم ذكره أعلاه فقد نص هذا القانون على أحكام جديدة ومستحدثة نذكر أهمها¹ :

- تقرير مزايا وامتيازات بالنسبة لنشاطات ذات الامتياز والمنشئة لمنصب شغل وذات الأهمية للاقتصاد الوطني.
- استحدثت المراكز الأربعة التابعة للشباك الوحيد اللامركزي للوكالة المنصب على مستوى مقر الولاية والمتمثلة أساسا في: مركز تسيير المزايا، مركز استيفاء الإجراءات، مركز الدعم لإنشاء المؤسسات، ومركز الترقية الإقليمية.

عرف تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر تحسن ملحوظ فقد حقق بعض المكاسب بتسجيل تدفق استثماري وصل إلى 1637 مليون دولار أمريكي نهاية سنة 2016، وقامت العديد من الشركات الأجنبية بالاستثمار في الجزائر على غرار الاستثمارات التي قامت بها مجموعة الاتصالات الصينية « Huawei » والجنوب كورية « Samsung » التي فتحت مصنعها الأول في تركيب الهواتف النقالة في الجزائر، كما اتخذت السلطات الجزائرية حينها سياسة الحماية التجارية على بعض المنتجات كالأجهزة الكهرومنزلية أو المنع المباشر من الاستيراد كحالة سلع السيارات مما اضطر الشركات المصنعة لها بإقامة استثمارات مباشرة على شكل مصانع تركيب على الأراضي الجزائرية².

4- قانون المالية لسنة 2020 وقانون المالية التكميلي لنفس السنة: واصلت الجزائر عام 2020 سياستها الرامية إلى الانفتاح على الاستثمارات الأجنبية الجادة، حيث تضمن قانون المالية لهذه السنة جملة من التدابير الخاصة بالإنعاش الاقتصادي، أهمها إلغاء قاعدة الشراكة كأصل عام في مجال الاستثمار الأجنبي في الجزائر مع الإبقاء عليها فقط في مجال الأنشطة ذات الطابع الاستراتيجي³، كما أوضح قانون المالية التكميلي لسنة 2020 القطاعات التي تكتسي طابعا استراتيجيا على سبيل الحصر، ثم حدد المرسوم التنفيذي رقم 21-145 الصادر في 22 أبريل 2021 قائمة النشاطات التي تكتسي طابعا استراتيجيا وتتعلق بثلاث قطاعات هي⁴: النشاطات التابعة لقطاع الصناعة الصيدلانية، النشاطات التابعة لقطاع الطاقة والمناجم، النشاطات التابعة لقطاع النقل والصناعات العسكرية.

¹ حيتالة معمر، قانون الاستثمار الجديد لسنة 2016: خطوة أخرى نحو تحسين مناخ الاستثمار، مجلة القانون العقاري والبيئة، المجلد 05، العدد 01، جانفي 2017، ص 04.

² ميدون الياس، تحليل تطور التأطير القانوني للاستثمار الأجنبي في ظل التوجه والواقع الاقتصادي للجزائر خلال الفترة 1962-2020، مرجع سابق، ص 277.

³ المادة 109 من القانون رقم 19-14 المؤرخ في 11 ديسمبر 2019، المتضمن قانون المالية لسنة 2020، الجريدة الرسمية العدد 81، الصادرة بتاريخ 30 ديسمبر 2019.

⁴ المرسوم التنفيذي 21-145 المؤرخ في 17 أبريل 2021، المتضمن قائمة النشاطات التي تكتسي طابعا استراتيجيا، الجريدة الرسمية العدد 10، الصادرة بتاريخ 22 أبريل 2021.

5- قانون الاستثمار لسنة 2022: وضع تقرير ممارسة أنشطة الأعمال لعام 2020 الجزائر في المرتبة 157 من بين 190 بلدا شملها التقرير¹، وهذا ما جعل الحكومة الجزائرية تسارع إلى تغيير هذه المرتبة وذلك عن طريق إصدار قانون جديد للاستثمار يحمل الرقم 22-18 ومؤرخ في 24 جويلية 2022، وأهم ما تضمنه هذا الأخير ما يلي²:

- يهدف إلى تحديد القواعد التي تنظم الاستثمار وحقوق المستثمرين والتزاماتهم والأنظمة التحفيزية المطبقة على الاستثمارات في الأنشطة الاقتصادية لإنتاج السلع والخدمات المنجزة من طرف الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الوطنيين أو الأجانب مقيمين كانوا أو غير مقيمين.

- يرسخ هذا القانون مبدأ حرية الاستثمار ومبدأ الشفافية والمساواة في التعامل مع الاستثمارات.
- منح المشرع في هذا القانون الجديد أكبر قدر من الضمانات تشجيعا للاستثمار الأجنبي، وهي:

أ. الضمانات القانونية وتمثلت في مبدأ الثبات التشريعي* وضمان حق الملكية الفكرية.
ب. الضمانات المالية وهي التعويض عن نزع الملكية وحرية تحويل رؤوس الأموال للخارج.
ت. الضمانات الإدارية لمواجهة البيروقراطية وذلك من خلال الشباك الوحيد ذو الاختصاص الوطني للمشاريع الكبرى والاستثمارات الأجنبية وكذا الشباك الوحيد اللامركزي.
ث. الضمانات القضائية وتجسدت في استحداث لجنة عليا للطعون برئاسة الجمهورية واللجوء للتحكيم كآلية لحل المنازعات الاستثمارية بطريقة ودية.

ج. وضع أنظمة تحفيزية للمستثمرين بغية ضمان أفضل للمزايا الممنوحة للاستثمار، وقسمت إلى ثلاث قطاعات هي: نظام القطاعات، نظام المناطق، ونظام الاستثمارات المهيكلة. الأنظمة التحفيزية في نظام القطاعات: وتتضمن جملة من المزايا في كل من مرحلتها الانجاز والاستغلال، وجاءت على شكل إعفاءات متعددة ومختلفة في مجال نشاطات محددة*.

ح. الأنظمة التحفيزية في نظام المناطق: يقصد به المزايا المقدمة للمستثمرين في المواقع التابعة للهضاب العليا والجنوب والجنوب الكبير والمواقع التي تتطلب تنميتها مرافقة خاصة من الدولة والمواقع التي تمتلك إمكانيات من الموارد الطبيعية القابلة للتنمين.

¹ Doing Business 2020, Comparing Business Regulation in 190 Economies, The World Bank Group, p 04.

* مبدأ الثبات التشريعي: تجسيد الدولة المضيفة لقانون الاستثمار ابتداء من مرحلة الانجاز بعد التوقيع على العقد أو اتفاقية الاستثمار إلى غاية إنهاء المشروع الاستثماري، وهذا حماية للمستثمر الأجنبي من جهة وتشجيع الاستثمار وجذبه من جهة أخرى.

* مجالات النشاطات: المناجم والمحاجر، الفلاحة وتربية المائيات والصيد البحري، الصناعة والصناعة الغذائية والصناعة الصيدلانية والبتروكيميائية، الخدمات والسياحة، الطاقات الجديدة والطاقات المتجددة، اقتصاد المعرفة وتكنولوجيات الإعلام والاتصال.

² القانون 22-18 المتعلق بالاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 50، الصادرة بتاريخ 28 جويلية 2022.

خ. الأنظمة التحفيزية في نظام الاستثمارات المهيكلة: وهي المزايا الموجهة للاستثمارات ذات القدرة العالية لخلق الثروة واستحداث مناصب الشغل والتي من شأنها الرفع من جاذبية الإقليم وتكون قوة دافعة للنشاط الاقتصادي من أجل تنمية مستدامة.

- تجسيد الرقمنة كنظام جديد للتسيير في مجال الاستثمار وذلك من خلال المنصة الرقمية للمستثمر المسيرة من قبل الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار، كما تم إلزام بعض الهيئات ذات الصلة بالاستثمار بانتهاج الرقمنة على غرار الإدارات المكلفة بالعقار، حيث كلفت هذه الأخيرة بتوفير كافة المعلومات الخاصة بالعقار للمستثمر عبر المنصة الرقمية تطبيقا لنص المادة 6 الفقرة الثالثة.

- تكريس أسلوب المرافقة والدعم من قبل الدولة للمستثمرين كسبيل خاص لمساعدة المستثمر للولوج إلى مجال الاستثمار بكل راحة وأمان، وهو المنشود من عبارة مرافقة المستثمر في استكمال الإجراءات المتصلة باستثماره الواردة في المادة 18 الفقرة الثانية.

- إعادة النظر في تنظيم وتشكيلة الهيئات المكلفة بتنفيذ ومتابعة السياسة الاستثمارية في الدولة، وهما المجلس الوطني للاستثمار والوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار، حيث حدد المهام المنوطة بكل هيئة وفصل بين مهامها لتجنب التداخل بينهما.

وتنفيذا لقانون الاستثمار الجديد جاءت المراسيم التنظيمية التالية¹:

- المرسوم الرئاسي رقم 22-296 المؤرخ في 4 سبتمبر سنة 2022، يحدد تشكيلة اللجنة العليا الوطنية للطعون المتعلقة بالاستثمار وسيرها، إذ تتشكل هذه اللجنة من ممثل رئيس الجمهورية رئيسا للجنة وقاض من المحكمة العليا وقاض من مجلس الدولة وقاضي من مجلس المحاسبة و03 خبراء اقتصاديين وماليين مستقلين يُعيّنهم رئيس الجمهورية على أن تستعين اللجنة بكل كفاءة يمكن أن تساعد في مهامها وهي النظر في الطعون المقدمة من المستثمرين الذين يرون أنهم قد ظلموا.

- المرسوم التنفيذي رقم 22-297 المؤرخ في 8 سبتمبر سنة 2022، يحدد تشكيلة المجلس الوطني للاستثمار وسيره، والذي يضم 11 وزيرا لقطاعات مختلفة بحضور ملاحظين هما رئيس مجلس الإدارة والمدير العام للوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار، ومهامه اقترح إستراتيجية الدولة في مجال الاستثمار والسهر على تناسقها الشامل وتقييم تنفيذها.

- المرسوم التنفيذي رقم 22-298 المؤرخ في 8 سبتمبر سنة 2022، يحدد تنظيم الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار وسيرها والتي تحل محل "الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار"، وتتولى الوكالة القيام بمهام إعلامية وتسهيلية في ميدان الاستثمار لاسيما من خلال وضع وتسيير منصة رقمية للمستثمر فضلا عن مهامها في مجالات ترقية الاستثمار ومرافقة

¹ أنظر الجريدة الرسمية العدد 60، الصادرة في 18 سبتمبر 2022.

- المستثمر وتسيير الامتيازات الممنوحة للمستثمرين والمتابعة مع الهيآت ذات الصلة، كما أنشأ المرسوم نوعين من الشبائيك: الأولى محلية لا مركزية على مستوى الولايات والنوع الثاني مركزي وهو "الشباك الوحيد للمشاريع الكبرى والاستثمارات الأجنبية".
- المرسوم التنفيذي رقم 22-299 المؤرخ في 8 سبتمبر سنة 2022، يحدد كفاءات تسجيل الاستثمارات أو التنازل عن الاستثمارات أو تحويلها وكذا مبلغ وكفاءات تحصيل الإتاوة المتعلقة بمعالجة ملفات الاستثمار.
 - المرسوم التنفيذي رقم 22-300 المؤرخ في 8 سبتمبر سنة 2022، يحدد قوائم النشاطات والسلع والخدمات غير القابلة للاستفادة من المزايا وكذا الحدود الدنيا من التمويل للاستفادة من ضمان التحويل، فهو قد ضم ملحقا تفصيليا لهذه المواد والسلع.
 - المرسوم التنفيذي رقم 22-301 المؤرخ في 8 سبتمبر سنة 2022، يحدد قائمة المواقع التابعة للمناطق التي توليها الدولة أهمية خاصة في مجال الاستثمار، حيث صنفها في ثلاث مجموعات وهي: البلديات التابعة للهضاب العليا والجنوب والجنوب الكبير، البلديات التي تتطلب تميمتها مرافقة خاصة من الدولة، البلديات التي تمتلك إمكانات من الموارد الطبيعية القابلة للتثمين.
 - المرسوم التنفيذي رقم 22-302 المؤرخ في 8 سبتمبر سنة 2022، يحدد معايير تأهيل الاستثمارات المهيكلة وكفاءات الاستفادة من مزايا الاستغلال وشبكات التقييم.
 - المرسوم التنفيذي رقم 22-303 المؤرخ في 08 سبتمبر 2022 والمتعلق بمتابعة الاستثمارات والتدابير الواجب اتخاذها في حالة عدم احترام الواجبات والالتزامات المكتتبه، فهو قد وضع جملة من المهام الرقابية لكل إدارة خصوصا خلال فترة الاستغلال ومدى التزام المكتتب بتعهداته التي نال بموجبها الامتيازات المختلفة.
- رغم المراسيم التنظيمية السابقة الذكر ظل القانون رقم 22-18 يكتفه الغموض فيما يتعلق بمنح العقار الاقتصادي، وعليه جاء القانون رقم 23-17 مؤرخ في 15 نوفمبر 2023 الذي حدد شروط وكفاءات منح العقار الاقتصادي التابع للأملاك الخاصة بالدولة الموجه لإنجاز مشاريع استثمارية، ونص القانون على نقاط عديدة نذكر أهمها¹:
- يتكون العقار الاقتصادي التابع للأملاك الخاصة للدولة الموجه لإنجاز مشاريع استثمارية من الأراضي المهيأة التابعة للمناطق الصناعية ومناطق النشاطات، الأراضي المهيأة الواقعة داخل محيط المدن الجديدة، الأراضي المهيأة التابعة لمناطق التوسع السياحي والمواقع السياحية، الأراضي المهيأة التابعة للحظائر التكنولوجية، الأصول العقارية المتبقية التابعة

¹ القانون 23-17 المتعلق بتحديد شروط وكفاءات منح العقار الاقتصادي التابع للأملاك الخاصة للدولة الموجه لإنجاز مشاريع استثمارية، المؤرخ في 15 نوفمبر 2023، الجريدة الرسمية، العدد 73، الصادرة بتاريخ 16 نوفمبر 2023.

للمؤسسات العمومية المحلة، الأصول العقارية الفائضة التابعة للمؤسسات العمومية الاقتصادية، الأراضي الموجهة لترقية العقارية ذات الطابع التجاري، الأراضي الأخرى المهية التابعة للأموال الخاصة للدولة، كما شرح هذا القانون كل ما سبق وأوضح الأراضي المستثناة من مجال تطبيقه.

- يهيا العقار الاقتصادي من طرف وكالات عمومية مختصة في العقار السياحي، الصناعي والحضري.

- تقوض الدولة الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار عبر شبكها الوحيد بالآتي:
أ. التشاور مع القطاعات المعنية لتوفير العقار الاقتصادي بغية تهيئته من طرف الوكالات المذكورة أعلاه.

ب. وضع كل المعلومات حول الوفرة العقارية تحت تصرف المستثمرين وذلك عن طريق المنصة الرقمية للمستثمر.

ت. منح العقار الاقتصادي بصيغة الامتياز بالتراضي لمدة ثلاثة وثلاثين (33) سنة قابلة للتجديد وقابلة للتحويل إلى تنازل بعد الإنجاز الفعلي للمشروع ودخوله حيز الخدمة.

ث. المساهمة في إعداد أدوات التعمير بغرض التعبير عن الاحتياجات في مجال الاستثمار. من خلال ما سبق نجد أنّ الدولة الجزائرية ملتزمة بوضع حد للممارسات السابقة مهما كان شكلها بغية تطهير مناخ الاستثمار وتحسينه، فضلا عن ذلك فهي لا تتأخر أي جهد لمرافقة الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار في أداء المهام الموكلة لها في أحسن الظروف، وتعتبر هذه الوكالة من أهم الأطر التنظيمية للاستثمار في الجزائر.

الفرع الثاني: الإطار المؤسسي للاستثمار في الجزائر

في سياق سياسات الانفتاح الاقتصادي واستهداف الاستثمارات الأجنبية المباشرة وإلى جانب قوانين الاستثمار المذكورة سابقا، عملت الجزائر على وضع بنية مؤسسية تسهر على تطبيق هذه القوانين، وتتمثل هذه البنية في المؤسسات التالية:

أولاً- المجلس الوطني للاستثمار

يعد المجلس الوطني للاستثمار هيئة عليا مستحدثة لوضع وتحديد إستراتيجية تطوير الاستثمار، أنشأ بمقتضى المادة رقم 18 من الأمر 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001، فهو يعد مركز اتخاذ القرارات ذات الصلة بالاستثمار نظرا لأهميته في ترقية العملية الاستثمارية، ويتشكل من وزراء مختلف القطاعات المعنية بالاستثمار، قطاع الجماعات المحلية، المالية، ترقية الاستثمارات، التجارة، الطاقة والمناجم، الصناعة، السياحة، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وقطاع تهيئة الإقليم والبيئة، إضافة إلى إمكانية الاستعانة بخبراء في مجال الاستثمار.

- يجتمع المجلس مرة كل ثلاثة أشهر على الأقل مع إمكانية القيام باجتماعات أخرى عند الحاجة، ومن أبرز المهام الموكلة إليه نذكر الآتي¹:
- صياغة استراتيجيات الاستثمار وذلك من خلال اقتراح التدابير اللازمة التي من شأنها تطوير وترقية الاستثمار وفق خطة شاملة تتضمن الإمكانيات والمجالات المراد تطويرها.
 - تحديد المناطق المعنية بالتنمية وكذا الاستثمارات حسب المزايا النسبية للاقتصاد الوطني.
 - إقرار الإجراءات والمزايا التحفيزية بعد التحقق من توفر الشروط اللازمة لطبيعة الاستثمار.
 - المصادقة على المشاريع واتفاقيات الاستثمار.
 - يدرس قائمة النشاطات والسلع المستثناة من المزايا ويوافق عليها وكذا تعديلها وتحسينها.
 - يقترح على الحكومة كل القرارات والتدابير الضرورية لتنفيذ إجراء دعم الاستثمار وتشجيعه.

لكن تغيير المركز القانوني للمجلس الوطني للاستثمار مع صدور القانون رقم 22-18 المتعلق بالاستثمار، الذي جعله خاضعا لأحكام المرسوم التنفيذي رقم 22-297 حيث ألغى أحكام المرسوم التنفيذي السابق رقم 06-355 وحدد تشكيلة المجلس الوطني للاستثمار وسيره، حيث نص على ما يلي²:

- يكلف المجلس الوطني للاستثمار باقتراح إستراتيجية الدولة في مجال الاستثمار والسهر على تناسقها الشامل وتقييم تنفيذها.
- يعد المجلس تقريرا تقييما سنويا يرفعه إلى رئيس الجمهورية ويوضع تحت سلطة الوزير الأول.
- يتشكل من عدة وزراء هم وزير الداخلية والجماعات المحلية، وزير المالية، وزير الطاقة والمناجم، وزير الصناعة، وزير التجارة، وزير الفلاحة، وزير السياحة، وزير العمل والتشغيل، وزير البيئة وكذا وزير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- يجتمع المجلس مرة واحدة على الأقل في كل سداسي ويمكن أن ينعقد عند الحاجة بناء على استدعاء من رئيسه، ويشارك الوزراء المعنيون بجدول الأعمال في اجتماعات المجلس إضافة إلى حضور رئيس مجلس الإدارة وكذا المدير العام للوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار كملاحظين، فضلا عن ذلك يمكن للمجلس الاستعانة عند الحاجة بكل شخص نظرا لكفاءته أو خبرته في مجال الاستثمار.

¹ المرسوم التنفيذي رقم 06-355 المؤرخ في 09 أكتوبر 2006، المتعلق بالصلاحيات المجلس الوطني للاستثمار وتشكيله وتنظيمه وسيره، الجريدة الرسمية، العدد 64، الصادرة بتاريخ 11 أكتوبر 2006.

² المرسوم التنفيذي رقم 22-297 المؤرخ في 08 سبتمبر 2022، المتعلق بتشكيلة المجلس الوطني للاستثمار وسيره، الجريدة الرسمية، العدد 60، الصادرة بتاريخ 18 أكتوبر 2022.

- تتوج أشغال المجلس الوطني للاستثمار بآراء وتوصيات ويتولى الوزير المكلف بالاستثمار أمانته.

استنادا لما سبق، يمكن اعتبار المجلس الوطني للاستثمار كمجلس حكومة مصغر، بحيث يتضمن تشكيلة موسعة تتمثل في الوزير الأول الذي يترأسها وعشرة وزراء (10) دائمين، كما يمكن إضافة وزير أو وزراء القطاع المعني بالاجتماع.

ثانيا- الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار (AAPI)

شهدت الوكالة تطورات تزامنت مع الإصلاحات الاقتصادية التي عرفتها الجزائر وذلك منذ مطلع التسعينيات، فقد كانت تدعى بوكالة ترقية ومتابعة ودعم الاستثمار (APSI) التي أنشئت بمقتضى القانون رقم 93-12 المتعلق بترقية الاستثمار، وتنفيذا لذلك صدر المرسوم التنفيذي رقم 94-319 المؤرخ في 19 أكتوبر 1994 الذي نص على تنظيمها وسيرها، هذا الأخير ألغي طبقا لأحكام المرسوم التنفيذي رقم 01-282 ليتحول اسمها للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI)، وقد تم الإبقاء على النص القانوني المنظم للوكالة في المرسوم التنفيذي رقم 06-356 المؤرخ في 09 أكتوبر 2006 المتعلق بصلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وتنظيمها وسيرها، غير أن قانون الاستثمار الجديد رقم 22-18 نص على الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار (AAPI) كبديل للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، ولم يطل الوقت حتى صدر النص التنظيمي المحدد لتنظيم وسير ومهام الوكالة بموجب المرسوم التنفيذي 22/298 المؤرخ في 8 سبتمبر 2022 المتضمن تنظيم الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار وسيرها.

وعرف هذا المرسوم الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار بأنها مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وهي تحت وصاية الوزير الأول ومقرها الجزائر العاصمة، وعليه فهي تختلف من حيث التبعية عن الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار التي كانت تحت وصاية الوزير المكلف بترقية الاستثمارات¹، كما أسند إليها جملة من المهام نذكرها فيما يلي²:

- مهمة إعلامية، أي تقديم خدمة الاستقبال والتوجيه لجميع المستثمرين سواء المحليين أو الأجانب، وذلك من خلال (التعريف بالتشريعات والتنظيمات المتعلقة بالاستثمار، وضع قاعدة بيانات تتعلق بفرص الأعمال والطاقات الكامنة وجميع المعطيات الضرورية لتحضير المشاريع الاستثمارية، توفير المعلومات الخاصة بالعقار الاستثماري).

¹ حمصي ميلود، مقالاتي مونة، الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار كآلية لتفعيل الرقمنة في مجال الاستثمار، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، المجلد 06، العدد: خاص، 2023، ص 107.

² المرسوم التنفيذي رقم 22-298 المؤرخ في 8 سبتمبر سنة 2022، المتعلق بتنظيم الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار وسيرها، الجريدة الرسمية، العدد 60، مرجع سابق.

- مهمة تسهيلية، تتمثل في تقييم مناخ الاستثمار والعمل على تحسينه وتقديم التوضيحات اللازمة حول الحوافز والمزايا الممنوحة، إضافة إلى إنشاء المنصة الرقمية للمستثمر لتعزيز الشفافية في منح الاستثمارات والحوافز فضلا عن تبسيط العملية التسييرية والقضاء على البيروقراطية.
 - ترقية وتثمين الاستثمار داخل الجزائر وخارجها وذلك عن طريق إعداد واقتراح مخطط لترقية الاستثمار على الصعيدين الوطني والمحلي، مع ضمان خدمة إقامة علاقات أعمال وتسهيل الاتصالات بين المستثمرين وتعزيز فرص الأعمال والشراكة، إضافة لإقامة علاقات تعاون مع الهيئات الأجنبية المماثلة وتطويرها.
 - توجيه المستثمرين والتكفل بانشغالاتهم مع مرافقتهم لدى الإدارات الأخرى.
 - تسيير الامتيازات الممنوحة للمستثمرين سواء المحليين أو الأجانب.
 - متابعة الإدارات والهيئات المعنية والتأكد من احترامهم للالتزامات المقدمة للمستثمرين، إضافة إلى معالجة عرائضهم وشكاويهم.
- وباعتبار الوكالة مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع باستقلالها المالي، فهي تدار من قبل مجلس إدارة يتكون من ممثل الوزير الأول رئيسا وممثلي الوزراء التالين (الشؤون الخارجية، الجماعات المحلية، المالية، الاستثمار والتجارة) إضافة إلى ممثل بنك الجزائر، ويقوم بتسييرها مدير عام.
- كما أقر ذات المرسوم هيئات تابعة للوكالة تخضع لسلطتها وتتمثل في الشبايك الوحيدة الآتية¹:
- على المستوى الوطني: الشبايك الوحيد للمشاريع الكبرى والاستثمارات الأجنبية يعتبر المفاوض الوحيد بخصوص الاستثمارات الأجنبية والمشاريع الكبرى.
 - على المستوى المحلي: الشبايك الوحيدة اللامركزية وهي المحاور الوحيد للمستثمرين على المستوى المحلي.
- وأوكلت لهذه الشبايك نفس المهام هدفها الوصول بالمستثمر إلى بر الأمان، ليمارس كل شبايك هذه المهام على مستواه وتتمثل هذه الأخيرة في (استقبال المستثمر، تسجيل الاستثمارات، تسيير ومتابعة ملفات الاستثمار، مرافقة المستثمرين لدى الإدارات والهيئات المعنية).
- زيادة على ذلك فقد حدد المرسوم الهيئات والإدارات العمومية التي تجتمع في مكان واحد تحت غطاء الشبايك الوحيد مع أعوان الوكالة، وهم ممثلين من (إدارة الضرائب، إدارة الجمارك، المركز الوطني للسجل التجاري، مصالح التعمير، الهيئات المكلفة بالعقار الموجه للاستثمار، مصالح البيئة، الهيئات المكلفة بالعمل والتشغيل، صناديق الضمان الاجتماعي للعمال الأجراء وغير الأجراء)².

¹ أمينة كوسام، الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار في إطار قانون الاستثمار الجديد 22-18، مجلة طبنة للدراسات العلمية الأكاديمية، المجلد 05، العدد 02، سنة 2022، ص 102.

² المادة 20 من المرسوم التنفيذي رقم 22-298 السابق الذكر.

استنادا لما سبق يمكن القول أن المشرع الجزائري أحدث من خلال الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار والشبابيك الموحدة التابعة لها والمنصة الرقمية للمستثمر بيئة استثمارية مغايرة لما عهدناه سابقا، وهذا بإدخاله تكنولوجيا المعلومات في تسجيل ومتابعة ملفات الاستثمار.

ثالثا- الوكالة الوطنية للوساطة وضبط العقار (ANIREF)

أنشأت الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري بموجب المرسوم التنفيذي رقم 07-119 المؤرخ في 23 أبريل 2007¹، وهي مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري تقع تحت وصاية وزارة الصناعة وتضم عشر (10) مديريات جهوية تغطي كل التراب الوطني. وتخضع الوكالة للوساطة وضبط العقار إلى تنظيم مزدوج من حيث التسيير والإدارة، حيث يقوم بإدارتها مدير عام ويسيرها مجلس الإدارة هذا الأخير يتم تعيين أعضائه بقرار من وزير الصناعة بناء على اقتراح من السلطات التابعين لها لمدة ثلاث (3) سنوات قابلة للتجديد، ويتشكل من (11) عضواً يمثلون أعضاء الحكومة التالية²:

- ممثل وزير الصناعة: الرئيس
 - ممثل الوزير المكلف بالجماعات المحلية
 - ممثل الوزير المكلف بالمالية: المدير العام للخزينة
 - ممثل الوزير المكلف بالمالية: المدير العام للأموال الوطنية
 - ممثل الوزير المكلف بالعمران
 - ممثل الوزير المكلف بالسياحة والصناعات التقليدية
 - ممثل الوزير المكلف بالنقل
 - ممثل الوزير المكلف بالطاقة
 - ممثل الوزير المكلف بالزراعة
 - ممثل الوزير المكلف بالتجارة
 - ممثل الوزير المكلف بالتهيئة العمرانية والبيئة
- ومن أبرز المهام التي تعمل الوكالة على القيام بها نذكر ما يلي³:
- الإدارة والترويج والوساطة وتنظيم الأراضي: وهي المهام المنفذة في إطار تشجيع الاستثمار.
 - الوساطة العقارية: أي الإدارة بالاتفاق وبالنيابة عن المالك مهما كان الوضع القانوني للعقار.

¹ المرسوم التنفيذي رقم 07-119 مؤرخ في 23 أبريل 2007، يتضمن إنشاء الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري ويحدد قانونها الأساسي، الجريدة الرسمية، العدد 27، صادر في 25 أبريل 2007.

² انظر الموقع الرسمي للوكالة، <https://www.aniref.dz/index.php/ar/2020-01-27-10-01-12/2020-06-30-09-08-00>، أطلع عليه يوم 2024/01/06.

³ انظر الموقع الرسمي لوزارة الصناعة، <https://www.industrie.gov.dz/aniref>، أطلع عليه يوم 2024/01/06.

- المراقبة والمعلومات: تقوم الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري بتوفير وتقديم البيانات المتعلقة بالعرض والطلب على الأراضي والعقارات واتجاهات سوق الأراضي وآفاقها.
 - تنظيم سوق الأراضي والعقارات للمساهمة في ظهور سوق الأراضي المعدة للاستثمار.
- كُلفت الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري بمتابعة مهمة انجاز المناطق الصناعية الجديدة الستة (06) التي شهدت بداية في التنفيذ، وهي: القصر ببجاية، قصر البخاري بالمدينة، الأربعاش ببومرداس، واد نشو بغرداية، ولاد بن دامو بتلمسان، سيدي بلعباس بسيدي بلعباس. واستخلاصا لما سبق ذكره نرى أن المشرع الجزائري قد وفق كثيرا في إرساء نظام مؤسساتي للاستثمار واضح المعالم، والذي يمكن القول أنه نظام يستند على التكنولوجيا والرقمنة في بعض طياته وهذا رغبة من المشرع في مواكبة عجلة الاستثمار، غير أن معالم القانون القديم والملغى لا تزال موجودة في العديد من الأمور.

المطلب الثاني: تحليل تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وتوزيعه

أخذت الجزائر على عاتقها أولوية توفير مناخ استثماري مناسب لتشجيع تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث تبنت سياسات وآليات وتشريعات وطنية قصد استقطاب أكبر قدر من هذه الاستثمارات باعتبارها أحد أهم أشكال التمويل الدولي القليلة التكلفة والمنشئة للثروة، فالمتبع اليوم لحركة تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم يجد أنها لم تعد مقيدة بالمنطقة الجغرافية، فهي تتدفق مع وجود الفرصة الجاذبة والمناخ المشجع على انسيابها، وأصبحت دول العالم أجمع المتقدمة منها والنامية تتنافس لأجل اجتذابها واستقطابها. وسنحاول من خلال هذا المطلب الوقوف على واقع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، توزيعاتها الجغرافية والقطاعية.

الفرع الأول: تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر لفترة (2012-2022)

تسعى الجزائر جاهدة لتوفير المناخ الملائم للاستثمار أملا في استقطاب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، لكن ورغم الجهود الخاصة بترقية الاستثمار التي تبنتها الجزائر منذ عام 1993 إلا أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر سجلت مستويات ضعيفة، وذلك راجع للعشرية السوداء التي مرت بالجزائر وكذا بداية الإصلاح الهيكلي، فضلا عن ذلك تركز الاستثمار في قطاع المحروقات وعدم مرونة قانون الاستثمار المعمول به في الجزائر، والجدول التالي يبين حجم تدفق الاستثمار الأجنبي للجزائر في الفترة الممتدة 2012 إلى 2023.

الجدول رقم (03-01): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر خلال الفترة (2012-2023)

الوحدة: مليار دولار أمريكي

السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017
تدفقات إ أ م	1.5	1.69	1.50	-0.53	1.6	1.20
السنوات	2018	2019	2020	2021	2022	جويلية 2023
تدفقات إ أ م	1.47	1.38	1.14	0.86	0.75	0.19

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: <https://data.albankaldawli.org/>، على الرابط: <https://data.albankaldawli.org/indicator/BX.KLT.DINV.CD.WD?end=2022&locations=DZ&start=2012>، والرابط: <https://ar.tradingeconomics.com/algeria/foreign-direct-investment>، تاريخ الإطلاع: 2024/01/15.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر للفترة المذكورة شهد مستويات ضئيلة جدا مقارنة بالتوسع والنمو الذي عرفه على المستوى العالمي، فمن سنة 2012 إلى سنة 2014 عرف تذبذبا ما بين الارتفاع والثبات حيث بلغ 1.5 مليار دولار عام 2012 ليرتفع ارتفاعا طفيفا ويصل إلى 1.69 مليار دولار عام 2013، ويرجع سبب هذا الارتفاع إلى تعافي الاقتصاد العالمي من الأزمة الاقتصادية التي عصفت بأوروبا عام 2012، لكن سرعان ما عاد إلى عتبة 1.5 مليار دولار سنة 2014، أما سنة 2015 فقد سجلت انخفاض تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أدنى مستوياتها بحجم تدفق سالب بلغ (-0.53) مليار دولار وذلك كنتيجة حتمية لانهايار أسعار البترول التي وقعت منتصف سنة 2014، إذ يعتبر قطاع البترول والغاز من أهم القطاعات المستقطبة للاستثمارات الأجنبية في الجزائر، فعلى الرغم من أن الاقتصاد الجزائري قد تميز ببعض الاستقرار السياسي والاقتصادي، إلا أنه لا يزال يفتر إلى الجاذبية لاستقطاب المستثمرين الأجانب الذين يزالون مترددين في اتخاذ قرار نقل أصولهم إلى السوق الجزائرية التي تضع قاعدة 51/49 كشرط لاستقبال الاستثمارات الأجنبية.

أما بعد سنة 2015 فقد تحسنت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر ووصلت إلى 1.6 مليار دولار عام 2016، ويعزى ذلك إلى صدور قانون الاستثمار 09-16 المؤرخ في 03 أوت 2016 والذي أقر جملة من المزايا والامتيازات الضريبية والجمركية فضلا عن التسهيلات الإدارية والضمانات القانونية والتشريعية الممنوحة، إضافة إلى التحسن الذي عرفه الإنتاج النفطي ودخول مركب "بلارة" للحديد والصلب مرحلة الانجاز وهو شراكة جزائرية قطرية بتكلفة 2 مليار دولار¹.

¹ انظر الموقع: <https://radioalgerie.dz/news/ar/article/20150307/32713.html>، أطلع عليه يوم 2024/01/09.

وفي عام 2017 رجعت التدفقات للانخفاض ووصلت إلى 1.2 مليار دولار لتعود للارتفاع سنة 2018 حيث بلغت 1.47 مليار دولار وذلك راجع لدخول الجزائر في استثمارات كبيرة في قطاع تركيب السيارات، غير أنه تراجعت هذه التدفقات من جديد لتبلغ قيمة 1.38 مليار دولار سنة 2019 بسبب التراجع العالمي لحركية الاستثمار الأجنبي المباشر، إضافة إلى ظهور بوادر عدم الاستقرار السياسي الناتج عن الربيع العربي وانطلاق الحراك الشعبي في فيفري حاملا شعار تنحي الرئيس "بوتفليقة" والقيام بإصلاحات جذرية في مختلف القطاعات للنهوض بالمستوى المعيشي والاقتصادي للجزائر، والتصدي لعصابة الفساد التي سيطرت على البلد في الآونة الأخيرة من حكم الرئيس السابق. واستمرت التدفقات الواردة للجزائر في الهبوط والتدني فقد بلغت 1.14 مليار دولار سنة 2020 لتسقط إلى ما يقارب 0.19 مليار دولار سنة 2023 وهذا بسبب جائحة كورونا وعمليات وتدابير الإغلاق المتخذة عالميا، لكن ومع تعافي العالم من هذه الجائحة وتحسن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية ظلت الجزائر تسجل تدفقات ضئيلة جدا رغم المزايا والإغراءات المعلنة في قانون 2022 ناهيك عن تبسيط ورقمنة الجهاز الإداري، وكل هذا يعود إلى ضعف النسيج الصناعي وتقلص الصادرات فضلا عن هشاشة الشركات والاستثمارات الغير متنوعة والمنحصرة في الصناعات الاستخراجية وعلى رأسها قطاع المحروقات. والشكل الموالي يبين لنا هذه التدفقات.

الشكل رقم (03-01): تطور قيمة إجمالي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر خلال الفترة (2012-2023)



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (01)

الفرع الثاني: التوزيع القطاعي والجغرافي للاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر شهدت الجزائر مؤخرا انفتاح على السوق العالمي لذلك عملت جاهدة إلى اصلاح وتهيئة مناخها الاستثماري بغية استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة من مختلف مناطق العالم وفي شتى القطاعات، وسنتطرق في هذا الفرع إلى توزيع الاستثمار الأجنبي المباشر حسب المناطق المصدرة له ومختلف القطاعات الاقتصادية الجاذبة له في الجزائر.

أولاً- التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر

تبين دراسة وتحليل التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر مدى فعالية السياسات الاقتصادية للدول في توجيه هذه الاستثمارات نحو القطاعات الاقتصادية المناسبة والتي تحقق الأهداف المسطرة في هذه السياسات، وفيما يلي سنحاول عرض التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (2012-2019) وذلك وفقا للإحصائيات المتوفرة حول نصيب كل قطاع اقتصادي والتي تعد نوعا ما شحيحة خاصة الحديثة.

الجدول رقم (03-02): التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (2012-2019)

القطاع الاقتصادي	عدد المشاريع الاستثمارية	النسبة من إجمالي عدد المشاريع (%)	القيمة المحققة (مليون دج)	النسبة من إجمالي القيمة (%)
الزراعة	13	1.44	5768	0.23
البناء	142	15.76	82593	3.28
الصناعة	558	61.93	2050277	81.37
الصحة	6	0.67	13572	0.54
النقل	26	2.89	18966	0.57
السياحة	19	2.11	128234	5.09
الخدمات	136	15.09	130980	5.20
الاتصالات	1	0.11	89441	3.55
المجموع	901	100	2519831	100

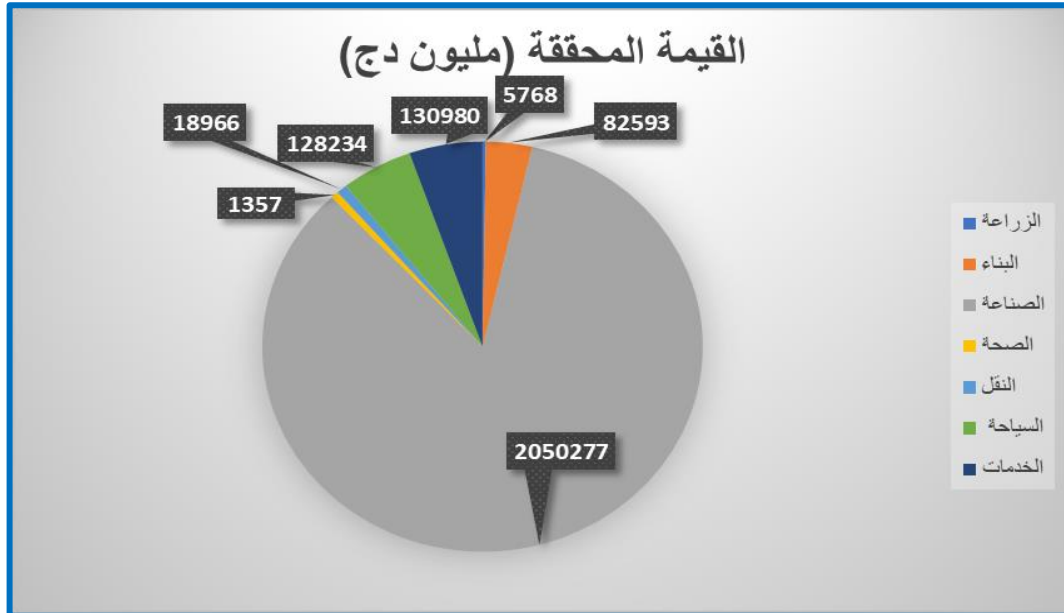
المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على بيانات التصريح بالاستثمار، الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.

من خلال القراءة الأولية للجدول أعلاه نرى أن القطاع الصناعي تربع على الصدارة من حيث عدد المشاريع والقيمة المحققة إذن فهو الوجهة المحببة للمستثمر الأجنبي، فقد بلغت المشاريع الاستثمارية فيه 558 مشروع أي ما يعادل 61.93% من إجمالي عدد المشاريع الواردة إلى الجزائر وبقيمة إجمالية قدرت بـ 2050277 مليون دينار جزائري، ثم جاء قطاع البناء في المرتبة الثانية من حيث عدد المشاريع بـ 142 مشروع وقاربت قيمته الإجمالية 82593 مليون دينار جزائري،

أما المرتبة الثالثة فكانت من نصيب قطاع الخدمات حيث وصلت فيه المشاريع الاستثمارية إلى 136 مشروع وبقيمة إجمالية أكبر من قيمة قطاع البناء قدرت بـ 130980 مليون دينار جزائري، ليأتي فيما بعد قطاعي النقل والسياحة بنسب متقاربة تزيد عن 2% من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد وبـ 26 و 19 مشروع على التوالي، وتقاسم النسبة المتبقية باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى حيث تحصل قطاع الزراعة على نسبة 1.44% بـ 13 مشروع وبقيمة 5768 مليون دينار جزائري، وسجل قطاع الصحة النسبة 0.67% في حين تذيّل قطاع الاتصالات الترتيب بنسبة 0.11% وبقيمة 89441 مليون دينار جزائري.

وكل هذا يظهر لنا عدم تجانس التوزيع بين مختلف القطاعات، ويمكن تمثيله في الشكل التالي:

الشكل رقم (03-02): التوزيع الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة (2012-2019) حسب القطاعات



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (02)

ويفسر احتلال قطاع الصناعة الصدارة إلى ارتفاع مردوديته للشركات الأجنبية لارتباطه بمجال المحروقات وكذلك احتوائه الصناعة الصيدلانية، التي عرفت انتعاشا حيث أنجزت شركة صيدال بشراكة سعودية مصنع لإنتاج الأدوية بمبلغ 15 مليون دولار، إضافة إلى الشراكة مع الشركات الأمريكية فايزر، باكستار ويلي بمبلغ 100 مليون أورو¹.

ومن هذا المنطلق يمكن القول أن الجزائر إلى حد الآن عجزت عن جذب الاستثمارات الأجنبية إلى القطاعات المهمة والاستراتيجية كالقطاع الفلاحي والسياحي، ويعزى ذلك إلى عدم الترويج الفعال لمقومات ومؤهلّات الجزائر في كل من القطاعين، هذا ما يستدعي من الجهات الوصية بذل المزيد

¹ عبد الحق طير، عقبة ريمي، خالد مدخل، الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر: دراسة تحليلية لحجمه، توزيعه القطاعي والجغرافي (1995-2018)، المجلة الجزائرية للاقتصاد السياسي، المجلد 02، العدد 01، جانفي 2020، ص 58.

من الجهود للنهوض بهذين القطاعين اللذان يعتبران من القطاعات الواعدة لجذب الاستثمار وتفعيل عملية التنمية والنمو الاقتصادي للبلاد خاصة في ظل التقلبات المستمرة لأسعار البترول في الأسواق الدولية.

ثانيا- التوزيع الجغرافي للاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر

تتنوع المناطق التي تتدفق منها الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر بين الدول العربية وغير العربية، ويأتي نشاطها كمشروعات شراكة أو استثمارات الشركات المتعددة الجنسيات خاصة في قطاع المحروقات. والجدول الموالي يبين التوزيع الجغرافي للاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الجزائر في الفترة 2012-2019 حسب أهم الأقاليم المستثمرة فيها:

الجدول رقم (03-03): التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (2012-2019)

المناطق	عدد المشاريع الاستثمارية	القيمة بمليون دينار جزائري
أوروبا	472	1148208
الاتحاد الأوروبي	332	666499
آسيا	114	169732
أمريكا	18	68813
إفريقيا	6	39686
الدول العربية	262	1057257
استراليا	1	2974
متعددة الجنسيات	28	33160
المجموع	901	2519831

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات التصريح بالاستثمار، الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.

يتضح لنا من الجدول أعلاه أن أوروبا احتلت المركز الأول باستثمارات بلغت قيمتها 1148208 مليون دج وهذا من خلال 472 مشروع استثماري، ليأتي الاتحاد الأوروبي في المركز الثاني بعدد مشاريع 20 شركة وبقية إجمالية قدرت بـ 666499 مليون دج ويرجع ذلك للقرب الجغرافي والتبعية بحكم التاريخ الاستعماري الرابط بينهما، ثم تليها في المرتبة الثالثة الدول العربية حيث كان لها نصيب معتبر من المشاريع الاستثمارية في الجزائر وبلغ عدد مشاريعها 262 مشروع وبغلاف مالي قدر بـ 1057257 مليون دج، ومن أبرز هذه الشركات العربية نجد الشركة المصرية Group Orascom، وجاءت الدول الآسيوية في المرتبة الرابعة بعدد مشاريع وصل إلى 114 مشروع إذ تعتبر الصين واليابان من أهم الدول الآسيوية التي استثمرت في قطاع البناء والأشغال العمومية بالجزائر، في حين حظت أمريكا بحصة ضئيلة من المشاريع الاستثمارية الوافدة إلى الجزائر حيث

استثمرت في 18 مشروع بقيمة مالية قدرت بـ 68813 مليون دج، أما الحصة الأقل فكانت من نصيب كل من إفريقيا وأستراليا بحوالي 6 و1 مشروع على التوالي وبمبالغ مالية قدرت بـ 39686 مليون دج و2974 مليون دج على الترتيب. زيادة على كل هذه الأقاليم تواجدت الشركات المتعددة الجنسيات بالجزائر في 28 مشروع وبقيمة مالية قدرت بـ 33160 مليون دج. أما من حيث أهم الشركات المستثمرة في الجزائر فقد كانت من نصيب الشركات التابعة لكل من هونج كونج، الصين، سنغافورة، فرنسا وأخيرا مصر، وهي مبينة بالترتيب في الجدول التالي:

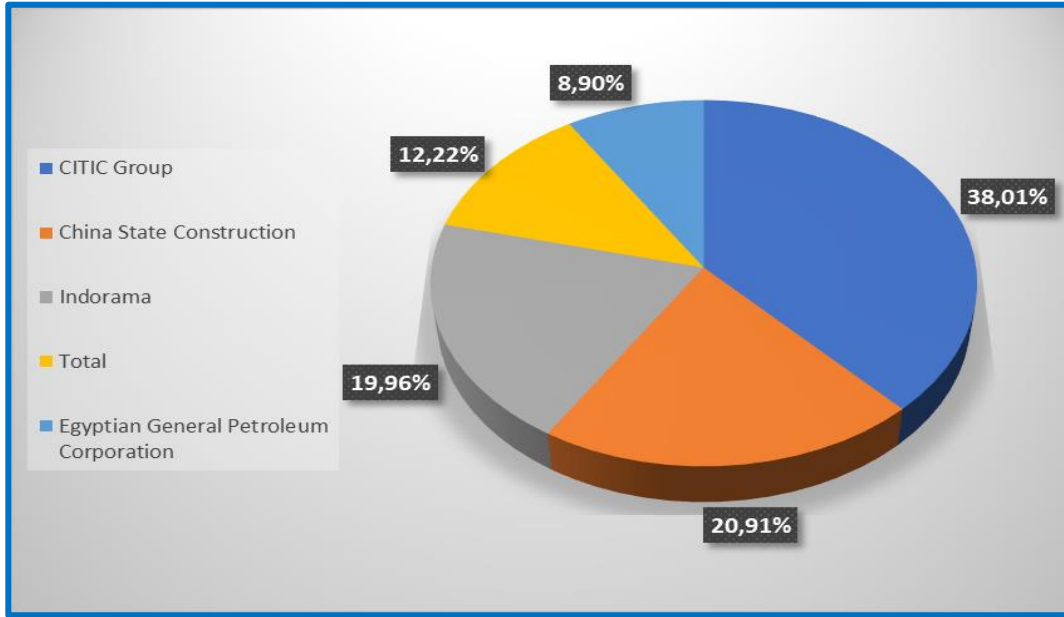
الجدول رقم (03-04): أهم خمس شركات مستثمرة في الجزائر في الفترة (2015 - 2019)

عدد المشاريع	التكلفة (مليون دولار)	البلد	الشركات المستثمرة
1	6.000	هونج كونج	CITIC Group
1	3.300	الصين	China State Construction
3	3.151	سنغافورة	Indorama
2	1.929	فرنسا	Total
1	1.404	مصر	Egyptian General Petroleum Corporation

المصدر: نشرة ضمان الاستثمار، الربع الثاني 2020، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت، ص 18.

استنادا إلى الجدول السابق يمكن القول أن الاستثمارات الأجنبية في الجزائر ضئيلة جدا ومقتصرة على مناطق جغرافية محدودة، فالشركات الخمس المتصدرة لقائمة المستثمرين لا يتعدى عدد مشاريعها الثلاث مشاريع وأغلبها متواجدة في الجزائر بمشروع واحد وينسب متفاوتة، والشكل الموالى يظهر جليا هذه النسب.

الشكل رقم (03-03): أهم الشركات الأجنبية المستثمرة في الجزائر سنة 2019



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (03)

نوه بالذكر أننا لم نستطع الحصول على المعلومات والبيانات الحديثة فيما يخص التوزيع القطاعي والجغرافي للاستثمارات الأجنبية في الجزائر رغم حرصنا المستمر على طلبها من الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار، لكن وجدنا تصريحات السيد المدير العام لها بخصوص هذا الشأن لووكالة الأبناء الجزائرية حيث قال: أن 100 شركة أجنبية من مختلف القارات أعلنت نيتها الاستثمار في الجزائر وعبرت عن رغبتها في إقامة استثمارات بها، وذلك بفضل الدور الذي تلعبه الدبلوماسية الاقتصادية في استقطاب عدة شركات أجنبية للاستثمار في الجزائر، ويضيف قائلاً أن الوكالة سجلت 66 مشروعاً سنة 2023 ما بين شراكة محلية-أجنبية (41 مشروع) ومشاريع أجنبية مباشرة (25 مشروع)، بقيمة إجمالية تفوق 834 مليار دج وستستحدث حوالي 9 آلاف منصب شغل. وبخصوص الاستثمارات الأجنبية المسجلة احتلت تركيا المقدمة بـ 25 مشروعاً والصين بـ 11 مشروعاً، أما بالنسبة لأكثر القطاعات استقطاباً للاستثمارات فقد جاء القطاع الصناعي في المقدمة بـ 1595 مشروعاً بنسبة 51% من إجمالي المشاريع المسجلة بالوكالة وبقيمة زادت عن 1330 مليار دج، ومن المنتظر أن تستحدث حوالي 50 ألف منصب شغل، في حين حل قطاع البناء والأشغال العمومية والري في المرتبة الثانية بـ 462 مشروعاً، متبوعاً بكل من قطاعات النقل 455، الفلاحة 198، الخدمات 192، السياحة 124 والصحة بـ 94 مشروعاً¹.

¹ أنظر الموقع التالي: <https://algeriemaintenant.dz>، تاريخ الاطلاع: 2024/03/03.

المطلب الثالث: وضع الجزائر في مؤشرات تقييم مناخ الاستثمار

من الجلي أن هناك علاقة قوية بين تصنيف الدول في المؤشرات الدولية لتقييم المناخ الاستثماري وبين حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الذي تستقبله هذه الدول، فقد ظهرت في العقود الأخيرة مؤسسات ومنظمات دولية وإقليمية تعمل على إعداد الإحصائيات والتقارير التفصيلية عن وضع مناخ الاستثمار وترتيب الدول المختلفة، نظرا لوجود العديد من المؤشرات الدولية والإقليمية المتعلقة بتقييم مناخ الاستثمار في الدول المضيفة والتي سبق التطرق إليها في الفصل الثاني من هذه الأطروحة، فإنه لا يسعنا إلا تحليل وضع الجزائر وفق البعض منها لذلك ارتأينا تخصيص الأكثر خيارا من طرف الدول لتقييم مناخ الاستثمار في الجزائر.

الفرع الأول: تقييم وضع الجزائر وفق بعض المؤشرات العامة لقياس مناخ الاستثمار

سنقوم في هذا الفرع بتقييم وتحليل وضعية الجزائر وترتيبها حسب أهم المؤشرات العامة لقياس مناخ الاستثمار وهذا للفترة الممتدة من 2012 إلى 2023، وهذا على النحو الموالي:

أولا- مؤشر الحرية الاقتصادية

من بين أهم المؤشرات التي تعكس واقع المناخ الاستثماري هو مؤشر الحرية الاقتصادية، لذلك سنعمل على إبراز موقع الجزائر حسب هذا المؤشر خلال الفترة الزمنية المختارة كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم (03-05): وضعية الجزائر في مؤشر الحرية الاقتصادية (2012-2023)

الترتيب عالميا	التنقيط في المؤشر	السنوات
140	51.0	2012
145	49.6	2013
146	50.8	2014
157	48.9	2015
154	50.1	2016
172	46.5	2017
172	44.7	2018
171	46.2	2019
169	46.9	2020
162	49.7	2021
167	45.8	2022
168	43.2	2023

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على موقع مؤشر الحرية الاقتصادية من خلال الرابط:

<https://www.heritage.org/index/explore?view=by-region-country-year>، تاريخ الاطلاع:

.2024/01/19

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن ترتيب الجزائر في مؤشر الحرية الاقتصادية أخذ منحاً تنازلياً خلال الفترة المختارة، ما جعل اقتصادها من الاقتصاديات المكبوتة عالمياً، فقد انخفض ترتيبها وتراجع بصفة مستمرة من سنة 2012 والتي احتلت فيها الجزائر المرتبة 140 عالمياً وبتنقيط 51.0 نقطة إلى غاية عام 2023 حيث بلغت درجة الحرية الاقتصادية للجزائر 43.2 نقطة واحتلت المرتبة 168 عالمياً، وجاءت هذه الدرجة كمتوسط لقياس الجوانب الاثني عشر للحرية الاقتصادية المدرجة في المؤشرات الفرعية الأربع التالية¹:

- مؤشر سيادة القانون ضعيف جداً حيث سجلت درجات أقل من المتوسط العالمي في كل من حقوق الملكية 27.8، الفعالية القضائية 29.5 ونزاهة حكومة 28.4.
- مؤشر حجم الحكومة عرف ارتفاعاً في العبء الضريبي حيث بلغ 71.9 نقطة، بينما سجل مستويات متدنية بـ 50.7 نقطة في الإنفاق الحكومي و12.1 نقطة في الصحة المالية.
- مؤشر الكفاءة التنظيمية غير فعالة فحرية المؤسسات وحرية العمل غير مرنة في الجزائر إذ تحصلت فيهما على 53.6 نقطة و51.4 نقطة على الترتيب، غير أنها تعتبر ذات حرية على العموم فيما يخص حرية النقد بـ 75.1 نقطة.
- مؤشر انفتاح السوق اتسم بعدم وجود حرية اقتصادية في الغالب، حيث تحصلت الجزائر على 57.5 نقطة في الحرية التجارية و30.0 نقطة في كل من حرية الاستثمار والحرية المالية. ويعزى هذا الترتيب المتأخر إلى عدم اتجاه الجزائر نحو الاقتصاد الحر واعتمادها على مواردها الطبيعية خاصة في قطاع الطاقة الذي تهيمن عليه الدولة دون اللجوء إلى فتح باب الاستثمار، وهذا ما جعلها تعاني من فشل زريع في سياسة التنويع والإقلاع الاقتصادي، إلى جانب ذلك نجد الأنظمة التجارية والاستثمارية الغير مرنة التي ترهق وتعرقل العمل الاستثماري وتحول دون تطور الاستثمار، وذلك رغم المساعي الحثيثة للدولة الجزائرية لاستقطابه باستحداث إصلاحات وصدور قانون الاستثمار 2022 وما تبعه من مراسيم تشريعية تحمل في طياتها جملة من التسهيلات والامتيازات.

ثانياً- مؤشر التنافسية العالمي

يعد تقرير التنافسية العالمي أحد أهم التقارير العالمية التي تركز على البعد الاقتصادي والإنتاجية الكلية للدول، ويفترض التقرير أن البلد الذي يتمتع باقتصاد ذات تنافسية عالية يكون قادراً على توليد دخل كلي أعلى لمواطنيه ومرشحاً لتدفق الاستثمارات إليه، وعليه ستزداد وتيرة النمو الاقتصادي فيه أكثر مما هي عليه في البلدان الأقل تنافسية، ولمعرفة وضعية الجزائر في مؤشر التنافسية العالمية، نقوم بتقديم الجدول أدناه.

¹ The Heritage Foundation, 2023 INDEX OF ECONOMIC FREEDOM, p 33.

الجدول رقم (03-06): وضعية الجزائر في مؤشر التنافسية العالمية (2012-2019)

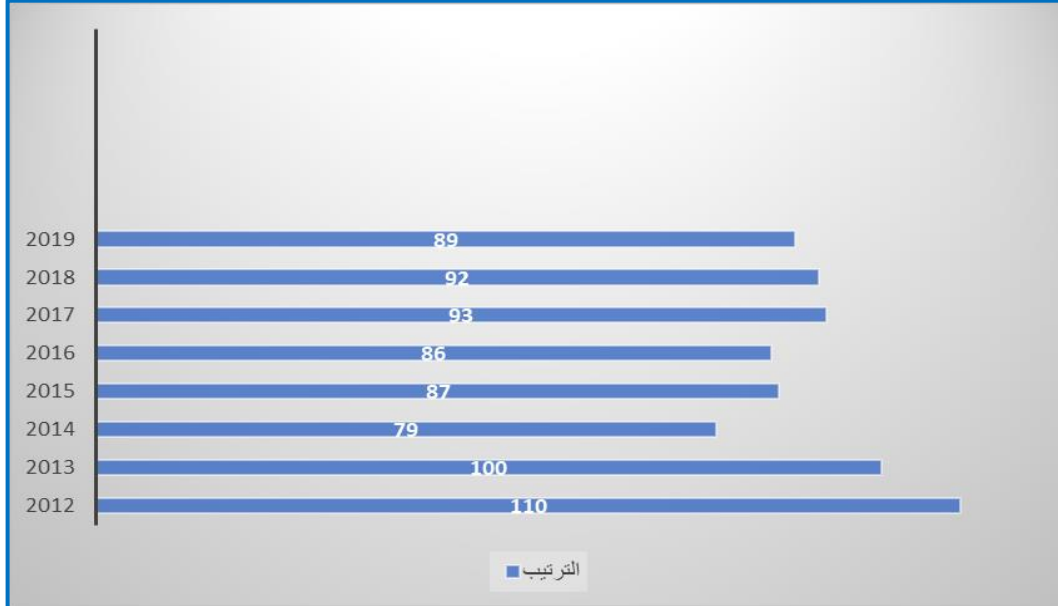
السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الترتيب	110	100	79	87	86	93	92	89
عدد الدول	114	148	144	140	138	140	140	141

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على تقارير التنافسية العالمية، على الرابط:

https://www3.weforum.org/docs/WEF_TheGlobalCompetitivenessReport، تاريخ الإطلاع: 01/31/2024.

من الجدول أعلاه نلاحظ أن الجزائر سجلت في مؤشر التنافسية العالمية خلال الفترة المدروسة ترتيباً ضعيفاً وقريباً من المتوسط، حيث احتلت المرتبة 110 كأسوأ ترتيب لها سنة 2012 من بين 114 دولة لتتقدم إلى المركز 100 سنة 2013، واستمر هذا التحسن في الترتيب إلى غاية 2016 إذ تحسنت على المرتبة 86 من أصل 138 دولة، لتعود لتراجع سنتي 2017 و2018 هذه الأخيرة عرفت تغييراً في منهجية حساب المؤشرات في تقرير التنافسية العالمية. وللتوضيح أكثر ندرج الشكل الموالي.

الشكل رقم (03-04): ترتيب الجزائر في مؤشر التنافسية العالمية (2012-2019)



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم 03.

ويفسر الترتيب التي حازت عليه الجزائر في مؤشر التنافسية العالمي إلى أدائها في المؤشرات الفرعية للمحاور الرئيسية المكونة للمؤشر، وهو ما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم (03-07): ترتيب الجزائر وفق مكونات مؤشر التنافسية العالمي خلال عامي 2018 و 2019

الفرق الأداء	المرتبة والنقاط تقرير 2019		المرتبة والنقاط تقرير 2018		مكونات المؤشر
	النقاط	المرتبة	النقاط	المرتبة	
↑ 9	45.5	111	44.4	120	المؤسسات
↑ 6	63.8	82	61.2	88	البنية التحتية
↑ 7	52.7	76	47.2	83	اعتماد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
↑ 9	71.2	102	68.5	111	استقرار الاقتصاد الكلي
↑ 10	82.8	56	81.5	66	الصحة
↑ 3	59.1	85	57.4	88	المهارات
↑ 3	45.8	125	45.4	128	سوق السلع
↑ 3	47.1	131	44.0	134	سوق العمل
↑ 11	50.0	111	47.8	122	النظام المالي
بدون تغيير	66.5	38	66.4	38	حجم السوق
↑ 20	56.2	93	51.3	113	ديناميكية الأعمال
↑ 20	34.4	86	29.9	106	القدرة على الابتكار

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على: The World Economic Forum (WEF), "The global competitiveness Report", for the years: 2018 (p p 60 and 61) and (p p 408 and 409) , 2019 (p p 51 and 53) and (p p 403 and 405).

من خلال الجدول السابق نرى جليا أن الجزائر تقدمت في ترتيب مؤشر التنافسية العالمي، وهذا نتيجة للتحسن المسجل في المؤشرات الفرعية المكونة لهذا المؤشر، وهذا ما نوضحه فيما يلي¹:

- احتلت الجزائر المرتبة 111 في مؤشر المؤسسات وتقدمت بـ 9 مراكز عن ترتيبها في تقرير عام 2018 والذي كان عند المرتبة 120، وهذا بفضل تحسن أغلب المؤشرات الفرعية المكونة لمؤشر المؤسسات، ومن أبرزها مؤشر شفافية الميزانية والتي سجلت الجزائر فيه المرتبة 92 في تقرير عام 2019، أي بتقدم قدره 24 مرتبة عن عام 2018، كما تحسن مؤشر عبئ التنظيم الحكومي إذ انتقل من الرتبة 86 إلى الرتبة 71، ومؤشر حماية الملكية الفكرية من المركز 92 إلى المركز 79، غير أنه يستوجب على الجزائر السعي في سبيل تدارك التأخر المسجل في بعض المؤشرات

¹ The World Economic Forum (WEF), The global competitiveness Report, for the years: 2018 (p p 60 and 61) and (p p 408 and 409), 2019 (p p 51 and 53) and (p p 403 and 405).

- خاصة ما يتعلق بتحسين أداء القطاع العمومي وحوكمة الشركات وكذا تقديم ضمانات أكبر بالنسبة لحرية الصحافة.
- عرفت الجزائر تحسن طفيف في مؤشر البنية التحتية حيث تقدمت بـ 6 مراكز واحتلت المرتبة 82 حسب تقرير عام 2019، ويرجع ذلك إلى القفزة المسجلة في مؤشر جودة البنية التحتية للطرق والذو حصلت فيه الجزائر على المرتبة 68 بينما كانت في المرتبة 86 وفق تقرير عام 2018، فضلا عن تحسن ترتيب مؤشر اتصال خطوط الشحن من المرتبة 99 إلى المرتبة 85، ومع ذلك مازالت البنية التحتية في الجزائر خاصة خطوط السكة الحديدية والموانئ غير ملائمة ويجب تهيئتها وتحسينها وفق المعايير العالمية لأهميتها البالغة في تسهيل الاستثمار واستقطابه.
 - يتبين من تقرير عام 2019 أن الجزائر تقدمت بـ 7 مراتب في مؤشر اعتماد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واحتلت المرتبة 76 بينما حصلت في عام 2018 على المرتبة 83، ويعود هذا التحسن إلى تقدمها في كل من مؤشر النطاق العريض المتنقل والذي انتقلت فيه الجزائر من المرتبة 44 عام 2018 إلى المرتبة 35، وفي مؤشر عدد مستخدمي الانترنت تقدمت بـ 8 مراتب واحتلت المرتبة 83 عام 2019، إضافة إلى صعودها نحو المرتبة 61 بدل من المرتبة 66 في مؤشر اشتراك الهاتف المحمول، وهذا كله يبرز المساعي الحثيثة التي تبذلها الجزائر للعمل بتكنولوجيا المعلومات وتوسيع الربط بالانترنت والزيادة في تدفقها.
 - عرفت الجزائر أيضا تحسنا في مؤشر استقرار الاقتصاد الكلي فبعدما كانت تحتل المرتبة 111 عام 2018 تقدمت إلى المرتبة 102 في عام 2019، إذ زادت تنافسية الاقتصاد الجزائري وحققت تقدما بـ 9 مراتب، وذلك نتيجة تحسن مؤشر معدل التضخم.
 - سجلت الجزائر تقدما معتبرا في مؤشر الصحة على غرار المؤشرات السابقة، حيث تحسن ترتيبها بـ 10 مراتب كاملة فبعدما كانت تحتل المرتبة 66 عام 2018 انتقلت إلى المرتبة 56 في عام 2019.
 - سجلت الجزائر تحسن ضئيل في مؤشر المهارات بمرتبة 85 وتقدمت بـ 3 مراتب عن عام 2018، وهذا كان نتيجة تحسن ترتيب جميع المؤشرات الفرعية المكونة له ومن بينها مؤشر درجة تدريب الموظفين حيث احتلت فيه الجزائر المرتبة 88 مقابل المركز 119 المسجل عام 2018، إضافة إلى مؤشر مهارات الخريجين إذ حصلت على الرتبة 99 عوض المرتبة 118 عام 2018، كما ارتقت أيضا في مؤشر سهولة إيجاد العمالة الماهرة من المرتبة 94 عام 2018 إلى المرتبة 76 عام 2019، وكل هذا التحسن نتج عن تبني الدولة لسياسة الرفع من الأداء الوظيفي وتحسينه، ولكن بالرغم من هذه الجهود لازالت مساهمة النظام التعليمي بالجزائر ضئيلة في إفراز عمالة أكثر تدريبا وكفاءة وإيجاد القوى العاملة المستقبلية.

- شهدت الجزائر في مؤشر سوق السلع تحسن طفيف وجاء ترتيبها لعام 2019 في المرتبة 125 بينما سجلت عام 2018 المرتبة 128، ويرجع هذا إلى تحسن المؤشر الفرعي الخاص بالتأثيرات المشوهة للضرائب والإعانات على المنافسة وجاءت في المرتبة 90 مقابل المرتبة 112 المسجلة في عام 2018، وكذلك المؤشر الفرعي المتعلق بدرجة الهيمنة على السوق إذ انتقل من المرتبة 55 عام 2018 إلى 41 عام 2019، ويعكس تدني مؤشر سوق السلع في الجزائر عدم كفاءة هذه السوق وانتشار الحواجز غير الجمركية وتعقيد التعريفات التجارية فضلا عن انعدام المنافسة التامة فيها.
- تحسن ترتيب الجزائر في مؤشر سوق العمل وذلك بسبب تحسن أغلب المؤشرات الفرعية المكونة له، وأهم هذه المؤشرات الفرعية نجد مؤشر الأجر والإنتاجية، مؤشر إجراءات التوظيف والتوقيف عن العمل، مؤشر المرونة في تحديد الأجور كذا مؤشر ممارسات التوظيف والطرء، وقد احتلت الجزائر عام 2019 المرتبة 131 من بين 140 دولة بتقدم طفيف عن عام 2018 الذي تحصلت فيه على المرتبة 134.
- أسفرت النتائج المحققة في معظم المؤشرات الفرعية لمؤشر النظام المالي عام 2019 عن تقدم الجزائر واحتلت بذلك المرتبة 111 مقابل المرتبة 122 التي كانت عليها في عام 2018، فقد احتلت المرتبة 81 في المؤشر الفرعي لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بينما سجلت المرتبة 98 عام 2018، وكذا مؤشر توفر رأس المال الاستثماري الذي تحصلت فيه على المرتبة 49 بدل من المرتبة 62 المسجلة عام 2018، ولكن ما يعاب على الجزائر هو ضعف الانتماء المحلي للقطاع الخاص إذ تركزت في المركز 112، فضلا عن تراجع مداخيلها الرئيسية وهذا ما أثر على نظامها البنكي وسوقها المالي، ومن هنا يمكن القول أن النظام المالي في الجزائر مازال يعاني التخلف ولا يواكب المعايير العالمية المعمول بها ما يجعلها قبله غير مرغوب فيها للمستثمرين.
- اتسم مؤشر حجم السوق في عام 2019 بالثبات والاستقرار وصنفت الجزائر عند المرتبة 38، حيث سجلت في المؤشر الفرعي المتعلق بإجمالي الناتج المحلي مرتبة متقدمة نوعا ما وترتبت في الرتبة 35، ويشكل عدم تراجع ترتيب الجزائر وبقائها في مرتبة متقدمة حافزا مهما للاستثمارات الأجنبية الباحثة عن الأسواق.
- تحسن ترتيب الجزائر في مؤشر ديناميكية الأعمال عام 2019 وحازت المرتبة 93 متقدمة بـ 20 مرتبة عن عام 2018، ينقسم هذا المؤشر إلى قسمين هما المؤشرات الفرعية المتعلقة بالمتطلبات الإدارية والمؤشرات الفرعية المتعلقة بثقافة المقاولاتية، حيث حققت هذه الأخيرة تقدما يعتبر الأكبر على الإطلاق سنة 2019 وذلك بتسجيلها في مؤشر نمو الشركات المرتبة 93 والمرتبة 91 في مؤشر الشركات التي تتبنى الابتكار التخريبي بتقدم عن عام 2018 قدره 38

مرتبة، ويقصد بالابتكار التخريبي هو تحدي الوضع الراهن وتغيير طريقة القيام بالأشياء من خلال خلق منتج أو خدمة جديدة تعطل السوق وتتشئ سوقا جديدا وهو أمر بالغ الأهمية لتنافسية الشركات وبقائها¹، وهو ما يبرز التطور الملحوظ في مستويات إبداع وابتكار المؤسسات الاقتصادية الجزائرية وإرساء ثقافة المقاولاتية.

- بنفس الوتيرة حققت الجزائر عام 2019 تحسنا في مؤشر القدرة على الابتكار واحتلت المرتبة 86 وتقدمت بـ 20 مرتبة عن عام 2018، وكان ذلك نتاجا لتحسن ترتيب المؤشرات الفرعية المكونة له خاصة مؤشر نفقات البحث والتطوير الذي حلت فيه في المرتبة 59 في عام 2019 مقابل المرتبة 98 عام 2018، مؤشر وضعية تطور المجموعات العنقودية* المرتبة 61 في عام 2019 عوض المرتبة 98 في عام 2018 وكذا ارتقت سنة 2019 إلى المرتبة 55 في مؤشر المشتري المتطور** بدل من المرتبة 92 في عام 2018، زيادة على ذلك فقد تحصلت الجزائر في مؤشر أهمية المؤسسات البحثية على مرتبة 48 من بين 141 دولة، يمكن القول أن كل هذا التحسن يثبت تطور مستويات الابتكار والإبداع في الجامعات ومراكز البحث العلمي، غير أنه تبقى الجزائر بعيدة عن تفعيل شراكة حقيقية بين قطاعات التعليم والتكوين والقطاع الإنتاجي بغية تقييم وتجسيد مخرجات هذه القطاعات.

تلخيصا لما سبق نجد أن تنافسية الجزائر ضعيفة رغم تحقيقها تفوق في بعض المؤشرات الفرعية، كمؤشر اعتماد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مؤشرات الصحة والمهارات ومؤشر حجم السوق، لكن لم يمكنها ذلك بلوغ مراتب متقدمة في الترتيب العام لمؤشر التنافسية العالمية، وعليه فإنه يتوجب عليها العمل على تحسين وضعها ضمن بعض المؤشرات المهمة بغية تعزيز تنافسية اقتصادها وجعله وجهة مستقطبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة.

ثالثا- مؤشر سهولة أداء الأعمال

استحدث مؤشر سهولة أداء الأعمال سنة 2004 ضمن تقرير بيئة أداء الأعمال الصادر سنويا عن مجموعة البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية، ويبرز هذا المؤشر مدى تأثير الإصلاحات

¹ انظر الموقع: <https://fastercapital.com/startup-topic/Embracing-Disruptive-Innovation.html>، تاريخ الاطلاع: 2024/02/03.

* التركيز الجغرافي للشركات المترابطة والموردين المتخصصين ومقدمي الخدمات والشركات في الصناعات ذات الصلة والمؤسسات المرتبطة بها في مجال معين تتنافس ولكنها تتعاون أيضا، للمزيد انظر إلى:

<https://seanewdim.com/wp-content/uploads/2021/03/The-impact-of-cluster-development-on-the-countries-national-competitiveness-O.-M.-Levchenko-O.-V.-Tkachuk-I.-O.-Tsarenko.pdf>، تاريخ الاطلاع: 2024/02/03.

** المشتري المتطور: المشتري الذي لديه القدرة على تقييم قيمة ومزايا مشترياته.

أنظر الرابط: <https://www.appnet.com/e-commerce-sophisticated-buyer>، تاريخ الاطلاع: 2024/02/03.

التنظيمية والقوانين في الأوضاع الاقتصادية وبيئة الأعمال في الدول، والجدول الموالي يبين مكانة الاقتصاد الجزائري حسب هذا المؤشر.

الجدول رقم(03-08): ترتيب الجزائر في مؤشر سهولة ممارسة الأعمال خلال الفترة

2020-2012

السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
ترتيب المؤشر الإجمالي لسهولة الأعمال	148	152	153	154	163	156	166	157	157
بدء المشروع	153	156	164	141	145	142	145	150	-
استخراج تراخيص البناء	118	138	147	127	122	77	146	129	-
الحصول على الكهرباء	164	165	148	147	130	118	120	106	-
تسجيل الممتلكات	167	172	176	157	163	162	163	165	-
الحصول على الائتمان	150	129	130	171	174	175	177	178	-
التجارة عبر الحدود الدولية	127	129	133	131	176	178	181	173	-
حماية المستثمر	79	82	98	132	174	173	170	168	-
سداد الضرائب	164	170	174	176	169	155	157	156	-
تنفيذ العقود	122	126	129	120	106	102	103	112	-
غلق وتصفية المشروع	59	62	60	97	73	74	71	76	-

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على: (World Bank Group, Doing Business (2012-2020)، على الرابط:

<https://www.doingbusiness.org/content/dam/doingBusiness/media/Annual-Reports>، تاريخ

الاطلاع: 2024/02/05.

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن ترتيب الجزائر في مؤشر سهولة أداء المهام خلال الفترة المعروضة تراوح بين 148 و157 من أصل 190 دولة، كان أحسنها سنة 2012 حيث احتلت المرتبة 148 وأسوأها عام 2018 وجاءت في المرتبة 166، ويرجع هذا الترتيب المتأخر إلى تدني ترتيبها في المؤشرات الفرعية المكونة للمؤشر التي تبرز ثقل وصعوبة إجراء الاستثمارات في الجزائر،

لنستقر في المرتبة 157 سنة 2019 واستنادا إلى تقرير أداء الأعمال الصادر عن مجموعة البنك الدولي لهذا العام تقدمت الجزائر 9 مراتب عن عام 2018، وأشار التقرير بأن الجزائر حسنت من جوانب تسهيل عملية الحصول على الكهرباء من خلال تبسيط الإجراءات الإدارية ومنح تراخيص بيع جديدة خاصة بالمحطات الكهربائية الجاهزة، وأيضا فيما يخص التجارة عبر الحدود سهلت الاستيراد عن طريق القيام بعمليات تفتيش ومراقبة مشتركة بين الأجهزة المختصة¹، وبالرغم من هذا التحسن لا يزال الترتيب الجزائر بعيدا كل البعد عن المراتب الجاذبة للاستثمار، وتصنف ضمن الدول التي تمتاز بالصعوبة والتعقيد في ممارسة الأعمال، وبهذا أصبحت تشكل وجهة جد صعبة للمستثمرين الأجانب، وهو ما أكدته التقرير الجديد لأداء سهولة الأعمال لعام 2020 والذي بقيت فيه الجزائر في نفس المرتبة.

ملاحظة: بعد الإبلاغ عن مخالفات في البيانات في نسختي 2018 و2020 من تقرير ممارسة أنشطة الأعمال، علقت إدارة البنك الدولي الإصدار التالي وبدأت سلسلة من المراجعات والتدقيقات للتقرير والطريقة المستخدمة في إعداده، لذلك تعذر علينا معرفة ترتيب الجزائر في السنوات المتبقية من الفترة المختارة.

رابعاً- مؤشر الشفافية "مدركات الفساد"

بدأت منظمة الشفافية الدولية في ترتيب الجزائر ضمن مؤشر مدركات الفساد منذ سنة 2003، وكسائر دول العالم وعلى غرار الدول العربية فإن الجزائر تعاني من ظاهرة الفساد بشكل يدعو للقلق حيث صنفت ضمن الدول الأكثر فسادا في العالم، وعلى الرغم من مساعيها الحثيثة في محاربة الفساد مازالت تتدرج ضمن مجموعة البلدان المتأخرة في هذا المجال، والجدول الموالي يبرز وضعية الجزائر في مؤشر مدركات الفساد لمنظمة الشفافية الدولية خلال الفترة (2012-2023).

الجدول رقم (03-09): ترتيب الجزائر على مؤشرات الفساد في العالم (2012-2023)

السنوات	الترتيب	الدرجة 100-0	الدول المصنفة
2012	105	34	176
2013	94	36	177
2014	100	36	175
2015	88	36	168
2016	108	34	176
2017	112	33	180

¹ آسيا بعضي، دراسة تحليلية لمؤشر سهولة ممارسة الأعمال في الجزائر خلال الفترة 2016-2020، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، المجلد 07، العدد 02، 2022، ص 248.

180	35	105	2018
180	35	106	2019
180	36	104	2020
180	33	117	2021
180	33	116	2022
180	36	104	2023

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على: Transparency International, Corruption Perceptions Index، على الرابط:

<https://www.transparency.org/en/cpi>، تاريخ الاطلاع: 2024/02/06.

حسب الجدول أعلاه نلاحظ أن مؤشر مدركات الفساد في الجزائر عرف ضعفا كبيرا، إذ تراوحت درجته بين 33 و36 خلال الفترة المذكورة وسجل على العموم ترتيب متأخر حيث كان أحسن ترتيب لها عام 2015 وتحصلت على المرتبة 88، فيما تحصلت على أسوأ مرتبة سنة 2021 بمرتبة 117 عالميا من إجمالي 180 دولة، ويعزى ذلك إلى فقدان الثقة في المؤسسات العامة وتغشى الفساد الممنهج (اختلاسات، إبرام صفقات مشبوهة، الرشاوي، التهرب الضريبي) فضلا عن انتشار الفساد السياسي، ما دفع الجزائريين إلى الخروج للتظاهر في مسيرات حاشدة أدت إلى استقالة الرئيس السابق بوتفليقة، وهو ما أصبح يطلق عليه "حراك 22 فيفري"، ورغم أن السلطات الجزائرية كانت دائما تشكك في دقة التقارير الدولية التي تتحدث عن استشراء الفساد في البلاد، غير أن ما حدث في الثاني من أبريل 2019 كان سابقة في تاريخ البلاد حينما أصدر الجيش بيانا شديد اللهجة وصف فيه محيط الرئيس بوتفليقة بالعصابة التي تمكنت من تكوين ثروات طائلة بطرق غير شرعية وفي وقت قصير دون رقيب ولا حسيب، مستغلة قربها من بعض مراكز القرار المشبوهة، وأعقب بيان الجيش موجة اعتقالات واسعة طالت رجال الرئيس والمقربون منه وشملت رجل الأعمال "علي حداد" رئيس منتدى رؤساء المؤسسات، كما تم اعتقال شخصيات أخرى أبرزها "يسعد ربراب" الذي يعد أغنى رجل في الجزائر، إلى جانب اعتقال بعض أفراد عائلة "كونيناف" وهي العائلة المقربة جدا من الرئيس بوتفليقة، واتهموا بالاستفادة من امتيازات وقروض كبيرة دون ضمانات، إلى جانب إجراء تحويلات مالية مشبوهة وتهريب أموال معتبرة من العملة الصعبة نحو الخارج بطرق غير قانونية، كما امتدت سلسلة الاعتقالات لتصل إلى الفاسدين السياسيين وأبرز تلك الشخصيات رئيسي الحكومة السابقين "عبد المالك سلال" و"أحمد أويحي"، وكل هذه القضايا والخوض في تبعاتها حال دون تحسن وضع الجزائر ضمن هذا المؤشر.

ظلت الجزائر ضمن الدول الأقل شفافية رغم تقدمها بـ 12 مرتبة سنة 2023 إذ جاءت في الرتبة 104 عالميا، وكان هذا التحسن نتيجة الجهود المبذولة من السلطات الجزائرية في محاربة الفساد حيث جعلته جريمة جنائية وصادقت على الاتفاقيات الدولية والإقليمية الخاصة بمكافحة الفساد

التي تنص على (إنشاء هيئات مكافحة الفساد، تعزيز الشفافية في تمويل الحملات الانتخابية والأحزاب السياسية، تعزيز النزاهة في الخدمة العامة، تعزيز الشفافية والمساءلة في المالية العمومية والقضاء)، ومع كل هذه المساعي مازالت تتواجد الجزائر ضمن الدول الأكثر فسادا في العالم ما يضعف موقفها في حالة التفاوض التعاقد مع الشركات الأجنبية وجذب الاستثمارات الأجنبية.

الفرع الثاني: تقييم وضع الجزائر وفق بعض مؤشرات قياس المخاطر القطرية

تستند مؤشرات تقييم المخاطر القطرية إلى بعض العوامل التي تؤثر في تدفق الاستثمارات الأجنبية، مثل المخاطر السياسية، المخاطر الاقتصادية والمالية، الحرية الاقتصادية، مؤشرات المديونية، توافر التمويل وما إلى ذلك، وهي مؤشرات مركبة تعكس حالة المناخ الاستثماري للبلد، حيث كلما ارتفعت درجة المؤشر انخفضت درجة المخاطرة ومن أهمها نذكر ما يلي:

أولاً- مؤشرات التقييم السيادي للجزائر

التصنيف الائتماني السيادي أو درجة الملاءة هو تقييم مستقل للجدارة الائتمانية للدولة تقوم به وكالات عالمية متخصصة لمنح المستثمرين رؤية واضحة عن تقييم قدرة حكومة الدولة على سداد أعباء ديونها في تواريخ الاستحقاق ووفق الشروط المتفق عليها بين الحكومة والمقرضين، حيث تعمل هذه الوكالات على تقييم البيئة الاقتصادية والسياسية للدولة استنادا إلى العديد من المؤشرات، وتعتبر وكالات Standard & Poor's و Moody's و Fitch الأكثر نفوذا وشهرة تليها وكالة IHS.

لم تصنف الجزائر في السنوات الأخيرة أي منذ جائحة كورونا إلى غاية سنة 2022 من قبل وكالات Standard & Poor's و Moody's و Fitch¹، في حين صنفتها وكالة IHS سنتي 2020 و 2021 عند مستوى B+ وبنظرة مستقبلية سلبية تعكس النظرة التشاؤمية واحتمالية تخفيض التصنيف الممنوح لها مستقبلا نظرا لتوقعات بأداء ضعيف على مستوى مؤشرات المالية والاقتصادية.

ثانياً- مؤشر فيتش لمخاطر الدول (Fitch CRI)

يحدد مؤشر "مخاطر الدولة" الصادر عن مؤسسة (Fitch Solutions) القوة النسبية لأساسيات الدولة ومدى تأثيرها بالصدمات الناتجة عن المخاطر السياسية، الاقتصادية والتشغيلية، وقد أظهرت البيانات المنشورة والخاصة بعام 2019 أن الجزائر احتلت المرتبة 12 عربيا حيث سجلت أداء أقل من المتوسط العالمي والذي قارب 46 نقطة، لتتقدم إلى المرتبة 11 عربيا و 145 عالميا سنة 2020 وواصلت الجزائر التحسن في الترتيب لتحتل المرتبة 10 عربيا و 141 عالميا عام 2021، كما أحرزت تقدم بـ 09 مراتب سنة 2022 وتقفز إلى الترتيب 132 عالميا.

والجدول الموالي يبين ترتيب الجزائر في هذا المؤشر والمؤشرات الفرعية المكونة له.

¹ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، التقييمات السيادية ومؤشرات المخاطر السياسية والتجارية في الدول العربية، نشرة ضمان الاستثمار، مارس 2022، الكويت، ص 12.

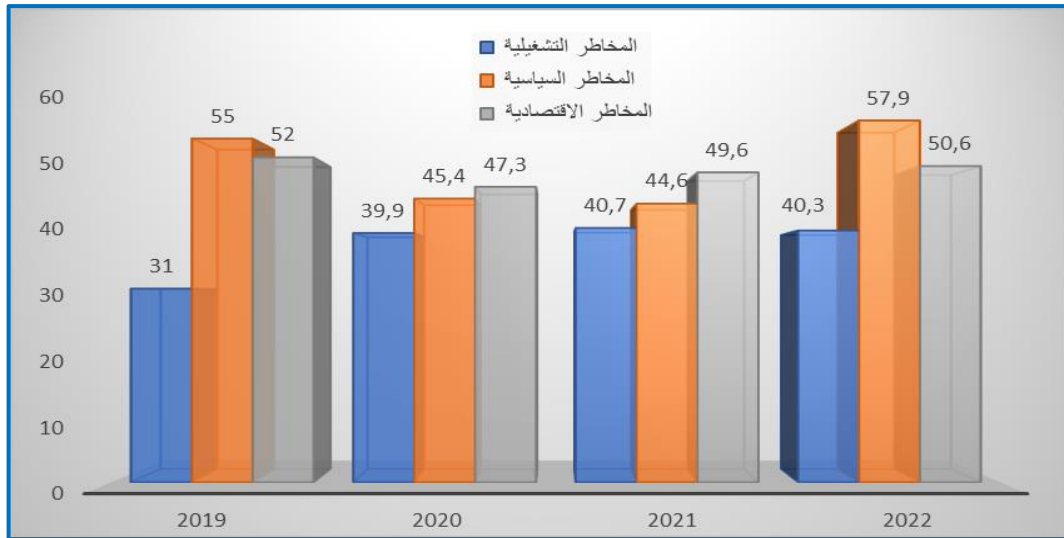
الجدول رقم (03-10): وضع الجزائر في مؤشر مخاطر الدول (Fitch CRI)

2022	2021	2020	2019	السنوات
				تصنيف المؤشرات الفرعية
40.3	40.7	39.9	31	المخاطر التشغيلية
57.9	44.6	45.4	55	المخاطر السياسية
50.6	49.6	47.3	52	المخاطر الاقتصادية
47.7	46.7	46.3	46	درجة تصنيف المؤشر العام (0-100)

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، نشرة ضمان الاستثمار (2020)، (2022)، الكويت.

يتضح من الجدول أعلاه أن الجزائر تقدمت في التصنيف الخاص بمؤشر مخاطر الدول حيث انتقلت من الدرجة 46 إلى الدرجة 47.7 وهذا كنتيجة حتمية لتحسن تصنيف المؤشرات الفرعية المكونة له، ويعود هذا التقدم بالأساس إلى التوقعات الإيجابية في السنوات ما بعد كورونا من قبل المؤسسة، حيث توقعت المؤسسة Fitch Solutions نمو إيرادات الموازنة العامة بدعم من الزيادة الضريبية التي ضمنتها قوانين المالية الجديدة، وكذلك تحسن الموارد الخارجية للدولة نتيجة الارتفاع التدريجي الذي باتت تشهده الأسعار العالمية للنفط. والشكل التالي يوضح تصنيف الجزائر في كل من المخاطر التشغيلية، السياسية والاقتصادية التي تشكل بدورها المؤشرات الفرعية لمؤشر مخاطر الدول.

الشكل رقم (03-05): تصنيف الجزائر في المؤشرات الفرعية لمؤشر مخاطر الدول (2012 - 2019)



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الجدول رقم 07.

ثالثا- مؤشر الكوفاس للمخاطر القطرية (Coface)

يصدر مؤشر Coface عن الشركة الفرنسية للتأمين ضد مخاطر عدم التسديد المتعلقة بالتجارة الخارجية ويهدف إلى تقييم متوسط مخاطر ائتمان الشركات وتعثّر الأعمال في 161 دولة حول العالم في المعاملات التجارية قصيرة الأجل، وذلك باستعمال بيانات الاقتصاد الكلي والبيانات المالية والسياسية وتقييمات مناخ الأعمال التي تقدمها المنظمات الدولية. والجدول التالي يوضح وضع الجزائر في هذا المؤشر خلال الفترة الممتدة من 2012 إلى 2023.

الجدول رقم (03-11): وضع الجزائر في مؤشر الكوفاس للمخاطر القطرية (Coface)

السنوات	مستوى التصنيف	الملاحظة
2012	A4	مخاطر متوسطة
2013	A4	مخاطر متوسطة
2014	A4	مخاطر متوسطة
2015	A4	مخاطر متوسطة
2016	B	مخاطر مرتفعة نسبيا
2017	C	مخاطر مرتفعة
2018	C	مخاطر مرتفعة
2019	C	مخاطر مرتفعة
2020	D	مخاطر عالية جدا
2021	C	مخاطر مرتفعة
2022	C	مخاطر مرتفعة
2023	C	مخاطر مرتفعة

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، (2012، 2022)، وموقع كوفاس على الرابط: <https://www.coface.com/fr/actualites-economie-conseils-d-experts/tableau-de-bord-des-risques-economiques>

استنادا للتصنيف الوارد في الجدول السابق يتضح أن الجزائر من سنة 2012 إلى سنة 2015 عرفت تصنيفا للمخاطر القطرية يسمح لها بأن تكون وجهة استثمارية، إذ تميزت بدرجة تصنيف A4 أي كانت ذات أرضية مناسبة للمستثمرين الأجانب وبمستوى مخاطر معقول، ويعزى ذلك لاكتساب الجزائر وضعية مالية جيدة نوعا ما فقد تجاوز احتياطي صرفها 100 مليار دولار¹ وهذا بسبب الارتفاع الذي شهدته أسعار المحروقات أثناء هذه الفترة، لكن ابتداء من سنة 2016 وحتى سنة 2019 انخفض تصنيفها وتراوح ما بين درجتي تصنيف مرتفعة ومرتفعة جدا (B-C)، وذلك كان تباعا لانخفاض إيرادات المحروقات الناتج عن تدهور أسعار البترول إضافة إلى بروز ضغوط تضخمية كبيرة نتيجة استمرار التوجه الاجتماعي للدولة من خلال زيادة حصة النفقات الاجتماعية بالاعتماد

¹ خيارى زهية، مناخ الاستثمار في الجزائر بين تقييمات التقارير الدولية والجهود المبذولة، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، المجلد 03، العدد 02، سبتمبر 2019، ص 297.

على التمويل غير التقليدي والذي تم المصادقة عليه في سبتمبر عام 2017، وكذا ارتفاع الأسعار المحلية بسبب الإجراءات التقشفية الخاصة بالواردات في ظل التآكل المستمر لاحتياطي الصرف لتصل الجزائر سنة 2020 إلى التصنيف D الذي يعطى للبلدان ذات المخاطر العالية جدا، أي أفاقها الاقتصادية والمالية غير مؤكدة وسياقها السياسي غير مستقر في ظل الحراك الشعبي الذي طال الجزائر واستمرار تبعية اقتصادها للمحروقات بنسبة كبيرة، فيما لم تحمل السنوات ما بعد جائحة كورونا أي تغيرات ملحوظة في تصنيف الجزائر ضمن هذا المؤشر، فقد عادت إلى التصنيف C.

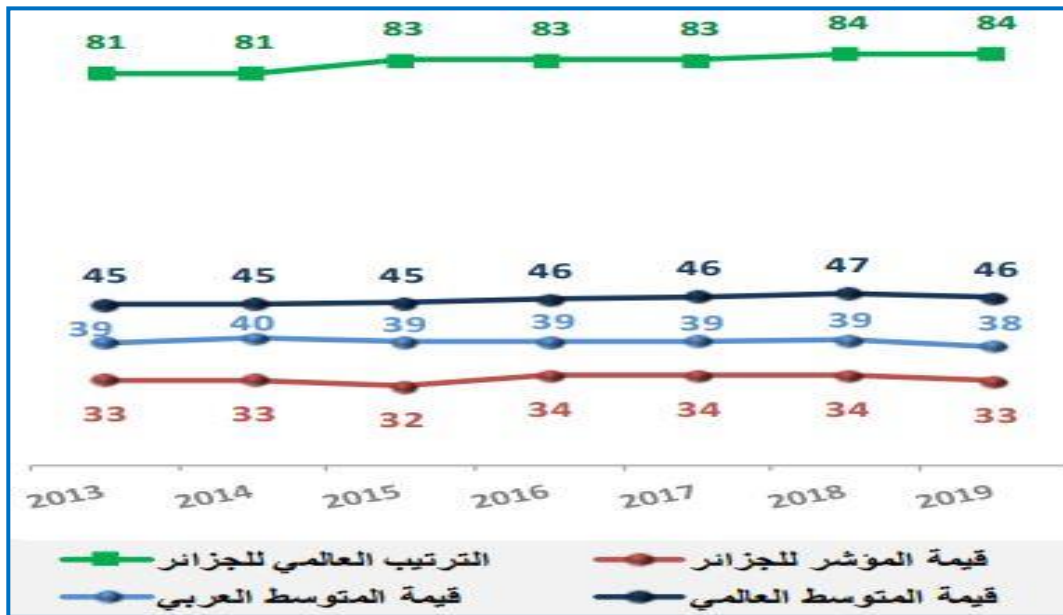
الفرع الثالث: تقييم وضع الجزائر وفق بعض المؤشرات الإقليمية لقياس مناخ الاستثمار

بعد التطرق للمؤشرات العامة ومؤشرات المخاطر القطرية لقياس مناخ الاستثمار نستعرض في هذا المطلب موقع الجزائر ضمن المؤشرات الإقليمية لقياس مناخ الاستثمار ومدى فعاليته، ونخص بالذكر مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار الصادر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وانتان الصادر، ومؤشر التنافسية العربية الصادر عن المعهد العربي للتخطيط.

أولاً- وضع الجزائر ضمن مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار

يتضمن التقرير السنوي لمناخ الاستثمار في الدول العربية عرضا وتحليلا للبيانات والمؤشرات المتعلقة بأداء مجموعات الدول العربية من حيث استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة مع استعراض لعناصر جاذبيتها لتلك الاستثمارات وفق مجموعة من المتغيرات المفسرة للتباين بين مختلف دول العالم بهذا الخصوص، وقد تواصل الاعتماد في هذا التقرير على مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار، والشكل الموالي يوضح تطور أداء الجزائر ضمن هذا مؤشر من حيث الترتيب والقيمة منذ بداية عمل المؤشر إلى غاية 2019.

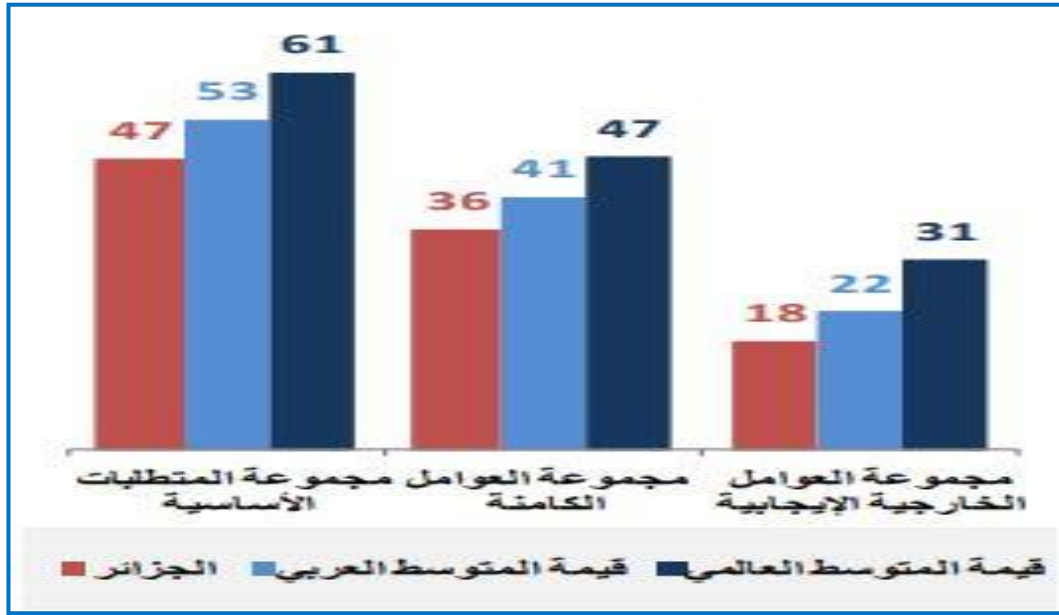
الشكل رقم (03-06): تطور ترتيب الجزائر ضمن مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار



المصدر: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2019، ص56.

يلاحظ من القراءة الأولية للشكل السابق عدم تنافسية مناخ الاستثمار بالجزائر فقد عرفت الجزائر ترتيبا تصاعديا في سنوات الدراسة، حيث تراجع ترتيبها من المرتبة 81 إلى المرتبة 84 عالميا وسجلت قيم تحت المتوسط العالمي والعربي تراوحت ما بين 32 و34، ويرجع سبب هذا التأخر الكبير لوضعها ضمن المجموعات الرئيسية الثلاث المكونة للمؤشر، والشكل الموالي يبين أدائها ضمن هذه المجموعات لعام 2019.

الشكل (03-07): أداء الجزائر ضمن المجموعات الرئيسية لمؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار عام 2019



المصدر: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2019، ص56.

على العموم عرف عام 2019 انخفاضا طفيفا في جاذبية الدول العربية للاستثمار الأجنبي المباشر كباقي دول العالم مقارنة بعام 2018 وذلك بسبب جائحة كورونا وتداعياتها، وبالتركيز على الجزائر نجد أن مركزها في المجموعات الثلاث كان كالتالي¹:

- بالنسبة لمجموعة المتطلبات الأساسية نجد أن الجزائر حازت على القيمة 47، حيث احتلت المرتبة 19 عالميا في مؤشر الاستقرار الاقتصادي الكلي وهو المؤشر الوحيد الذي سجلت فيه مرتبة متقدمة، أما باقي المكونات فقد جاءت الجزائر في ترتيب متدني خاصة ما تعلق بالوساطة المالية والقدرات التمويلية (المرتبة 86)، البيئة المؤسسية (المرتبة 96) وبيئة أداء الأعمال حيث جاءت في المرتبة 100، وهذا ما يعكس معاناة وتأخر الجزائر في العوامل الحقيقية المؤثرة في مدى ملائمة بيئتها الاستثمارية الحالية وقدرتها على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

¹ تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2019، مرجع سابق.

- فيما يتعلق بمجموعة العوامل الكامنة فكان أدائها كالمجموعة السابقة وسجلا القيمة 36، فقد توسطت الجزائر في مؤشر الموارد البشرية والطبيعية باحتلالها المرتبة 51 عالميا وأهم سبب لذلك هو وجود ووفرة الموارد الطبيعية (النفط والغاز)، أما باقي مكونات المجموعة فقد ترتبت الجزائر في مراتب متأخرة على غرار مؤشر حجم السوق وفرص وسهولة النفاذ إليه واحتلت فيه المرتبة 101 وهو أسوء ترتيب سجلته المؤشرات الفرعية، وبالتالي يعد أكبر نقطة ضعف في مناخ الاستثمار مقارنة المؤشرات الأخرى.
- كما حظيت الجزائر في مجموعة العوامل الخارجية الإيجابية بالقيمة 18 وكانت تحت المتوسط العالمي والعربي معا، فقد تأخرت في مؤشر عوامل التميز والتقدم التكنولوجي واحتلت الرتبة 96 أي تعتبر من الدول المتخلفة في هذا الجانب، وبدرجة أقل توسط جاءت الجزائر ضمن مؤشر اقتصاديات التكتل بمركز 53، وهذا أسفر عن مناخ استثماري غير مشجع ولا يستقطب شركات أجنبية ذات مستوى تكنولوجي عالي.

ثانيا- وضع الجزائر ضمن المؤشر العام لتنافسية الاقتصادات العربية

بغية إبراز التقدم الذي شهدته الجزائر في مجال تحسين إنتاجيتها وتنافسياتها عربيا، نقوم بتقييم وضعها ضمن المؤشر العام لتنافسية الاقتصادات العربية الصادر عن صندوق النقد العربي، حيث يقوم هذا الأخير بقياس تنافسية الدول التي يشملها بالاعتماد على مؤشرين أساسيين هما: مؤشر الاقتصاد الكلي ومؤشر بيئة وجاذبية الاستثمار، والجدول الموالي يوضح ترتيب تنافسية الاقتصاد الجزائري وفق هذا المؤشر.

الجدول رقم (03-12): وضع الجزائر في المؤشر العام لتنافسية الاقتصادات العربية

التقارير	العدد الثالث (2018-2015)	العدد الرابع (2019-2016)	العدد الخامس (2020-2017)	العدد السادس (2021-2018)
الترتيب	21	21	14	11

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على: صندوق النقد العربي، تقرير تنافسية الاقتصادات العربية، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، العدد الرابع، الخامس والسادس.

يتبين من الجدول أعلاه أن الجزائر سجلت مركزا متدني في مؤشر تنافسية الاقتصادات العربية، وقد عرف ثباتا ثم تحسن خلال الفترة المعروضة فبعد ما احتلت المرتبة 14 في سنوات 2017-2020 ارتقت إلى المرتبة 11 سنة 2021 وأكد التقرير أن الاتجاه والمنحى تصاعدي. ومن أجل التدقيق أكثر في هذه النتائج نقوم بعرض تقديرات المؤشرات الفرعية لمؤشر تنافسية الاقتصادات العربية وترتيبها المنشورة في العدد السابع لتقرير تنافسية الاقتصادات العربية، وهذا ما يحتويه الجدول الآتي:

الجدول رقم (03-13): ترتيب الجزائر في المؤشرات الفرعية لمؤشر تنافسية الاقتصادات العربية لمتوسط الفترة (2019-2022)

الترتيب	القيمة المعيارية	المؤشرات الفرعية	المؤشرات الرئيسية
21	-0.3940	مؤشر القطاع الحقيقي	مؤشر الاقتصاد الكلي
22	-0.3017	مؤشر قطاع مالية الحكومة	
11	-0.0635	مؤشر القطاع الخارجي	
18	-0.4700	مؤشر القطاع النقدي والمصرفي	
19	-0.3072	مؤشر البنية التحتية	مؤشر بيئة وجاذبية الاستثمار
20	-0.5977	مؤشر المؤسسات والحوكمة الرشيدة	
20	-0.7866	مؤشر الحرية الاقتصادية	

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على: صندوق النقد العربي، تقرير تنافسية الاقتصادات العربية 2023، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، العدد السابع، ص 80.

- من خلال الجدول السابق وحسب القيم المعيارية وكذا ترتيب الجزائر وفق المؤشرات الفرعية لمؤشر تنافسية الاقتصادات العربية نجد ما يلي¹:
- جاءت الجزائر متأخرة في ترتيب مؤشر النمو الحقيقي حيث تحصلت على المرتبة 21 وقيمة معيارية قدرت بـ (-0.3940) وذلك لبقاء الاقتصاد الجزائري متأثراً بتراجع الأسعار العالمية للنفط في عام 2019 رغم ارتفاعها في الأسواق العالمية من 69 دولار أمريكي للبرميل عام 2021 و100 دولار عام 2022، غير أنها سجلت تحسن الطفيف في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ومعدل التضخم الذي بلغ 9.3% سنة 2022.
 - تحصلت الجزائر أيضا على ترتيب متدني في مؤشر قطاع مالية الحكومة وحلت في المرتبة 22 بقيمة معيارية سالبة عند 0.3017 على الرغم من تحول العجز المالي البالغ نحو 3.8% عام 2021 إلى فائض مالي بلغ نحو 2.2% عام 2022، ويعزى ذلك إلى ارتفاع الإيرادات العامة نتيجة ارتفاع الجباية البترولية مع تحسن النشاط الاقتصادي من تداعيات جائحة كورونا.
 - ترأست الجزائر قائمة ترتيب الدول العربية والدول المقارنة في مؤشر شروط التبادل التجاري، ويرجع ذلك إلى مساعي الحكومة الجزائرية بهذا الشأن وجملة الإصلاحات التي أحدثتها في قوانين التجارة سنة 2022، كما احتلت المركز الثالث في مؤشر تغطية الاحتياطات الخارجية الرسمية لواردات السلع بالأسهر، ما جعلها تحتل مرتبة متوسطة في مؤشر القطاع الخارجي حيث جاءت في المركز 11.

¹ صندوق النقد العربي، تقرير تنافسية الاقتصادات العربية 2023، العدد السابع، مرجع سابق.

- سجلت الجزائر ترتيباً دون المتوسط في مؤشر القطاع النقدي والمصرفي وأنتت في المرتبة 18، حيث قدر معدل نمو صافي الأصول الأجنبية بـ 31.9% سنة 2022، وكننتيجة لمراجعة وتقويم قانون النقد والصرف احتلت الجزائر مرتبة مرضية إلى حد ما في مؤشر الحرية النقدية واستحوذت على المرتبة السابعة وهذا من بين الدول التي شملها المؤشر، غير أنها عرفت ترتيباً ضعيفاً (المرتبة 23) في مؤشر حجم الائتمان المحلي للقطاع الخاص من قبل البنوك.
- عرفت الجزائر نتائج سلبية في كل القيم المعيارية الخاصة بمؤشر البنية التحتية حيث احتلت المرتبة 20 في كل من مؤشر الأفراد الذين يستخدمون الإنترنت ومؤشر النقل والشحن الجوي، زيادة على ذلك فقد تحصلت على المرتبة 17 في مؤشر اشتراكات الهاتف الخليوي والمركز 19 في مؤشر نسبة السكان الذين يحصلون على الطاقة الكهربائية، وكل هذا يبرز عدم تنافسية بيئة الأعمال التي تستقطب الاستثمار الأجنبي المباشر.
- وفق مؤشر المؤسسات والحوكمة الرشيدة حلت الجزائر في المرتبة 20، وجاءت كل قيم المؤشرات الفرعية المتعلقة بفعالية الحكومة، سيادة القانون والفساد الإداري سلبية.
- تعد الحرية الاقتصادية من الأساسيات التي تهم المستثمرين الأجانب وتحصلت الجزائر على المرتبة 20 في هذا المؤشر، وجاءت في مراتب متدنية في جل المؤشرات الفرعية على غرار مؤشر حرية التجارة الذي احتلت فيه الرتبة 23 فضلاً عن المرتبة 22 في مؤشر حقوق الملكية. ومما سبق يمكن القول أن مكانة الجزائر ضمن مختلف المؤشرات العامة، مؤشرات تقويم المخاطر القطرية والمؤشرات الإقليمية لمناخ الاستثمار السالفة الذكر، تعتبر انعكاساً لطبيعة وواقع المناخ الاستثماري السائد داخلها، فعلى الرغم من تحسن ترتيبها في بعض المؤشرات وتراجعها في البعض الآخر، لا يزال الوضع في الواقع يستوجب بذل المزيد من المساعي والبرامج الإصلاحية لتحسين وتعزيز المؤشرات المتعلقة بالاقتصاد الكلي، التنمية الاقتصادية والبشرية ناهيك عن تنافسية الاقتصاد وشفافيته، بغية إعطاء ضمانات حقيقية وإقناع المستثمرين بجدي الاستثمار بالجزائر.

المبحث الثاني: الوضع الراهن للحوكمة في الجزائر

بغية الحفاظ على ثقة المستثمرين في تنافسية اقتصاد الدولة استوجب على الحكومات الاستجابة للضغوط الغير مسبوقه الناتجة عن الأزمات المتداخلة والمختلفة التي تصادفها، لذلك أصبحت الحوكمة من أهم الأولويات المسطرة في أجندة الدول، إذ يتعين على الحكومات بذل المزيد من الجهد بموارد أقل لإزالة العقبات المعيقة للتنمية وتحسين مناخها الاستثماري لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة. ولهذا سنحاول في هذا المبحث التطرق إلى مظاهر اهتمام الجزائر بالحوكمة وواقعها من خلال المؤشرات الدولية الصادرة عن البنك الدولي.

المطلب الأول: بوادر اهتمام الجزائر بالحوكمة

حذت الجزائر في مجال الحوكمة حذو التوجه العالمي الذي تبنى مسار واضح لترسيخها سعيا إلى تحفيز وتعزيز النمو الاقتصادي، ومن أجل التحول إلى اقتصاد السوق وتحقيق التكامل الاقتصادي بتنوع مصادر الدخل والتخلص من التبعية الكلية لقطاع المحروقات كان لا بد على الجزائر العمل على الارتقاء بمبادئ الحوكمة من مجرد مفاهيم ونظريات تتداول في الندوات والمؤتمرات إلى أداة فعالة للإصلاح الاقتصادي، لذلك عملت الجزائر على تحسين مناخها الاستثماري من خلال محاولة إرساء المساءلة والشفافية في العمليات المتعلقة بالتسيير والإدارة، وسنعرض فيما يلي أهم الجهود المبذولة من أجل تجسيد إطار مؤسستي للحوكمة الجزائرية.

أولاً- تأسيس الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته

صادقت الجزائر سنة 2004 بتحفظ على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، إذ اشترطت هذه الأخيرة على الدول التي وافقت عليها ضرورة إنشاء هيئة أو هيئات وطنية حسب الاقتضاء لمكافحة الفساد، وتنفيذا لهذا الالتزام أنشأت الجزائر عام 2006 الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته بموجب القانون رقم 06-01 المؤرخ في 20 فيفري 2006 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، وهي سلطة إدارية مستقلة تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وتهدف إلى دعم التدابير الرامية إلى الوقاية من الفساد ومكافحته، إضافة إلى تعزيز النزاهة والشفافية في تسيير القطاعين العام والخاص فضلا عن تسهيل ودعم التعاون الدولي من أجل الوقاية من الفساد ومكافحته، وبغية تحقيق هذه الأهداف أوكلت لها مهام التالية¹:

- اقتراح سياسية شاملة للوقاية من الفساد تجسد مبادئ دولة القانون وتعكس النزاهة والشفافية والمسؤولية في تسيير الشؤون والأموال العمومية.

¹ القانون 06-01 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، الجريدة الرسمية، العدد 14، الصادرة بتاريخ 08 مارس 2006، ص 04.

- تقديم توجيهات تخص الوقاية من الفساد لكل شخص أو هيئة عمومية أو خاصة، وذلك بوضع تدابير تشريعية وتنظيمية للوقاية منه، وكذا التعاون مع القطاعات المعنية العمومية والخاصة في إعداد قواعد أخلاقيات المهنة.
- إعداد برامج تسمح بتوعية وتحسيس المواطنين بالآثار الضارة الناتجة عن الفساد.
- جمع واستغلال كل المعلومات التي يمكن أن تساهم في الكشف عن أعمال الفساد والوقاية منها.
- التقييم الدوري للأدوات القانونية والإجراءات الإدارية الرامية إلى الوقاية من الفساد ومكافحته، والنظر في مدى فعاليتها.
- تلقي التصريحات بالامتلاكات الخاصة بالموظفين العموميين بصفة دورية ودراسة واستغلال المعلومات الواردة فيها والسهر على حفظها.
- الاستعانة بالنيابة العامة لجمع الأدلة والتحري في قضايا الفساد.
- السهر على تعزيز التنسيق ما بين القطاعات والتعاون مع هيئات مكافحة الفساد على الصعيدين الوطني والدولي.
- الحث على كل نشاط يتعلق بالبحث عن الأعمال المباشرة في مجال الوقاية من الفساد ومكافحته وتقييمها.

ثانياً- إعداد الميثاق الحكم الراشد للمؤسسات الجزائرية

أصبحت حوكمة المؤسسات أهم الموضوعات التي تحظى باهتمام الجزائر حيث أصبحت أولوية وطنية وإستراتيجية، ومرد ذلك يعود لحاجة مؤسساتنا لتوطيد قدراتها التنافسية الداخلية للفوز برهانات وتحديات سوق مفتوح ومتطورة تنشط على المستوى العالمي، وفي هذا السياق انعقد في شهر جويلية من سنة 2007 أول ملتقى دولي حول "الحكم الراشد للمؤسسات"، وقد شكل هذا الملتقى فرصة مواتية لتلاقي جميع الأطراف الفاعلة في عالم المؤسسة، ومن خلاله تبلورت فكرة "إعداد ميثاق جزائري للحكم الراشد للمؤسسة"¹، وهو عبارة عن فلسفة تسييرية وجملة من التدابير العملية الكفيلة بضمان استمرارية وتنافسية المؤسسة عن طريق التعريف بحقوق وواجبات الأطراف الفاعلة فيها وتقاسم الصلاحيات والمسؤوليات المترتبة على ذلك، ويهدف إلى تقديم طريقة عملية مبسطة للمؤسسات الجزائرية الخاصة جزئياً أو كلياً، تتيح فهم المبادئ الأساسية لحوكمة المؤسسة قصد الشروع في تطبيقها على أرض الواقع².

وقد تفاعلت مع فكرة إعداد الميثاق جمعية حلقة العمل والتفكير حول المؤسسة ومنتدى رؤساء المؤسسات وأيضاً السلطات العمومية ممثلة في وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة

¹ بن الشيخ سارة، بن عبد الرحمان ناريمان، واقع الحوكمة في بيئة الأعمال الجزائرية في ظل المستجدات الحالية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، أكتوبر 2014، ص 661.

² ميثاق الحكم الراشد للمؤسسة في الجزائر، وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، 2009، ص 16.

التقليدية من خلال رعايتها للمشروع ودعمه مالياً وتحريم الميثاق، إضافة إلى ذلك شارك في المبادرة مجموعة من الهيئات والمؤسسات الدولية المقيمة في الجزائر كمؤسسة التمويل الدولية IFC، برامج لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وكذا المنتدى العالمي لحوكمة المؤسسات GCGF. وبهذا الصدد عقد في 11 مارس 2009 مؤتمر وطني أعلنت فيه كل من دائرة العمل والتفكير الخاصة بالمشروعات، جمعية CARE واللجنة الوطنية لحوكمة الشركات في الجزائر عن إصدار دليل حوكمة المؤسسات الجزائري، حيث نص هذا الميثاق على ضرورة تبني الشركات الجزائرية ميثاق الحكم الراشد من أجل الوصول إلى أهدافها وضمان استمراريتها¹.

ثالثاً- إطلاق مركز حوكمة الجزائر

استناداً على الأثر الإيجابي الناتج عن دليل حوكمة الشركات أطلقت مجموعة عمل حوكمة الشركات الجزائرية في أكتوبر 2010 مركز حوكمة الجزائر بالعاصمة، ليكون عنصر يساعد الشركات الجزائرية في الالتزام بمبادئ الدليل وإتباع ممارسات حوكمة الشركات الدولية، فضلاً عن نشر ثقافة حوكمة الشركات بين الجماهير، كما يظهر هذا المركز لمجتمع الأعمال الالتزام بتحسين البيئة الاقتصادية في البلاد وتعزيز قيم الحوكمة الديمقراطية بما فيها الشفافية والمساءلة والمسؤولية².

رابعاً- برنامج الاتحاد الأوروبي لتعزيز الحوكمة في الجزائر

قام الاتحاد الأوروبي في إطار برنامج دعم الشراكة والإصلاح والنمو الشامل (Spring)، بطرح برنامج لدفع المزيد من التقدم في الإصلاحات الديمقراطية ودعم الحوكمة في الجزائر بمبلغ 10 ملايين يورو³، وتركز الأنشطة المنفذة في إطار هذا البرنامج على مكافحة الفساد وتعزيز الحوكمة الديمقراطية وتحسين الوصول إلى الحق والعدالة، إضافة إلى تشجيع مشاركة جميع المواطنين في التنمية وتحسين أساليب تسيير المالية العامة.

خامساً- الانضمام إلى مبادرة النيباد The new partnership for africa's development NEPAD

الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا هي مبادرة تتضمن رؤية الاتحاد الإفريقي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للقارة الأفريقية، تم صياغتها وتبنيها من قبل رؤساء خمس دول أفريقية، هي مصر والجزائر ونيجيريا وجنوب أفريقيا والسنغال، أقرتها قمة منظمة الوحدة الأفريقية (الاتحاد الإفريقي فيما بعد) التي عقدت في لوساكا عاصمة زامبيا في جويلية 2001. وفضلاً عن كون الجزائر من مؤسسي

¹ زعرور نعيمة، السبتي وسيلة، ونام حمداوي، تطبيق حوكمة الشركات في الجزائر، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، العدد 01، مارس 2017، ص 211.

² بن الشيخ سارة، بن عبد الرحمان ناريمان، واقع الحوكمة في بيئة الأعمال الجزائرية في ظل المستجدات الحالية، مرجع سابق، ص 662.

³ بلغيث عبد الله، الجزائر الاتحاد - الأوربي تقاطع وتباين المواقف حول السياسة الأوروبية الجديدة للحوار ما بعد 2010، مجلة الحوار الثقافي، المجلد 04، العدد 02، سبتمبر 2015، ص 6.

هذه المبادرة فقد شغلت مقعدا بارزا في أجهزتها العليا باعتبارها المسؤولة عن لجنة الموارد البشرية بها، وتم اختيار الرئيس الجزائري كنائب لرئيس اللجنة التنفيذية لرؤساء دول وحكومات النيباد. للمبادرة عدة أهداف تتمثل في القضاء على الفقر، تحقيق التنمية المستدامة، تدارك تهميش القارة الأفريقية، تمكين المرأة، دمج الاقتصاد الأفريقي مع الاقتصاد العالمي، ومن أجل الوصول لهذه الأهداف يجب التزام القادة الأفارقة بشروط أساسية تندرج ضمن عدد من المبادرات وهي¹:

- مبادرة السلام والأمن.
- مبادرة الديمقراطية والإدارة السياسية.
- مبادرة الإدارة الاقتصادية وإدارة المنشآت.

وشكلت الحوكمة حيزا هاما في وثيقة النيباد باعتبارها أحد شروط التنمية المستدامة، فقد حرصت على دعم أطر سياسية وإدارية تستند على الديمقراطية والشفافية والمساءلة والنزاهة واحترام حقوق الإنسان وحكم القانون في الدول الإفريقية، وفصلت هذه الأخيرة مبادئ الحكم السياسي والاقتصادي في وثيقة خاصة تسمى "إعلان عن الديمقراطية والحكم السياسي والاقتصادي، والحكم في مجال الشركات الخاصة"²، وتعترف الجزائر والقادة الأفارقة بموجب هذا الإعلان أنه لا يمكن تحقيق التنمية في غياب ديمقراطية حقيقية واحترام حقوق الإنسان والسلم والحوكمة، كما يلتزمون باحترام المعايير العالمية في مجال الديمقراطية المتجسدة في التعددية السياسية والحزبية والنقابية، والتنظيم الدوري لانتخابات ديمقراطية حرة تسودها العدالة والشفافية بغية السماح للشعوب بالاختيار الحر لقياداتهم.

تؤكد الجزائر في تدخلاتها ضمن اللقاءات المنعقدة من طرفها في عدة مناسبات لأجل تحقيق هدف المبادرة الرئيسي المتعلق باستغلال موارد القارة الإفريقية والقضاء على الفقر، على أن الحوكمة هي المفتاح لتحقيق التنمية والازدهار وهذا ما يعزز دولة الحق والقانون وتعبئة جميع موارد الدولة.

المطلب الثاني: واقع الحوكمة في الجزائر من خلال مؤشر البنك الدولي.

برزت العديد من الهيئات الدولية لبناء مؤشرات حول نوعية الحوكمة سواء في الدول المتقدمة أو النامية، ولكن أبرزها مؤشرات الحوكمة العالمية الصادرة عن البنك الدولي، حيث تعتبر هذه المؤشرات بمثابة انطباع عام عن الدولة يساعد الدول في وضع السياسات واتخاذ قراراتهم بشأن تحديد أنسب البلدان لتنفيذ أنشطتهم في مجال الاستثمار. وسنحاول في هذا المطلب معرفة مستوى الحوكمة في الجزائر من خلال عرض وتحليل هذه المؤشرات التي سبق التطرق إليها بالتفصيل في الفصل الأول.

¹ بطاش أحمد، مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا "النيباد"، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، عدد خاص 2017، ص 136.

² راوية توفيق، الحكم الرشيد والتنمية في إفريقيا، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، 2005، ص 113.

الفرع الأول: مؤشر المساءلة وإبداء الرأي، مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف في الجزائر: أولاً- مؤشر المساءلة وإبداء الرأي (الديمقراطية) في الجزائر (VA) Voice and Accountability يجسد مؤشر التصويت والمساءلة تصورات عن مدى قدرة مواطني بلد ما على المشاركة في اختيار الحكومة، فضلاً عن حرية التعبير وحرية تكوين الجمعيات وحرية الإعلام، حيث يتم تصنيف الدول وفق هذا المؤشر على مقياس 100 درجة، والجدول التالي يوضح وضع الجزائر في هذا المؤشر خلال الفترة الممتدة من 2012 إلى غاية 2022.

الجدول رقم (03- 14): وضع الجزائر في مؤشر التصويت والمساءلة خلال الفترة (2012- 2022)

عدد مصادر البيانات التي يعتمد عليها التقدير	الترتيب المئوي بين جميع البلدان (يتراوح من 0 أدنى إلى 100 أعلى مرتبة)	تقدير الحكومة (تتراوح من -2.5 - ضعيف إلى 2.5 قوي)	السنوات
16	22.54	-0.91	2012
16	23.94	-0.89	2013
13	25.12	-0.81	2014
12	24.63	-0.85	2015
12	23.65	-0.86	2016
12	23.15	-0.90	2017
12	21.36	-1.00	2018
10	19.81	-1.05	2019
09	19.32	-1.09	2020
10	20.77	-1.01	2021
10	21.74	-1.00	2022

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي على الرابط:

<https://www.worldbank.org/en/publication/worldwide-governance-indicators/interactive-data-access>، تاريخ

الاطلاع 2024/04/15.

نلاحظ من الجدول رقم (03- 14) وجود مستوى ضعيف للديمقراطية في الجزائر طوال فترة الدراسة، فقد كان ترتيبها يتباين ما بين 19.32 و 23.94% ولم يطرأ أي تحسن ملحوظ ما عدا سنتي 2014 و 2015 حيث بلغ ترتيبها 25.12 و 24.63% على التوالي، وتعكس هذه المراتب الوضعية المتدهورة للجزائر في هذا المؤشر وهو ما يدل على أن حرية التعبير وحرية تكوين الجمعيات وحرية الإعلام والمشاركة السياسية في الجزائر تبقى محدودة ودون المستوى، ولعل من بين أبرز الأسباب

وراء هذا الوضع هو تبعات فرض حالة الطوارئ في البلاد سنة 1992 والتي أنتجت التضيق على الحريات والنشاطات وصعوبة تكوين الأحزاب والجمعيات وكذا خنق حرية الصحافة والإعلام، بالرغم من الإصلاحات الديمقراطية والتعددية الحزبية التي تشهدها الجزائر الآن.

ثانيا- مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف في الجزائر

Political Stability and Absence of Violence (PV)

يقيس هذا المؤشر احتمالات عدم الاستقرار السياسي و/أو العنف السياسي بما في ذلك الإرهاب، وهو مؤشر مركب يندرج ضمنه المتغيرات الشائعة في قياس عدم الاستقرار السياسي والمتمثلة في: التهديدات الإرهابية والعنف السياسي، التوترات العرقية، النزاعات المسلحة، الاضطرابات الاجتماعية، الانقلابات العسكرية، الطائفية السياسية والتعديلات الدستورية¹. ويصنف هذا المؤشر الدول على مقياس 100 درجة، والجدول التالي يوضح وضع الجزائر في هذا المؤشر خلال الفترة الممتدة من 2012 إلى غاية 2022.

الجدول رقم (03 - 15): وضع الجزائر في مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف خلال

الفترة (2012 - 2022)

عدد مصادر البيانات التي يعتمد عليها التقدير	الترتيب المنوي بين جميع البلدان (يتراوح من 0 أدنى إلى 100 أعلى مرتبة)	تقدير الحوكمة (تتراوح من -2.5 ضعيف إلى 2.5 قوي)	السنوات
7	9.48	-1.33	2012
7	12.80	-1.20	2013
7	9.52	-1.19	2014
7	11.90	-1.09	2015
7	12.38	-1.10	2016
7	15.71	-0.92	2017
7	17.92	-0.84	2018
6	13.21	-1.06	2019
5	17.92	-0.85	2020
6	15.57	-0.99	2021
6	19.34	-0.74	2022

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي على الرابط:

<https://www.worldbank.org/en/publication/worldwide-governance-indicators/interactive-data-access>

¹ سي جيلالي هاشمي، مختاري فيصل، أثر الجودة المؤسسية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر دراسة قياسية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة (ARDL)، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، المجلد 06، العدد 03، جانفي 2020،

من خلال الجدول أعلاه يسعنا القول أن وضع الجزائر في مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف ضعيف ومتدهور، ويعزى ذلك بشكل عام إلى العشرية السوداء التي عاشتها الجزائر في تسعينيات القرن الماضي بعد إلغاء الانتخابات التشريعية وحل حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ سنة 1992، ما أدخل البلاد نفق مظلم ودوامه عنف كادت أن تتحول إلى حرب أهلية، وتحصلت الجزائر خلال الفترة الزمنية المعروضة على أسوأ نسبة ترتيبية لها سنة 2012 قدرت بـ 9.48% أي صنفت في الفئة الأولى (0-10%) بين دول العالم، ويرجع ذلك إلى الأعمال الإرهابية التي حدثت في ولاية تمنراست، غير أننا لاحظنا تحسن ترتيبها المؤي بعد هذه السنة واحتلت الترتيب 12.80% سنة 2013 وكان هذا نتيجة الإصلاحات الستة الشهيرة لسنة 2012 والمتمثلة في إصلاح نظام الانتخابات، قانون حالات التنافي في العهد البرلمانية، قانون توسيع حظوظ تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة، قانون الأحزاب السياسية، قانوني الإعلام والجمعيات. وواصل ترتيبها التحسن وسجلت أعلى نسبة ترتيبية سنة 2022 وجاءت الجزائر في المرتبة 19.34%، وذلك عائد إلى تحسن الوضع الأمني في البلد بعد عزم السلطات على القضاء على الفلول المتبقية من الإرهاب واستتباب الأمن بشكل كبير إضافة إلى تراجع العنف.

الفرع الثاني: مؤشر فعالية الحكومة، مؤشر الجودة التنظيمية في الجزائر

أولاً- مؤشر فعالية الحكومة في الجزائر (GE) Government Effectiveness

يعكس مؤشر فعالية الحكومة التصورات المتعلقة بنوعية الخدمات العامة ونوعية الخدمة المدنية واستقلالها عن الضغوط السياسية، كما يبرز نوعية السياسات وتنفيذها، إضافة إلى مصداقية التزام الحكومة بهذه السياسات¹، فالعمل الحكومي هو تفاعل العناصر الداخلية والخارجية للبيئة المكونة للحكومة، وبناء على هذا المؤشر يمكن معرفة مدى فعالية الأجهزة التنفيذية في تأدية مهامها من خلال تقديم خدمات عامة للمواطنين، وسنبين وضع الجزائر في هذا المؤشر للفترة الممتدة من 2012 إلى غاية 2022 عن طريق الجدول التالي.

الجدول رقم (03-16): وضع الجزائر في مؤشر فعالية الحكومة خلال الفترة

(2012-2022)

عدد مصادر البيانات التي يعتمد عليها التقدير	الترتيب المؤي بين جميع البلدان (يتراوح من 0 أدنى إلى 100 أعلى مرتبة)	تقدير الحوكمة (تتراوح من -2.5 - ضعيف إلى 2.5 قوي)	السنوات
8	40.76	-0.45	2012
9	40.28	-0.43	2013
9	41.83	-0.34	2014

¹ أنظر الرابط: <https://www.worldbank.org/content/dam/sites/govindicators/doc/ge.pdf>، تاريخ الاطلاع

9	36.67	-0.41	2015
9	35.24	-0.46	2016
9	31.43	-0.54	2017
9	35.71	-0.49	2018
8	32.86	-0.57	2019
6	31.90	-0.57	2020
6	28.57	-0.65	2021
6	32.55	-0.51	2022

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي على الرابط:

<https://www.worldbank.org/en/publication/worldwide-governance-indicators/interactive-data-access>

من خلال الجدول أعلاه يتبين أن مؤشر فعالية الحكومة في الجزائر عرف قيما أعلى من المؤشرين السابقين (التصويت والمساءلة، الاستقرار السياسي وغياب العنف)، حيث سجلت قيمه وضعا متوسطا حسب تقدير دليل المؤشر، والملاحظ أيضا أنه عرف تطورا كبيرا خلال الفترة (2012-2014) حيث وصل إلى أعلى قيمة له سنة 2014 (41.83%)، ويرجع هذا التحسن بالدرجة الأولى إلى برامج الإنعاش الاقتصادية المتبناة من قبل الجزائر والتي أعطت ثمارها على مستوى كل من رفاه المواطن وأمنه، فقد تراجع مستوى الفقر والبطالة وتحسنت القدرة الشرائية للمواطن والخدمات الصحية والتعليمية، وتلها برنامج التنمية الاجتماعية (2010-2014)، كما تعود أسباب التحسن في هذا المؤشر إلى التقدم النسبي في الخدمات العامة واستعمال تكنولوجيا الإعلام والاتصال وتعميم استخدام الإعلام الآلي في مختلف الإدارات العمومية للحد من البيروقراطية وتقديم الخدمات التي تقدمها الدولة تتم بطرق حديثة وبأقصى سرعة، فضلا عن ذلك فقد أنشأت مشاريع جواريه للتنمية الريفية، واستفادت العديد من المناطق النائية من الطرقات والمدارس والكهرباء والغاز، بالإضافة إلى النقل والإطعام المدرسي، والمراكز الصحية بالبلديات والقرى، دون أن ننسى برامج السكن المختلفة التي ساهمت في الحد ولو نسبيا من أزمة السكن في الجزائر. وبالرغم من كل هذه الجهود تراجع ترتيب الجزائر بعد سنة 2014 ليصل إلى 28.57% عام 2021، ويعزى ذلك إلى تجميد بعض البرامج التنموية وتوجيه مخصصاتها المالية لمواجهة جائحة كورونا وتبعاتها.

ثانيا- مؤشر الجودة التنظيمية في الجزائر (RQ) Regulatory Quality

يقيس مؤشر الجودة التنظيمية مدى قدرة الحكومة على صياغة التشريعات وتنفيذ سياسات ولوائح سليمة تسمح بتنمية القطاع الخاص وتعزيزه¹. كما يبرز مدى كفاءة الدولة في إصدار اللوائح والتنظيمات المعرّقة للنشاط الاقتصادي المحلي والخارجي سواء المتعلقة بالتجارة الدولية وتدفقات

¹ مطهري حنان، بونوة شعيب، واقع الاقتصاد المؤسساتي الجديد في الجزائر، مجلة دفاتر MECAS، المجلد 16، العدد 02، ديسمبر 2020،

رؤوس الأموال، أو تلك المرتبطة بالإنتاج أو العمل أو الائتمان، ومن أمثلة ذلك الرقابة على الأسعار والبنوك واللوائح المنظمة لسوق العمل كالأجور والقوانين وضمانات العمل، وتحديد مجالات الإنتاج واللوائح المتعلقة بتأسيس المشاريع الجديدة والقيود التعريفية وغير التعريفية وتأثيرها على التجارة الدولية، والقيود على الاستثمارات الأجنبية¹. وللوقوف على وضعية الجزائر في هذا المؤشر خلال الفترة الممتدة من سنة 2012 إلى غاية سنة 2022 سندرج الجدول الموالي.

الجدول رقم (03-17): وضع الجزائر في مؤشر الجودة التنظيمية خلال الفترة (2012-2022)

عدد مصادر البيانات التي يعتمد عليها التقدير	الترتيب المئوي بين جميع البلدان (يتراوح من 0 أدنى إلى 100 أعلى مرتبة)	تقدير الحوكمة (تتراوح من -2.5 - ضعيف إلى 2.5 قوي)	السنوات
7	9.00	-1.32	2012
7	12.32	-1.14	2013
7	8.17	-1.30	2014
7	7.62	-1.26	2015
7	9.52	-1.24	2016
7	9.05	-1.28	2017
7	8.10	-1.35	2018
7	7.14	-1.39	2019
5	8.57	-1.36	2020
6	10.00	-1.18	2021
6	14.15	-1.06	2022

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي على الرابط:

<https://www.worldbank.org/en/publication/worldwide-governance-indicators/interactive-data-access>

نلاحظ من الجدول أعلاه أن مؤشر الجودة التنظيمية في الجزائر أخذ أسوأ ترتيب له من بين مؤشرات الحوكمة العالمية، حيث أن أكثر من 90% من بين دول العالم المشمولة بالدراسة أفضل من الجزائر، فقد عرف ترتيبها انخفاض متذبذب طيلة فترة الدراسة، وهذا يمكن تفسيره بعدم انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة، تفضيل المستثمر الوطني على الأجنبي وعدم وجود خطوات جادة لتعزيز البيئة الاستثمارية، إذ وصلت أدنى مرتبة لها سنة 2019 بـ 7.14% كما سجلت أعلى نسبة سلبية لأداء الحوكمة في نفس السنة بنسبة (-1.39) بينما وصلت أقل نسبة سلبية لها عام 2022 بنسبة (-1.06) وبترتيب قدر بـ 14.15%، ويرجع هذا التحسن الطفيف إلى جملة القوانين التي

¹ مسعود ميهوب، إشكالية العلاقة بين مؤشر جودة التشريعات والنمو الاقتصادي في الجزائر - دراسة قياسية باستخدام نموذج ARDL، مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة، المجلد 06، العدد 01، 2021، ص 12.

أقرتها الجزائر سنة 2022 لتحسين وتهيئة مناخها الاستثماري إضافة للوائح المتعلقة بترقية الصادرات والتجارة الخارجية، ولكن بالرغم من هذه المساعي الحثيثة لتدارك الوضع المنقهر لا تزال توجد فجوة فيما يتعلق بهذا المؤشر، حيث يستوجب على الحكومة الجزائرية بذل المزيد من الجهد لدعم القطاع الاستثماري الخاص من خلال الصياغة السليمة والفعالة للأطر التنظيمية واللوائح التي من شأنها أن تساعد على تهيئة المناخ الاستثماري وتجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

الفرع الثالث: مؤشر سيادة القانون، مؤشر الفساد ومكافحته في الجزائر:

أولاً- مؤشر سيادة القانون في الجزائر (RL) Rule of Law

يعكس مؤشر سيادة القانون التصورات المتعلقة بمدى ثقة المتعاملين في قواعد المجتمع والالتزام بها، ولاسيما نوعية إنفاذ العقود، حقوق الملكية، الشرطة والمحاكم، فضلا عن احتمال وقوع الجريمة والعنف. بمعنى آخر أن الجميع حكاما، مسؤولين ومواطنين يقعون تحت سلطة القانون ولا شيء يعلو فوقه¹. والجدول التالي يوضح وضع الجزائر في هذا المؤشر خلال الفترة الممتدة من 2012 إلى غاية 2022.

الجدول رقم (03- 18): وضع الجزائر في مؤشر سيادة القانون خلال الفترة

(2022 - 2012)

عدد مصادر البيانات التي يعتمد عليها التقدير	الترتيب المئوي بين جميع البلدان (يتراوح من 0 أدنى إلى 100 أعلى مرتبة)	تقدير الحوكمة (تتراوح من -2.5 - ضعيف إلى 2.5 قوي)	السنوات
14	24.88	-0.81	2012
14	30.99	-0.69	2013
12	22.60	-0.80	2014
12	16.67	-0.94	2015
11	18.10	-0.92	2016
11	18.10	-0.93	2017
11	21.90	-0.81	2018
10	20.48	-0.86	2019
8	22.38	-0.80	2020
9	22.38	-0.83	2021
9	22.64	-0.83	2022

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي على الرابط:

<https://www.worldbank.org/en/publication/worldwide-governance-indicators/interactive-data-access>

¹ مختاري عبد الجبار، دراسة قياسية للعلاقة بين مؤشر سيادة القانون ومؤشر فعالية الحوكمة بالنمو الاقتصادي بالجزائر خلال الفترة 2002-2021، مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة، المجلد 05، العدد 01، 2022، ص 354.

استنادا للجدول رقم(03- 15) وعلى غرار المؤشرات السابقة المعروضة لم يتغير وضع الجزائر في مؤشر سيادة القانون، وعرفت ترتيبا ضعيفا ومتدنيا خلال فترة الدراسة باستثناء عام 2013 حيث تحسنت على أدنى نسبة سالبة قدرت بـ (-0.69) وترتيب مؤي حدد بـ 30.99%، أما باقي الفترة فقد شهدت تدهور وثبات نسبي للمؤشر، ولعل من أهم أسباب ضعف الجزائر وتأخرها عائد إلى عدم استقلالية القضاء فالجزائر تصنف مع الدول الغير مستقلة قضائيا أي هناك تأثير على السلطة القضائية سواء من الحكومة أو أطراف أخرى، إضافة إلى عدم التزام الحكومة بتطبيق جميع القوانين الصادرة في الجريدة الرسمية، فالبعض منها بقي حبرا على ورق وقيد التنفيذ في انتظار صدور القوانين التنظيمية، فضلا عن ذلك نجد مشكلة عدم إنفاذ القانون وتطبيقه على الجميع وتدخل الوساطة في بعض الأحيان وتساهل القضاء، ناهيك عن سياسة العفو الرئاسي على المساجين في الكثير من المناسبات. كما تعرف حقوق الملكية نزاعات دائمة خاصة ما يتعلق بالملكية العقارية ما جعلها تغدو حاجزا أمام النمو والاستثمار في كثير من الأحيان.

ثانيا- مؤشر الفساد ومكافحته في الجزائر (CC) Control of Corruption

يتضمن مؤشر مكافحة الفساد التصورات المتعلقة بمدى ممارسة السلطة العامة لتحقيق مكاسب خاصة، وكذلك الاستيلاء على الدولة من قبل النخب والمصالح الخاصة¹. وهو يقيس الإدراكات الحسية لمفاهيم الفساد بين المسؤولين الحكوميين، الفساد كعقبة في وجه الأعمال التجارية، مدى تواتر تقديم أموال غير قانونية إلى الرسميين والقضاة ومدى إدراك وجود الفساد في سلك الخدمة المدنية. وللتعرف على حالة الجزائر في هذا المؤشر سندرج الجدول الموالي للفترة الممتدة من سنة 2012 إلى غاية سنة 2022.

الجدول رقم (03- 19): وضع الجزائر في مؤشر الفساد ومكافحته خلال الفترة (2012- 2022)

عدد مصادر البيانات التي يعتمد عليها التقدير	الترتيب المؤي بين جميع البلدان (يتراوح من 0 أدنى إلى 100 أعلى مرتبة)	تقدير الحوكمة (تتراوح من -2.5 ضعيف إلى 2.5 قوي)	السنوات
12	36.02	-0.52	2012
12	39.34	-0.4	2013
11	31.25	-0.61	2014
10	30.48	-0.64	2015
10	30.00	-0.67	2016
10	31.90	-0.60	2017

¹ أنظر الرابط: <https://www.worldbank.org/content/dam/sites/govindicators/doc/cc.pdf>، تاريخ الاطلاع:

9	28.57	-0.66	2018
8	28.10	-0.66	2019
6	27.62	-0.67	2020
7	29.52	-0.64	2021
7	28.30	-0.64	2022

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي على الرابط:

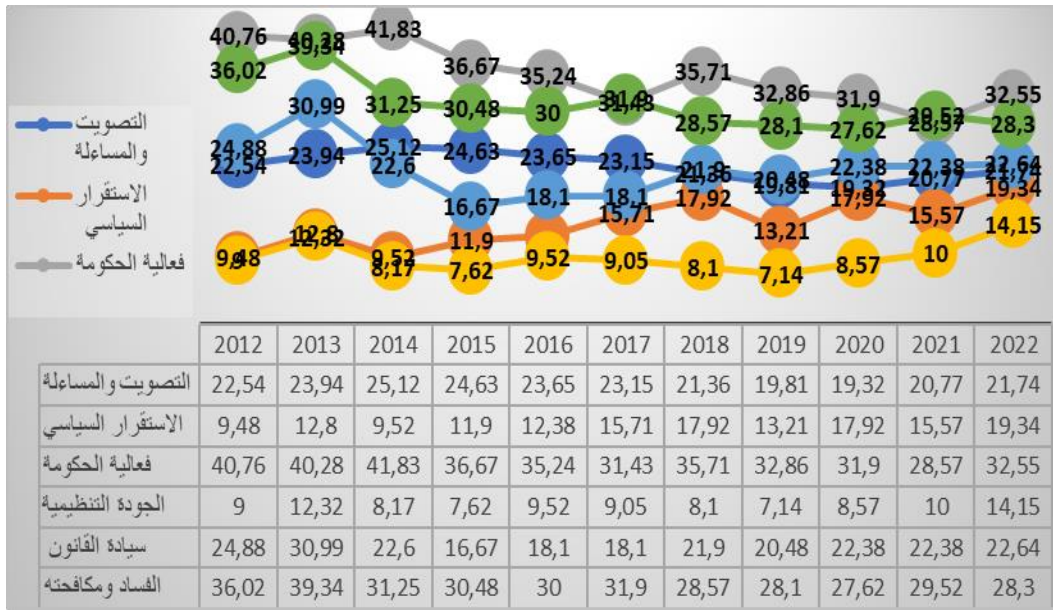
<https://www.worldbank.org/en/publication/worldwide-governance-indicators/interactive-data-access>

من خلال القراءة الأولية للجدول السابق نلاحظ أن الجزائر عرفت في هذا المؤشر مكانة ضعيفة نوعا ما ومتقاربة حيث تأرجحت في مجال ضيق تراوح ما بين المرتبة (28-39) طيلة الفترة المعروضة، هذا ما جعلها تصنف ضمن الدول التي يعرقل فيها الفساد التنمية والاستثمار، وقد سجلت الجزائر أعلى مرتبة لها سنة 2013 وجاءت في الترتيب 39.34% بينما تحصلت على أدنى ترتيب قدر بـ 27.62% سنة 2020، ويعزى ذلك إلى غياب الإرادة السياسية للحكومة الجزائرية وافتقارها للشفافية، إضافة إلى الثروة النفطية التي تتمتع بها والتي فتحت أبواب الفساد خاصة في ظل ارتفاع أسعار المحروقات. وبالرغم من مساعي الحكومات الجزائرية المتعاقبة لمكافحة الفساد عن طريق إنشائها للعديد من الأجهزة والآليات الخاصة بمكافحة الفساد المتمثلة (مجلس المحاسبة وخليّة معالجة المعلومة المالية، الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته، الديوان الوطني لقمع الفساد والمفتشية العامة للمالية) لا يزال الفساد متفشي، فالمصادقة على اتفاقيات الفساد وتسنين قوانين في ظل غياب إرادة سياسية يجعلها مجرد حبر على ورق.

تأسيسا لما سبق يمكن القول أن أداء الجزائر في مؤشرات الحوكمة العالمية كان أقل من المأمول في الفترة الممتدة من سنة 2012 إلى سنة 2022، فقد ترتبت في المقياس بين الفئة الأولى والثانية أي أن مؤشرات الحوكمة السياسية والاقتصادية والمؤسسية فيها ما دون 50% وأقل من ذلك بكثير، لذلك وعلى الرغم من المساعي الحثيثة للحكومة الجزائرية لا تزال الحاجة ماسة لتفعيل وتجسيد على أرض الواقع ما تم سنه من تشريعات وتعليمات بغية إرساء مبادئ الحوكمة وتحسين كفاءة الدولة في التسيير، حيث يجب على الحكومة معرفة دورها في التنسيق بين مختلف الأطراف الفاعلة في الحياة الاقتصادية لكي تفسح المجال للمنافسة وتهيئ المناخ الاستثماري لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية.

والشكل الموالي يبين جليا وضع الجزائر في مؤشرات الحوكمة العالمية WGI للفترة المذكورة آنفا.

الشكل (03-08): وضع الجزائر في مؤشرات الحوكمة العالمية (2012-2022)



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الجداول السابقة

المطلب الثالث: معوقات إرساء الحوكمة في الجزائر.

أضحت الحوكمة من بين أكبر الرهانات التي تصبو الجزائر إلى تحقيقها، غير أن التطبيق الفعلي لها ليس بالأمر الهين نظرا للتحديات التي تصعب تبني مبادئ الحوكمة وتعرقل سير آلياتها. وفيما يلي سنتطرق لأهم المعوقات التي كانت بمثابة حجر العثرة أمام الجزائر في تجسيدها للحوكمة.

الفرع الأول: المعوقات المتعلقة بالجانب السياسي والإداري

يواجه تطبيق الحوكمة في الجزائر معوقات وتحديات عديدة تمس جوانب مختلفة منها ما هو مرتبط بالجانب السياسي والإداري، وهذا ما سنعرضه في الآتي.

أولاً- المعوقات المتعلقة بالجانب السياسي

ترتبط الحوكمة بطبيعة السلطة السياسية ومدى شرعيتها فلا توجد حوكمة من دون منظومة قانونية تعزز التمثيل الشفاف والشرعية الكاملة، فضلا عن ذلك فإن الحوكمة لا تتأسس إلا على فكرة جودة النظام السياسي والفصل بين السلطات وتفعيل عمل الأحزاب السياسية بالأخص المعارضة، إضافة إلى سلطات برلمانية منتخبة انتخابا شرعيا¹. ومن بين أبرز المعوقات المتعلقة بهذا الجانب نجد ما يلي:

1. المشاركة السياسية، وتعكس هذه الأخيرة النشاط السياسي الذي يقوم به المواطنون العاديون بقصد التأثير في عملية صنع القرار السياسي سواء كان النشاط (فرديا، جماعيا، منظما، عفويا،

¹ ابرادشة فريد، الحكم الرشيد في الجزائر في ظل الحزب الواحد والتعددية الحزبية، مرجع سابق، ص 78.

متواصلًا، منقطعًا، سلميًا، عنيفًا، شرعيًا، أو غير شرعي، فعالًا أم غير فعال¹، ومنه فإن للمشاركة السياسية تأثيرًا مباشرًا على الاستقرار السياسي داخل المجتمع، من منطلق أنها تتضمن تعاونًا وتبادلًا وقبولًا للرأي بين السلطة والأفراد، كما أنها النواة الأساسية للاستقرار السياسي من خلال إيجاد مؤسسات سياسية وأحزاب تعمل على تنظيم الحياة السياسية وتوسيع نطاقها. وتفنقر الجزائر إلى مشاركة سياسية فعالة ويرجع ذلك إلى:

- غياب النقاش حول التحديات السياسية الداخلية والخارجية التي تواجه البلاد، والالتفاف عليها بعموميات غامضة والمشاكل اليومية للمواطن.
- تدني نسبة المشاركة الشعبية في الانتخابات سواء كانت رئاسية، تشريعية، محلية أو استفتاء على الدستور.
- ضعف المشاركة السياسية للمرأة.
- تضيق وتقييد ممارسة العمل السياسي للأحزاب.

2. اختلال مبدأ الفصل بين السلطات، ويعتبر هذا المبدأ ركيزة أساسية لقيام الحوكمة ويهدف إلى القضاء على تركيز السلطة في جهة واحدة، ويقصد به استقلال السلطات عن بعضها البعض من حيث الصلاحيات المنوطة بكل واحدة، إضافة إلى وجود رقابة متبادلة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، ناهيك عن استقلالية السلطة القضائية وأداء مهامها بصورة حرة²، وبهذا الشأن قامت الجزائر باتخاذ العديد من الإجراءات لفصل بين السلطات وقطعت أشواط كبيرة في مجال حماية الدستور وضمان الالتزام والتقييد بقواعده وغيرها، لكن وبالرغم من هذه الجهود نجد اختلال بين السلطات الجزائرية وذلك بسبب ما يلي³:

- هيمنة السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية، وتبرز هذه الأخيرة سيادة وحكم القانون إضافة إلى وظيفتها الرقابية التي تعكس المساءلة والشفافية، إلا النصوص القانونية المنظمة لهذه السلطة ومهامها أدت إلى اختلال التوازن والتكامل المفترض بين السلطتين التنفيذية والتشريعية في الجزائر ورجحت الكفة لصالح السلطة التنفيذية وهذا ما يعرقل سير عملية إرساء مبادئ الحوكمة.

¹ قندوز عبد القادر، مبطوش الحاج، واقع المشاركة السياسية في الجزائر وتحديات تفعيلها، مجلة الرائد في الدراسات السياسية، المجلد 03، العدد 02، جوان 2022، ص 83.

² نابي عبد القادر، خنفوسي عبد العزيز، دور مبدأ التوازن بين السلطات في ضمان بناء دولة القانون، المجلة الأفريقية للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 06، العدد 01، 2022، ص 312.

³ شيشون عبل، الإشكالات القانونية لتطبيق الحكم الراشد في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في الحقوق، تخصص الحكامة وبناء دولة المؤسسات، 2022، ص 84-105.

- تدخل الحكومة في مجلس الأمة من خلال تعيين بعض أعضائه من طرف رئيس الجمهورية، كما يقوم أيضا بتعيين جميع أعضاء السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات وهذا ما يسمح بالتدخل المباشر للسلطة التنفيذية في عملية الاقتراع ويحد من شفافيتها.
- محدودية الوسائل الرقابية في مواجهة نفوذ السلطة التنفيذية وهو ما ينقص من المساءلة.
- تأثير رئيس الجمهورية في القضاء عن طريق منحه صلاحيات العفو وتخفيض العقوبات واستبدالها، زيادة إلى سيطرته على المجلس الأعلى للقضاء باعتباره رئيسا له.
- عدم تضمن القانون الجزائري لأهم ضمانات استقلال القضاء والمتمثلة في عدم القابلية للعزل والنقل وهذا ما يؤدي إلى إضعاف السلطة القضائية وتبعية السلطة التنفيذية، فالقاضي الجزائري قد يعمل على كسب ود السلطة التنفيذية بغية بقائه في منصبه وليس من أجل الوصول إلى العدالة بين الناس، وهذا الفراغ الدستوري من شأنه أن يعيق قيام الحوكمة في الجزائر.

ثانيا- المعوقات المتعلقة بالجانب الإداري

- تعد الحوكمة في الإدارة هدف تصبو السلطات لتحقيقه من أجل الوصول إلى إدارة فعالة قادرة على تلبية مصالح واحتياجات مواطنيها، وبهذا الصدد تبنى المشرع الجزائري نظام لامركزية التسيير المحلي، وهو ما يظهر جليا في النصوص الدستورية وكذا في التنظيم القانوني للجماعات المحلية ممثلة في الولاية والبلدية، إضافة إلى ذلك فقد اعتمد على الديمقراطية التشاركية المحلية، لكن بالنظر إلى أرض الواقع نجد هناك التنظيم القانوني للجماعات المحلية عاجز عن تحقيق لامركزية إدارية ومالية، وذلك لوجود عدة معوقات نذكر أبرزها:
- إضعاف نظام الانتخاب لمركز الهيئات المنتخبة عن طريق اعتماد المشرع الجزائري على أسلوب التعيين والانتخاب في اختيار مسيري الجماعات المحلية، حيث نجد أن الولاية تابعة للسلطة المركزية الممثلة في شخص الوالي الذي يتمتع بسلطات أكثر بجانب المجلس الشعبي الولائي، زيادة على ذلك فإن البلدية هي الأخرى تخضع لتبعية السلطة المركزية والمجسدة في شخص الأمين العام للبلدية، ويعتبر هذا الأخير هيئة تسيير إدارية معينة لها صلاحيات واسعة تصل إلى حد إدارة شؤون البلدية في حالة حل المجلس الشعبي البلدي¹. كل هذا يتعارض مع نظام اللامركزية الإدارية الذي يتوقف على درجة استقلال أعضاء المجالس المحلية عن السلطة المركزية.
 - فرض الوصاية المشددة على الجماعات المحلية، مما أدى إلى استئثار السلطة المركزية بسلطة اتخاذ القرار على المستوى المحلي.

¹ نصر الدين بن طيفور، أي استقلالية للجماعات المحلية الجزائرية في ظل مشروع جوان 1999 لقانوني البلدية والولاية، مجلة إدارة، المدرسة الوطنية للإدارة حيدرة، المجلد 11، العدد 02، 2001، ص 12.

- ضعف الديمقراطية التشاركية رغم الجهود المبذولة من قبل السلطات الجزائرية التي كان آخرها التعديل الدستوري لسنة 2020، غير أنها غير كافية ولا ترقى إلى متطلبات عملية إشراك المواطن في تسيير الشأن المحلي. وبغية إرساء الشفافية والممارسات الديمقراطية في مؤسسات الدولة وبالأخص الجماعات المحلية، تعتم الحكومة مراجعة قانون البلدية وقانون الولاية إضافة إلى إعداد قانون يهدف لترقية الديمقراطية التشاركية ويمنح المواطن والطبقة السياسية والحركة الجموعية دورا جادا وأكثر فعالية في تنفيذ السياسات العمومية¹.
- قلة التدابير والآليات التي تسعى لربط المواطنين وجعلهم فاعلين أساسيين في رسم السياسات الوطنية الرامية إلى تحسين إطارهم المعيشي، وذلك من خلال تيسير وصولهم إلى المعلومة من جهة والاستماع إلى انشغالاتهم ومقترحاتهم بصفة مباشرة من جهة أخرى.

الفرع الثاني: المعوقات المتعلقة بالجانب الاقتصادي والاجتماعي

- هناك صعوبات أخرى لإرساء الحوكمة في الجزائر إلى جانب المعوقات السياسية والإدارية السابقة الذكر، ويتعلق الأمر بالتحديات الاقتصادية والاجتماعية وهي ما سنتطرق له في هذا الفرع.
- #### أولاً- المعوقات المتعلقة بالجانب الاقتصادي

نتج عن انتهاج الحكومة الجزائرية لمسار الاقتصاد الحر سياسة تشريعية وطنية قائمة على حوكمة الاقتصاد الوطني من خلال دعم القطاع الخاص إضافة إلى تشجيع وترقية الاستثمارات الوطنية والأجنبية، وهذا ما تجسد في أرض الواقع على شكل قوانين في مقدمتها الدستور حيث نص التعديل الدستوري الأخير في المادة 61 منه على حرية التجارة والاستثمار والمقاولة، ناهيك عن قوانين أخرى متعلقة بالخصوصية والقوانين المنظمة للاستثمار. لكن بالرغم من كل المساعي المبذولة لحوكمة الاقتصاد وتشجيع الاستثمار بنوعيه الوطني والأجنبي نجد هناك معوقات اقتصادية حالت دون ذلك ونذكر الأبرز منها فيما يلي:

- عدم وجود الثبات التشريعي لقوانين الاستثمار في الجزائر، حيث شهدت هذه الأخيرة تعديلات ظرفية متتالية نتجت عن مجرة التغيير الاقتصادي، فكلما تغير التوجه تغيرت معه القوانين وفقا للإستراتيجية الاقتصادية الجديدة المتبناة².
- الاقتصاد الجزائري يفتقر إلى سوق مالي بالمقاييس العالمية مما أدى إلى عرقلة الخصوصية وكذا عدم تطوير النظام المصرفي بالشكل المطلوب.

¹ يمينة حناش، الديمقراطية التشاركية وآفاق النهوض بالتنمية المحلية في الجزائر: مع الإشارة لدور المجتمع المدني، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، المجلد 06، العدد 02، 2022، ص 1378.

² كسال سامية، التضخم التشريعي عائق أمام الاستثمار الأجنبي (مستجدات القانون رقم 16 . 09 لمواجهة هذا العائق)، مجلة صوت القانون، المجلد 05، العدد 02، أكتوبر 2018، ص 440.

- قلة المعلومات الأساسية المتعلقة بالشركات هذا ما يعطي صورة ضبابية وغير صادقة عن المؤسسات الاقتصادية¹.
- عدم تنوع النسيج الاقتصادي واحتكار قطاع المحروقات لمعظم الاستثمارات الأجنبية المباشرة.
- افتقار الاقتصاد الجزائري للتكنولوجيات الحديثة المعاصرة في الإنتاج والتسويق.
- عدم فعالية الرقابة على الاقتصاد يترتب عنها الخوف والقلق عند افتتاح أي مشروع مما يؤدي إلى انخفاض النشاط الاقتصادي، ليس ذلك وحسب بل لها أيضا آثار خارجية تتمثل في انخفاض التدفقات الاستثمارية الأجنبية نتيجة عدم نجاح أي مشروع محلي.
- عدم توفر فرص نجاح المشاريع الجديدة في ظل احتكار السوق من قبل فئة معينة، مما يؤدي إلى تقلص حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة.
- ضعف وعدم كفاءة الآليات الموجهة للحد من الفساد الاقتصادي والسوق الموازية إضافة إلى استفحال ظاهرة التهرب الضريبي مما يجعل الجزائر في قائمة الدول الأقل حوكمة.

ثانيا- المعوقات المتعلقة بالجانب الاجتماعي

- تتحقق الحوكمة بمساهمة المجتمع المدني الذي يعد فاعل أساسي لها، وتعتبر الجزائر من أوائل الدول التي عملت على تفعيل دور المجتمع المدني وإشراكه في البناء الديمقراطي، حيث نصت دساتيرها على إقرار العمل الجمعي والاعتراف به، فقد كان دستور 1989 أول دستور للجمهورية الجزائرية يعترف بممارسة هذه الحقوق وكرس العمل الجمعي بموجب المادة 32 منه²، ولكن رغم هذا يواجه عمل المجتمع المدني وبالتالي إرساء الحوكمة في الجزائر معوقات اجتماعية أهمها³:
- وجود إجراءات رقابية صارمة ومشددة على العمل الجمعي وهو ما قلل من فعالية هذا الأخير ومساهمته في الواقع.
 - ضعف مصادر التمويل المالي الذاتي لمنظمات المجتمع المدني واعتمادها على إعانات الدولة التي تعتبر المصدر الأساسي لتمويلها.
 - ضعف القنوات اللازمة لتجسيد المشاركة الفعالة للمجتمع المدني في تسير الشؤون العمومية والبناء الديمقراطي، وهذا ما يجعل هذه المشاركة شكلية وصورية لا أكثر.
 - التمثيل المحتشم للمجتمع المدني على مستوى الهيئات العامة فهو لا يتخطى ثلاثة ممثلين جمعيين في أحسن الأحوال، وذلك ما يعكس الصورة الضعيفة لمشاركة منظمات المجتمع المدني بصفة عامة، أي دوره ينحصر في كونه مجرد دور استشاري غير فعال.
 - انخفاض مستوى الوعي السائد عن مفاهيم الحوكمة في أوساط المجتمع المدني.

¹ شوقي طارق سعيد، محاسبة الشركات، المنهل 2019، على الرابط التالي: <https://www.google.dz/books/edition>، تاريخ الاطلاع: 2024/04/22.

² انظر المادة 39 من دستور 1989.

³ شيشون عبل، الإشكالات القانونية لتطبيق الحكم الراشد في الجزائر، مرجع سابق، ص 146-151.

المبحث الثالث: قياس أثر الحوكمة على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر باستعمال نماذج ARDL ونماذج Bootstrap ARDL

تتأثر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بمجموعة متنوعة من العوامل، بما في ذلك جودة الحوكمة في البلد المضيف، وتُعد الحوكمة بمؤشراتها المتعددة من العوامل الحاسمة في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، فالمستثمرون الأجانب يبحثون عن بيئة استثمارية آمنة وشفافة تتسم بالاستقرار السياسي والاقتصادي، وتضمن حقوقهم وحماية استثماراتهم. وفي هذا السياق، تأتي هذه الدراسة لتسلط الضوء على تأثير مؤشرات الحوكمة على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة من 2012 إلى 2022، حيث تستخدم الدراسة نماذج ARDL (نموذج الانحدار الذاتي ذي الإبطاء الموزع) ونماذج Bootstrap ARDL لتحليل العلاقات الديناميكية طويلة وقصيرة الأجل بين مؤشرات الحوكمة والاستثمار الأجنبي المباشر.

تكتسب هذه الدراسة أهمية كبيرة في ظل السعي المتزايد للجزائر لتحسين مناخ الاستثمار وجذب المزيد من رؤوس الأموال الأجنبية، وذلك لكسب التحديات الاقتصادية الراهنة والتوجه نحو تنويع مصادر الدخل بعيدا عن الاعتماد الكبير على قطاع المحروقات. كما تسعى هذه الدراسة من خلال تقديم تحليل شامل لتأثير مؤشرات الحوكمة على الاستثمار الأجنبي المباشر إلى توفير رؤى قيمة لصانعي السياسات والمسؤولين الحكوميين في الجزائر، بهدف تعزيز الإصلاحات المؤسسية والسياسات اللازمة لتحسين بيئة الأعمال وجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المنتجة.

المطلب الأول: صياغة النموذج (النموذج ومتغيرات الدراسة)

لدراسة تأثير مؤشرات الحوكمة على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 2012-2022، تم اعتماد منهجية قوية تستند إلى نماذج اقتصادية قياسية حديثة توفر نتائج موثوقة ودقيقة، مما يسهم في توجيه السياسات والإصلاحات المناسبة لتحسين مناخ الاستثمار في البلاد، وبالتحديد تم استخدام نموذج الانحدار الذاتي ذي الإبطاء الموزع (ARDL) ونموذج Bootstrap ARDL لتحليل العلاقات طويلة وقصيرة الأجل بين المتغيرات.

أولاً- نموذج الانحدار الذاتي ذي الإبطاء الموزع Autoregressive Distributed Lag

يعتبر نموذج ARDL أحد النماذج الشائعة في تحليل السلاسل الزمنية، حيث يسمح بدمج متغيرات متكاملة من رتب مختلفة في نموذج واحد، ويتميز هذا النموذج بقدرته على تقدير المعلمات طويلة وقصيرة الأجل، والتكيف مع أطوال إبطاء مختلفة للمتغيرات المستقلة.

قدم منهجية الانحدار الذاتي ذو الفجوات الموزعة كلاً من (Pesaran, Shin 2001)، ويُعرف على أنه نموذج انحدار يحتوي على القيم المتباطئة للمتغير التابع وقيم المتغيرات المستقلة الحالية والمبطئة لفترة أو أكثر¹.

ومن بين مزايا هذا النموذج نذكر أبرزها²:

- يمكن استخدامها بغض النظر عن درجة تكامل المتغيرات (متكاملة من الدرجة 0 أو متكاملة من الدرجة 1).
- يمكن تطبيقها حتى في السلاسل الزمنية التي يكون فيها حجم العينة صغير.
- تقدير العلاقة على المدى القصير والعلاقة على المدى الطويل يكون بشكل آني (في نفس النموذج).
- تأخذ بعين الاعتبار فترات إبطاء المتغير التابع وفترات إبطاء المتغيرات المستقلة في تفسير المتغير التابع، أي أن المتغير التابع يفسر بقيمه السابقة وبالقيم الحالية والسابقة للمتغيرات المستقلة.

ويمكن تلخيص خطوات نموذج ARDL وفق ما يلي³:

- اختبار استقرار السلاسل الزمنية: حيث يشترط في استعمال نموذج الانحدار الذاتي ذو الفجوات الموزعة أن لا تكون هناك سلاسل متكاملة من الدرجة الثانية $I(2)$ وللتأكد من توافر هذا الشرط يستخدم كل من اختباري Augmented Fuller Dickey و Phillips – Perron .
- اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج الحدود.
- تقدير العلاقة في الأجلين القصير والطويل باستخدام منهجية تصحيح الخطأ (ECM) Error Correction Model
- الاختبارات التشخيصية لنموذج ARDL
- اختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات نموذج ARDL.

ثانياً- نموذج Bootstrap ARDL

يستخدم نموذج Bootstrap ARDL أسلوب إعادة العينة (Bootstrap) لتوليد القيم الحرجة لاختبارات التكامل المشترك وفترات الثقة للمعلمات بدون الاعتماد على الافتراضات التقليدية للتوزيع الطبيعي أو حجم العينة، هذا يجعله أكثر مرونة وقوة إحصائية خاصة عند التعامل مع عينات صغيرة أو توزيعات غير طبيعية.

¹ Pesaran & et.al, (2001), " Bounds testing approaches to the analysis of level relationships", Journal of Applied Econometrics, Vol 16(3), p289.

² حوشين يوسف، نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة ودوره في تحليل وقياس العلاقات بين المتغيرات على المدى القصير والطويل، يوم دراسي حول التحليل الكمي للمذكرات والأطروحات باستخدام البرمجيات الإحصائية، جامعة البليدة 2، 2016، ص 04.

³ عبد الرحيم عوض عبد الخالق بسيوني، المفاضلة بين النموذج الخطي وغير الخطي للانحدار الذاتي ذو الفجوات الموزعة (دراسة تطبيقية)، المجلة العلمية التجارة والتمويل، العدد 04، ديسمبر 2022، ص 828.

بمعنى آخر يقوم هذا النموذج بتوليد عدد كبير من عينات البواقي المعاد توليدها (Bootstrap) من البيانات الأصلية باستخدام أساليب إحصائية معينة، ويتم تقدير نموذج ARDL لكل عينة معاد توليدها، يعمل هذا النموذج على حساب إحصائية اختبار التكامل المشترك وتقديرات المعلمات لكل عينة، بعد ذلك يتم حساب القيم الحرجة وفترات الثقة من توزيع هذه الإحصائيات المولدة من عينات Bootstrap.

ومن المزايا الرئيسية لنموذج Bootstrap ARDL أنه:

- لا يعتمد على افتراضات توزيع البواقي أو حجم العينة، مما يجعله أكثر مرونة وقوة إحصائية.
- يوفر تقديرات أكثر دقة لفترات الثقة للمعلمات، خاصة في حالة عينات صغيرة الحجم أو توزيعات بواقي غير طبيعية.
- يمكن أن يكون أكثر قدرة على اكتشاف التكامل المشترك مقارنة بالنموذج التقليدي في بعض الحالات.

لذلك يُستخدم نموذج Bootstrap ARDL عادة لتحسين دقة النتائج وزيادة القوة الإحصائية للاختبارات، خاصة عندما لا تتوافق البيانات مع الافتراضات التقليدية للنموذج ARDL التقليدي.

ثالثاً- وصف متغيرات الدراسة، العينة ومصادر البيانات

1- **متغيرات الدراسة:** بغية الوصول إلى هدف المنشود من هذه الدراسة تم الاعتماد على متغيرات بعضها مستقل وبعضها الآخر تابع، والتي تمكنا من بناء نموذج تفسيري للعلاقة بين مؤشرات الحوكمة والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر للفترة الممتدة من 2012 إلى غاية 2022، ونذكر هذه المتغيرات باختصار لأننا سبق وتناولناها بالتفصيل في الفصلين السابقين وهي:

- المتغير التابع: ويتمثل في الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI)، وتم قياسه بصافي تدفقات الاستثمار الأجنبي إلى الناتج المحلي الإجمالي.
- المتغيرات المستقلة: وتتمثل في مؤشرات الحوكمة الستة وهي: مؤشر حرية التعبير والمساءلة (VA)، مؤشر فعالية الحكومة (GE)؛ مؤشر الاستقرار السياسي (PS)؛ مؤشر سيادة القانون (RL)؛ مؤشر نوعية الأطر التنظيمية (RQ)؛ مؤشر مكافحة الفساد (CC)، وتتأرجح مؤشرات الحوكمة على مقياس يتراوح بين -2.5 إلى +2.5.

2- **عينة الدراسة:** عينة الدراسة كانت على دولة الجزائر، أما بالنسبة للمجال الزمني لها فكانت خلال الفترة الممتدة من 2012 إلى غاية 2022، حيث يعود سبب اختيار هذه المدة للاهتمام اللافت الذي لاقته الحوكمة من قبل السلطات الجزائرية بداية من 2012 وسعيها لإرساء مبادئها عن طريق جملة من الجهود الحثيثة والمتواصلة.

3- مصادر البيانات: تم الاستعانة في إجراء الدراسة القياسية ببيانات سنوية للفترة الزمنية الممتدة من 2012 إلى غاية 2022، مستمدة من مصدر واحد فقط ويتعلق الأمر بالبنك الدولي والذي يوفر هذه المعطيات على قاعدة البيانات الخاصة به (WGI database).

4- خطوات الدراسة: تمت الدراسة وفق منهجية متسلسلة ومتناسقة وبدأت بإجراء اختبارات جذر الوحدة وتحديد رتب تكامل المتغيرات، وبعد ذلك تم إجراء اختبار الحدود للتكامل المشترك باستخدام نموذج ARDL ونموذج Bootstrap ARDL، حيث تم التأكد من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل وتم تقدير معادلات الأجل الطويل والقصير لكلا النموذجين. بالإضافة إلى ذلك فقد أجريت اختبارات تشخيصية لضمان صلاحية نماذج الدراسة بما في ذلك اختبارات الاستقرار، الارتباط الذاتي، وعدم ثبات التباين. كما تم استخدام اختبارات الاستقرار الإحصائية مثل CUSUM وCUSUMSQ لفحص استقرار المعلمات المقدرية على مدى فترة الدراسة. وقد تمت الدراسة وفق النموذج الرياضي التالي:

*النموذج الرياضي لتأثير مؤشرات الحوكمة على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر باستخدام نماذج ARDL

- FDI: الاستثمار الأجنبي المباشر.
- CORRUPT: مؤشر مكافحة الفساد.
- GOVEFF: فعالية الحكومة.
- POLISTAB: استقرار السياسات.
- REGQUAL: جودة التنظيم.
- RULELAW: سيادة القانون.
- VOICEACCO: مستوى الحرية الاقتصادية والسياسية.

نفترض أن العلاقة الرياضية بين المتغيرات الاقتصادية محل الدراسة هي علاقة خطية، وعندها نعرف النموذج كما يلي:

$$FDI_t = \beta_0 + \beta_1 CORRUPT_t + \beta_2 GOVEFF_t + \beta_3 POLISTAB_t + \beta_4 REGQUAL_t + \beta_5 RULELAW_t + \beta_6 VOICEACCO_t + \delta_t$$

نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) يُستخدم لدراسة العلاقة بين متغير تابع (Dependent Variable) ومتغيرات مستقلة (Independent Variables) عبر الزمن، مع الأخذ في الاعتبار التأثيرات الزمنية السابقة للمتغيرات. يمكن كتابة نموذج ARDL بالشكل التالي:

$$\Delta Y_t = \alpha + \sum_{i=1}^p \beta_i \Delta Y_{t-i} + \sum_{j=0}^q \gamma_j \Delta X_{t-j} + \lambda Y_{t-1} + \delta X_{t-1} + \delta_t$$

حيث أن:

- Y_t هو المتغير التابع عند الزمن t (في هذه الحالة، يكون الاستثمار الأجنبي المباشر).

- X_t هي المتغيرات المستقلة عند الزمن t
- Δ هي رمز للتغير (أي $\Delta y_t = y_t - y_{t-1}$).
- α هو الثابت.
- β_i هي معاملات الفجوات الزمنية للمتغير التابع.
- γ_j هي معاملات الفجوات الزمنية للمتغيرات المستقلة.
- λ و δ هما معاملات المستوى للمتغيرات في الزمن السابق.
- ε_t هو مصطلح الخطأ العشوائي.
- ρ هو عدد الفجوات الزمنية للمتغير التابع.
- q هو عدد الفجوات الزمنية للمتغير المستقل.

المطلب الثاني: تقدير النموذج القياسي وتحليله

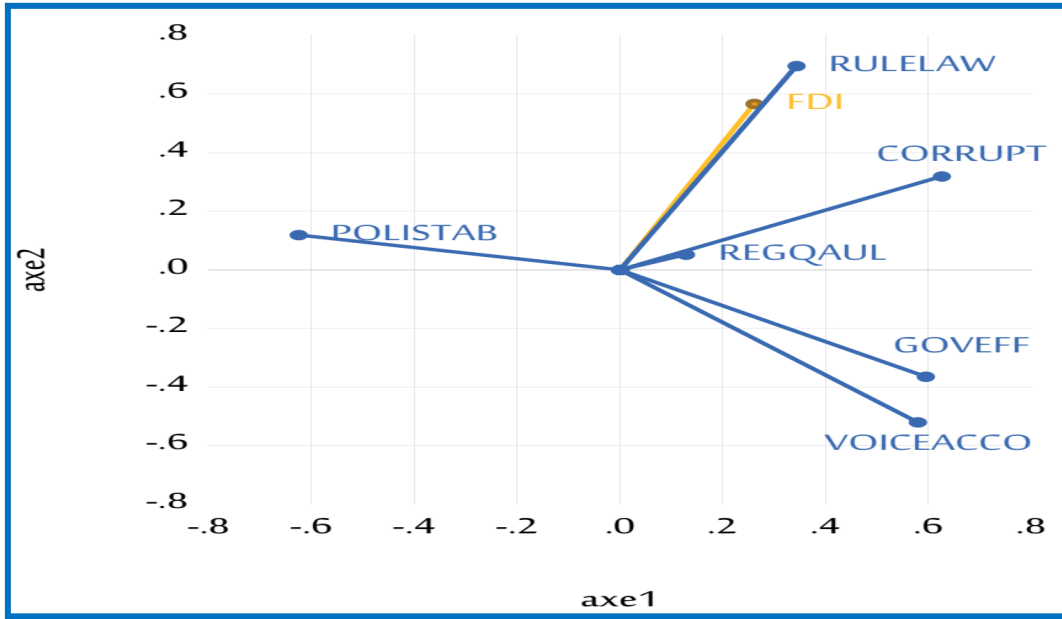
أولاً- الدراسة الوصفية وتحليل الارتباط لمتغيرات الدراسة

يعرض الرسم البياني (03-09) المعروف أدناه التحميلات المتعامدة (Orthonormal Loadings) للمتغيرات على المكونين الرئيسيين الأول والثاني، واللذين يفسران معاً 65.2% من التباين الكلي في البيانات (المكون الأول: 40.0%، المكون الثاني: 25.2%)، حيث تمثل التحميلات الارتباط بين كل متغير والمكون الرئيسي المعني، وهي كالتالي:

1- المكون الأول (المحور السيني): على طول المكون الرئيسي الأول الذي يلتقط أكبر نسبة من التباين، نلاحظ تحميلاً إيجابياً قوياً لمتغير "RULELAW" (سيادة القانون) وتحميلاً إيجابياً معتدلاً لمتغير "CORRUPT" (مكافحة الفساد).

وهذا يشير إلى أن المكون الأول يمثل بشكل أساسي جانب الحوكمة المتعلق بسيادة القانون ومكافحة الفساد. من ناحية أخرى، يُظهر متغير "POLISTAB" (الاستقرار السياسي) تحميلاً سلبياً معتدلاً على المكون الأول، مما يشير إلى علاقة عكسية مع أبعاد سيادة القانون ومكافحة الفساد.

ملاحظة: ننوه بالذكر أن هناك اختلاف أساسي بين نموذج ARDL التقليدي ونموذج Bootstrap ARDL، ويكمن في كيفية الحصول على القيم الحرجة لاختبار التكامل المشترك وتقدير فترات الثقة للمعاملات في النموذج.



الشكل رقم (03-09): توزيع متغيرات الدراسة ضمن المركبات الأساسية

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد مخرجات EvIEWS12

2- المكون الثاني (المحور الصادي): يبدو أن المكون الرئيسي الثاني مرتبط بشكل وثيق بمتغير "GOVEFF" (فعالية الحكومة) و متغير "VOICEACCO" (حرية التعبير والمساءلة)، كما يتضح من تحميلاتها الإيجابية العالية، كما يلتقط هذا المكون جوانب الحوكمة المتعلقة بفعالية سياسات الحكومة ومدى مشاركة المواطنين والمساءلة. يظهر متغير "REGQAUL" (جودة التنظيم) تحميلاً منخفضاً نسبياً على كلا المكونين، مما يشير إلى أنه قد لا يرتبط بشكل قوي بمؤشرات الحوكمة الأخرى في هذا التحليل المحدد.

يوفر رسم تحميلات PCA رؤى حول العلاقات والأنماط الكامنة بين مؤشرات الحوكمة وتأثيرها على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

إن التحميلات الإيجابية القوية لمتغيري "RULELAW" و "CORRUP" على المكون الأول تشير إلى أن سيادة القانون ومكافحة الفساد هما عاملان حاسمان في جذب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، فالبلدان التي تتمتع بالتزام أقوى بسيادة القانون ومكافحة أفضل للفساد من المرجح أن تجذب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر.

بالإضافة إلى ذلك، يشير التحميل السلبي لمتغير "POLISTAB" على المكون الأول إلى أن عدم الاستقرار السياسي قد يكون له تأثير عكسي على الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث أنه يرتبط عكسياً بأبعاد سيادة القانون ومكافحة الفساد.

إن التحميلات الإيجابية العالية لمتغيري "GOVEFF" و "VOICEACCO" على المكون الثاني تسلط الضوء على أهمية فعالية الحكومة ومشاركة المواطنين والمساءلة في جذب الاستثمار الأجنبي

المباشر، فالبلدان التي تتمتع بسياسات حكومية فعالة وآليات لمشاركة الجمهور والمساءلة من المرجح أن تهيئ مناخًا جاذبًا للاستثمار.

تكشف مصفوفة الارتباط عن العلاقات الخطية بين المتغيرات المدروسة والتي تشمل الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) ومؤشرات الحوكمة المختلفة، والجدول الموالي يوضح ذلك.

الجدول رقم (03-20): مصفوفة الارتباط الخطي بين متغيرات الدراسة

Correlation	FDI	CORRUPT	GOVEFF	POLISTAB	REGQAUL	RULELAW	VOICEACCO
FDI	1.000						
CORRUPT	0.315	1.000					
GOVEFF	0.022	0.359	1.000				
POLISTAB	0.225 -	0.575 -	-0.530	1.000			
REGQAUL	-0.194	0.327	0.022	0.169	1.000		
RULELAW	0.506	0.633	0.110	-0.173	0.185	1.000	
VOICEACCO	-0.051	0.368	0.810	-0.614	0.183	-0.185	1.000

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد مخرجات12Eviews

يمكن تلخيص الملاحظات الرئيسية من المصفوفة كما يلي: في البداية، نلاحظ وجود ارتباط إيجابي معتدل بين الاستثمار الأجنبي المباشر ومؤشر مكافحة الفساد (CORRUPT)، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط 0.315. هذا يشير إلى أن زيادة مستويات مكافحة الفساد في الجزائر قد تؤدي إلى جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

من ناحية أخرى لا يبدو أن هناك ارتباطاً قوياً بين الاستثمار الأجنبي المباشر ومؤشرات فعالية الحكومة (GOVEFF)، جودة التنظيم (REGQAUL) وحرية التعبير والمساءلة (VOICEACCO)، حيث كانت قيم معاملات الارتباط ضعيفة جداً (0.022، -0.194، -0.051 - على التوالي)، بالمقابل يوجد ارتباط إيجابي قوي بين الاستثمار الأجنبي المباشر ومؤشر سيادة القانون (RULELAW)، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط 0.506، هذا يعني أن تحسين سيادة القانون وحكم القانون في البلد قد يكون عاملاً مهماً في جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية.

كما لوحظ وجود ارتباط سلبي بين الاستثمار الأجنبي المباشر ومؤشر الاستقرار السياسي (POLISTAB)، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط -0.225 هذا يشير إلى أن زيادة عدم الاستقرار السياسي في البلد قد تؤدي إلى انخفاض تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

علاوة على ذلك، تكشف المصفوفة عن وجود ارتباطات قوية بين بعض مؤشرات الحوكمة نفسها، فعلى سبيل المثال هناك ارتباط إيجابي قوي بين مؤشري مكافحة الفساد (CORRUPT) وسيادة القانون (RULELAW)، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط 0.633، هذا ما يدل على أن تحسين سيادة القانون غالبًا ما يرتبط بمكافحة الفساد بشكل أفضل.

في المقابل، توجد ارتباطات سلبية قوية بين مؤشر الاستقرار السياسي (POLISTAB) ومؤشرات أخرى مثل مكافحة الفساد (CORRUPT) وفعالية الحكومة (GOVEFF) وحرية التعبير والمساءلة (VOICEACCO)، مما يشير إلى أن عدم الاستقرار السياسي غالبًا ما يرتبط بضعف الحوكمة في هذه المجالات.

بشكل عام، تقدم مصفوفة الارتباط رؤى مهمة حول العلاقات الخطية بين المتغيرات المدروسة، والتي يمكن أن تساعد في تفسير النتائج وتوجيه السياسات المناسبة لتحسين مناخ الاستثمار في الجزائر.

ثانياً- دراسة الاستقرارية & اختبار جذر الوحدة

يتم اختبار وجود جذور الوحدة في المتغيرات باستخدام الاختبارات المناسبة كاختبار Dickey-Full الموسع (ADF) أو اختبار Phillips and Perron (PP)، ويستخدم اختبار ADF لتحديد ما إذا كانت سلاسل الزمن الزمني تستقر على المدى الطويل أم لا، حيث يتم الفحص عن وجود جذور وحدة في سلسلة الزمن الزمني، وهذا ما هو موضح في الجدول التالي.

الجدول رقم (03-21): اختبار جذر الوحدة لمتغيرات الدراسة

	عند المستوى (At Level)			عند الفرق الأول (At First Difference)		
	Prob.	Prob.	Prob.	Prob.	Prob.	Prob.
FDI	0.128	0.037	0.140	0.031	0.006	0.000
CORRUPT	0.402	0.301	0.725	0.002	0.005	0.000
GOVEFF	0.199	0.536	0.659	0.202	0.038	0.003
POLISTAB	0.055	0.608	0.032	0.007	0.001	0.000
REGQAUL	0.866	0.561	0.333	0.039	0.067	0.005
RULELAW	0.609	0.285	0.633	0.052	0.026	0.002
VOICEACCO	0.277	0.765	0.782	0.563	0.239	0.034

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد مخرجات Eviews12

يحتوي الجدول رقم (03-21) على نتائج اختبار ADF لتحليل الثبات للمتغيرات المدرجة، حيث يُظهر القيم الاحتمالية (p-values) المُقابلة لكل متغير، ومن خلال تحليل النتائج نرى أن القيم الاحتمالية المُعطاة تختلف من متغير إلى آخر، حيث يُظهر بعضها قيمًا منخفضة وبعضها الآخر قيمًا مرتفعة، وتدل القيم الاحتمالية المنخفضة عادةً على رفض فرضية عدم الثبات (non-stationarity)، في حين ترجح قيم الاحتمالية المُرتفعة لقبول هذه الفرضية.

بناءً على هذه النتائج، يمكن تقديم استنتاجات حول ثبات السلاسل الزمنية المدروسة وتقديم توصيات مما يساهم في فهم الاتجاهات الزمنية واتخاذ القرارات الاستراتيجية بشكل أفضل. تمت دراسة كل متغير على حدة باستخدام اختبار ADF لتحليل الثبات، حيث تم تقييم الاحتمالية (p-value) لكل متغير عند المستوى وعند الفرق الأول، وبالنظر إلى النتائج يتضح أن لدينا نتائج متنوعة بين المتغيرات:

- بالنسبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة (FDI)، ومؤشر الفساد (CORRUPT)، والاستقرار السياسي (POLISTAB)، تشير القيم الاحتمالية إلى احتمالية عدم الثبات على المدى الطويل، حيث كانت القيم عند المستوى هي 0.128، 0.402، و0.055 على التوالي، وعند الفرق الأول كانت 0.037، 0.301، و0.608.
- على الجانب الآخر يُظهر متغير فعالية الحكومة (GOVEFF) استقرارًا محتملاً على المدى الطويل وتغيرات محتملة بعد تطبيق الفرق الأول، حيث بلغت القيم عند المستوى وعند الفرق الأول على التوالي 0.199 و0.536، بالإضافة إلى ذلك يُظهر كل من جودة التنظيمات (REGQAU) وسيادة القانون (RULELAW)، والصوت والمساءلة (VOICEACCO) استقرارًا محتملاً على المدى الطويل، ولكن تظهر بعض التغيرات المحتملة بعد تطبيق الفرق الأول.

هذه النتائج تشير إلى أهمية دراسة تطور السلاسل الزمنية لكل متغير لفهم الاتجاهات الزمنية واتخاذ القرارات الاستراتيجية بشكل مدروس ومستدير.

ثالثاً- اختبار الحدود للتكامل المشترك

تم تنفيذ اختبارات F-Bounds و t-Bounds لتقدير العلاقة بين المتغيرات المدروسة في النماذج الاقتصادية، وسنلخص النتائج وفقاً للتحليلات التالية:

الجدول رقم (03-22): نتائج اختبار الحدود للعلاقة في الأجل الطويل

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
Asymptotic: n=1000				
F-statistic	50.84978	10%	2.17	3.19
k	2	5%	2.72	3.83
		2.5%	3.22	4.5
		1%	3.88	5.3
Actual Sample Size	10		Finite Sample: n=30	
		10%	-1	-1

t-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
t-statistic	-10.96549	10%	-1.62	-2.68
		5%	-1.95	-3.02
		2.5%	-2.24	-3.31
		1%	-2.58	-3.66

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد مخرجات Eviews12

يتمثل هدف اختبار F-Bounds في فحص فرضية عدم وجود علاقة بين المستويات، واختبرت هذه الفرضية باستخدام الاحتمالية المشتركة للمستويات المتباطئة للمتغيرات. تمت دراسة النموذج باستخدام عينة البيانات بحجم 1000 (Asymptotic) وعينة البيانات الفعلية بحجم 30 (Finite Sample)، وأظهر الاختبار قيمة محسوبة لإحصائية F والتي بلغت 50.84978، ثم قورنت هذه القيمة المحسوبة بالقيم الحرجة المقدمة من بيساران وآخرون (2001) لمختلف مستويات الأهمية (10%، 5%، 2.5%، 1%).

يهدف اختبار t-Bounds إلى فحص فرضية عدم وجود علاقة بين المستويات، حيث تم اختبار هذه الفرضية باستخدام الاحتمالية المشتركة للمستويات المتباطئة للمتغيرات، وأظهر الاختبار قيمة محسوبة لإحصائية t والتي بلغت -10.96549، بعدها تمت مقارنة هذه القيمة المحسوبة بالقيم الحرجة المقدمة من بيساران وآخرون (2001) لمختلف مستويات الأهمية (10%، 5%، 2.5%، 1%).

بالمقارنة بين القيم المحسوبة والقيم الحرجة تبين أن القيم المحسوبة تفوق القيم الحرجة بشكل كبير، مما يدل على رفض الفرضية الصفرية، هذا يشير إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات المدروسة، ومن هنا يُوصى بتضمين متغيرات الفروق الأولى والمستويات المتباطئة في نموذج تصحيح الأخطاء غير المقيد (UECM) لتحليل العلاقات الاقتصادية بشكل أفضل وأكثر دقة.

رابعاً- اختيار درجات الإبطاء المثلى لنموذج ARDL

يقدم الجدول رقم (03-23) نتائج تقديرات نماذج الانحدار الذاتي للإبطاءات الموزعة (ARDL) المختلفة لاختبار التكامل المشترك بين المتغيرات، وتم تقدير أربعة نماذج ARDL مختلفة باستخدام أطوال إبطاء مختلفة للمتغير التابع والمتغيرات المستقلة.

يتم اختيار طول الإبطاء المثالي للنموذج ARDL باستخدام معايير المعلومات مثل معيار أكايك للمعلومات (AIC) ومعيار بايز شوارتز (BIC) ومعيار هانان كوين (HQ)، حيث تشير القيم الأصغر لهذه المعايير إلى النموذج الأفضل من حيث جودة التوافق والتفسير.

الجدول رقم (03-23): نتائج اختبار درجات الإبطاء المثلى لنموذج ARDL

Model	LogL	AIC*	BIC	HQ	Adj. R-sq	Specification
1	11.642236	-0.528447	-0.256121	-0.827189	0.865635	ARDL(1, 1, 1)
2	8.777086	-0.155417	0.086651	-0.420965	0.880843	ARDL(1, 1, 0)
4	-5.231037	2.446207	2.658017	2.213853	-0.308456	ARDL(1, 0, 0)
3	-5.140518	2.628104	2.870172	2.362556	-0.927472	ARDL(1, 0, 1)

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد مخرجات Eviews12

وفقاً لنتائج الجدول، يبدو أن النموذج رقم 1، $ARDL(1,1,1)$ هو النموذج الأفضل حسب معايير AIC و HQ و R^2 المعدل، حيث يشير هذا إلى أن طول الإبطاء المثالي للمتغير التابع هو 1، وطول الإبطاء للمتغير المستقل الأول هو 1، وطول الإبطاء للمتغير المستقل الثاني هو 1. من ناحية أخرى يشير معيار LogL إلى أن النموذج رقم 2 $ARDL(1,1,0)$ هو الأفضل، ومع ذلك فإن قيم معايير المعلومات الأخرى تفضل النموذج رقم 1. بشكل عام، تقدم هذه النتائج معلومات مفيدة حول الإبطاءات المناسبة للمتغيرات في نموذج ARDL، والتي يمكن استخدامها لاختبار التكامل المشترك بين المتغيرات بشكل أكثر دقة.

خامساً- تقدير نموذج ARDL

يقدم الجدول المرفق نتائج تقدير نموذج الانحدار الذاتي للإبطاءات الموزعة (ARDL) مع تصحيح الخطأ للعلاقة طويلة الأجل بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) وعدد من المتغيرات المستقلة المتعلقة بجودة المؤسسات وبيئة الأعمال. تم تقدير النموذج $ARDL(1,1,1)$ باستخدام بيانات سنوية تغطي الفترة من 2012 إلى 2022، ويتكون النموذج من جزأين رئيسيين: معادلة قصيرة الأجل ومعادلة طويلة الأجل، بحيث تتضمن المعادلة قصيرة الأجل الفروق الأولى للمتغيرات لقياس التأثيرات الديناميكية قصيرة الأجل، في حين تتضمن المعادلة طويلة الأجل مستويات المتغيرات لقياس العلاقات التوازنية طويلة الأجل.

الجدول رقم (03-24): نتائج تقدير نموذج الانحدار الذاتي للإبطاءات الموزعة (ARDL)

ARDL Error Correction Regression
<p>Dependent Variable: D(FDI) Selected Model: ARDL(1, 1, 1) Case 1: No Constant and No Trend Date: 05/11/24 Time: 11:13 Sample: 2012 2022 Included observations: 10</p>
<p>ECM Regression Case 1: No Constant and No Trend</p>

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(CORRUPT)	19.77373	1.170509	16.89327	0.0376
D(POLISTAB)	3.883676	0.455737	8.521750	0.0744
GOVEFF	-10.39990	1.341033	-7.755143	0.0816
REGQAUL	-5.951649	0.637451	-9.336641	0.0679
RULELAW	-16.34178	0.972424	-16.80520	0.0378
VOICEACCO	-9.055072	1.024909	-8.835003	0.0718
CointEq(-1)*	-2.571243	0.120193	-21.39271	0.0297
R-squared	0.993705	Mean dependent var		-
				0.075000
Adjusted R-squared	0.981114	S.D. dependent var		1.003486
S.E. of regression	0.137907	Akaike info criterion		-
				0.928447
Sum squared resid	0.057055	Schwarz criterion		-
				0.716638
Log likelihood	11.64224	Hannan-Quinn criter.		-
				1.160802
Durbin-Watson stat	2.895730			

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد مخرجات Eviews12

من خلال القراءة الأولية للجدول أعلاه نخلص إلى ما يلي:

- تشير نتائج تقدير المعادلة قصيرة الأجل إلى أن التغيرات في مستويات الفساد (CORRUPT) ومؤشر الاستقرار السياسي (POLISTAB) لها تأثير إيجابي وملحوظ على التغيرات في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الأجل القصير، أما بالنسبة للمعادلة طويلة الأجل، فإن معاملات المتغيرات المستقلة تمثل التأثيرات طويلة الأجل لهذه المتغيرات على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.
 - تبرز النتائج أن جودة الحوكمة (GOVEFF)، وجودة التنظيم (REGQAUL)، وسيادة القانون (RULELAW)، والمساءلة وحرية التعبير (VOICEACCO) لها تأثيرات سلبية وكبيرة على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الأجل الطويل.
 - معامل تصحيح الخطأ (CointEq(-1)) سالب ومعنوي إحصائياً، مما يدل على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات.
 - القيمة السالبة للمعامل تعني أن أي انحراف عن التوازن طويل الأجل سيتم تصحيحه بمعدل 257% في السنة التالية.
- بشكل عام، تقدم هذه النتائج رؤى مهمة حول العوامل المؤسسية المحددة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على المدى القصير والطويل، وهي تؤكد على أهمية تحسين جودة المؤسسات وبيئة الأعمال لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية.

سادسا- اختبار الارتباط المتعدد (بين المتغيرات المستقلة)

بناءً على نتائج اختبار Variance Inflation Factors (VIF) الموضحة في الجدول أدناه، يتضح أن هناك مشكلة خطيرة من الارتباط المتعدد بين المتغيرات المستقلة في النموذج، حيث تشير قيم VIF المرتفعة جداً لبعض المتغيرات إلى وجود ارتباط قوي بينها وبين المتغيرات الأخرى. والارتباط المتعدد يمكن أن يؤدي إلى مشاكل في تقدير معالم النموذج بدقة، حيث يصعب فصل تأثيرات المتغيرات المستقلة المختلفة بسبب الارتباط القوي فيما بينها، كما أنه يزيد من تضخم التباينات لمعاملات الانحدار مما يجعل النتائج غير موثوقة.

الجدول رقم (03-25): نتائج اختبار Variance Inflation Factors

Variance Inflation Factors		
Variable	Coefficient Variance	Uncentered VIF
FDI (-1)	0.054983	17.09726
CORRUPT	16.78411	1144.308
CORRUPT (-1)	22.06764	1450.689
POLISTAB	1.065950	190.1914
POLISTAB (-1)	0.876688	175.1885
GOVEFF	7.879675	351.3846
REGQAUL	1.418906	394.7568
RULELAW	19.57661	2444.545
VOICEACCO	7.163129	1133.822

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد مخرجات Eviews12

لمعالجة مشكلة الارتباط المتعدد، يُنصح بإزالة بعض المتغيرات ذات الارتباط القوي من النموذج. ووفقاً لقيم VIF في الجدول، فإن المتغيرات التالية تعاني من ارتباط متعدد شديد:

- CORRUPT و CORRUPT (-1) مع قيم VIF تزيد عن 1000.

- RULELAW مع قيمة VIF تزيد عن 2000.

- VOICEACCO مع قيمة VIF تزيد عن 1000.

لذلك، نرى من الأفضل إزالة هذه المتغيرات الثلاث من النموذج، واستبدالها بمتغير واحد يمثل جودة الحوكمة والمؤسسات بشكل عام.

على سبيل المثال، يمكن استخدام متغير مركب يجمع بين مؤشرات جودة الحوكمة المختلفة، ونفترض أيضاً أن متغيري الفساد والاستقرار السياسي من المتغيرات الرئيسية التي يجب إدراجها في النموذج لدراسة محددات تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. وذلك لعدة أسباب:

- الفساد: يعتبر الفساد من أهم العوامل المؤثرة على قرارات المستثمرين الأجانب، حيث يزيد من تكاليف ممارسة الأعمال ويشوه المنافسة ويقلل من الشفافية والكفاءة، لذلك فإن مستويات الفساد المرتفعة تعمل كعامل طارد للاستثمارات الأجنبية.
 - الاستقرار السياسي: يعد الاستقرار السياسي شرطاً أساسياً لجذب الاستثمارات الأجنبية، فالبيئة السياسية المضطربة والصراعات والاضطرابات تزيد من المخاطر وعدم اليقين التي تواجه المستثمرين الأجانب مما يجعلها أقل جاذبية للاستثمار، لذلك من المنطقي إدراج هذين المتغيرين في النموذج باعتبارهما من المحددات الرئيسية لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.
- سابعاً- نتائج تقدير النموذج المعدل (بعد الاحتفاظ بمتغير الفساد & الاستقرار السياسي)
- 1- معاملات الأجل الطويل:

يبين الجدول أدناه نتائج تقدير العلاقة التوازنية في المدى الطويل وفق متغيري الفساد والاستقرار السياسي، حيث يتضح من خلاله ما يلي:

- بالنسبة لمؤشر الفساد (CORRUPT) يتراوح من -2.5 (فساد مرتفع جداً) إلى 2.5 (فساد منخفض جداً)، فإن المعامل السالب (-3.932275) يعني أنه كلما انخفضت مستويات الفساد (أي زادت قيمة المؤشر نحو 2.5) انخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الأجل الطويل، وهذا التفسير يتعارض مع التوقعات النظرية التي تفترض أن انخفاض الفساد يجب أن يؤدي إلى زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

- الاستقرار السياسي (POLISTAB) المعامل الموجب (+1.468304) الآن يبدو متسقاً مع التوقعات النظرية، حيث يشير إلى أنه كلما زاد الاستقرار السياسي (أي ارتفعت قيمة المؤشر نحو 2.5) زادت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الأجل الطويل، وهذا منطقي لأن البيئة السياسية المستقرة تخفف المخاطر وعدم اليقين بالنسبة للمستثمرين الأجانب .

الجدول رقم (03-26): نتائج تقدير النموذج المعدل

Levels Equation				
Case 1: No Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
CORRUPT	-3.932275	0.739654	-5.316370	0.0130
POLISTAB	1.468304	0.484807	3.028638	0.0564
EC = FDI - (-3.9323*CORRUPT + 1.4683*POLISTAB)				

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد مخرجات Eviews12

2- نموذج تصحيح الخطأ (ECM):

بعد التأكد من وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات قيد الدراسة، نقوم بتقدير نموذج تصحيح الخطأ (ECM) المشتق من نموذج ARDL، هذا الأخير يسمح لنا بالنقاط كل من الديناميكيات قصيرة الأجل والعملية التي يتم من خلالها تصحيح أي انحراف عن التوازن طويل الأجل بين المتغيرات.

في هذا السياق، يتم إدراج حد تصحيح الخطأ (-1) CointEq في المعادلة، والذي يمثل البواقي المتباطئة من معادلة الأجل الطويل، ويشير وجود معامل سالب وذو دلالة إحصائية لهذا الحد إلى أنه سيتم تصحيح أي انحراف عن علاقة التوازن طويلة الأجل بشكل تدريجي.

الجدول رقم (03-27): تقدير معاملات الاجل القصير ونموذج تصحيح الخطأ ECM

ECM Regression				
Case 1: No Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D (FDI (-1))	1.224191	0.248666	4.923034	0.0161
D(CORRUPT)	-21.85839	3.269402	-6.685746	0.0068
D(POLISTAB)	0.277561	0.667884	0.415582	0.7057
CointEq (-1) *	-2.683781	0.340226	-7.888218	0.0042
R-squared	0.948289	Mean dependent var		-0.104444
Adjusted R-squared	0.917263	S.D. dependent var		1.059765
S.E. of regression	0.304832	Akaike info criterion		0.762988
Sum squared resid	0.464612	Schwarz criterion		0.850644
Log likelihood	0.566552	Hannan-Quinn criter.		0.573828
Durbin-Watson stat	1.885618			
* p-value incompatible with t-Bounds distribution.				
Null Hypothesis: No levels relationship			F-Bounds Test	
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	12.44480	10%	2.17	3.19
k	2	5%	2.72	3.83
		2.5%	3.22	4.5
		1%	3.88	5.3

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد مخرجات Eviews12

تُظهر النتائج الواردة في الجدول أعلاه ما يلي:

- معامل حد تصحيح الخطأ (-1) CointEq المقدر يساوي -2.683781 وهو ذو دلالة إحصائية عالية (قيمة احتمال = 0.0042)، هذا يعني أنه سيتم تصحيح ما يقرب من 268% من أي

- عدم توازن عن العلاقة طويلة الأجل في السنة التالية. هذا المعدل العالي للتعديل يشير إلى تقارب سريع نسبياً نحو التوازن.
- بالإضافة إلى حد تصحيح الخطأ، تتضمن معادلة ECM أيضاً متغيرات مفروقة (Differncide) تلتقط الآثار الديناميكية قصيرة الأجل.
 - المعاملات المقدر لـ $D(CORRUPT)$ و $D(FDI(-1))$ ذات دلالة إحصائية، مما يشير إلى وجود تعديلات قصيرة الأجل لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر استجابةً للتغيرات في الفساد وقيمتها المتباطئة.
 - ومع ذلك، فإن $D(POLISTAB)$ غير معنوي إحصائياً، مما يشير إلى تأثير محدود للاستقرار السياسي على المدى القصير.
 - يشير اختبار F للربط إلى إحصائية قدرها 12.44480، وهي أعلى من القيم الحرجة عند مستويات المعنوية المعتادة، مما يؤكد وجود علاقة تكامل مشترك.
 - تقدم الإحصاءات الأخرى الواردة في الجدول، مثل معامل التحديد المعدل R^2 ، ومعايير المعلومات، وإحصائية Durbin-Watson، معلومات حول جودة المطابقة العامة للنموذج، ويمكن إخضاعها لاختبارات تشخيصية إضافية.

ثامنا - الاختبارات التشخيصية

الاختبارات التشخيصية لنموذج ARDL تلعب دوراً حاسماً في التحقق من صحة الافتراضات الأساسية للنموذج وتقييم جودة التقديرات، حيث تشمل اختبارات الارتباط الذاتي للبواقي، عدم ثبات الثباين، طبيعة البواقي، استقرار المعاملات، وكذلك اختبارات CUSUM و CUSUMSQ المربعات لاكتشاف التغيرات الهيكلية، والتي من شأنها ضمان موثوقية النتائج والاستنتاجات المستخلصة من تحليل ARDL.

1- اختبار الارتباط التسلسلي (Serial Correlation) للأخطاء المقدر:

يقدم الجدول التالي نتائج اختبار الارتباط التسلسلي (Serial Correlation) في نموذج ARDL، حيث يستخدم هذا الأخير للتحقق مما إذا كانت الأخطاء المقدر للنموذج ذات ترتيب متسلسل على المدى الزمني القصير، ويتم ذلك من خلال فحص الفرضية الأولية التي تقترح عدم وجود ارتباط تسلسلي عند النظر إلى فترة واحدة فقط.

ويتم استعمال الإحصاء F لتقديم التقديرات واختبارها، حيث يُظهر قيمة F -Statistic الإحصائية قوة الارتباط التسلسلي، وتُقدم قيمة الاحتمالية (Prob. F) احتمالية حدوث القيمة الملاحظة لإحصاء F عندما يكون الفرض الأولي صحيحاً.

بالإضافة إلى ذلك، تعبر قيمة $Obs*R-squared$ عن قوة العلاقة بين المتغيرات المقدرّة، كما تدل قيمة $Prob. Chi-Square$ إلى احتمالية حدوث القيمة الملاحظة لاختبار كاي مربع عندما يكون الفرض الأولي صحيحًا.

ونظرًا لعدم وجود دليل إحصائي كافٍ لرفض الفرضية الأولية، يمكن الاستنتاج بأنه لا يوجد ارتباط تسلسلي في الأخطاء المقدرّة عند النظر إلى فترة واحدة فقط.

الجدول رقم (03-28): نتائج اختبار الارتباط التسلسلي للأخطاء المقدرّة

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
Null hypothesis: No serial correlation at up to 1 lag			
F-statistic	0.046026	Prob. F(1,2)	0.8500
Obs*R-squared	0.202458	Prob. Chi-Square(1)	0.6527

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد مخرجات Eviews12

2- اختبار ثبات التباين للأخطاء المقدرّة للنموذج:

يتم استخدام اختبار ثبات التباين للأخطاء المقدرّة لتحديد مدى تغير التباين في الأخطاء المقدرّة للنموذج عبر الزمن، حيث يُظهر الإحصاء F قوة هذا التغير وقيمة الاحتمالية تُحدد ما إذا كان هذا التغير ذو دلالة إحصائية أم لا.

يوضح الجدول أدناه هذا الاختبار، وتقدر فيه قيمة الإحصاء F بـ 0.470938، وقيمة الاحتمالية ($Prob. F$) بـ 0.5182، مما يشير إلى عدم وجود دليل كافٍ لرفض الفرضية الأولية التي تفيد بوجود ثبات في التباين للأخطاء المقدرّة.

الجدول رقم (03-29): نتائج اختبار ثبات التباين للأخطاء المقدرّة للنموذج

Heteroskedasticity Test: ARCH				
F-statistic	0.470938	Prob. F(1,6)	0.5182	
Obs*R-squared	0.582220	Prob. Chi-Square(1)	0.4454	
Test Equation:				
Dependent Variable: RESID^2				
Method: Least Squares				
Date: 05/11/24 Time: 13:07				
Sample (adjusted): 2015 2022				
Included observations: 8 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.069395	0.038666	1.794753	0.1228
RESID^2(-1)	-0.286152	0.416979	-0.686250	0.5182
R-squared	0.072777	Mean dependent var	0.057983	
Adjusted R-squared	-0.081760	S.D. dependent var	0.094927	
S.E. of regression	0.098731	Akaike info criterion	-1.580515	

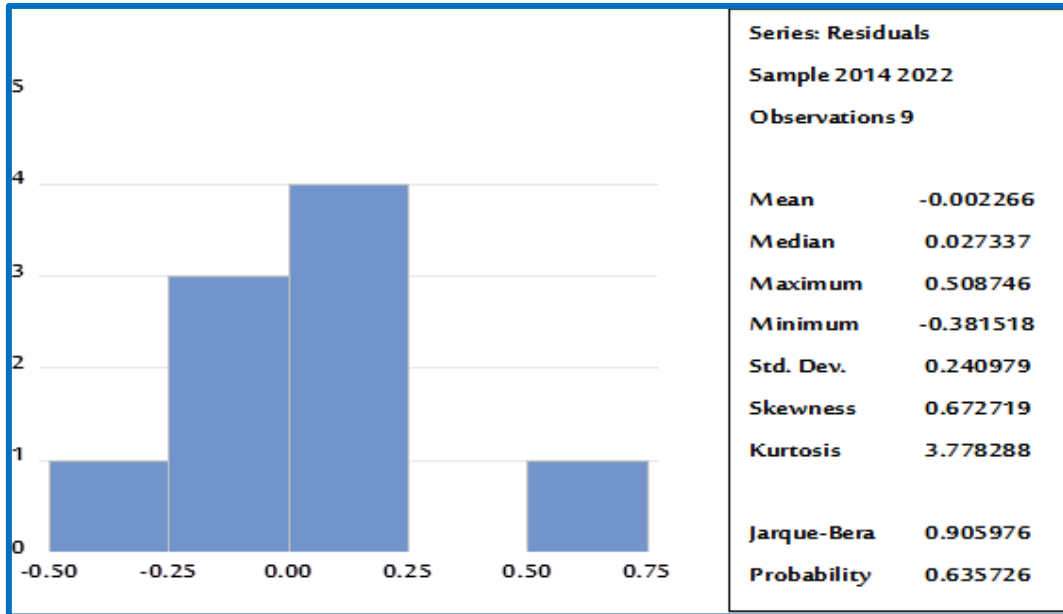
Sum squared resid	0.058487	Schwarz criterion	-1.560654
Log likelihood	8.322058	Hannan-Quinn criter.	-1.714465
F-statistic	0.470938	Durbin-Watson stat	1.781790
Prob(F-statistic)	0.518182		

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد مخرجات Eviews12

3- اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء المقدرة للنموذج:

يظهر الشكل أدناه نتائج اختبار التوزيع الطبيعي، ونلاحظ من خلال نتائج اختبار التوزيع الطبيعي (Jarque-Bera) للبواقي المقدرة لنموذج ARDL أن القيمة الاحتمالية للاختبار (Probability) تساوي 0.635 وهي أكبر تماما من القيمة 0.05 ومنه نستنتج أن سلسلة البواقي المقدرة للنموذج تتبع التوزيع الطبيعي.

الشكل رقم (03-10): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء المقدرة للنموذج



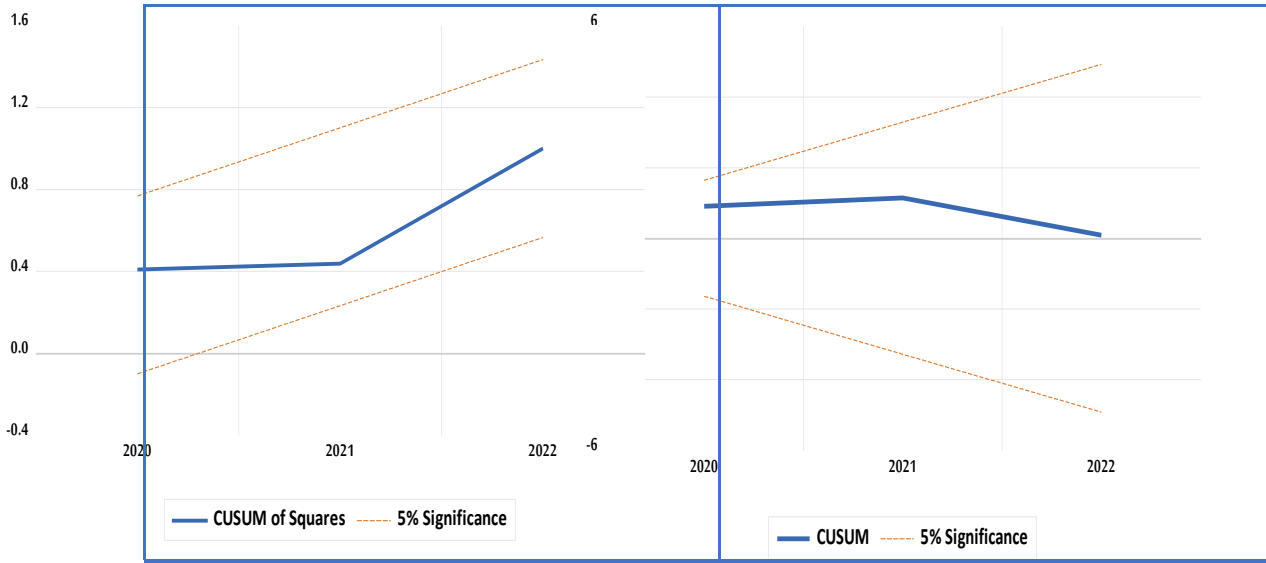
المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد مخرجات Eviews12

4- اختبارات الاستقرار للنموذج المقدر:

اختبارات CUSUM و CUSUMSQ تُستخدم لتقييم استقرار المعاملات المقدرة على مدى فترة الدراسة، ويتم ذلك عن طريق فحص مدى تغير المعاملات المقدرة عبر الزمن، حيث يشير اختبار CUSUM إلى تغيرات معاملات التقدير الفردية، في حين يركز اختبار CUSUMSQ على تغيرات معاملات التقدير مربعة القيم.

من خلال التمثيل البياني، نلاحظ أن كلا المنحنيين كانا ضمن مجال الثقة خلال فترة الدراسة، وهذا ما يؤكد فرضية استقرار معاملات النموذج المقدر.

الشكل رقم (03-11): التمثيل البياني لاختبارات CUSUM & CUSUM of Squares



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد مخرجات Eviews12

تاسعا- التأكد من اختبارات التكامل المشترك العلاقة في الأجل الطويل باستعمال Bootstrap ARDL

في هذا الجزء من الدراسة تم استخدام منهج Bootstrap ARDL الذي تم تطويره مؤخراً والذي اقترحه (McNown et al. 2018) لدراسة العلاقات طويلة المدى وقصيرة المدى بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ومؤشرات الحوكمة مثل الفساد والاستقرار السياسي.

يجمع هذا النهج بين إجراء اختبار حدود ARDL التقليدي وتقنيات التمهيد، مما يوفر العديد من المزايا مقارنة بطرق التكامل المشترك التقليدية، وتعد طريقة Bootstrap ARDL مفيدة بشكل خاص عند التعامل مع أوامر التكامل المختلطة بين المتغيرات وأحجام العينات الصغيرة، لأنها لا تتطلب متغيرات اختبار مسبق لجذور الوحدة (McNown et al, 2018)، بالإضافة إلى ذلك يعمل التمهيد على تخفيف المشكلات المحتملة الناشئة عن المخلفات غير الطبيعية والنشوء الداخلي (Emirmahmutoglu & Kose, 2011).

يستخدم التحليل "مولد Knuth المحسن" باعتباره بذرة الأرقام العشوائية واستراتيجية المحاكاة "Wild Rademacher"، وهي مناسبة للتعامل مع التغيرات المحتملة في البواقي (Davidson & Flachaire, 2008)، حيث لا يُفترض وجود أي عشوائية في المعامل محل التقدير، وتم ضبط عدد عمليات المحاكاة على 10000، مما يضمن الحصول على نتائج قوية (Cheung & Lai, 1993).

تم اختيار نموذج ARDL الأمثل كـ $ARDL(2, 1, 1)$ ، مما يشير إلى أن طول التأخر للمتغير التابع (FDI) هو 2، في حين أن أطوال التأخر للمتغيرات المستقلة (CORRUPT و POLISTAB) هي 1 و 1 على التوالي.

الجدول رقم (03-30): نتائج Bootstrap ARDL

Method: Bootstrap ARDL					
Rndseed: Improved Knuth generator					
Simulation Strategy: Wild Rademacher					
Coefficient Uncertainty: None					
Number of Simulations: 10000					
Model: ARDL(2, 1, 1)					
Credit: olayeniolaolu.blogspot.com					
Dep ar:	Statistics	Value	1%	5%	10%
FDI	Overall-F	12.445	64.492	17.553	11.231
	Exogenous-F	16.347	56.907	20.796	13.053
	FDI-t	-6.045	-12.543	-5.384	-4.242
	CORRUPT-F	17.746	45.662	12.363	5.914
	POLISTAB-F	8.069	38.636	12.998	9.317

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد مخرجات Eviews12

- توفر نتائج Bootstrap ARDL الواردة في الجدول ثلاث إحصائيات رئيسية هي:
- Total-F، Exogenous-F، و FDI-t، إلى جانب قيمها الحرجة عند مستويات الأهمية 1% و 5% و 10%.
 - تتجاوز إحصائية (Total-F) 12.445 حد القيمة الحرجة عند المستوى 10% (11.231)، مما يشير إلى وجود علاقة تكامل مشترك طويلة المدى بين المتغيرات (ناراين، 2005).
 - وبالمثل، فإن إحصائية (Exogenous-F) 16.347 تتجاوز أيضاً حد القيمة الحرجة عند المستوى 5% البالغ (13.053)، مما يوفر دليلاً إضافياً على التكامل المشترك.
 - وتقل إحصائية الاستثمار الأجنبي المباشر (-6.045) عن حد القيمة الحرجة عند المستوى 1% البالغ (-4.242) مما يشير إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر ليس متغيراً مؤثراً على المدى الطويل للمتغيرات المتبقية في النموذج (McNown et al, 2018).
 - وبالانتقال إلى المعاملات طويلة المدى، فإن إحصائية (CORRUPT-F) (17.746) تتجاوز حد القيمة الحرجة عند المستوى 1% البالغ (5.914)، مما يشير إلى أن الفساد هو متغير مؤثر على المدى الطويل لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والتراجعات المتبقية.
 - من ناحية أخرى، تقع إحصائية (POLISTAB-F) (8.069) بين حدود القيمة الحرجة 5% و 10% (12.998 و 9.317 على التوالي)، مما يدل على أن الاستقرار السياسي قد يكون متغيراً مؤثراً على المدى الطويل عند مستوى 10%، ولكن وليس عند مستوى 5%.

كخلاصة لما سبق، توفر نتائج Bootstrap ARDL دليلاً قوياً على وجود علاقة تكامل مشتركة طويلة المدى بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والفساد والاستقرار السياسي:

حيث يشكل الفساد في الجزائر عاملاً هاماً في تحديد تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على المدى الطويل، حيث يعتبر الفساد بمثابة ضريبة على الاستثمارات الأجنبية المباشرة وعنصر مهم في رفع وتزايد مخاطر استثماراتهم، كما يزيد من تكلفة المشاريع ويقلل من الأثر الإيجابي لحوافز وضمانات الاستثمار التي تقدمها الجزائر للمستثمرين الأجانب، وكل هذا التفشي للفساد يرجع إلى ضعف المؤسسات العامة للدولة وغياب الشفافية والمساءلة وردع الفاسدين، كل هذه العوامل تجعل المساعي الحثيثة التي تقوم بها الدولة الجزائرية غير فعالة في التخفيف من حدة الفساد وانتشاره.

في حين أن تأثير الاستقرار السياسي في الجزائر على الاستثمار الأجنبي المباشر كان أقل وضوحاً ولكنه يلعب دوراً أساسياً في هذا السياق، فالبيئة السياسية المستقرة تزيد من ثقة المستثمرين الأجانب وتقلل من المخاطر المرتبطة بالاستثمارات مما يؤدي بدوره إلى تقليل تكلفة رأس المال، كما يؤدي إلى ثبات السياسات الحكومية وغياب العنف السياسي والاضطرابات، ولذلك عملت الجزائر جاهدة لتعزيز استقرارها السياسي لتكون وجهة آمنة للاستثمارات الأجنبية المباشرة.

خلاصة الفصل:

تم التطرق في هذا الفصل إلى الوضع الراهن للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، حيث أقدمت الحكومة الجزائرية على خطوات واضحة وصريحة لجذب الاستثمار الأجنبي وتشجيعه من خلال تبنيها جملة من الإصلاحات الاقتصادية والمؤسسية، إلى جانب إصدار مجموعة من القوانين المتعلقة بالاستثمار كان آخرها قانون الاستثمار رقم 22-18 الذي يمنح العديد من الحوافز للمستثمرين الأجانب تضمنت امتيازات و ضمانات قانونية، لكن على الرغم من هذه المساعي الجادة لم ترقى الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي كانت تهدف الدولة إلى استقطابها إلى المستوى المطلوب، وهذا راجع إلى ضعف تقييم الجزائر لدى الهيئات الدولية التي تقوم بإصدار مؤشرات الحوكمة، فبالنسبة لمؤشرات الحوكمة الصادرة عن البنك الدولي نجد أن الجزائر كانت مع الدول التي تتمتع بضعف المشاركة والمساءلة، غياب الاستقرار السياسي وتدني الخدمات العامة، إضافة إلى ذلك فقد صنفت الجزائر ضمن الدول التي لا تتمتع بسيادة القانون وتخضع للضغوط السياسية، فضلا عن ضعف الحكومة في صياغة وتنفيذ سياسات ولوائح فعالة من شأنها دعم التنمية، كما تسجل الجزائر ترتيبا متدنيا في مؤشر مكافحة الفساد.

زيادة على عرض الواقع لكل من الاستثمار الأجنبي المباشر والحوكمة في الجزائر، تم إجراء الدراسة القياسية لأثر الحوكمة على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر باستخدام منهجية الانحدار الذاتي للإبطاءات الموزعة (ARDL) وتقنية تصحيح الخطأ، بعدها تم عرض وتحليل نتائج الدراسة من خلال وصف محاور الدراسة وكل الأساليب القياسية المستخدمة في التحليل، ليتم في الأخير اختبار فرضيات الدراسة بإجراء مختلف الاختبارات القياسية وتقديم النتائج.



الخاتمة



الخاتمة:

حظي موضوع الحوكمة وعلاقتها بالاستثمار الأجنبي المباشر باهتمام كبير لدى الباحثين، الاقتصاديين والهيئات الدولية، سواء فيما يخص الجانب النظري أو على مستوى الدراسات القياسية والإحصائية.

فمن الناحية النظرية نجد أن الاستثمار الأجنبي المباشر تطور مع مرور الزمن والظروف الاقتصادية، ولم يعد يتأثر بالمتغيرات الاقتصادية الكلية فقط كالادخار وتوازن ميزان المدفوعات والتوازنات القطاعية (الزراعة، الصناعة والخدمات)، بل تعدى الأمر إلى أداء المؤسسات القائمة على اتخاذ القرار، وإلى وجود حوكمة جيدة قادرة على توفير مناخ استثماري ملائم ومحفز للقيام بالاستثمار ودفع عجلة التنمية والتطور.

ناهيك عن ذلك فقد تطورت الدراسات القياسية لهذا الموضوع وتجاوزت العوامل التقليدية المعتمد عليها سابقاً، حيث توسعت وتضمنت العوامل المؤسسية والسياسية على غرار الاستقرار السياسي، الديمقراطية والمشاركة، مكافحة الفساد والشفافية، وهذا ما تم التطرق إليه في دراستنا هذه الموسومة بعنوان " الحوكمة وتأثيرها على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر".

حاولنا من خلال الفصلين الأول والثاني عرض الجانب النظري لكل من الاستثمار الأجنبي المباشر والحوكمة، إضافة إلى ذلك فقد أشرنا إلى مناخ الاستثمار ومؤشرات جاذبيته، بالإضافة إلى توضيح العلاقة بين مؤشرات الحوكمة والاستثمار الأجنبي المباشر، في حين تناولنا في الفصل الثالث وضع الجزائر في مؤشرات تقييم مناخ الاستثمار، زيادة إلى طرح الوضع الراهن للحوكمة في الجزائر استناداً لمؤشرات الحكومة الصادرة عن البنك الدولي، بعدها تم بناء نموذج قياس أثر مؤشرات الحوكمة على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر باستخدام منهجية الانحدار الذاتي للإبطاءات الموزعة (ARDL) وتقنية تصحيح الخطأ، حيث ركزنا بشكل خاص على دور مؤشرات مثل مكافحة الفساد والاستقرار السياسي في جذب الاستثمارات الأجنبية.

نتائج الدراسة:

استناداً للفصول المعروضة في هذه الدراسة، توصلنا إلى جملة من النتائج نظرية وتطبيقية نسردها في النقاط التالية:

- رغم اختلاف الدراسات الخاصة بالحوكمة في تقديم مفهوم دقيق لها، غير أنها اتفقت على المبادئ التي يجب على الدولة إرسائها للوصول إلى الحوكمة.
- لا يوجد مؤشر مباشر يقيس الحوكمة، فكل المؤشرات عبارة عن مؤشرات مركبة ومكونة من مؤشرات فرعية.

- تعتمد مؤشرات الحوكمة على بيانات ذاتية تتشكل من آراء الخبراء وأصحاب المشاريع مما يجعلها في كثير من الأوقات غير موضوعية وتخدم مصالح وجهات محددة.
- تعتبر الجزائر الاستثمار الأجنبي المباشر عاملا أساسيا للتنمية بالرغم من تركزه بشكل كبير في مجال المحروقات، غير أنها تبذل جهود كبيرة ومعتبرة لتهيئة مناخها الاستثماري لاستقطابه وهذا ما يدل على صحة الفرضية التي تفترض أن الاستثمار الأجنبي المباشر عامل أساسي للتنمية في الجزائر.
- من خلال عرض مؤشرات البنك الدولي تبين أن الجزائر ترتبت ضمن الدول التي تمتع بـ: (ضعف التصويت والمساءلة، غياب الاستقرار السياسي وتغشي الفساد، ضعف استقلالية الحكومة وخضوعها للضغوط السياسية، تدني فعالية الحكومة وعدم جودة التنظيمات)، أي ضعف مستوى الحوكمة المعتمد فيها ما ينفي الفرضية الفرعية المذكورة أعلاه.
- كذلك بينت مؤشرات تقييم مناخ الاستثمار عدم توفر الجزائر على مناخ استثماري محفز وجاذب للاستثمار الأجنبي المباشر، بل على العكس من ذلك فهو مناخ طارد يسوده الفساد وطول الإجراءات وانتشار المحسوبية والبيروقراطية ما يثبت الفرضية التي تنص على وجود علاقة بين مؤشرات الحوكمة والتدفقات الاستثمارية للجزائر.
- أثبتت الدراسة القياسية أهمية فعالية الحكومة، التصويت والمساءلة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، فكلما كانت السياسات الحكومية فعالة وتوفرت آليات لمشاركة الجمهور والمساءلة كلما كان المناخ جاذب للاستثمار الأجنبي المباشر، هذا ما يؤكد فرضية وجود علاقة بين طردية بين هذه المؤشرات وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر.
- كما توصلت الدراسة أيضا إلى أن سيادة القانون مؤشر أساسي في جذب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث يؤدي الالتزام بسيادة القانون إلى جذب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر وهذا ما يعزز العلاقة القائمة بين مؤشرات الحوكمة وحجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتدفقة إلى الجزائر.
- إضافة إلى ذلك فقد وجدت الدراسة القياسية علاقة تكامل مشترك طويلة الأجل بين هذه المتغيرات، حيث أن انخفاض مستويات الفساد وزيادة الاستقرار السياسي كان لهما تأثير إيجابي كبير على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الأجل الطويل.

- ومع ذلك، في الأجل القصير، لوحظ أن الفساد كان له تأثير سلبي على الاستثمار الأجنبي المباشر، في حين لم يكن للاستقرار السياسي تأثير كبير.
- من خلال نموذج تصحيح الخطأ، وجدنا أن أي انحرافات عن التوازن طويل الأجل تتم معالجتها بسرعة، مما يشير إلى توازن نسبي في نظام الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر. ومع ذلك، فإن معدل التعديل السريع نسبياً قد يكون مؤشراً على عدم الاستقرار أو التقلبات الكبيرة في تدفقات الاستثمار.
- بشكل عام، تؤكد هذه النتائج على أهمية تعزيز مؤشرات الحوكمة وتحسين البيئة التنظيمية في الجزائر من أجل زيادة جاذبيتها للاستثمار الأجنبي، فمكافحة الفساد والحفاظ على الاستقرار السياسي هما عاملان حاسمان لخلق مناخ استثماري جذاب ومستقر للشركات الأجنبية الراغبة في الاستثمار في الجزائر.
- ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى بعض نقاط الضعف وحدود هذه الدراسة وهي:
 - تم استخدام عينة صغيرة نسبياً من البيانات السنوية بسبب محدودية توفر البيانات الموثوقة لبعض المتغيرات.
 - تم التركيز فقط على عدد محدود من مؤشرات الحوكمة، في حين أن هناك العديد من العوامل الأخرى التي قد تؤثر على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.
 - في المستقبل، سيكون من المثير للاهتمام توسيع نطاق الدراسة لتشمل عوامل أخرى مثل البنية التحتية، الوصول إلى الأسواق وتكاليف اليد العاملة وما إلى ذلك، كما يمكن أيضاً دراسة تأثير سياسات واستراتيجيات محددة لتعزيز جاذبية الاستثمار في الجزائر، علاوة على ذلك، قد تساعد دراسات المقارنة مع الدول المجاورة أو المماثلة في تحديد أفضل الممارسات لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى المنطقة.

اقتراحات الدراسة:

- وتماشياً مع ما تم ذكره، وبغية تحسين المناخ الاستثماري في الجزائر وإرساء مؤشرات الحوكمة، يتوجب على الحكومة الجزائرية أن تلتزم بتنفيذ الإصلاحات الداخلية الاجتماعية، السياسية، الاقتصادية التي تؤدي إلى تحسين أدائها المؤسساتي، بهذا الصدد يمكن سرد الاقتراحات الآتية:
 - اعتبار مكافحة الفساد أولوية للقيادات السياسية ووضع استراتيجية فعالة للحد منه تهدف إلى توضيح مخاطره على الاقتصاد، تتبعها إجراءات وقوانين صارمة للحد أو القضاء عليه نهائياً.

- إصلاح النظام القضائي وتبسيط الاجراءات لاستعادة ثقة المستثمرين الاجانب في النظام، إضافة إلى وضع قوانين لردع الفاسدين ومحاسبتهم.
- استعمال تكنولوجيا الاتصال والمعلومات لتقليص إجراءات الاستثمارات الأجنبية وتسهيل عملية الرقابة.
- الالتزام بمبدأ الثبات التشريعي في قوانين الاستثمار من أجل كسب ثقة المستثمرين الأجانب واستقطابهم.
- العمل على تكريس الديمقراطية التشاركية عن طريق ضمان حرية الرأي والمساءلة والحصول على المعلومات بغية تفعيل دور المجتمع المدني.
- فتح المجال للقطاع الخاص لكونه فاعل من فواعل الحوكمة بهدف القيام باستثمارات محلية التي تعكس مصادقية السياسة الاقتصادية في الجزائر.
- اصلاح الإدارة الجزائرية والتصدي للبيروقراطية وكذلك الاعتماد على ممارسات الشفافية والمساءلة والمشاركة، مع ضمان تحقيق التفاعل بين الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني.



المراجع



المراجع بالغة العربية

الكتب:

1. الكايد زهير عبد الكريم، الحكمانية قضايا وتطبيقات، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، عمان، 2003.
2. مدحت محمد محمود أبو النصر، الحوكمة الرشيدة- فن إدارة المؤسسات عالية الجودة، ط1، القاهرة، المجموعة العربية للتدريب والنشر، 2015.
3. قاسم حمو حجاج، العالمية والعولمة: نحو عالمية تعددية وعولمة إنسانية، عمان (الأردن)، مركز الكتاب الأكاديمي، 2010.
4. أزروال يوسف، الحكم الراشد بين الأسس النظرية وآليات التطبيق، دراسة في واقع التجربة الجزائرية، مكتبة منتديات بحور المعارف.
5. فليح حسن خلف، التنمية والتخطيط الاقتصادي، عالم الكتب الحديثة، أربد، الأردن، 2006.
6. عبد المطلب عبد الحميد، السوق الإفريقية المشتركة والاتحاد الإفريقي، القاهرة، مجموعة النيل العربية للنشر والتوزيع، ط01، 2004.
7. زيد منير عبوي، مدخل إلى الإدارة العامة بين النظرية والتطبيق، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، ط 01، 2006.
8. محمود محمد معابرة، الفساد الإداري وعلاجه في الشريعة الإسلامية، الطبعة الأولى، دار الثقافة، الأردن 2011.
9. دريد محمود السامرائي، الاستثمار الأجنبي المعوقات والضمانات القانونية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، سنة 2006.
10. جيرالد بوكسبرغ، هارالدا كليمانتا، الكذبات العشر للعولمة بدائل دكتاتورية السوق، ترجمة عدنان سليمان، دار سلسلة الرضا للمعلومات، دمشق
11. السيد، محمد أحمد السريتي، اقتصاديات التجارة الخارجية، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2009.
12. بسام الحجار، العلاقات الاقتصادية الدولية، الطبعة الأولى، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان، 2003.
13. زينب حسين عوض الله، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر 2008.
14. حسام علي داوود، أحمد الهزايمة وآخرون، اقتصاديات التجارة الخارجية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2002.

15. مجدي محمود شهاب، سوزي عدلي ناشز، أسس العلاقات الاقتصادية الدولية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2010.
16. محمد دياب، التجارة الدولية في عصر العولمة، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2010.
17. محمد سيد عابد، التجارة الدولية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 2001.
18. رعد حسن الصرن، أساسيات التجارة الدولية المعاصرة، الجزء الأول، دار الرضا للنشر، دمشق 2000.
19. خالد محمد السواعي، التجارة الدولية- النظرية وتطبيقاتها، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، عمان، 2010.
20. محمود يونس، اقتصاديات دولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007.
21. عادل أحمد حشيش، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2000.
22. مجدي محمود شهاب، الاقتصاد الدولي المعاصر، مصر، دار الجامعة الجديدة، 2007.
23. سيد متولي عبد القادر، الاقتصاد الدولي: النظرية والسياسات، دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان، 2011.
24. عمر صقر، العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة، الإسكندرية، مصر، الدار الجامعية، 2003.
25. فاضل محمد العبيدي، البيئة الاستثمارية، الطبعة العربية الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012.
26. نزيه عبد المقصود، الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007.
27. مدحت محمد أبو النصر، الحوكمة الرشيدة فن إدارة المؤسسات عالية الجودة، المجموعة العربية للتدريب والنشر، الطبعة الأولى، القاهرة 2015.
28. محمد صالح القريشي، المالية الدولية، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007.
29. علي عباس، إدارة الأعمال الدولية، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2007.

المقالات:

1. الأمم المتحدة، استعراض شامل للإدارة الرشيدة والرقابة داخل الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، المجلد الثاني، المبادئ والممارسات في مجالي الإدارة الرشيدة والرقابة، 2006.
2. سليمان إلياس، الحكم الراشد بين الخصائص والمعايير، مقالة منشورة في المجلة الإلكترونية البدر، جامعة بشار، العدد 03، ماي 2011.

3. دليل تقييم وتحسين ممارسات الحوكمة في القطاع العام، المملكة الأردنية الهاشمية، وزارة تطوير القطاع العام، مديرية دعم الإبداع والتميز الحكومي، الإصدار الثاني 2017.
4. نبيل البابلي، الحكم الرشيد- الأبعاد والمعايير والمتطلبات-، المعهد المصري للدراسات، تقارير سياسية 2018.
5. لخضر رابحي، عبد المجيد بن يكن، الحكم الرشيد ودوره في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، مجلة العلوم القانونية والسياسية، عدد 17، جانفي 2018.
6. بوزيد السايح، سبل تعزيز المساءلة والشفافية لمكافحة الفساد وتمكين الحكم الرشيد في الدول العربية، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، عدد 10، 2012.
7. علي عبد الكريم حسن الجابري، دور الدولة في تحقيق التنمية البشرية المستدامة في مصر والأردن، عمان، دار دجلة للنشر، 2012.
8. أمال شلاش، توجهات التنمية البشرية في العراق، منشور على الموقع: <https://almadapaper.net>
9. طايبي أمال، الحكم الرشيد في الجزائر، مجلة حقائق للدراسات النفسية والاجتماعية، العدد العاشر، 2018.
10. بن عبد العزيز خيرة، دور الحكم الرشيد في مكافحة الفساد الإداري وتحقيق متطلبات الترشيد الإداري، مجلة المفكر، العدد 08، 2012.
11. محمد الأمين بوحلوفة، إبراهيم بن عمار، قراءة في أسس الحكم الرشيد في دولة الأمير عبد القادر، مجلة الحقيقة العدد 37، 2016.
12. مقري عبد الرزاق، الحكم الصالح وآليات مكافحة الفساد، ص 18، على الموقع: <https://kl-forum.org>
13. عننرة بن مرزوق، الحكم الرشيد بين مكوناته التأسيسية وأبعاده الأساسية، مجلة البحوث السياسية والإدارية، العدد 03، 2013.
14. سليمة بن حسين، الحوكمة دراسة في المفهوم، مجلة العلوم القانونية والسياسية، عدد 10، جانفي 2015.
15. ثابت حسان ثابت، سيد أحمد حاج عيسى، دور الحوكمة في تعزيز أداء المؤسسات المالية دراسة ميدانية على عينة من المؤسسات المالية، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، العدد السادس، 2017.
16. صدوقي غريسي، بوشخي محمد رضا، حوكمة الشركات بين البعد النظري والواقع: قراءة في المبادئ ومؤشرات القياس، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 16/ العدد 01، 2021.

17. تحريشي جمانة، حوكمة الشركات: المفهوم والمبادئ، مجلة البدر، المجلد 04/ العدد 06، 2011.
18. بن علي خليل، سبل تمكين المجتمع المدني لتعزيز المساءلة والشفافية في الإدارة المحلية، مجلة أبحاث، العدد 05، أبريل 2018.
19. مدان حياة، حول المجتمع المدني، مجلة الحوار الثقافي، العدد 05، 2015.
20. بقريش فوزية، دور القطاع الخاص في مسار التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الوطن العربي، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، المجلد 14، العدد 01، 2020.
21. شريط عابد، بن الحاج جلول ياسين، دور القطاع الخاص في دعم التنمية الاقتصادية المحلية، دراسة حالة الجزائر، مجلة الإستراتيجية والتنمية، العدد 10، 2019.
22. بوجردة الياسين، واقع ومتطلبات الحكم الراشد في الوطن العربي، المجلة الجزائرية للدراسات السوسولوجية، 2007.
23. أم الخير السوفي، السياسات الاقتصادية والاجتماعية المتبعة للحد من الفقر في الجزائر، مجلة التمكين الاجتماعي، المجلد 02، العدد 03، سبتمبر 2020.
24. ربحان الشريف، لمياء هوام، تحليل واقع مناخ الاستثمار في الجزائر وتقوميه، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات الإدارية والاقتصادية - المجلد الأول، العدد 01، 2014.
25. صورية شريف، عبد الله هوادف، قياس الديمقراطية: إشكالية المؤشرات والمعايير، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، المجلد 08، العدد 01، جانفي 2021.
26. زنودة منى، وضعية حقوق الإنسان في الدول العربية، قراءة في مؤشر الحرية 2018، مجلة البحوث والدراسات، المجلد 16، العدد 02، 2019.
27. شعثوع أحمد، انعكاس ظاهرة الفساد على الاقتصاد الجزائري، قراءة لأهم مؤشرات الاقتصاد الكلية في الجزائر، مجلة المعيار، المجلد 12، العدد 01، 2021.
28. منال جابر مرسي محمد، أسباب الفساد في مصر دراسة قياسية خلال الفترة (2000 - 2017)، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، 2017/10/23.
29. جمال عبيد الله علي الجبول، أثر الأقليات على الاستقرار السياسي (دراسة نظرية)، مجلة آفاق للأبحاث السياسية والقانونية، المجلد 04، العدد 07، جوان 2021.
30. سهيلة هادي، الاستقرار السياسي: دراسة في المؤشرات وعوامل التحقيق، المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 10، العدد 03، سبتمبر 2018.
31. دحماني محمد، زخروف لعرج، دور القيادة السياسية في تحقيق الاستقرار السياسي، مجلة قضايا معرفية، المجلد 01، العدد 07، سبتمبر 2021.

32. بسام عبدالله البسام، الحوكمة الرشيدة: المملكة العربية السعودية حالة دراسية، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الاقتصادية والقانونية العدد 11، جانفي 2014.
33. الحوكمة نحو منظومة فعالة لإدارة شؤون الدولة والمجتمع، انظر الموقع: file:///C:/Users/acer/Downloads/Arabic_Full%20Report_Sep%2012-207-238.pdf
34. محمد محمد السيد راضي، محمد أصيل شكر، دور الحوكمة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر باستخدام نموذج الجاذبية، مجلة البحوث المالية والتجارية، المجلد 21، العدد الثاني، أبريل 2020.
35. مختاري عبد الجبار، دراسة قياسية للعلاقة بين مؤشر سيادة القانون ومؤشر فعالية الحكومة، بالنمو الاقتصادي بالجزائر خلال الفترة 2002-2021، مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة، المجلد 05، العدد 01، 2022.
36. وليد حسن المدلل، سيادة القانون وأدوات الرقابة والمساءلة في قطاع غزة في ظل الانقسام، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد 23، العدد 02، 2015.
37. عماد الإمام، المؤسسات والتنمية، جسر التنمية، العدد 42، يونيو/حزيران 2005، المعهد العربي للتخطيط بالكويت.
38. علي عبد القادر علي، مؤشرات قياس المؤسسات، جسر التنمية، العدد 60، فبراير/شباط 2007، المعهد العربي للتخطيط بالكويت.
39. عبد الحق طير، محمد قويديري، بولرباح غريب، جاذبية الدول العربية للاستثمار الأجنبي المباشر: نظرة جغرافية قطاعية مع الإشارة إلى حالة الجزائر، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، عدد / 06 جوان 2017 .
40. لعلمي فاطمة، كرومي سعيد، الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر: بين عوامل الجذب وعوامل الطرد، مجلة الإستراتيجية والتنمية، العدد الثاني، 2012.
41. ميدون الياس، الاتجاهات الحديثة لتصنيف الاستثمار الأجنبي المباشر وطرق إحصائه (دراسة استكشافية)، مجلة البحوث والدراسات التجارية، العدد 02، المجلد 02، سبتمبر 2020.
30. ميدون الياس، جدلية استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر بين المنافع والتكاليف، مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد 03، العدد 01، جوان 2020.
42. لعلمي فاطمة، زعفران منصورية، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية الاقتصادية في الدول النامية، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، أبريل 2018.
43. محمد قويدري، ملامح الاستثمار الأجنبي المباشر في بعض البلدان المغاربية، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، مجلد رقم 01، العدد 01، 2010.

44. سامية جدو، قراءة تقييمية في نظريات التجارة الدولية: من نظرية الميزة النسبية إلى نظرية الميزة التنافسية، حوليات جامعة الجزائر1، العدد 32، الجزء الثالث/ سبتمبر 2018.
45. ركراك مونية، قادري نورية، أثر التجارة الدولية على سوق العمل في الجزائر، المجلة العالمية للاقتصاد والأعمال، المجلد 03، العدد 01، 2017.
46. منور أوسيرير، عليان النذير، حوافز الاستثمار الخاص المباشر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 02، العدد 02، 2005.
47. ليليا بن منصور، الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة نظرية واقتصادية، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، العدد 02، المجلد 05، 2014.
48. خالد عبد الوهاب البنداري الباجوري، الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في النمو الاقتصادي في مصر، مجلة الاستراتيجية والتنمية، جامعة مستغانم 2012.
49. بكطاش فتيحة، مقالتى سفيان، المقاربة النظرية للاستثمار الأجنبي المباشر، *Revue d'Economie et de Statistique Appliquée*، العدد 21، جوان 2014.
50. نزهان محمد سهو السامرائي، محددات ودوافع الاستثمار الأجنبي المباشر وعلاقتها بأهم مؤشرات مناخ الاستثمار دراسة تحليلية للدول المضيفة والشركات المستثمرة / إشارة خاصة للعراق والدول العربية، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 12، العدد 34، 2016.
51. نرفين أحمد ماهر عز، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر باستخدام تحليل الانحدار ونموذج ARDL، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، المجلد 09، العدد 04، 2018.
52. محمد إسماعيل، جمال قاسم حسن، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، صندوق النقد العربي 2017.
53. بولرباح غريب، العوامل المحفزة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وطرق تقييمها دراسة حالة الجزائر، مجلة الباحث، عدد 10.
54. بن مسعود عطا الله، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر - دراسة قياسية باستخدام التكامل المتزامن-، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية - دراسات اقتصادية -، مجلد رقم 04، العدد 03، 2010.
55. بن مسعود عطا الله، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر - دراسة قياسية باستخدام التكامل المتزامن-، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية - دراسات اقتصادية -، مجلد رقم 04، العدد 03، 2010.

56. حسين عبد المطلب الأسرج، سياسات تنمية الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية، رسائل بنك الكويت الصناعي، العدد 83، ديسمبر 2005.
57. بن علال بلقاسم، شعنبي مريم، دور المناطق الحرة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر (حالة الجزائر)، مجلة نور للدراسات الاقتصادية، مجلد 05، عدد 02، 2019.
58. صلاح الدين شريط، بن وارث حجيلة، فعالية المناخ الاستثماري وأثره في سوق الأوراق المالية- دراسة حالة الجزائر-، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 17، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2017.
59. أحمد زكريا صيام، آليات جذب الاستثمارات الخارجية إلى الدول العربية في ظل العولمة، الأردن كنموذج، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 03، ديسمبر 2005.
60. ولد بن زازة زهرة، دواح بلقاسم، أهمية المناخ الاستثماري في تعزيز القدرة التنافسية لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة "دراسة حالة الجزائر"، مجلة دفاتر بوادكس، المجلد 03، العدد 10، سبتمبر 2014.
61. حسن مهدي صائب، الاستثمار الأجنبي ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 11، العدد 03، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة القادسية، العراق، 2009.
62. مختاري مصطفى، السياسة الجبائية في الجزائر على ضوء قانون المالية 2016، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية- دراسات اقتصادية-، جامعة زيان عاشور بالجلفة، المجلد 2، العدد 25، 31 يناير 2016.
63. نميش خديجة، سياسات التجارة الخارجية وأثرها على الواردات -دراسة حالة الجزائر-، مجلة الدراسات الاقتصادية والقانونية، المجلد 05، العدد 01، جوان 2022.
64. نضال شاكر الهاشم، رؤيا في المناخ الاستثماري الجاذب، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، المجلد 03، العدد 08، العراق.
65. بوخاري بولرباح، مداح لخضر، دراسة تحليلية لواقع مؤشرات قياس المناخ الاستثماري في الجزائر، مجلة تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المجلد 01، العدد 02، ديسمبر 2019.
66. أمين بن سعيدة، الفساد المالي والإداري (الأسباب والمظاهر) من خلال مؤشرات عربية، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية - دراسات اقتصادية - جامعة زيان عاشور بالجلفة، المجلد 22، العدد 02.

67. عبد الحفيظ بوخرص، سمير بن محاد، دراسة تحليلية لظاهرة الفساد في الجزائر حسب مؤشرات منظمة الشفافية الدولية، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، جامعة الوادي، المجلد 07، العدد 01، مارس 2022.
68. مختار بونقاب، زاويد لزهاري، أثر المناخ الاستثماري على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر (دراسة حالة الجزائر)، مجلة الدراسات التسويقية وإدارة الأعمال، المجلد 2، العدد 1، جانفي 2018.
69. نوزاد عبد الرحمن الهيتي، تقييم بيئة الاستثمار والأعمال في العراق من واقع المؤشرات الدولية، مجلة الريادة للمال والأعمال، المجلد الثاني، مارس 2021.
70. عبد الحميد بوخاري، واقع مناخ الاستثمار في الدول العربية، مجلة الباحث، العدد 10، 2012.
71. مبرك سارة، سليم خولة، أثر مؤشرات المخاطر القطرية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة (1984 - 2020)، مجلة الاقتصاد والتنمية، المجلد 10، العدد 02.
72. شوقي جباري، متطلبات تحسين مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 09، 2014.
73. نوزاد عبد الرحمن صالح الهيتي، قراءة للإصلاح الاقتصادي في العراق من واقع المؤشرات الدولية، مجلة واسط للعلوم الإنسانية والاجتماعية المجلد 13، العدد 371، 2017.
74. زروقي أبوبكر الصديق، زروقي يحيى، التنبؤ بتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل مناخ الاستثمار السائد والمؤشرات الكلية للاقتصاد الجزائري - دراسة قياسية-، مجلة العلوم الإدارية والمالية، جامعة الوادي، المجلد 02، العدد 01، جوان 2018.
75. سامية جدو، دراسة تحليلية تقييمية لواقع مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر - اعتمادا على بعض المؤشرات الإقليمية والدولية-، مجلة أبعاد اقتصادية، المجلد 12، العدد 01، 2022.
76. عمار طارق عبد العزيز، الفساد الإداري وطرق معالجته، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، 2017.
77. ابتهاج محمد رضا داود، الفساد الإداري وآثاره السياسية والاقتصادية مع إشارة خاصة إلى تجربة العراق في الفساد، دراسات دولية، العدد 48، أبريل 2011.
78. بوسته جمال، الفساد وتأثيره على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية المجلد 07، العدد 02، جوان 2020.

79. محمد السيد جودت الشاعر، الآثار الاقتصادية للفساد على التنمية الاقتصادية وآليات مكافحته، مجلة تطوير الأداء الجامعي، المجلد 12، العدد 01، أكتوبر 2020.
80. عبد الرحمان تومي، واقع وآفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مجلة دراسات اقتصادية، العدد 08، جولية 2006.
81. بوظراف الجيلالي، حاج بن زيدان، دراسة تحليلية لبيئة الاستثمار في الجزائر 2000-2012، مجلة المالية والأسواق، المجلد 02، العدد 01، 2015.
82. ميدون الياس، تحليل تطور التأطير القانوني للاستثمار الأجنبي في ظل التوجه والواقع الاقتصادي للجزائر خلال الفترة 1962-2020، حوليات جامعة الجزائر 01، المجلد 34، العدد 04، ديسمبر 2020.
83. حيتالة معمر، قانون الاستثمار الجديد لسنة 2016: خطوة أخرى نحو تحسين مناخ الاستثمار، مجلة القانون العقاري والبيئة، المجلد 05، العدد 01، جانفي 2017.
84. حمصي ميلود، مقالاتي مونة، الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار كآلية لتفعيل الرقمنة في مجال الاستثمار، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، المجلد 06، العدد: خاص، 2023.
85. أمينة كوسام، الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار في إطار قانون الاستثمار الجديد 22-18، مجلة طبنة للدراسات العلمية الأكاديمية، المجلد 05، العدد 02، سنة 2022.
86. عبد الحق طير، عقبة ريمي، خالد مدخل، الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر: دراسة تحليلية لحجمه، توزيعه القطاعي والجغرافي (1995-2018)، المجلة الجزائرية للاقتصاد السياسي، المجلد 02، العدد 01، جانفي 2020.
87. آسيا بعضي، دراسة تحليلية لمؤشر سهولة ممارسة الأعمال في الجزائر خلال الفترة 2016-2020، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، المجلد 07، العدد 02، 2022.
88. خياري زهية، مناخ الاستثمار في الجزائر بين تقييمات التقارير الدولية والجهود المبذولة، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، المجلد 03، العدد 02، سبتمبر 2019.
89. بن الشيخ سارة، بن عبد الرحمان ناريمان، واقع الحوكمة في بيئة الأعمال الجزائرية في ظل المستجدات الحالية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، أكتوبر 2014.
90. زعرور نعيمة، السبتي وسيلة، وئام حمداوي، تطبيق حوكمة الشركات في الجزائر، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، العدد 01، مارس 2017.
91. بلغيث عبد الله، الجزائر الاتحاد - الأوربي تقاطع وتباين المواقف حول السياسة الأوروبية الجديدة للحوار ما بعد 2010، مجلة الحوار الثقافي، المجلد 04، العدد 02، سبتمبر 2015.
92. بطاطاش أحمد، مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا "النيباد"، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، عدد خاص 2017.

93. راوية توفيق، الحكم الرشيد والتنمية في إفريقيا، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، 2005.
94. سي جيلالي هاشمي، مختاري فيصل، أثر الجودة المؤسسية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر دراسة قياسية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة (ARDL)، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، المجلد 06، العدد 03، جانفي 2020.
95. مطهري حنان، بنونة شعيب، واقع الاقتصاد المؤسسي الجديد في الجزائر، مجلة دفاتر MECAS، المجلد 16، العدد 02، ديسمبر 2020.
96. مسعود ميهوب، إشكالية العلاقة بين مؤشر جودة التشريعات والنمو الاقتصادي في الجزائر - دراسة قياسية باستخدام نموذج ARDL، مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة، المجلد 06، العدد 01، 2021.
97. مختاري عبد الجبار، دراسة قياسية للعلاقة بين مؤشر سيادة القانون ومؤشر فعالية الحوكمة بالنمو الاقتصادي بالجزائر خلال الفترة 2002-2021، مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة، المجلد 05، العدد 01، 2022.
98. قندوز عبد القادر، مبطوش الحاج، واقع المشاركة السياسية في الجزائر وتحديات تفعيلها، مجلة الرائد في الدراسات السياسية، المجلد 03، العدد 02، جوان 2022.
99. نابي عبد القادر، خنفوسي عبد العزيز، دور مبدأ التوازن بين السلطات في ضمان بناء دولة القانون، المجلة الأفريقية للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 06، العدد 01، 2022.
100. نصر الدين بن طيفور، أي استقلالية للجماعات المحلية الجزائرية في ظل مشروع جوان 1999 لقانوني البلدية والولاية، مجلة إدارة، المدرسة الوطنية للإدارة حيدرة، المجلد 11، العدد 02، 2001.
101. يمينة حناش، الديمقراطية التشاركية وآفاق النهوض بالتنمية المحلية في الجزائر: مع الإشارة لدور المجتمع المدني، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، المجلد 06، العدد 02، 2022.
102. كسال سامية، التضخم التشريعي عائق أمام الاستثمار الأجنبي (مستجدات القانون رقم 16 . 09 لمواجهة هذا العائق) ، مجلة صوت القانون، المجلد 05، العدد 02، أكتوبر 2018.
103. عبد الرحيم عوض عبد الخالق بسيوني، المفاضلة بين النموذج الخطي وغير الخطي للانحدار الذاتي ذو الفجوات الموزعة (دراسة تطبيقية)، المجلة العلمية للتجارة والتمويل، العدد 04، ديسمبر 2022.

الرسائل والأطروحات:

1. مصطفى زغيشي، دور الحكم الراشد في تجسيد العدالة الانتقالية، رسالة دكتوراه في الحقوق، جامعة باتنة 1 الحاج لخضر كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم الحقوق، 2019-2020.
2. ابرادشة فريد، الحكم الرشيد في الجزائر في ظل الحزب الواحد والتعددية الحزبية، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، جوان 2014.
3. عنزة بن مرزوق، معضلة الفساد وإشكالية الحكم الرشيد في الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر 03، 2013.
4. ابراهيم عدلي، أثر الحوكمة الجيدة على النمو الاقتصادي في الجزائر، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص الاقتصاد الكمي، جامعة الجزائر 03، 2019.
5. دمدوم كمال، توطن الاستثمارات الأجنبية المباشرة: مقارنة ماكرو إقليمية، دراسة حالة الجزائر، رسالة دكتوراه، اقتصاد التنمية، جامعة باتنة، 2012 - 2013.
6. بوقليع نوال، واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في ظل الانفتاح الاقتصادي خلال الفترة 1991-2016، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2018/2019.
7. وليد عابي، حماية البيئة وتحرير التجارة الخارجية في إطار المنظمة العالمية للتجارة: دراسة حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف 01، سنة 2018/2019.
8. عبد الكريم بعداش، الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996-2005، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص النقود والمالية، 2007/2008.
9. دحماني سامية، أثر مناخ الاستثمار في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر/ دراسة مقارنة لدول المغرب العربي خلال الفترة (1995-2000)، أطروحة دكتوراه، العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2015-2016.
10. شوقي جباري، أثر الاستثمار الأجنبي على النمو الاقتصادي- دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، علوم اقتصادية، تخصص اقتصاد تنمية، جامعة أم البواقي 2014/2015.
11. عائشة عميش، دراسة قياسية لأثر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر على التشغيل في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم، تخصص اقتصاد وإحصاء تطبيقي، جامعة الشلف، 2017.

12. هشام طلحي، انعكاسات مناخ الاستثمار من خلال المؤشرات الاقتصادية الكلية على تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في كل من الجزائر والمغرب، دراسة قياسية مقارنة خلال الفترة 1990-2019، رسالة دكتوراه علوم اقتصادية، جامعة بسكرة 2021/2022.
13. هند سعدي، أثر الاستثمارات الأجنبية على النمو الاقتصادي في البلدان العربية، دراسة قياسية اقتصادية للفترة (1980-2014)، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2018.
14. شعبان فرج، الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الإنفاق العام والحد من الفقر -دراسة حالة الجزائر-، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2011/2012.
15. بن دبيش نعيمة، الحكم الراشد والاستثمار الأجنبي المباشر في منطقة المينا، دراسة قياسية للفترة (1996-2014)، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية تخصص تجارة دولية ولوجيستيك، جامعة مستغانم، 2017.
16. عبد الكريم بعداش، سفيان بطاطا، مكانة الاستثمار الأجنبي في قوانين الاستثمار الجزائرية 1962-2016، مجلة الميادين الاقتصادية، المجلد 02، العدد 01، 2019.
17. شيشون عبلة، الإشكالات القانونية لتطبيق الحكم الراشد في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في الحقوق، تخصص الحكامة وبناء دولة المؤسسات، 2022.
18. حاحة عبد العالي، الآليات القانونية لمكافحة الفساد الإداري في الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق جامعة بسكرة، السنة الجامعية 2013-2014.

الملتقيات والنشريات والندوات:

1. زايري بلقاسم، الحكم الاقتصادي الرشيد، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة، الجزائر 08-09 مارس 2005.
2. أبو بكر مصطفى بعيرة، انس أبو بكر بعيرة، لا تنمية مستدامة بدون إدارة قوامة، مؤتمر التنمية المستدامة في ليبيا، 28 و 29 جوان 2008، كلية الاقتصاد القاهرة، جمهورية مصر العربية، جامعة قاريونس، ليبيا.
3. جون سوليفان، أدوات مكافحة الفساد: قيم ومبادئ الأعمال، وآداب المهنة، وحوكمة الشركات، المنتدى العالمي لحوكمة الشركات، الدليل السابع.
4. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات: منشورات المؤسسة، العدد الفصلي الأول، مارس، الكويت 2008.
5. عيسى محمد الغزالي، الاستثمار الأجنبي المباشر، تعاريف وقضايا، سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الأقطار العربية، 2004.

6. حربي محمد موسى عريقات، مناخ الاستثمار في الوطن العرب الواقع والمعوقات والآفاق، دراسة مقدمة إلى المؤتمر العلمي الخامس لكلية العلوم الإدارية والمالية / جامعة فيلادلفيا " نحو مناخ استثماري وأعمال مصرفية إلكترونية " خلال الفترة 4-5 جويلية 2007 في جامعة فيلادلفيا، الأردن.
7. محمد إدريس، السياسة النقدية، سلسلة كتيبات تعريفية، العدد (17)، صندوق النقد العربي 2021.
8. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مؤشرات بيئة أداء الأعمال وتحسين مناخ الاستثمار في الدول العربية، نشرة ضمان الاستثمار، العدد الفصلي الرابع لعام 2011.
9. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، التقييمات السيادية ومؤشرات المخاطر السياسية والتجارية في الدول العربية، نشرة ضمان الاستثمار، العدد الأول، مارس 2022.
10. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات: منشورات المؤسسة، العدد الفصلي الأول، مارس، الكويت.
11. لعلمي فاطمة، زعفران منصورية، دور الإطار القانوني للاستثمار في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر (1963-2016)، مداخلة ضمن الملتقى الدولي الثاني الموسوم: نحو معرفة علمية متقدمة في إدارة الأعمال المنعقد أيام: 01-03/05/2018، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم.
12. نشرة ضمان الاستثمار، الربع الثاني 2020، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت.
13. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، التقييمات السيادية ومؤشرات المخاطر السياسية والتجارية في الدول العربية، نشرة ضمان الاستثمار، مارس 2022.
14. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، نشرة ضمان الاستثمار (2020، 2022)، الكويت.
15. ميثاق الحكم الراشد للمؤسسة في الجزائر، وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، 2009.
16. حوشين يوسف، نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة ودوره في تحليل وقياس العلاقات بين المتغيرات على المديين القصير والطويل، يوم دراسي حول التحليل الكمي للمذكرات والأطروحات باستخدام البرمجيات الإحصائية، جامعة البليدة 2، 2016.

التقارير:

1. منظمة برلمانين عرب ضد الفساد، دليل البرلمان العربي لضبط الفساد، 2006.

2. الأمم المتحدة، الحكم السليم: تحسين الإدارة الكلية في منطقة الإسكوا، 2003.
3. ليان مكاي، نحو ثقافة سيادة القانون: دليل عملي، معهد الولايات المتحدة للسلام، الطبعة الأولى 2015.
4. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية، تقرير 2010.
5. الاونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي 2021، الاستثمار في انتعاش مستدام.
6. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية، 2011.
7. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2001، الكويت.
8. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية، 2005.
9. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2020، الكويت.
10. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية، 2002.
11. المعهد العربي للتخطيط، تقرير التنافسية العربية 2003، الكويت.
12. المعهد العربي للتخطيط، تقرير التنافسية العربية 2003، الكويت.
13. صندوق النقد العربي، تقرير تنافسية الاقتصادات العربية، العدد السادس، فيفري 2023.
14. تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2019.
15. صندوق النقد العربي، تقرير تنافسية الاقتصادات العربية، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، العدد الرابع، الخامس والسادس.
16. تقرير تنافسية الاقتصادات العربية 2023، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، العدد السابع.

المنشورات:

1. الجريدة الرسمية عدد 50 المؤرخة في 21 جويلية 2002.
2. القانون رقم 63-277 المؤرخ في 26 جويلية سنة 1963، الجريدة الرسمية العدد 53، 02 أوت 1963.
3. الأمر رقم 66-284، المؤرخ في 15 سبتمبر 1966 المتعلق بالاستثمارات، الجريدة الرسمية، العدد 80 الصادر بتاريخ 17 سبتمبر 1966.

4. القانون 82-11 المتعلق بالاستثمار الاقتصادي الخاص الوطني، الجريدة الرسمية، العدد 34، الصادرة بتاريخ 24 أوت 1982.
5. القانون 82-13 المتعلق بتأسيس الشركات المختلطة وتسييرها، الجريدة الرسمية، العدد 35، الصادرة بتاريخ 28 أوت 1982.
6. القانون 86-13 المتعلق بتأسيس الشركات المختلطة وتسييرها، الجريدة الرسمية، العدد 35، الصادرة بتاريخ 27 أوت 1986.
7. القانون 88-25 المتعلق بتوجيه الاستثمارات الاقتصادية الخاصة الوطنية، الجريدة الرسمية، العدد 27، الصادرة بتاريخ 12 جويلية 1988.
8. قانون النقد والقرض الصادر في 14 أبريل 1990، الجريدة الرسمية، العدد 16 لسنة 1990.
9. المرسوم التشريعي 93-12 المتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية العدد 64، الصادرة في 10 أكتوبر 1993.
10. الأمر 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية العدد 47، الصادرة بتاريخ 22 أوت 2001.
11. الأمر رقم 08/06 المؤرخ في 15/07/2006، المعدل والمتمم للأمر 03/01، الجريدة الرسمية العدد 47، الصادرة بتاريخ 19 جويلية 2006.
12. الجريدة الرسمية العدد 64، الصادرة في 11 أكتوبر 2006.
13. المرسوم التنفيذي 07-08 المؤرخ في 11 جانفي 2007، المتضمن قائمة النشاطات والسلع والخدمات المستثناة من المزايا، الجريدة الرسمية العدد 04، الصادرة بتاريخ 14 جانفي 2007.
14. من الأمر 09-01 المؤرخ في 22 جويلية 2009، المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2009، الجريدة الرسمية العدد 44، الصادرة بتاريخ 26 جويلية 2009.
15. الجريدة الرسمية العدد 46، الصادرة في 03 أكتوبر 2016.
16. القانون رقم 19-14 المؤرخ في 11 ديسمبر 2019، المتضمن قانون المالية لسنة 2020، الجريدة الرسمية العدد 81، الصادرة بتاريخ 30 ديسمبر 2019.
17. المرسوم التنفيذي 21-145 المؤرخ في 17 أبريل 2021، المتضمن قائمة النشاطات التي تكتسي طابعا استراتيجيا، الجريدة الرسمية العدد 10، الصادرة بتاريخ 22 أبريل 2021.
18. القانون 22-18 المتعلق بالاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 50، الصادرة بتاريخ 28 جويلية 2022.

19. الجريدة الرسمية العدد 60، الصادرة في 18 سبتمبر 2022.
20. القانون 23-17 المتعلق بتحديد شروط وكيفيات منح العقار الاقتصادي التابع للأملاك الخاصة للدولة الموجه لإنجاز مشاريع استثمارية، المؤرخ في 15 نوفمبر 2023، الجريدة الرسمية، العدد 73، الصادرة بتاريخ 16 نوفمبر 2023.
21. المرسوم التنفيذي رقم 06-355 المؤرخ في 09 أكتوبر 2006، المتعلق بالصلاحيات المجلس الوطني للاستثمار وتشكيله وتنظيمه وسيره، الجريدة الرسمية، العدد 64، الصادرة بتاريخ 11 أكتوبر 2006.
22. المرسوم التنفيذي رقم 22-297 المؤرخ في 08 سبتمبر 2022، المتعلق بتشكيله المجلس الوطني للاستثمار وسيره، الجريدة الرسمية، العدد 60، الصادرة بتاريخ 18 أكتوبر 2022.
23. المرسوم تنفيذي رقم 07-119 مؤرخ في 23 أبريل 2007، يتضمن إنشاء الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري ويحدد قانونها الأساسي، الجريدة الرسمية، العدد 27، صادر في 25 أبريل 2007.
24. القانون 06-01 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، الجريدة الرسمية، العدد 14، الصادرة بتاريخ 08 مارس 2006.

المراجع باللغة الأجنبية

الكتب:

1. Participatory Development and Good Governance, Paris: OECD, 1995.
2. BAKARI Traoré, Découvrir et comprendre la gouvernance: Gouvernance publique et gouvernance d'entreprise, Editions L'Harmattan, France, 2011.
3. Charles-Philippe DAVID, la guerre et la paix, approche et enjeux de la sécurité et de la stratégie, (Paris : Presse de sciences politiques, 2013).
4. Mohamed Saleh, gouvernance, information et domaine public (Addis-Ababa: commission économique pour l'Afrique, 13 mai 2003).
5. Colin Bradford -global governance for the 21st century: reform the brookings institution.washington, 2007.
6. the commission on global governance, Our Global Neighbourhood (Oxford: oxford university press , 1995), Sur le site:
7. José Di Bella, Alicia Grant, Shannon Kindornay and Stephanie Tissot- The Private Sector and Development: Key Concepts. Ottawa: North-South Institute, (2013).
8. Daniel Kaufmann, Aart Kraay and Massimo Mastruzzi -Worldwide Governance Indicators: Methodology and Analytical Issues, World Bank Policy Research, Working Paper 2010.
9. Charles Oman et Christiane Arndt, La mesure de la gouvernance, CAHIER DE POLITIQUE ÉCONOMIQUE N° 39 OCDE 2010.

10. Daniel Kaufmann, Aart Kraay, Massimo Mastruzzi- Governance Matters III, Governance Indicators, The World Bank Economic Review · October 2003.
11. Daniel Bochsler- Mesurer la démocratie, NCCR Democracy & Zentrum für Demokratie Aarau (Universität Zürich), 09 février 2012.
12. Daniel Kaufmann, Aart Kraay, Massimo Mastruzzi, Governance Matters VII: Aggregate and Individual Governance Indicators 1996-2007, The World Bank June 2008.
13. Christiane Arndt et Charles P. Oman, Les indicateurs de gouvernance USAGES ET ABUS, OCDE 2006.
14. ANDREW HARISON et autres, Business international et mondialisation, traduit par SIMEON FONGANE, 1 ère édition, édition de boeck, paris, France, 2004.
15. Michel Rainelli, le commerce international, édition le découverte, paris, 9e édition, 2003.
16. josette peyrard, gestion financière internationale, Paris : Vuibert, 5ème édition, 1999.
17. Jean Louis Mucchielli, Principes d'économie internationale, Economica, Université francophone, LIREF, Paris, France.
18. Jean Paul Lemaire, Stratégie d'Internationalisation, Dunot, paris, 2003.
19. Borner S, Bodmer F, Kobler M, L'efficience institutionnelle et ses déterminants : Le rôle des facteurs politiques dans la croissance économique, Etude du Centre de Développement, OCDE, Paris 2004.
20. Matthias Bussea, José Luis Groizard, Foreign Direct Investment, Regulations and Growth, The World Economy , February 2008.

المقالات:

1. Ngaire Wods, "the Challenge of Good of Good Governance for the IMF and World Bank"Themselves World Development, vol 28, n°5, 2000.
2. Thomas G Weiss, « Governance, Good governance and global governance: conceptual an conceptual chal-lenger », Third world quarterv, vol. 21 N° 05, 2000.
3. Daniel Kaufmann,Aart kraay,and Pablo Zoido-Lobaton, "Governance Matters: From Measurement to Action Finance and development", A quarterly magazine of the IMF, June 2000, Volume 37n° 2.
4. Jhon Graham, Principales for good governance,in the 21 century (policy brief n°:15), Canada; institute on governance, policy brief n°:15.pdf, august 2003.
5. Andrew Gager, Efficiency and Effectiveness: Know the Difference. Article sur le site: <https://www.facilitiesnet.com>.
6. Fitsum Weldu Abrha, Assessment of Responsiveness and Transparency: The case of Mekelle Municipality, Journal of Civil & Legal Sciences, (2016), Volume 5, Issue 3.
7. Fawzy, S. (April 2003). Assessment of Corporate Governance in Egypt. Working - Paper No. 82. Egypt, The Egyptian Center for Economic Studies.
8. James Boughton, Colin Bradford - global governance: a new players, new rules. finance and devlopment journal.december 2007.
9. Jakob Svensson - Eight Questions about Corruption, Journal of Economic Perspectives, Volume 19, Number 03, Summer 2005.
10. Opportunity Cost Formula, Calculation and What It Can Tell You, sur le site: <https://www.investopedia.com/terms/o/opportunitycost.asp>.
11. What Is Opportunity Cost? sur le site: <https://www.thebalancemoney.com/what-is-opportunity-cost-357200>.

12. Popovici Oana Cristina and Adrian Cantemir Călin , FDI theories. A location-based approach, Romanian Economic Journal, Vol 17, N.53, (2014).
13. Peter J Buckley and Mark C Casson, The internalisation theory of the multinational enterprise: A review of the progress of a research agenda after 30 years", Journal of International Business studies, Vol.40, N.9, (2009).
14. Makoni Patricia Lindelwa, An extensive exploration of theories of foreign direct investment, Risk Governance & Control: Financial markets and institutions, Vol.5, N.2, (2015).
15. Rugman Alan M, Reconciling internalization theory and the eclectic paradigm, Multinational Business Review, Vol.18, N.2 (2010).
16. MARK Mc GILLIVRAY, The Human Development Index: Yet Another Redundant Composite Development Indicator?, World Development (1991), Vol 19, No10.
17. Rabia Najaf, Khakan Najaf, Impact of political stability on the macroeconomic variables and FDI of Pakistan, International Institute for Science, Technology and Education, Vol.6, No.2, 2016.
18. Kim Haksoon, Political Stability and Foreign Direct Investment, International Journal of Economics and Finance, Vol 2, No 3, August 2010.
19. Samina Sabir, Ahsan Khan, Impact of political stability and human capital on foreign direct investment in East Asia & Pacific and south Asian countries. Asian Journal of Economic Modelling, Vol 6, No 3, 2018.
20. Benny Budiawan Tjandrasa, Determinants of Political Stability to Support Foreign Investment in Indonesia, Petra International Journal of Business Studies, Vol 4, No 2, December 2021.
21. Nathan M. Jensen, Democratic Governance and Multinational Corporations: Political Regimes and Inflows of Foreign Direct Investment, International Organization, Vol 57, No 3, 2003.
22. David Kucera, Core labour standards and foreign direct investment, International Labour Review, Vol. 141, No. 1-2, (2002).
23. Neumayer Éric & De Soysa Indra, Trade openness, foreign direct investment and child labor, World Development, Vol 33, No (1), 2005.
24. Quazi Rahim, Vemuri Vijay, and Soliman Mostafa, Impact of Corruption on Foreign Direct Investment in Africa, International Business Research, Vol 7, N° 4, 2014.
25. Baklouti Nedra and Boujelbene Younes , Impact of Institutional Quality on the Attractiveness of Foreign Direct Investment, Journal of Behavioural Economics, Finance, Entrepreneurship, Accounting and Transport, 2014, Vol. 2, No. 4.
26. Colin Kirkpatrick, David Parker and Yin-Fang Zhang, Foreign Direct Investment in Infrastructure in Developing countries: Does Regulation make a Difference?, Transnational corporations, vol, 15, NO 1, 2006.
27. Hussain Gulzar Rammal, Ralf Zurbruegg, The impact of regulatory quality on intra-foreign direct investment flows in the ASEAN markets, International Business Review, Volume 15, Issue 4, August 2006.
28. Pesaran & et.al, (2001),” Bounds testing approaches to the analysis of level relationships”, Journal of Applied Econometrics, Vol 16(3)

الرسائل والأطروحات:

1. Annie ZavenTortian, International Investment Agreements and their Impact on Foreign Direct Investment: Evidence From Four Emerging Central European

Countries, these DOCTORAT, UFR de Sciences Economics, University Sorbonne, France (2007).

الملتقيات والنشريات والندوات:

1. World Bank, Governance & Development, Washington, World Bank 1992.
2. International Monetary Fund IMF, "IMF and Good Governance", (Washington: Factsheet 14 March 2016).
3. United Nations Development Programme UNDP, Corruption and Good Governance, (New York: discussions paper 3, published by the UNDP, July 1997)
4. Le document de politique de la BAD en matière de bonne gouvernance, novembre 1999.
5. United Nations, Economic and Social Commission for Asia and the Pacific, "What Is Good Governance".
6. Meetika Srivastava, Good governance-concept, meaning and features: A detailed study, (2009).
7. Elena Arnal, L'impact de l'investissement direct étranger sur les salaires et les conditions de travail, Conférences OECD-OIT sur la responsabilité sociale des entreprises emploi et relation professionnelles: Promouvoir un comportement responsable des entreprises dans une économie mondialisée, Paris, 23-24 Juin 2008.
8. Florence Jaumotte, Foreign Direct Investment and Regional Trade Agreements: The market Size Effect Revised, International Monetary Fund Working (2004).
9. World Bank, Doing Business 2020, Comparing Business Regulation in 190 Economies, Washington, DC: World Bank.
10. Paolo Mauro, The Effects of Corruption on Growth, Investment and Government Expenditure, Kimberly Ann Elliott, Washington, Institute for International Economics.
11. John Seth Alexander, Foreign Direct Investment, the Rule of Law, and the New Institutionalism: Explaining FDI in the Developing World, Paper prepared for presentation at the Annual Meeting of the American Political Science Association, August 28-31, 2014, Washington, D.C.
12. Philipp & Heinrich, Do civil and political repression really boost foreign direct investments?, CESifo Working Paper No 421 February 2001.
13. Busse Matthias, Democracy and FDI, Discussion Paper, February 2003, No 220, Hamburg Institute of International Economics (HWWA), Hamburg.
14. O'Donnell Guillermo, Reflections on the Patterns of Change in the Bureaucratic Authoritarian State, Latin American Research Review 13 (1), 1978.
15. Jacques Morisset and Olivier Iumenga, Administrative Barriers to Foreign Investment in Developing countries, the world Bank International Finance corporation Foreign Investment Advisory service, policy Research working paper (2848),2002.

التقارير:

1. Banque mondiale, Rapport sur le développement dans le monde, 1997.
2. Arch Puddington, Sarah Repucci, Freedom in the World 2015 The Annual Survey of Political Rights & Civil Liberties, Freedom House.
3. UNCTAD, world investment, report 2005, "Transnational Corporation and internationalization of R &D ",UN, new Yourk, 2005.
4. NU, CNUCED, Rapport Sur L'investissement Dans Le Monde:Vers De Nouvelle Relation Inter -entreprises, New. York Et Geneve, 2001.

5. C.N.U.C.D, Rapport sur l'investissement dans le monde 2000, Les fusions et acquisitions internationales et le développement, Vue d'ensemble, New York et Genève, 2000.
6. ONU, CNUCED, Rapport Sur L'investissement Dans Le Monde:Vers De Nouvelle Relation Inter-entreprises, New. York Et Geneve, 2001.
7. UNCTAD, World Investment Report 2007, Transnational Corporations, Extractive Industries and Development.
8. World Bank (2005), World Development Report 2005, A Better Investment Climate for Everyone, Washington DC.
9. Klaus Schwab,The World Economic Forum (WEF), The global competitiveness Report, Geneva, Switzeland, 2018.
10. The Heritage Foundation, 2023 INDEX OF ECONOMIC FREEDOM.
11. UNITED NATIONS DEVELOPMENT PROGRAMME, Human Development Report 2016, Human Development for Everyone.
12. Doing Business2020, Comparing Business Regulation in 190 Economies, The World Bank Group.
13. The Heritage Foundation, 2023 INDEX OF ECONOMIC FREEDOM.
14. The World Economic Forum (WEF), "The global competitiveness Report".

المواقع الالكترونية:

1. http://ec.europa.eu/governance/docs/doc5_en.pdf
2. <https://www.imf.org/external/pubs/ft/exrp/govern/govindex.htm>.
3. <http://www.undp-aci.org/publications/ac/2013/14.pdf>.
4. <https://www.oecd.org/regreform/regulatory-policy>.
5. <https://www.mcc.gov/who-we-select/indicator/government-effectiveness-indicator>.
6. <https://ketabonline.com/ar/books/98310/read?part=1&page=21&index=659586>.
7. www.heritage.org/about-heritage.
8. <https://www.spglobal.com/ratings/en/about/>.
9. <https://www.aniref.dz/index.php/ar/2020-01-27-10-01-12/2020-06-30-09-08-00>.
10. <https://www.industrie.gov.dz>.
11. <https://data.albankaldawli.org>.
12. <https://data.albankaldawli.org/indicator>.
13. <https://ar.tradingeconomics.com/algeria/foreign-direct-investment>.
14. <https://radioalgerie.dz/news/ar/article/20150307/32713.html>.
15. <https://algeriemaintenant.dz/>
16. <https://www.heritage.org/index/explore?view=by-region-country-year>.
17. https://www3.weforum.org/docs/WEF_TheGlobalCompetitivenessReport.
18. <https://fastercapital.com/startup-topic/Embracing-Disruptive-Innovation.html>.
19. <https://www.doingbusiness.org/content/dam/doingBusiness/media/Annual-Reports>.
20. <https://www.transparency.org/en/cpi>.
21. <https://www.worldbank.org/en/publication/worldwide-governance-indicators/interactive-data-access>.
22. <https://www.worldbank.org/content/dam/sites/govindicators/doc/ge.pdf>.
23. <https://www.worldbank.org/content/dam/sites/govindicators/doc/cc.pdf>.
24. <https://www.google.dz/books/edition>.



الملاحق



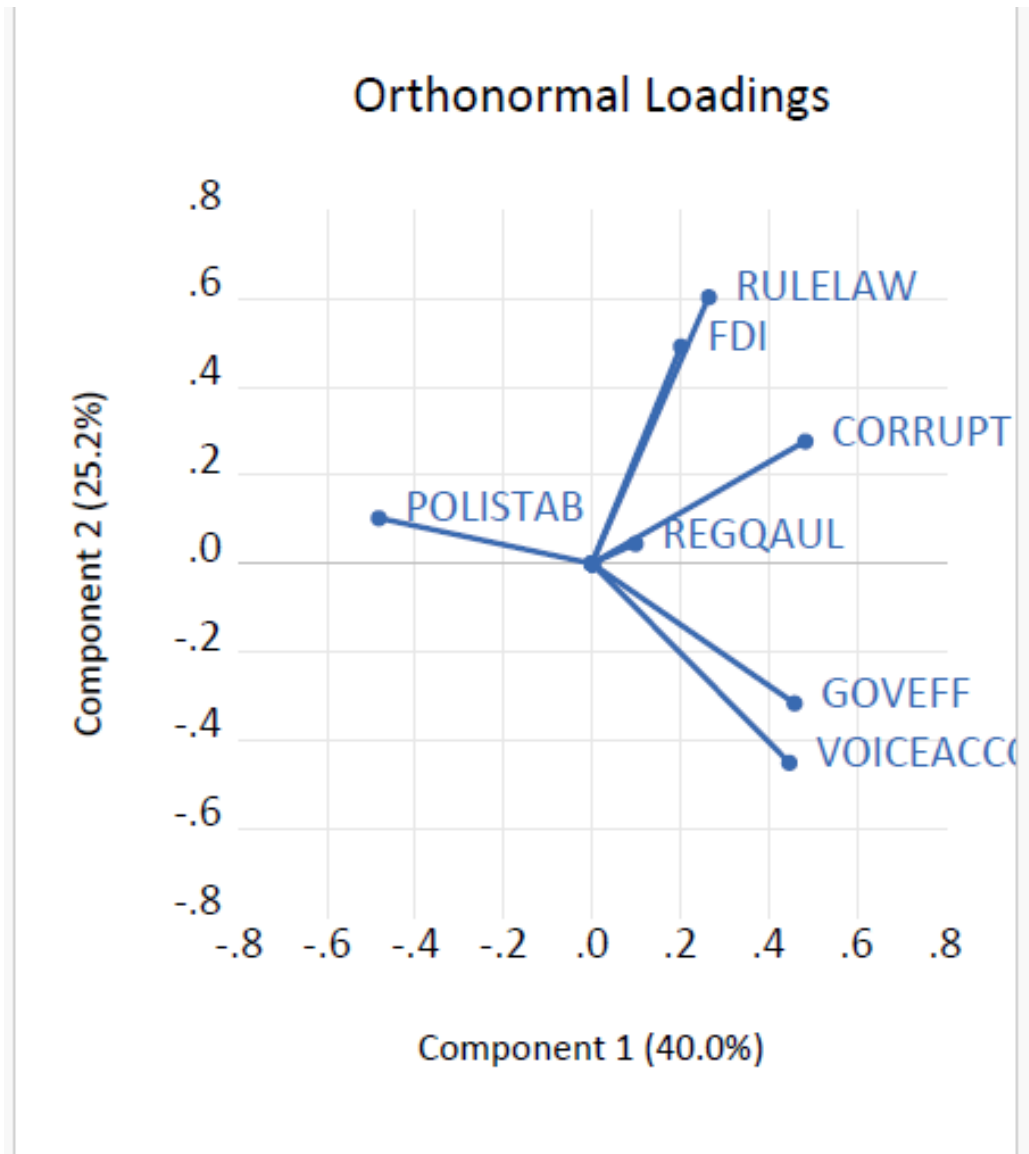
ملحق رقم 01: مخرجات برنامج Eviews12

Heteroskedasticity Test: ARCH				
F-statistic	0.470938	Prob. F(1,6)	0.5182	
Obs*R-squared	0.582220	Prob. Chi-Square(1)	0.4454	
Test Equation: Dependent Variable: RESID^2 Method: Least Squares Date: 05/11/24 Time: 13:07 Sample (adjusted): 2015 2022 Included observations: 8 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.069395	0.038666	1.794753	0.1228
RESID^2(-1)	-0.286152	0.416979	-0.686250	0.5182
R-squared	0.072777	Mean dependent var	0.057983	
Adjusted R-squared	-0.081760	S.D. dependent var	0.094927	
S.E. of regression	0.098731	Akaike info criterion	-1.580515	
Sum squared resid	0.058487	Schwarz criterion	-1.560654	
Log likelihood	8.322058	Hannan-Quinn criter.	-1.714465	
F-statistic	0.470938	Durbin-Watson stat	1.781790	
Prob(F-statistic)	0.518182			

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:				
Null hypothesis: No serial correlation at up to 1 lag				
F-statistic	0.046026	Prob. F(1,2)	0.8500	
Obs*R-squared	0.202458	Prob. Chi-Square(1)	0.6527	
Test Equation:				
Dependent Variable: RESID				
Method: ARDL				
Date: 05/11/24 Time: 13:04				
Sample: 2014 2022				
Included observations: 9				
Presample missing value lagged residuals set to zero.				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
FDI(-1)	0.028835	0.292776	0.098488	0.9305
FDI(-2)	0.014191	0.397425	0.035706	0.9748
CORRUPT	0.300694	6.364208	0.047248	0.9666
CORRUPT(-1)	-0.259954	3.822622	-0.068004	0.9520
POLISTAB	-0.065711	1.349483	-0.048693	0.9656
POLISTAB(-1)	0.070864	1.505083	0.047083	0.9667
RESID(-1)	-0.224380	1.045881	-0.214537	0.8500
R-squared	0.022398	Mean dependent var	-0.002266	
Adjusted R-squared	-2.910408	S.D. dependent var	0.240979	
S.E. of regression	0.476529	Akaike info criterion	1.406903	
Sum squared resid	0.454160	Schwarz criterion	1.560300	
Log likelihood	0.668937	Hannan-Quinn criter.	1.075873	
Durbin-Watson stat	1.981384			

ARDL Long Run Form and Bounds Test				
Dependent Variable: D(FDI)				
Selected Model: ARDL(2, 1, 1)				
Case 1: No Constant and No Trend				
Date: 05/11/24 Time: 15:27				
Sample: 2012 2022				
Included observations: 9				
Conditional Error Correction Regression				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
FDI(-1)*	-2.683781	0.443956	-6.045148	0.0091
CORRUPT(-1)	-10.55336	2.505158	-4.212653	0.0244
POLISTAB(-1)	3.940606	1.387219	2.840651	0.0656
D(FDI(-1))	1.224191	0.323631	3.782678	0.0324
D(CORRUPT)	-21.85839	5.126764	-4.263585	0.0237
D(POLISTAB)	0.277561	1.085369	0.255730	0.8147
* p-value incompatible with t-Bounds distribution.				
Levels Equation				
Case 1: No Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
CORRUPT	-3.932275	0.739654	-5.316370	0.0130
POLISTAB	1.468304	0.484807	3.028638	0.0564
EC = FDI - (-3.9323*CORRUPT + 1.4683*POLISTAB)				
F-Bounds Test Null Hypothesis: No levels relationship				
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic k	12.44480 2	Asymptotic: n=1000		
		10%	2.17	3.19
		5%	2.72	3.83
		2.5%	3.22	4.5
		1%	3.88	5.3

Actual Sample Size	9	Finite Sample: n=35		
		10%	-1	-1
		5%	-1	-1
		1%	-1	-1
		Finite Sample: n=30		
		10%	-1	-1
		5%	-1	-1
		1%	-1	-1
t-Bounds Test Null Hypothesis: No levels relationship				
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
t-statistic	-6.045148	10%	-1.62	-2.68
		5%	-1.95	-3.02
		2.5%	-2.24	-3.31
		1%	-2.58	-3.66



ADF Fisher Unit Root Test on UNTITLED

Null Hypothesis: Unit root (individual unit root process)				
Series: FDI, CORRUPT, GOVEFF, POLISTAB, REGQAUL, RULELAW, VOICEACCO				
Date: 05/08/24 Time: 14:45				
Sample: 2012 2022				
Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends				
Automatic selection of maximum lags				
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 1				
Total number of observations: 69				
Cross-sections included: 7				
Method	Statistic	Prob.**		
ADF - Fisher Chi-square	18.7994	0.1728		
ADF - Choi Z-stat	-1.14596	0.1259		
** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.				
Intermediate ADF test results UNTITLED				
Series	Prob.	Lag	Max Lag	Obs
FDI	0.1277	0	1	10
CORRUPT	0.4016	0	1	10
GOVEFF	0.1992	0	1	10
POLISTAB	0.0554	0	1	10
REGQAUL	0.8662	0	1	10
RULELAW	0.6087	0	1	10
VOICEACCO	0.2771	1	1	9

ADF Fisher Unit Root Test on UNTITLED

Null Hypothesis: Unit root (individual unit root process)
 Series: FDI, CORRUPT, GOVEFF, POLISTAB, REGQAUL, RULELAW,
 VOICEACCO
 Date: 05/08/24 Time: 14:47
 Sample: 2012 2022
 Exogenous variables: None
 Automatic selection of maximum lags
 Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 1
 Total number of observations: 69
 Cross-sections included: 7

Method	Statistic	Prob.**
ADF - Fisher Chi-square	15.9173	0.3185
ADF - Choi Z-stat	-0.47027	0.3191

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

Intermediate ADF test results UNTITLED

Series	Prob.	Lag	Max Lag	Obs
FDI	0.1396	0	1	10
CORRUPT	0.7246	0	1	10
GOVEFF	0.6594	0	1	10
POLISTAB	0.0319	1	1	9
REGQAUL	0.3325	0	1	10
RULELAW	0.6330	0	1	10
VOICEACCO	0.7816	0	1	10

ADF Fisher Unit Root Test on UNTITLED

Null Hypothesis: Unit root (individual unit root process) Series: FDI, CORRUPT, GOVEFF, POLISTAB, REGQAUL, RULELAW, VOICEACCO Date: 05/08/24 Time: 14:47 Sample: 2012 2022 Exogenous variables: Individual effects Automatic selection of maximum lags Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 1 Total number of observations: 69 Cross-sections included: 7				
Method		Statistic		Prob.**
ADF - Fisher Chi-square		15.4468		0.3483
ADF - Choi Z-stat		-0.61858		0.2681
** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.				
Intermediate ADF test results UNTITLED				
Series	Prob.	Lag	Max Lag	Obs
FDI	0.0368	0	1	10
CORRUPT	0.3013	0	1	10
GOVEFF	0.5357	0	1	10
POLISTAB	0.6084	1	1	9
REGQAUL	0.5614	0	1	10
RULELAW	0.2852	0	1	10
VOICEACCO	0.7647	0	1	10

ARDL Error Correction Regression Dependent Variable: D(FDI) Selected Model: ARDL(1, 1, 1) Case 1: No Constant and No Trend Date: 05/11/24 Time: 11:13 Sample: 2012 2022 Included observations: 10				
ECM Regression Case 1: No Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(CORRUPT)	19.77373	1.170509	16.89327	0.0376
D(POLISTAB)	3.883676	0.455737	8.521750	0.0744
GOVEFF	-10.39990	1.341033	-7.755143	0.0816
REGQAUL	-5.951649	0.637451	-9.336641	0.0679
RULELAW	-16.34178	0.972424	-16.80520	0.0378
VOICEACCO	-9.055072	1.024909	-8.835003	0.0718
CointEq(-1)*	-2.571243	0.120193	-21.39271	0.0297
R-squared	0.993705	Mean dependent var	-0.075000	
Adjusted R-squared	0.981114	S.D. dependent var	1.003486	
S.E. of regression	0.137907	Akaike info criterion	-0.928447	
Sum squared resid	0.057055	Schwarz criterion	-0.716638	
Log likelihood	11.64224	Hannan-Quinn criter.	-1.160802	
Durbin-Watson stat	2.895730			
* p-value incompatible with t-Bounds distribution.				
F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	50.84978	10%	2.17	3.19
k	2	5%	2.72	3.83
		2.5%	3.22	4.5
		1%	3.88	5.3
t-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
t-statistic	-21.39271	10%	-1.62	-2.68
		5%	-1.95	-3.02
		2.5%	-2.24	-3.31
		1%	-2.58	-3.66

Model Selection Criteria Table

Dependent Variable: FDI

Date: 05/08/24 Time: 15:26

Sample: 2012 2022

Included observations: 10

Model	LogL	AIC*	BIC	HQ	Adj. R-sq
1	11.642236	-0.528447	-0.256121	-0.827189	0.865635
2	8.777086	-0.155417	0.086651	-0.420965	0.880843
4	-5.231037	2.446207	2.658017	2.213853	-0.308456
3	-5.140518	2.628104	2.870172	2.362556	-0.927472

Specification

ARDL(1, 1, 1)

ARDL(1, 1, 0)

ARDL(1, 0, 0)

ARDL(1, 0, 1)

Method: Bootstrap ARDL
 Rndseed: Improved Knuth generator
 Simulation Strategy: Wild Rademacher
 Coefficient Uncertainty: None
 Number of Simulations: 10000
 Model: ARDL(2, 1, 1)
 Credit: olayeniolaolu.blogspot.com

Dep Var: FDI	Statistics	Value	1%	5%	10%
	Overall-F	12.445	64.492	17.553	11.231
	Exogenous-F	16.347	56.907	20.796	13.053
	FDI-t	-6.045	-12.543	-5.384	-4.242
	CORRUPT-F	17.746	45.662	12.363	5.914
	POLISTAB-F	8.069	38.636	12.998	9.317

Covariance Analysis: Ordinary
 Date: 05/08/24 Time: 14:11
 Sample: 2012 2022
 Included observations: 11

Correlation	FDI	CORRUPT	GOVEFF	POLISTAB
FDI	1.000000			
CORRUPT	0.315092	1.000000		
GOVEFF	0.021934	0.359103	1.000000	
POLISTAB	-0.224912	-0.574721	-0.529699	1.000000
REGQAUL	-0.194106	0.326500	0.022090	0.168621
RULELAW	0.505841	0.632646	0.109874	-0.172951
VOICEACCO	-0.050814	0.368181	0.809828	-0.614269

	REGQAUL	RULELAW	VOICEACCO
	1.000000		
	0.185081	1.000000	
	0.183274	-0.185373	1.000000

ARDL Error Correction Regression Dependent Variable: D(FDI) Selected Model: ARDL(1, 1, 1) Case 1: No Constant and No Trend Date: 05/09/24 Time: 10:58 Sample: 2012 2022 Included observations: 10				
ECM Regression Case 1: No Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(CORRUPT)	19.77373	1.170509	16.89327	0.0376
D(POLISTAB)	3.883676	0.455737	8.521750	0.0744
GOVEFF	-10.39990	1.341033	-7.755143	0.0816
REGQAUL	-5.951649	0.637451	-9.336641	0.0679
RULELAW	-16.34178	0.972424	-16.80520	0.0378
VOICEACCO	-9.055072	1.024909	-8.835003	0.0718
CointEq(-1)*	-2.571243	0.120193	-21.39271	0.0297
R-squared	0.993705	Mean dependent var	-0.075000	
Adjusted R-squared	0.981114	S.D. dependent var	1.003486	
S.E. of regression	0.137907	Akaike info criterion	-0.928447	
Sum squared resid	0.057055	Schwarz criterion	-0.716638	
Log likelihood	11.64224	Hannan-Quinn criter.	-1.160802	
Durbin-Watson stat	2.895730			
* p-value incompatible with t-Bounds distribution.				
F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	50.84978	10%	2.17	3.19
k	2	5%	2.72	3.83
		2.5%	3.22	4.5
		1%	3.88	5.3
t-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
t-statistic	-21.39271	10%	-1.62	-2.68
		5%	-1.95	-3.02
		2.5%	-2.24	-3.31
		1%	-2.58	-3.66

Dependent Variable: FDI Method: ARDL Date: 05/09/24 Time: 10:56 Sample (adjusted): 2013 2022 Included observations: 10 after adjustments Maximum dependent lags: 1 (Automatic selection) Model selection method: Akaike info criterion (AIC) Dynamic regressors (1 lag, automatic): CORRUPT POLISTAB Fixed regressors: GOVEFF REGQAUL RULELAW VOICEACCO Number of models evaluated: 4 Selected Model: ARDL(1, 1, 1)				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
FDI(-1)	-1.571243	0.234485	-6.700828	0.0943
CORRUPT	19.77373	4.096842	4.826579	0.1301
CORRUPT(-1)	24.71951	4.697620	5.262135	0.1196
POLISTAB	3.883676	1.032449	3.761617	0.1654
POLISTAB(-1)	0.823550	0.936316	0.879564	0.5407
GOVEFF	-10.39990	2.807076	-3.704887	0.1678
REGQAUL	-5.951649	1.191178	-4.996438	0.1258
RULELAW	-16.34178	4.424546	-3.693436	0.1683
VOICEACCO	-9.055072	2.676402	-3.383300	0.1830
R-squared	0.985071	Mean dependent var	1.106000	
Adjusted R-squared	0.865635	S.D. dependent var	0.651634	
S.E. of regression	0.238862	Akaike info criterion	-0.528447	
Sum squared resid	0.057055	Schwarz criterion	-0.256121	
Log likelihood	11.64224	Hannan-Quinn criter.	-0.827189	
Durbin-Watson stat	2.895730			
*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.				